

المكتبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

بفنون

تقييم كمي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر
" مقارنة نقدية للإقتصاد الخفي "

تحت إشراف البروفيسور
بونوة شعيب

من إعداد وتقديم الطالب
بودلال علي

لجنة المناقشة مكونة من

السيد : بن حبيب عبد الرزاق : أستاذ التعليم العالي : جامعة تلمسان رئيسا
السيد : بونوة شعيب : أستاذ التعليم العالي : جامعة تلمسان مشرفا
السيد : طويل أحمد : أستاذ محاضر : جامعة تلمسان ممتحنا
السيد : بابا عبد القادر : أستاذ محاضر : جامعة مستغانم ممتحنا
السيد : آيت زيان كمال : أستاذ محاضر : جامعة خميس مليانة ممتحنا
السيد : زيان الطاهر : أستاذ محاضر : جامعة تلمسان ممتحنا
السيد : شوام بوشامة : أستاذ التعليم العالي : جامعة وهران ممتحنا

السنة الجامعية 2006-2007

تشكرات

قال الله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

نحمد الله مالك الملك على كمال الصورة، نحمد المنان لمنه علينا بالصحة، نحمد الوهاب على
نعمة العقل، نحمد ذا الجلال والإكرام على كرمه علينا بالإسلام.
نحمد المهيمن على إنعامه علينا بأساتذة هم أئمة العلم والمعرفة، جانراهم الكافي
كل خير عنا وعن كل عقل أرشدوه ونوروه.

إن هذا العمل ولو كان بسيطا، يتقى ناقص من أناس مثلنا جددوا الإيمان برسالة الملهم، لم
يكن هذا العمل ليتم لو لا مشيئة الله عز وجل ثم بفضل التوجيهات الواضحة والنصائح
الدقيقة والبليلة المبددة من طرف أستاذنا البروفيسور "بنوة شعيب" الذي لم نخطو خطوة في

بجنا

إلا كان سندنا وموجهنا فيها أطال الله في عمره وأبقاه لغيرنا من الطلبة.

أمدني من تواضعه وعلمه الشيء الكثير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى أساتذتي الكرام على تفضلهم مناقشة

هذه الأطروحة، وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

علمي بوالله

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، مسبب الأسباب، خالق عبده من تراب غافر الذنب قابل التوب شديد العقاب، ذو الطول لا إله إلا هو إليه المتاب صدق من لم ينزل جليلا، صدق الهادي إله السبيل ومن أصدق من الله قيلا.

اللهم لك جزيل الحمد وموفور الشكر على ما حوتنا به من نعمة التوفيق وما أصبحت علينا من هداية أنارت لنا السبيل وذللت لنا الصعاب، وأعتتنا على إتمام هذه المذكرة المتواضعة بعد أن فرغت مجهودي فيها وصرقت همتي إليها فالحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا وشكرا جزيلا يليق بجلاله وعظمته، قوة كل ضعيف، غنى كل فقير، عزة كل ذليل لا إله إلا هو والصلوة و

السلام

على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا وقدوتنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه

أجمعين إلى يوم الدين وبعد:

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي إلى من شرفه الله في قوله:

"... وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" صدق الله العظيم

من رموش العين ونبضات القلب أصوغ سطورا الحب هذه إلى وجودي إلى

مرمر العطاء والتضحية إلى من نبض الوريد بطيفهم ونهج اللسان بذكرهم:

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها ومن أحسنت تربيتي وأنارت لي دربتي

إلى النبع الذي سقا ظمئي إلى أمي الغالية.

إلى مثلي الأعلى من بذل كل ما لديه من قوة في سبيل نجاحي

ومن علمني صفات الصبر والحلم والتسامح إلى أبي الغالي.

إلى أخواني الحبيبات اللواتي ضحين بالكثير من أجلي وأمدوني بالقوة ولم يدخلوا علي بالتصيحة، خاصة عمارية. وإلى أعمى إنسان

مرافقني طول فترة إنجاز هذا البحث

إلى كل من أشرف على تعليمي وإرشادي خاصة البروفيسور "بونوة شعيب"

إلى كل زميلاتي وزميلاتي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع

إليكم جميعا أهدي هذه الأطروحة

علي بوزلال

الفهرس

الفهرس

1 مقرمة بامة

مدرخل ثمهدري

- 15 1. مفهوم وتعريف ظاهرة الاقصاد غير الرسمي
- 17 أ. على المستوى الإحصائي
- 17 ب. على المستوى العملي
- 18 2. الاقصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي
- 22 3. الاقصاد غير المراقب
- 22 أ. تعريفه الاقصاد بخبر المراقب (E.N.O)
- 22 1. النشاطات غير القانونية
- 23 2. الاقصاد الخفي
- 23 3. القطاع غير الرسمي

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الخفي

- 27 مقدمة
- 27 المبحث الأول: مفهوم وتعريف الاقتصاد الخفي
- 27 تمهيد
- 33 المطلب الأول: رصد تطور مقارنة وتعريف الاقتصاد الخفي
- 33 الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي
- 33 أولاً: المجموعة الأولى: وتشير إلى مفهوم السرية
- 33 ثانياً: المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم الأنظمة
- 34 ثالثاً: المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة والاقتصاد الوطني
- 34 الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الخفي والمشكل الاصطلاحي

34	أ. تعريف الاقتصاد الخفي بالنسبة للدول المخططة مركزيا.
36	ب. تعريف الاقتصاد الخفي بالنسبة للدول غير المخططة مركزيا.
37	المطلب الثاني: العوامل المؤدية إلى نمو الاقتصاد الخفي
37	أولاً: ارتفاع مستوى الضرائب
42	ثانياً: النظم والقيود الحكومية
43	ثالثاً: دور المشروعات الصغيرة
44	رابعاً: ندرة السلع
45	خامساً: دور المعلومات
46	المبحث الثاني: حجب الاقتصاد الخفي
46	المطلب الأول: تقدير حجم الاقتصاد الخفي
48	أولاً: البلدان النامية
48	ثانياً: بلدان النتحول الاقتصادي
49	ثالثاً: بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
49	رابعاً: إلى أي مدى توسع الاقتصاد الخفي
50	خامساً: القوى العاملة في الاقتصاد الخفي
51	سادساً: الانعكاسات على صعيد الإجراءات المتخذة
52	المطلب الثاني: الاقتصاد الخفي والاقتصاد الكلي
54	المطلب الثالث: الاقتصاد الخفي والعولة
60	المبحث الثالث: الآثار السلبية والاحتجاجية للاقتصاد الخفي
60	المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد الخفي
60	أولاً: فقدان حصة الضرائب
61	ثانياً: الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي
62	1. تشوه المعلومات
64	2. معدلات البطالة

96	المبحث الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي
97	المطلب الأول: تحليل العلاقة من خلال نموذج افتراضي للاقتصاد الكلي
	المطلب الثاني: تحليل العلاقة من خلال تأثير الضرائب على تفضيلات الأفراد بين القطاع الرسمي
	والقطاع الخفي
100	أولاً: التحليل في ظل عدم وجود الضرائب
101	ثانياً: التحليل في ظل التدخل الحكومي بفرض الضرائب
105	المبحث الثالث: تحليل الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الخفي
108	المطلب الأول: الأسباب نظرية لظاهرة الاقتصاد الخفي
109	أولاً: مدخل تعظيم المنفعة المتوقعة
110	ثانياً: مدخل تعظيم الدخل المتوقع
118	المطلب الثاني: عدم العدالة المالية
119	المطلب الثالث: الفساد والسيود الحكومية
119	أولاً: التدخل الحكومي في السوق السلعي
120	ثانياً: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي
126	ثالثاً: التدخل الحكومي في أسواق الائتمان
129	رابعاً: التدخل الحكومي في سوق العمل
134	المطلب الرابع: الفساد الإداري في الجهاز الحكومي
138	المطلب الخامس: الخنزير
139	المبحث الرابع: الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال
139	المطلب الأول: مفهوم وتعريف ظاهرة غسيل الأموال
141	المطلب الثاني: عمليات غسيل الأموال تخدم الاقتصاد الخفي
142	أولاً: غسيل الأموال والاقتصاد الخفي
143	ثانياً: المتواطون والمتعاونون في عمليات غسيل الأموال
144	خلاصة
145	المطلب الثالث: تهريب رؤوس الأموال
147	الفرع الأول: الآثار السلبية لهروب رؤوس الأموال
147	أولاً: الأثر على الاستثمار وفرض النمو في المستقبل

147	ثانيا: الأثر على القاعدة الضريبية.
148	ثالثا: الأثر على السياسة النقدية.
148	رابعا: الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال.
149	الفرع الثاني: الأشكال المختلفة لهروب الأموال إلى الخارج.
150	الفرع الثالث: أسباب هروب الأموال.
151	المطلب الرابع: ترتيب العملة.
154	ملخص.
155	خاتمة الفصل الثاني.

الفصل الثالث: مناخ تقدير الاقتصاد الخفي

161	1- المناهج المباشرة.
162	أولا: التحقيقات لدى المؤسسات.
162	أ. التحقيقات المخططة أو على مرحلتين.
162	2. التحقيق (1، 2، 3).
163	ثانيا: المراقبات الجبائية ومراقبات مطابقة أخرى.
164	2- المناهج غير المباشرة.
164	أولا: تحليل الفوارق بين المداخل المستعملة و المداخل المنتجة.
164	ثانيا: منهجية سوق العمل.
165	ثالثا: المنهجية التي تستعمل المصادر الجبائية.
165	3- البيانات المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي.
165	أولا: البيانات الناتجة عن المعلومات الصحفية.
166	ثانيا: البيانات المستمدة من المشاهدات والوقائع على المستوى الجزئي.
166	ثالثا: البيانات المستخدمة من المصادر الاقتصادية على المستوى الكلي.
167	1- تقدير القطاع غير النقدي من الاقتصاد الخفي.
168	2- تقدير القطاع النقدي للاقتصاد الخفي.
169	المبحث الأول: مداخل الفوارق وأساليب الاستقصاء المباشر.
169	المطلب الأول: مدخل الفوارق بين الدخل والإنتاج.
173	المطلب الثاني: مدخل المراجعات الضريبية.

الفصل الرابع: الاقتصاد الخفي في الجزائر

216	مقدمة
219	الجانب الأول: مكون الأنشطة المشروعة في الاقتصاد الخفي:
219	مدخل: نظرة شاملة عن المكونات المشروعة للاقتصاد الخفي
223	المبحث الأول: الغش والنهب الجائزين
223	المطلب الأول: تعريف الغش الجائز
224	المطلب الثاني: عبء الغش الجائز
227	المطلب الثالث: هيكل الاقطاعات الجائزة
229	المطلب الرابع: أشكال الغش الجائز في الجزائر
229	أولاً: على مستوى النشاطات التجارية
230	ثانياً: على مستوى المدخول
230	المطلب الخامس: تدابير مكافحة الغش والنهب الجائزين
231	أولاً: على الصعيد التشريعي
231	ثانياً: على الصعيد التنظيمي
232	المبحث الثاني: الغش الاجتماعي (الضمان الاجتماعي)
232	المطلب الأول: تقدير اليد العاملة حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي C.N.E.S
233	المطلب الثاني: تقدير اليد العاملة حسب تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S
233	المطلب الثالث: تقدير اليد العاملة حسب دراسة مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي
234	المطلب الرابع: تقدير اليد العاملة حسب تحقيق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
235	المطلب الخامس: تقدير اليد العاملة حسب المفتشية العامة للعمل ومصالح الضمان الاجتماعي
237	المطلب السادس: حوصلة
237	أولاً: بالنسبة لعالة تمير الأجراء
237	ثانياً: بالنسبة لعالة الإجراء
238	المطلب السابع: تدابير مكافحة الغش الاجتماعي
239	المبحث الثالث: الغش الجمركي

240	المطلب الأول: ممارسات الغش الجمركي
241	المطلب الثاني: المخالفات الجمركية الكبرى
242	المطلب الثالث: المردودية الجبائية للجمارك
243	المطلب الرابع: تدابير مكافحة الغش الجمركي
243	أولا: في ميدان مكافحة الفوترة الجزئية
244	ثانيا: ميادين المعايير
244	ثالثا: فيما يخص التنسيق
244	المبحث الثاني: المكسور غير المشروع للاقتصاد الخفي في الجزائر
245	المبحث الرابع: التهريب الجمركي
245	مقدمة
249	المطلب الأول: التهريب الجمركي في الجزائر
252	أولا: معدل الضريبة الجمركية
254	ثانيا: تكلفة التصريح
255	1. حسن كشف التهريب
258	2. عقوبات المقررة قانونا على التامين بالتهريب
261	المطلب الثاني: حجم ظاهرة التهريب في الجزائر
262	أولا: الدراسات التي تمت في مجال التصريح الجمركي في الجزائر
266	ثانيا: البيانات المتاحة من إدارة مكافحة التصريح الجمركي
274	المبحث الخامس: الفساد الإداري والمالي في الجزائر
276	المطلب الأول: ظاهرة الرشوة في الجزائر
282	المطلب الثاني: الاختلاس والترح
285	المطلب الثالث: انعمولات غير المشروعة
287	المبحث السادس: مشكلة المخدرات في الجزائر
287	مقدمة
289	المطلب الأول: أسباب تزايد حدة مشكلة المخدرات خلال الثمانينات والتسعينات... إلى يومنا هذا
289	أولا: الأسباب المؤثرة في جانب العرض

291	ثانيا: الأسباب المؤثرة في جانب الطلب
292	المطلب الثاني : ملامح مشكلة المخدرات في الجزائر خلال حقبة الدراسة
295	المطلب الثالث: القياس الوصفي لتكلفة المخدرات وإدماجها خلال حقبة الدراسة
296	أولا: الكميات المحبوزة من المخدرات وعدد القضايا المرتبطة بذلك خلال (2002-2006) ...
		ثانيا: تحليل وتقييم نظري وصفي لعدد المستهلكين للمخدرات من خلال معطيات وبيانات
298	لمصادر رسمية مختلفة
302	خاتمة الفصل الرابع

الفصل الخامس: تقدير حجم الاتجار الخفي في الجزائر

306	مقدمة
		المبحث الأول: عرض النموذج وتقدير الدخل الخفي باستخدام النموذج القياسي لمعادلة الطلب على
308	العمالة v. Tanzi, 1982
309	نظمت الأول: العوامل المشروعة
309	أولا: من ضمن العوامل طويلة الأجل
310	ثانيا: تركيز الدخل
310	ثالثا: سعر الفائدة
310	نظمت الثاني: العوامل غير المشروعة
312	نظمت الثالث: الشكل الرياضي لنموذج
312	1.3. تحديد التوقعات القبلية للنموذج
313	2.3. البيانات
316	3.3. أسلوب التقدير المستخدم
317	4.3. تقدير النموذج
317	5.3. اختبار النموذج
319	6.3. تقديرات الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004)
322	7.3. تفسير الجدول: تحليل النتائج الحصل عليها
335	المبحث الثاني: حساسية النموذج
337	المبحث الثالث: ترقية النتائج وتحليل الظاهرة على المستوى الكلي والجزئي

338	المطلب الأول: على المستوى الكلي للظاهرة (الاقتصاد الخفي)
338	أولاً: فترة التسعينات
342	ثانياً: فترة الثمانينات
345	ثالثاً: فترة التسعينات (1990 - 2004)
351	المطلب الثاني: على المستوى الجزئي للظاهرة (الاقتصاد الخفي)
362	المبحث الرابع :- أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1994-2004)
362	تمهيد
363	المطلب الأول: العجز الموازني
363	أولاً: العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام
363	ثانياً: العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية
364	المطلب الثاني: تقدير الفاقد الضريبي
365	أولاً : تحديد الفاقد في العينة الضريبية باستخدام المنهج الرياضي
369	ثانياً : مدى مساهمة الفاقد الضريبي في العجز الكلي للموازنة و أثره على نمط تمويل العجز
371	خاتمة الفصل الخامس

خاتمة نهائية

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول:

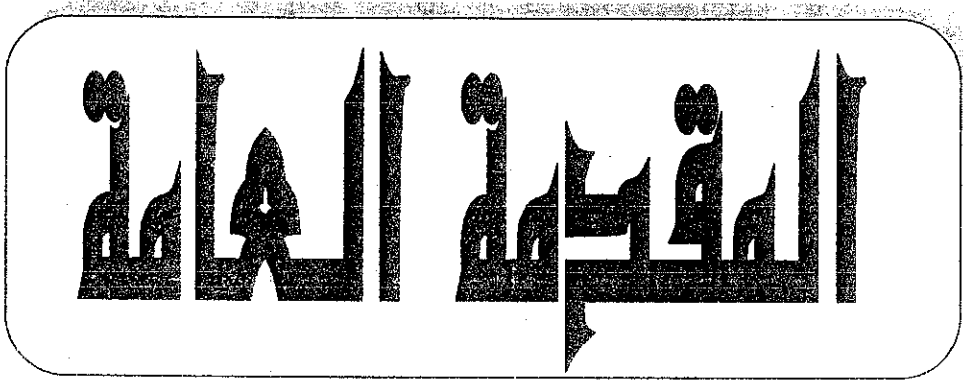
19	مقارنة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي	الجدول رقم (1)
20	معايير تفسير الاقتصاد غير المراقب	الجدول رقم (2)
46	الاقتصاد الخفي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الرسمي 1988-2000	الجدول رقم (1-2.I)
154	أنواع الأنشطة الاقتصادية الخفية	الجدول رقم (1-4.II)
193	تقديرات الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الو.م.أ باستخدام المعدل المتوسط المرجح للضريبة	الجدول رقم (1-3.III)
194	تقديرات الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الو.م.أ باستخدام المعدل المتوسط للضريبة	الجدول رقم (2-3.III)
206	تقدير حصة الاقتصاد الخفي في الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان النامية حسب معطيات المحاسبة الوطنية	الجدول رقم (1-4.III)
211	أساليب قياس الاقتصاد الخفي (أنطرق مختلفة)	الجدول رقم (2-4.III)
226	هيكل الاقتطاعات الجبائية	الجدول رقم (1-1.IV)
235	تطور عدم التصريح بالعمال لدى مصانع الضمان الاجتماعي للفترة 1997-2002	الجدول رقم (1-2.IV)
242	مردودية الجمارك لبعض السنوات (2000-2004)	الجدول رقم (1-3.IV)
253	الشبكة التعريفية لسنة 2004	الجدول رقم (1-4.IV)
264	عدد القضايا الجمركية	الجدول رقم (2-4.IV)
267	قيمة المضبوطات وعدد القضايا المسندة لذلك	الجدول رقم (3-4.IV)
269	أهم البضائع المحجوزة خلال الفترة (2000-2006)	الجدول رقم (4-4.IV)
272	إحصائيات الحجز الخاصة بالمديرية الجهوية للجمارك بتلمسان 2007	الجدول رقم (5-4.IV)
278	تطور عدد جرائم الرشوة التي تم ضبطها خلال الفترة من 1980-2004	الجدول رقم (1-5.IV)
280	تطور حجم جرائم الرشوة و المبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني	الجدول رقم (2-5.IV)
283	عدد قضايا الاختلاس و حجم الأموال المختلسة (الكبرى) خلال الفترة (1996-2004)	الجدول رقم (3-5.IV)
293	كمية المخدرات المحجوزة خلال الفترة (1992-2006)	الجدول رقم (1-6.IV)

297	الكميات المحجوزة من المخدرات وعدد القضايا المرتبطة بذلك خلال (2006-2002)	الجدول رقم (IV. 6-2)
314	القيم الناتجة لمتغيرات نموذج معادلة الطلب على العملة أسلوب التهرب الضريبي لـ V.Tanzi	الجدول رقم (V. 1-1)
315	نموذج فيتو تانزي: الطلب على العملة أسلوب التهرب الضريبي (1982)	الجدول رقم (V. 1-2)
328	التقدير باستخدام برنامج نظام EViews 5.1 عبر الحاسوب الآلي	الجدول رقم (V. 1-3)
328	مصفوفة الارتباط بين معاملات المتغيرات التفسيرية ببرنامج EViews عبر الحاسوب	الجدول رقم (V. 1-4)
329	القيم اللوغاريتمية التي بواسطتها إنجاز الاختبار باستخدام EViews 5.1	الجدول رقم (V. 1-5)
330	تباين ANOVA الذي دعم تفسير المتغير الضريبي إلى النموذج المدرّس ببرنامج EViews 5.1	الجدول رقم (V. 1-6)
-332	تقديرات الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004) وفقا	الجدول رقم (V. 1-7)
333	لنموذج الطلب على العملة أسلوب (V.Tanzi 2000)	
353	متوسط الناتج الداخلي الخام	الجدول رقم (V. 3-1)
354	نسبة العملة إلى الودائع الجارية	الجدول رقم (V. 3-2)
355	نسبة العملة إلى الناتج الداخلي الخام	الجدول رقم (V. 3-3)
356	نسبة العملة إلى السيولة المتوفرة (إجمالي النقود المتداولة)	الجدول رقم (V. 3-4)
357	نسبة الأجر إلى الناتج الداخلي الخام	الجدول رقم (V. 3-5)
358	نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام	الجدول رقم (V. 3-6)
359	القيم الناتجة لمتغيرات نموذج معادلة الطلب على العملة أسلوب التهرب الضريبي لـ V.Tanzi	الجدول رقم (V. 3-7)
360	نموذج فيتو تانزي: الطلب على العملة أسلوب التهرب الضريبي (1983)	الجدول رقم (V. 3-8)
361	سرعة دوران النقود ونسبة السيولة	الجدول رقم (V. 3-9)
366	الفاقد في حصيلة الضرائب على الدخل الناشئ عن وجود الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1994 - 2004)	الجدول رقم (V. 4-1)

قائمة الأشكال والمخططات:

21	إطار تحليلي للاقتصاد غير المراقب	مخطط رقم (1)
47	تطور بنية الاقتصاد الخفي في الناتج الداخلي الخام	المخطط رقم: (1-2.I)
56	الأنشطة الخفية	الشكل رقم (1-2.I)
59	موقع فئات الاقتصاد غير الرسمي	الشكل رقم (1-3.I)
90	الهيكل النظري للدخل الاقتصادي	الشكل رقم (1-1.II)
92	الهيكل النظري للدخل الضريبي	شكل رقم (2-1.II)
97	المسار الزمني لتطور الاقتصاد الافتراضي	الشكل رقم (1-2.II)
103-104	أثر الضرائب على تفضيلات الأفراد اتجاه تخصيص أوقاتهم بين العمل في الاقتصاد الرسمي والعمل في الاقتصاد الخفي	الشكل رقم (2-2.II)
122	توازن بائعي الصرف الأجنبي حيث يوضح المحور الرأسي سعر الصرف والمحور الأفقي كمية الصرف الأجنبي	الشكل رقم (3-3.II)
124	توازن الصرف الأجنبي قبل تدخل الحكومة وتوازنه بعد التدخل الحكومي	الشكل رقم (4-3.II)
127	توازن سوق الائتمان قبل التدخل الحكومي وأيضاً توازنه بعد التدخل الحكومي	الشكل رقم (5-3.II)
131	تأثير تدخل الحكومة بفرض حد أدنى للمعدل الأجر على هيكل سوق العمل وتفترض توافر ظروف المنافسة الكاملة في كل من سوق العمل وسوق السلع	الشكل رقم (6-3.II)
-135 136	توازن المتعاملين مع الموظفين العموميين من جانب العرض و الطلب	الشكل (7.3.II)
197	ميادين الإنتاج المعروفة من طرف 93SCN	المخطط رقم (1-4.III)
200	Taille supposée de « l'économie de l'ombre » dans 20pays de l'OCDE Activités « Omises » en pourcentage du PIB officiel	المخطط رقم (2-4.III)
248	توازن التهريب في نموذج SHEIKH	الشكل رقم (1-4.IV)
251	توازن المهرب	الشكل رقم (2-4.IV)

263	التقسيم الجغرافي لمفتشيات الجمارك	الشكل رقم (IV. 4- 3)
273	تطور حجم التعويضات المستحقة عن البضائع المحجوزة خلال الفترة (2006-2003)	الشكل رقم (IV. 4- 4)
278	تطور جرائم الرشوة في الجزائر	الشكل رقم (V. 4- 5)
324	تطور الاقتصاد الخفي (غير الرسمي) بدلالة الدخل غير الرسمي خلال الفترة (2004-1970)	الشكل رقم (V. 1- 1)
335	حساسية النموذج	الشكل رقم (V. 2- 1)
341	فترة السبعينات	الشكل رقم (V. 3- 1)
344	فترة الثمانينات	الشكل رقم (V. 3- 2)
350	فترة التسعينات	الشكل رقم (V. 3- 3)
335	حساسية النموذج	الشكل رقم (V. 2- 1)
367	تطور قيمة الفاقد في حصيللة الضرائب على الدخل خلال الفترة (2004 - 1994)	الشكل رقم (V. 4- 1)
370	نسبة الفاقد الضريبي للحصيللة الفعلية لضرائب الدخل	الشكل رقم (V. 4- 2)



مقدمة عامة:

تعاين دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من اقتصادات الدول النامية تتمثل في الاقتصاد الخفي (اقتصاد الظل) ويمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية. الخوض في موضوع الاقتصاد الخفي هو أشبه بمغامرة محفوفة بالمخاطر، فالبحث في هذا القطاع هو حديث نسبيا إذ استخدم هذا المصطلح لأول مرة في تقرير بعثة العمالة الشاملة التي أرسلتها منظمة العمل الدولية O.I.T إلى كينيا عام 1972 حيث تبين وجود ممارسات (شرعية وغير شرعية) لا يتم تسجيلها أو متابعتها من قبل الدولة. وبالنظر إلى طبيعة هذا القطاع الذي يفتقر إلى التنظيم والمراقبة والمتابعة، فإن الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة هو أمر دونه صعوبات جمة.

كما أن تنوع الأنشطة التي تمارس ضمن هذا القطاع والتي تتباين من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى فإن الإحاطة بجميع جوانبه هي مسألة لا تخلو من مشقة، ولعل مما يضاعف من صعوبات البحث في هذا القطاع هو تعدد التعاريف المعتمدة له جراء تباين المعايير والأغراض، الأمر الذي يحد من إمكانية المقارنات الدولية حيث يسمى بالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي... الخ، وهو يشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا، حيث يشمل أنشطة اقتصادية مشروعة وأنشطة اقتصادية غير مشروعة يدخل ضمنه الغش والتهرب الضريبيان وتجارة المخدرات، السلاح، الدعارة، تجارة السلع المسروقة والمهربة، لعب القمار، غسيل الأموال، الاختلاس، التهرب والعمولات غير المشروعة... الخ، وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب المال بطرق غير مشروعة، اختفائه من القيود المحاسبية في القطاعين الخاص والعام، وينشط ويتنامى في الدول التي تعاني عدم الاستقرار وقصور الأنظمة والقوانين وحين تتساهل السلطات في تطبيق الأحكام كالجزائر.

ولقد أظهرت دراسات أجراها صندوق النقد الدولي F.M.I بأن حجم الاقتصاد الخفي تزداد معدلاته في الدول النامية بنسب تتراوح بين 35% و44% من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية ونسب تراوحت بين 21% إلى 30% من إجمالي الناتج الداخلي الخام في بلدان التحول الاقتصادي ونسبة تراوحت بين 14% و16% من إجمالي الناتج الداخلي الخام في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي O.C.D.E.¹

كما أفسحت نتائج الدراسات التي تمت في الفترة (1998-2000) على دول متنوعة من العالم بأن الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كان مرتفعا في بعض الدول مثل نيجيريا، تايلاندا، روسيا، يوغوسلافيا... وكان منخفض في سويسرا، النمسا، الو.م.أ، وجنوب إفريقيا².... وإذا كان البحث في الاقتصاد الخفي تكتفه صعوبات شتى فإن الموقع الهام الذي يحتله في اقتصاد البلدان النامية، وضرورة معالجة السليبات التي ينطوي عليها يجعل من دراسة هذا القطاع لا مفر منه.

في الواقع انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق بعد ثلاثة عقود من التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه، أين تم تحرير التجارة الخارجية، وشروع الدولة في الانسحاب التدريجي من المراكز الحساسة، ومفرزات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي (من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الإصلاحات الاقتصادية المختلفة...) في ظروف اتسمت بأزمة اقتصادية. سياسية وأمنية خطيرة كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية، على القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع خاصة بعد تحرير أسعار السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، تقلص سوق التشغيل، اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، بين الصادرات والواردات... غياب الهياكل الأساسية للدولة (سلطات المراقبة، المتابعة، التنظيم... إلخ) كلها عوامل ساعدت على تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر بصفة مكثفة وضارة حيث توسع بصورة مذهلة، إلى أن التصق كعنصر يكاد يكون في المشهد الاقتصادي

^{2.1} صندوق النقد الدولي 2002: "قضايا اقتصادية" الاختباء وراء الضلال ونمو الاقتصاد الخفي. ص(2).

والاجتماعي وقد سجل تقدما استثنائيا تحت التأثير المتراكم لعوامل داخلية رهيبة وعولة مفروضة بسبب عدم التحضير لها في الجزائر.

ففي كافة الأحوال إن الاقتصاد الخفي في الجزائر أدى إلى تزايد معدل التهرب والغش الضريبيان، أفقد الحكومة إيرادات كبيرة تؤثر سلبا على ميزانيتها العامة وعلى مستوى الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما انعكس عنه إتباع سياسات اقتصادية أكثر تعقيدا كزيادة الضرائب والرسوم والغرامات، وتعقيد الإجراءات الأمنية والقضائية والإدارية والتنظيمية وزيادة النفقات العامة الجارية على حساب الإنفاق الاستثماري وعلى حساب الإنفاق على البنية الأساسية دون مبررات منطقية.

فضلا عما سبق نعلم خصوصية الاقتصاد الجزائري المعتمد على صادرات النفط (الجباية البترولية لوحدها نسبة 50%) من الإيرادات الكلية للدولة، مما يجعل رسم السياسة الاقتصادية والتوازنات المالية للدولة مرهون بتقلبات أسعار البترول والغاز، إضافة إلى ذلك فانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية O.M.C وتوقيعها لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ينطلقان من مبدأ تفكيك التعريف الجمركية على عدة مراحل، ومثل هذا التفكيك سيؤدي إلى انخفاض حاصل الجمارك ضمن الإيرادات العامة للميزانية والتي تمثل أزيد من 2.5% من الناتج الداخلي الخام¹، إذ يتوقع أن تخسر حوالي 5مليار دولار من جراء التفكيك الجمركي وهذا ما يطرح أمام السياسة المالية والاقتصادية بالجزائر كيفية تعويض النقص في الإيرادات الذي يضمن توازن الاقتصاد ويحافظ على ملاءة الدولة.

وكلما زاد معدل الاقتصاد الخفي على حساب الاقتصاد الرسمي كلما أعطى معلومات وإحصائيات مظللة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع الجزائري وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج الداخلي الخام.

وما زاد الأمر تعقيدا من الناحية العلمية والتحليلية هو النقص الفادح للدراسات الجزائرية في هذا المجال، والابعدام الشبه الكلي للبيانات والمعلومات حول الظاهرة، فالمسوحات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S، والدراسات الجزائرية التي حاولت تقدير حجم

¹ جريدة الخبر اليومية بتاريخ 02 سبتمبر 2006/العدد رقم 4797 الصفحة (06).

الاقتصاد الخفي عن طريق التشغيل غير الرسمي غير كافية لاقتصاد مثل اقتصاد الجزائر، الذي عرف عدة تحولات وعدة تقلبات، إلا أنه في السنوات القليلة الأخيرة جدا أولى الاهتمام بدراسة الظاهرة (الخفي، غير الرسمي...) دراسة وتحليلا، وهناك عدة دراسات وأبحاث في طور الإنجاز تهدف في مجملها إلى إدراك مفهوم الظاهرة وتصنيفها واقتراح السياسة الناجحة لعلاجها.

ولعل الدراسة التي سنقوم بها تدخل ضمن هذا المنظور محاولين بذلك الإجابة على الإشكالية الآتية:

- "إشكالية تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وما الأثر الذي يمارسه هذا الاقتصاد في عجز الميزانية العامة للجزائر من جراء الفاقد الضريبي فيما بين الإيرادات الممكنة والإيرادات المحصلة؟".

ومن أجل دراسة هذه الإشكالية قمنا بإدراج فرضيتين أساسيتين حتى تتسنى لنا الإجابة:

- 1- توجد أنشطة اقتصادية خفية في الجزائر تخرج عن دائرة التدفق النقدي الوطني.
- 2- يتوقف دور الضريبة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على أحكام السياسة الضريبية وكفاءة السلطات الجبائية وقدرتها على خلق مناخ ملائم من الوعي وإتاحة وسائل الوقاية والصرامة في تطبيق القوانين.

و هكذا يكتسي الموضوع محل الدراسة أهمية خاصة مرجعها الرئيسي محاولة تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بدلالة الدخل غير الرسمي (التهرب والغش الجبائيين، الدخول غير المعلنة، عدم التصريح...) لأن الظاهرة عرفت توسعا مذهلا خلال العشرية الأخيرة توازيا مع الإصلاحات الاقتصادية والتطورات الحديثة.

ملاحظة: تستخدم المفاهيم التالية لتشير إلى نفس المعنى:

- الاقتصاد الخفي.
- الاقتصاد الظلي.
- الاقتصاد غير الرسمي.
- القطاع الخفي.

1- أسلوب وأدوات التحليل المستخدمة في البحث:

للتثبت من صحة فرضيات الدراسة استعملنا المناهج المستخدمة عادة في الدراسات الاقتصادية بشكل عام:

1. حيث استخدمنا أدوات التحليل الوصفي لدراسة وتفسير الظاهرة الاقتصادية وكذا أثر هذه الظاهرة على مختلف الميادين الاقتصادية، وتشويه بيانات الناتج الداخلي الخام.

2. استخدمنا أدوات الاستدلال المنطقي والرياضي والقياسي وهي:

- أسلوب القياس النقدي وفقا لمدخل (Vito Tanzi 1982) لتحديد حجم الاقتصاد الخفي.

- بعض المعادلات الرياضية واللوغاريتمية والأسية للتعبير على شكل العلاقات الاقتصادية الواردة بالبحث.

- تحليل الانحدار غير الخطي المتعدد لقياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على الموازنة العامة، مع التأكد من صحة النتائج باستخدام الاختبارات الإحصائية (F de Fisher)-(F Statistics) ودوربين واستون (Durbin Waston).

3. كما استعملنا المنهج الاستنباطي في استخلاص النتائج وتفسيرها اقتصاديا وتصور الآفاق.

4. استخدمنا المنهج التاريخي عند استعراضنا لمراحل تطور الاقتصاد الخفي (الإطار النظري).

5. الجداول الإحصائية المختلفة والمتعلقة بالكتلة النقدية لمختلف أنواع الضرائب (المباشرة، غير المباشرة):

- الناتج الداخلي الخام
- معدل الفائدة.

- الإحصاءات والتقارير والدوريات والنشرات المتعلقة بالموضوع والتي تم الحصول عليها من مصادر عدة مثل:

* الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.

* وزارة المالية.

* الإدارة العامة للجمارك.

* الإدارة العامة للضرائب.

* وبعض المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

و نظرا لطبيعة الظاهرة وقصور البيانات المتاحة حاليا دون تطبيق أساليب التقدير الأخرى، كما أيضا تغدر أيضا أعمال أسلوب المعاملات ومؤشر الكهرباء... نظرا لعدم توفر البيانات فيما يتعلق بالاستهلاك غير الرسمي للطاقة... وغيرها من المعلومات غير المتوفرة أصلا. هذا اعتمادنا أسلوب القياس لـ V.Tanzi في التقدير نظرا لاختباره واجتيازه معظم الاختيارات الاقتصادية والإحصائية وذلك يعطي لتقديراته الثقة والوثوق بما على غرار الأساليب الأخرى.

2- هدف وأهمية البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- 1- تحليل الأساليب التي تؤدي إلى نشوء ونمو الاقتصاد الخفي.
- 2- التعرف على أبعاد ومحددات الاقتصاد الخفي في الجزائر.
- 3- قياس تأثير الاقتصاد الخفي على حصيلة الضرائب في الجزائر، ومن ثم نتائج الميزانية العامة.

و تتمثل أهمية هذا البحث، في أنه يساعد في تسهيل مهمة آليات الإدارة الاقتصادية في كشف الاقتصاد الخفي، وإدخاله ضمن دائرة التدفقات النقدية الوطنية.

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الرسمي فتتسع قاعدة الضرائب ويؤدي ذلك في النهاية إلى تنمية قدرة الدولة الإيرادية والائتمانية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

لقد كانت هنالك عدة دوافع لاختيار الموضوع نذكر منها على سبيل الحصر:

- 1- ندرة الدراسات والبحوث الميدانية الوطنية في هذا الميدان.
- 2- لقد اهتم الاقتصاديون والخبراء وأساتذة الجامعة بموضوع الاقتصاد الجزائري لكن الدراسات التي عاجلت هذه المواضيع انحصرت غالبا في دراسة الاقتصاد الرسمي فقط . وأهملت الاقتصاد الخفي.
- لذا ارتأينا أنه من الضروري الخوض في هذا الموضوع للبحث "محاولة القياس" والتي بدورها تمكن الدول النامية وعلى وجه الخصوص الجزائر من معرفة مدى مساهمة الفاقد الضريبي الناتج عن تواجد الاقتصاد الخفي، الذي بدوره يشوه المؤشرات الاقتصادية الكبرى ويظلل القرارات السياسية والاقتصادية التي تكون فعاليتها محدودة.
- 3- تكاثر الممارسات غير الرسمية (الخفية) بصورة ملموسة في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على ازدهار الاقتصاد الخفي من جراء التهرب والغش الضريبيين.
- 4- الاقتصاد الخفي يشكل نسبة متزايدة في الناتج الداخلي الخام في اقتصاديات الدول النامية.
- 5- الاقتصاد الخفي هو جزء آمن الاقتصاد الوطني للدولة ولكنه غير مسجل في الحسابات الوطنية وميزان المدفوعات.

4- حدود ونطاق البحث:

نظرا لصعوبة رصد وقياس أنشطة الاقتصاد الخفي قياسا مباشرا بسبب طبيعتها السرية لجأ الباحثون إلى استخدام أساليب محاكاة للواقع تستند إلى قواعد الاستدلال الإحصائي. ونحن من جهتنا نستخدم في هذا البحث المدخل النقدي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي باعتباره أكثر الأساليب ملائمة لتقدير حجم الظاهرة في الجزائر، ولتوافر البيانات والمعطيات التي تمكن من استخدامه.

كما تتخذ الدراسة من بيانات الفترة (1986-2004) للاقتصاد الجزائري أساسا للدراسة التحليلية نظرا لأنها شهدت تحولات في السياسة الاقتصادية، تنامي خلالها الاقتصاد الخفي في الجزائر وذلك راجع للأزمة البترولية والمرحلة الانتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

ولأن الآثار التي قد يمارسها الاقتصاد الخفي على كافة المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتشعبة فمن المتوقع أن تتعدد انعكاساته على مختلف بنود الإيرادات والنفقات العامة، لذا سوف نتناول تأثير الاقتصاد الخفي فقط على الجانب الضريبي بالقدر الذي يتصل بحجم الفاقد في حصيلة الضرائب على الدخل، والذي يمكن تحصيله فيما لو أدمجت جميع أنشطة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي.

5- الخطة المتبعة في الدراسة:

اعتمدنا على منهجية الأبحاث التي تعتمد في الدراسات الاقتصادية للإجابة على الإشكالية التي سبق طرحها، والتي تعتبر جزء من الدراسة.

فتقوم خطة البحث على معالجة الموضوع في مقدمة عامة ومدخل تمهيدي وخمسة فصول.

قسم نظري يضم أربعة فصول

وقسم تطبيقي يضم فصلا واحدا

وخاتمة نهائية متبوعة ببعض التوصيات والاقتراحات التي نراها ثمرة الدراسة فضلا عن ذلك ملاحق تحتوي على المستندات التي ارتكز عليها البحث من جداول ومطبوعات. تهتم المقدمة بمعالجة بعض المحاور المنهجية إذ أنها تتضمن عرضا مفصلا لإشكالية البحث وهدفه، أهميته وحدود نطاقه والتقنيات المستعملة لإثرائه (محاولة تقديره). ثم نتناول عرضا مفصلا لخطة الدراسة حيث قسم البحث إلى قسمين:

- قسم نظري.

- قسم تطبيقي.

6- الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث:

ككل بحث هناك دوما عراقيل وصعوبات لا تزيد الباحث في واقع الأمر إلا فضولا أكبر للحصول على معلومات وإلمام أكبر بالموضوع وبدورنا واجهتنا صعوبات عديدة نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- عدم توفر المراجع باللغة العربية إن لم نقل ندرتها مما استلزم الأمر مباشرة إلى الترجمة من اللغتين الفرنسية والإنجليزية إلى العربية.
- واجهتنا ندرة الدراسات والأبحاث حول موضوع الاقتصاد الخفي في الجزائر.
- البيروقراطية الإدارية التي تعرضنا إليها في البحث لم تكن مستقاة فقط من مراجع توفرت لدينا بل عايشناها من خلال تنقلنا للمؤسسات الإدارية.
- الموضوع شائك ومتشعب ذو أبعاد مختلفة ووقائع متباينة حصره جد صعب.
- قصور وعدم توفر المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات، المجمعات غير الرسمية، وإن وجدت فهي متباينة من مصدر لآخر ومن مركز لثاني.
- تعذر الحصول على المعطيات كاملة مما دفع بي الاكتفاء بتطبيق النموذج القياسي لـ (V.Tanzi).

7- محتويات الدراسة:

للإجابة على التساؤل السابق إرتأينا تقسيم بحثنا إلى قسمين:

- قسم نظري ضمناه أربعة فصول.

- وقسم تطبيقي ضمناه فصلا واحدا.

أ. القسم النظري احتوى على أربعة فصول:

استعرضنا في الفصل الأول المعنون بـ "الإطار النظري للاقتصاد الخفي" ويتعلق بالقضايا النظرية المرتبطة بالاقتصاد الخفي من خلال تعريف المقصود بالاقتصاد الخفي، خصائص الاقتصاد الخفي، تطور ومفهوم الاقتصاد الخفي عبر النظرية الاقتصادية من خلال بعض المفكرين الاقتصاديين المختصين، ثم تطرقنا للأسباب المؤدية لنمو الاقتصاد الخفي، وتوسع حجم الظاهرة في بلدان العالم. ثم علاقة الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الكلي. وفي الأخير عرضنا الآثار السلبية للظاهرة دون أن ننسى إيجابياتها. مع كيفية معالجتها.

أما الفصل الثاني المعنون: - بـ "هيكل ومكونات الاقتصاد الخفي" فهو عبارة عن تحليل للمكون المشروع لأنشطة الاقتصاد الخفي والمكون غير المشروع للاقتصاد الخفي، لنمر لتحليل العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي وأخيرا علاقة الدولة بالاقتصاد الخفي ومجالات تدخلها.

وتناول الفصل الثالث: - بالتفصيل مختلف مناهج تقدير الاقتصاد الخفي. (أساليب مباشرة وأساليب غير مباشرة)

في حين احتوى الفصل الرابع: - المعنون بـ "الاقتصاد الخفي في الجزائر (واقع وبيانات)" على نشأة ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر، أسباب تنامي وتزايد الظاهرة، بعد ذلك المكون المشروع لظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر من خلال:

- التهرب والغش الجبائين.

- الغش الجمركي.

- الغش الاجتماعي.

وذلك استنادا لبعض دراسات وبحوث أنجزت من طرف هيئات رسمية، وتحليل بيانات رسمية عن الظاهرة أما المكون غير المشروع للظاهرة تعرضنا فيه من خلال العناصر التالية:

- التهريب الجمركي.
- الرشوة في الجزائر.
- التربح والاختلاسات والعمولات غير المشروعة.
- مشكلة المخدرات في الجزائر.

عن طريق بيانات صادرة عن إدارات متخصصة.

وفي ضوء ما سبق من التحليل النظري للظاهرة (الاقتصاد الخفي في الجزائر) ووزنها في الاقتصاد الجزائري. سنحاول في القسم الموالي تقدير حجم هذا الاقتصاد.

ب. القسم التطبيقي:

حاولنا في القسم التطبيقي من خلال دراسة تطبيقه قياسية تفسير الجانب النظري في فصل واحد. فقمنا في هذا الفصل بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر من خلال أسلوب قياسي غير مباشر عبر مدخل نقدي مشهور نموذج « V.Tanzi 1982 » أسلوب التهريب الضريبي ومعادلة الطلب على العملة.

حتى نثبت ما تطرقنا له من معطيات وتحليل في الجانب النظري للاقتصاد الخفي في الجزائر وندعم الفرضيات السابقة، وكانت نتائجه تتماشى والمعطيات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري وذلك ما دعم الوثوق بالنموذج ومتغيراته التفسيرية بعدما عملنا على دراسة حساسية النموذج.

و اختيارنا لهذا الأسلوب يعود لتوافر البيانات والمعلومات المتعلقة به كما أن هذا النموذج طبق في بلدان أخرى نامية لها نفس مستوى التنمية كالجزائر وكانت نتائجه تتماشى والواقع، وبهذا اجتاز جميع الاختبارات وكانت له مصداقية، وحالا دون تطبيق المداخل (المناهج) القياسية الأخرى لقصور وانعدام البيانات (المعطيات) في ذلك المجال.

لنختم البحث في الأخير بعرض خاتمة هائية، ضمناها خلاصة الدراسة على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي متنوعة ببعض التوصيات التي نراها ناجعة للتخفيف أو الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي لأنها تشكل خطرا على الاقتصاد الوطني.

مجلس التفتيش

مدخل تمهيدي

- * مفهوم وتعريف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي
- * الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي
- * الاقتصاد غير المراقب

مدخل تمهيدي

- 15 1: مفهوم و تعريف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي
- 17 أ. على المستوى الإحصائي
- 17 ب. على المستوى العملي
- 18 2. الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي
- 22 3. الاقتصاد غير المراقب
- 22 أ. تعريف الاقتصاد غير المراقب (E.N.O)
- 22 1. النشاطات غير القانونية
- 23 2. الاقتصاد الخفي
- 23 3. القطاع غير الرسمي

مدخل تمهيدي:

في تقريرها حول وضع التشغيل في غانا وكينيا 1972 حددت منظمة العمل الدولية لأول مرة (النشاطات التي لا تندرج في قطاع الاقتصاد التقليدي ولا في قطاع الاقتصاد العصري). إن العديد من الدراسات والتحقيقات التي تمت حول هذه النشاطات غير المنظمة، لم تسمح بالتوصل إلى تعريف شامل وموحد لهذه النشاطات المتعلقة بهذا الاقتصاد (الاقتصاد غير الرسمي). و عليه أصبح يغطي الاقتصاد غير الرسمي مجالا واسعا جدا لا تكفيه دراسة واحدة، فهو يحتوي على مفاهيم عديدة ومتنوعة وتعريف وتصورات لوقائع مختلفة، وباستعمال هذه العبارة دون تمييز، فهي تزيد من احتمالات الغموض في فهمها وكذا في الإستراتيجية التي ينبغي إنتاجها لأنه ينتج عنها مواقف متناقضة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، وتبعاً لهذا يقدم كل أخصائي وخبير اقتصادي مختص في الإحصائيات وخبير جبائي أو مالي وعالم اجتماع ورجل قانون وخبير في قانون العمل، أو في القانون الاجتماعي... تعريفه الخاص للاقتصاد غير الرسمي، مفضلاً زاوية تحليل خاصة به، مرتباً معايير التعريف حسب ميدان اختصاصه ومركز أهدافه على متطلباته الحالية والمستقبلية.

ففي ضوء ما تقدم ووعياً منا بصعوبة الموضوع نستعرض في هذا المدخل التمهيدي مختلف القضايا النظرية المرتبطة بتطور مفهوم وتعريف الاقتصاد غير الرسمي منذ بروزه ونشأته إلى يومنا هذا.

كما نشير فيه إلى التعاريف التي نشدت بها الهيئات الدولية الرسمية كالمكتب الدولي للعمل، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، دون أن نغفل أفكار وآراء الباحثين والخبراء لضبط كل فروع وشعب الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الخفي، غير القانوني، القطاع غير المصرح به، نصف مصرح، الأسود.... غير...).

و في خضم تشعب وتشابك الموضوع كان علينا البحث عن أسباب نمو الظاهرة وتفشيها في الاقتصاديات النامية والمتقدمة منها.

و من هذا المنطلق تمحورت الأفكار والانشغالات الرئيسية لهذا المدخل حول الجوانب الآتية:

- تطور مفهوم وتعريف الاقتصاد غير الرسمي.
- الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الكلي.

1. مفهوم وتعريف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي :

لا تزال النظرية حول الاقتصاد غير الرسمي غير مستكملة سيما في غياب التقبل النهائي لتعريفه، كما أن المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطاته لا تزال محل نقاش. وفي هذا الصدد، ظل هذا الاقتصاد منذ أكثر من ثلاث عشرات يثير الدراسات والأبحاث التي شرع في جزء كبير منها مكتب العمل الدولي (B.I.T) ومنظمة العمل الدولية (O.I.T). وقد تم إنجاز قسم كبير من هذه الدراسات في أمريكا الجنوبية وهي تتخذ كمواضيع للدراسات التي تجري حول أنماط المعيشة والفقير وكوحدة رصد الأسرة والعائلة أو الفرد، ومن جهتها تتخذ الأبحاث التي أنجزت في إفريقيا كموضوع دراسات خاصة بأنماط التنظيم والتسيير كوحدة رصد المؤسسة والهيئة أو النشاط.

وقد أفضى تعدد الدراسات وتنوع مقارباتها وكذا توجيهها إلى نتائج مختلفة، غير أن ذلك لم يساعد على بروز تعريف موحد بل إلى عدّة تعاريف تقوم على بعض المعايير والخصائص مرتبطة أساسا بالنشاط.

وإذا كانت الدراسات التي عالجت موضوع الاقتصاد غير الرسمي في العالم، تتميز بوفرتهما النسبية يلاحظ أنه لم يتم التطرق بإسهاب لهذه الظاهرة في الجزائر إلا منذ منتصف الثمانينيات فقط.

يعود التعريف الأول للاقتصاد غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي (B.I.T) ودعمته منظمة العمل الدولية إلى سنة 1972، وقد تمت صياغته على أساس نتائج وتحقيق أبحاث في كينيا إستنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1971 ج. كين هارت (J.K.Hart) خبير مستقل.

ويعتبر كل نشاط نشاطا غير رسمي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة الآتية:

1. سهولة دخول السوق.
2. استعمال الموارد المحلية.
3. الملكية العائلية للمؤسسة.
4. نشاطات على نطاق صغير.
5. التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل.
6. التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
7. أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.

وقد أعطيت تعاريف تجريبية أخرى لاحقا، قائمة على المنهج المعياري وقليلة التباين (تتبنى بعض التعاريف نفس المعايير أو الخصائص) لا يمكن استغلالها بصفة مسبقة في التحقيقات الشاملة أو من خلال الاستطلاعات.

وعليه يحاول مكتب العمل الدولي (B.I.T) استنباط تعريف شامل ولم يساعد المختص في الإحصائيات والاقتصادي والمحاسب الوطني... إلخ على قياس الظاهرة، لهذا فقد بدل مكتب العمل الدولي جهود جبارة لإعداد الخصائص الرئيسية، وتشخيص آليات سير الاقتصاد غير الرسمي.

وقد أوضح تقرير مكتب العمل الدولي لسنة 1991 خصائص القطاع غير الرسمي كالآتي:
تدعى: "بالقطاع غير الرسمي" الوحدات الصغيرة جدا لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات المتمركزة في المناطق الحضرية، وهذه الوحدات هي أساسا ملك للعمال المستقلين الذين يوظفون عادة يد عاملة عائلية أو ربما عدد من الأجراء أو المتهنين، وهي لا تتوفر في أحسن الظروف إلى على

وسائل بدائية ويد عاملة ضعيفة التأهيل، وهذا ما يفسر إنتاجيتها، وهي لا تجلب غالبا للذين يقتاتون منها سوى مداخيل محدودة وغير منتظمة ومناصب شغل غير مستقرة¹.

وفي سنة 1993 تبني مكتب العمل الدولي في إطار لوائح الندوة الدولية الخامسة عشر لإحصائي العمل تعريفا للقطاع غير الرسمي، ويعرف هذا الأخير بشكل عام باعتباره: "مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيسي في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، وبما أن هذه النشاطات تمارس بدون موافقة للسلطات، وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب والأجور الدنيا والأدوات المشاهدة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل فهي مخفية".

أ. على المستوى الإحصائي:

يعتبر مكتب العمل الدولي القطاع غير الرسمي "كمجمل وحدات الإنتاج التي تشكل عاملا ضمن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (SCN93) للقطاع المؤسساتي للأسر باعتبارها مؤسسات فردية".

ب. على المستوى العملي:

تكمل هذه المعايير بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية الآتية: "فهي وحدات تهدف إلى التشغيل الذاتي أو إلى إنشاء وظائف عائلية والبحث عن فرص لتحقيق المداخيل وهي ذات تنظيم ضعيف وتعمل على نطاق ضيق وبشكل مميز مع ضعف أو انعدام التقسيم بين العمل ورأسمال باعتبارهما عوامل إنتاج. إن علاقات العمل إن وجدت، تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت والعلاقات العائلية أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدل أن تقوم على اتفاقات تعاقدية

¹ منشورات المكتب الدولي للعمل (1991): تقرير عادي ص ص 19-23.

تتضمن ضمانات طبق للأصول الواجبة، ولا تملك محاسبة، وتتهرب من دفع الضرائب والتزامات (اشتراكات) الضمان الاجتماعي.

وهذا ما يدمجها ضمن السرية، كون مداخيلها غير مصرح بها للسلطات الضريبية والإدارة الرسمية.

2. الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي :

يبدو أن التعارض بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي ليس عازلا، وبالتالي من ضمن أربعة معايير رئيسية تخص الأهداف وهياكل السوق والتكنولوجيات أبرزت دراسة للبنك العالمي ازدواجية حقيقية:

وغالبا ما تم انتقاد عبارة الاقتصاد غير الرسمي نظرا لازدواجيتها، وتوحي هذه الكلمة بوجود اقتصادين منفصلين تمام ولا وجود لأي علاقة بينهما، لكن هناك العديد من الصلات والتداخلات... لذا تعكس هذه الكلمة إرادة إدماج أنظمة المحاسبة الوطنية وتقدير حصة كل "اقتصاد" في الناتج الداخلي الإجمالي.

ويبرز الجدول رقم (1) هذه الازدواجية:

الجدول رقم (1): مقارنة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي:

اقتصاد غير رسمي	اقتصاد رسمي
<p>1. <u>الأهداف الرئيسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقيق مداخيل في السوق. - سهولة الدخول وعدم احترام القواعد. - انعدام تشريع العمل. - التمويل الذاتي. - عدم دفع أي رسوم وضرائب. - التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة. <p>2. <u>تنظيم السوق:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - غياب الحواجز عند الدخول. - منتوجات تقليدية. - أسواق غير محمية. <p>3. <u>التكنولوجيا:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - تقليدية، مكيفة، منشأة. - الاستعمال المكثف للعمل. - تمهين غير رسمي. - وحدات إنتاج صغيرة ومتنوعة 	<p>1. <u>الأهداف الرئيسية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق. - دخول مقننة، وجود نقابات، تطبيق تشريع العمل. - الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية. - دفع الرسوم والضرائب. - أجور وعقود العمل. <p>2. <u>تنظيم السوق:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - حواجز عند الدخول. - علامات مسجلة، منتجات معيارية. - أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم). <p>3. <u>التكنولوجيا:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - عصرية ومستوردة. - الاستعمال المكثف لرأس المال. - التعليم الرسمي لازم. - إنتاج واسع النطاق.

Source: SUARES-BERENGUELAR.M Informal labor market and returns to education in PERU LSMS, Looking paper N°32 P03 World Bank 2002

وفي نفس سياق توضيح مفهوم وتعريف الاقتصاد غير الرسمي أدلى نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة في سنة 1993 ودعمه المكتب الدولي للعمل بتعريف جديد وهو الاقتصاد غير المراقب (غير المرئي) **Economie Non Observée**: الذي حدد له ثلاثة معايير أساسية من طرف كل هيئة.

1- نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة 1993 حدد ثلاثة معايير أساسية لحصر هذا الاقتصاد.

2- بينما وضع المكتب الدولي للعمل في مؤتمره XV لإحصائي العمل ثلاثة معايير أخرى تفسر الاقتصاد غير المراقب.

* نحاول إجمالها في الجدول رقم (2): معايير تفسير الاقتصاد غير المراقب

المكتب الدولي للعمل لسنة 1993	نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة 1993	المعايير الهيئات الدولية الرسمية
وحدة إنتاج فردية (عائلة)	مستوى ضعيف لتنظيم الإنتاج	المعيار الأول
لا تمتلك على محاسبة كاملة	يمكن الفصل بين العمل ورأس المال	المعيار الثاني
على الأقل توجد حصة من الإند توجه للسوق	عمل موسمي، مؤقت	المعيار الثالث

المصدر:

1. نظام المحاسبة للأمم المتحدة سنة 1993
2. المكتب الدولي للعمل في مؤتمره XV لسنة 1993

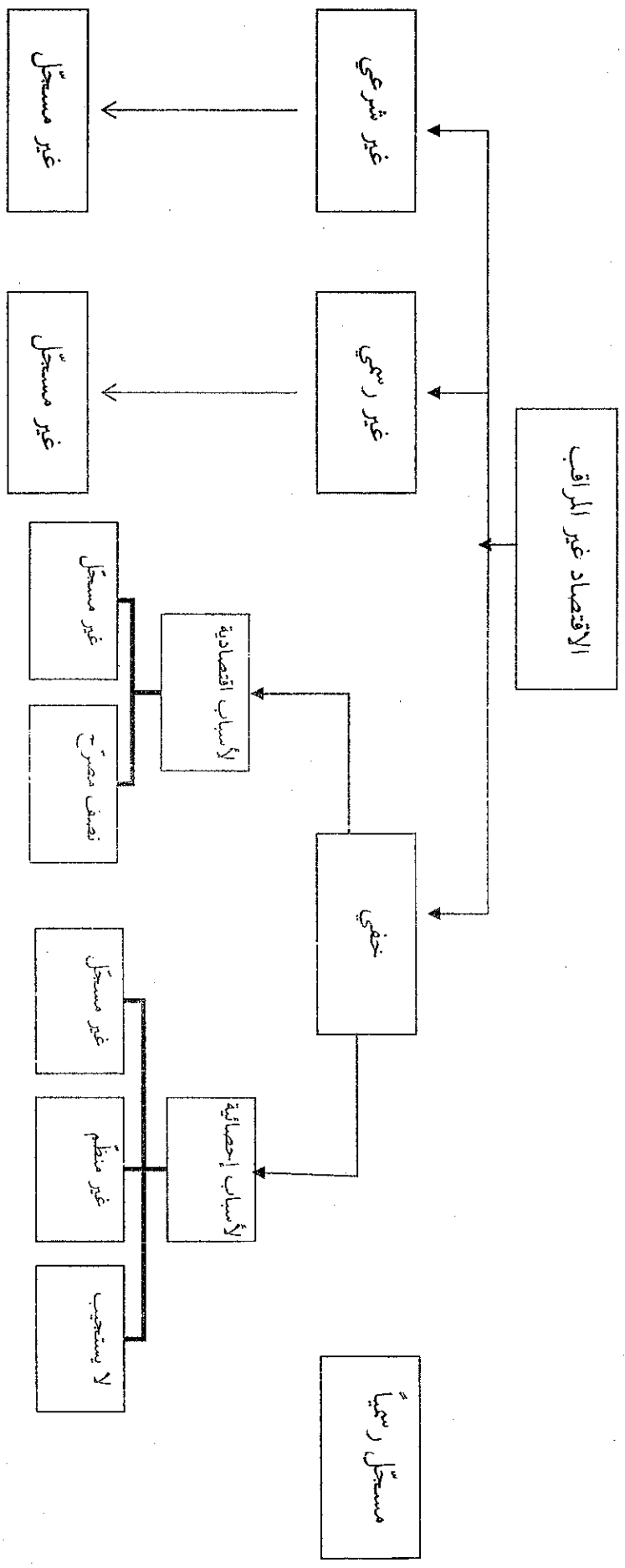
استنتاج:

على العموم تعريف ومفهوم الاقتصاد غير المراقب (E.N.O) يركز على النشاطات غير الشرعية والاقتصاد الخفي، إذا كان هذين الصنفين محددتين بصفة دقيقة فالبقية تصنف ضمن القطاع غير الرسمي: لأنها تعبر عن نشاط وحدة إنتاجية من ضمن الاقتصاد غير المراقب.

وسنحاول عرض في المخطط الموالي:

إطار تحليلي مفصل لمكونات الاقتصاد غير المراقب (E.N.O) حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E).

خطة رقم 1: إطار تحليلي للاقتصاد غير المراقب **Economie Non Observée**



O.C.D.E 2002 « Manuel Mesure de L'Economie non Observée المصدر:

3. الاقتصاد غير المراقب:

على مستوى المفاهيم، شهد المجال غير الرسمي، منذ سنة 1993 ابتكارات هامة قدمتها الحسابات الاقتصادية سيما من خلال نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (1993) الذي نص على الاقتصاد غير المراقب، وهذا المفهوم أكثر توسعا من مفهوم الاقتصاد غير الرسمي¹.

أ. تعريفه الاقتصاد غير المراقب (E.N.O):

صادقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) على مفهوم الاقتصاد غير المراقب بإضافة نوع رابع إلى الأنواع الثلاثة التي كانت موجودة من قبل ويتمثل هذا النوع الرابع في إنتاج الأسر للاستعمال النهائي الخاص.

إن الاقتصاد غير المراقب يغطي ثلاثة أنواع من الاقتصاد:

1. غير القانوني.

2. الخفي.

3. غير الرسمي.

1. النشاطات غير القانونية:

وهي نشاطات ممنوعة قانونا أو نشاطات قانونية لكنها يمارسها أشخاص بدون ترخيص ويصنف نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة 1993 إنتاج النشاط غير القانوني إلى نوعين: إنتاج السلع والخدمات التي يمنع القانون بيعها وتوزيعها أو حيازتها وكل النشاطات الإنتاجية المشروعة وأصبحت غير مشروعة ابتداء من الوقت الذي أصبحت تمارس من طرف منتج غير مرخص لهم.

¹ منشورات نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة سنة 1993. ورقة عمل ص ص 103-111.

وقد أدرج نظام المحاسبة الوطنية 1993 هذه الإنتاجات في مجاله مع شرط جوهرى ينبغى أن يتعلق الأمر بـ "مسارات إنتاجية حقيقية تعد منتجاتها سلعا أو خدمات تجدها طلبا فعليا في السوق".

2. الاقتصاد الخفى:

- يضم نشاطات شرعية وغير شرعية، غير أن جزءا من الإنتاج أو كله يتم إخفاؤه لأغراض متعددة:
- التهرب من الضريبة على الدخل، ومن الرسم على القيمة المضافة أو من رسوم أخرى من خلال التصريح الجزئى بالإنتاج أو الدخل.
 - الغش في الاشتراكات الاجتماعية والتصريح الجزئى بالتشغيل.
 - انتهاك معايير العمل التي حددها القانون.
 - عدم احترام بعض الإجراءات الإدارية مثل الإجابة على الأسئلة الإحصائية وعدم التسجيل.

3. القطاع غير الرسمي:

حدد نظام المحاسبة الوطنية 1993 القطاع غير الرسمي بالرجوع إلى وحدات الإنتاج المؤسساتية التي تتميز بـ "ضعف مستوى التنظيم بها ووسائل الإنتاج البدائية وضعف أو عدم الفصل بين العمل ورأس المال، وعلاقات العمل قائمة أساسا على مناصب الشغل العرضية أو صلات القرابة الشخصية أو الاجتماعية بدلا من العقود الرسمية".

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الخفي

- * المبحث الأول: مفهوم وتعريف الاقتصاد الخفي
- * المبحث الثاني: حجم الاقتصاد الخفي
- * المبحث الثالث: الآثار السلبية والاجابية للاقتصاد الخفي
- * المبحث الرابع: كيف يمكن معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الخفي

27	مقدمة.....
27	المبحث الأول: مفهوم و تعريف الاقتصاد الخفي.....
27	تمهيد.....
33	المطلب الأول: رصد تطور مقاربية و تعريف الاقتصاد الخفي.....
33	الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي.....
33	أولاً: المجموعة الأولى: وتشير إلى مفهوم السرية.....
33	ثانياً: المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم اللانظامية.....
34	ثالثاً: المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الوطني.....
34	الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الخفي و المشكل الاصطلاحي.....
34	أ. تعريف الاقتصاد الخفي بالنسبة للدول المخططة مركزياً.....
36	ب. تعريف الاقتصاد الخفي بالنسبة للدول غير المخططة مركزياً.....
37	المطلب الثاني: العوامل المؤدية إلى نمو الاقتصاد الخفي.....
37	أولاً: ارتفاع مستوى الضرائب.....
42	ثانياً: النظم والقيود الحكومية.....
43	ثالثاً: دور المشروعات الصغيرة.....
44	رابعاً: ندرة السلع.....
45	خامساً: دور المعلومات.....
46	المبحث الثاني : حجم الاقتصاد الخفي.....
46	المطلب الأول: تقدير حجم الاقتصاد الخفي.....
48	أولاً: البلدان النامية.....
48	ثانياً: بلدان التحول الاقتصادي.....
49	ثالثاً: بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.....
49	رابعاً: إلى أي مدى توسع الاقتصاد الخفي.....
50	خامساً: القوى العاملة في الاقتصاد الخفي.....
51	سادساً: الانعكاسات على صعيد الإجراءات المتخذة.....
52	المطلب الثاني: الاقتصاد الخفي والاقتصاد الكلي.....
54	المطلب الثالث: الاقتصاد الخفي و العولمة.....
60	المبحث الثالث : الآثار السلبية والايجابية للاقتصاد الخفي.....
60	المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد الخفي.....
60	أولاً: فقدان حصيلة الضرائب.....
61	ثانياً: الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي.....
62	1. تشوه المعلومات.....
64	2. معدلات البطالة.....
66	3. معدلات النمو الاقتصادي.....
69	4. معدلات التضخم.....
70	5. السياسة النقدية.....
71	ثالثاً: الأثر على توزيع الموارد.....
73	المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي.....
75	المبحث الرابع : كيف يمكن معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي.....
80	خاتمة الفصل الأول.....

الإطار النظري للاقتصاد الخفي

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، فجرائم السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه على هذه الأرض.

كذلك يمكن افتراض أن جرائم التهرب الضريبي والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية قد بدأت فعليا مع إدخال نظم الضرائب والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة، إلا أنه مع ذلك فإن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ أعوام قليلة مضت.

ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي، بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد الخفي.

على سبيل المثال عندما ندفع نقودا في مقابل درس خصوصي لأبنائنا، أو عندما نستدعي سباكا أو نجارا أو غير ذلك، أو عندما نشترى سلعة من بائع جائل، أو عندما ندفع رشوة ... الخ، فإننا نتعامل في الاقتصاد الخفي، ذلك إن أمثال هؤلاء لا يكشفون عن مثل هذه الدخول إلى السلطات الضريبية.

ونحن نسمع من وقت لآخر من وسائل الإعلام عن قصص حول الاقتصاد الخفي، كذلك قد نسمع عن بعض المعاملات التي تتم بالمقايضة أو نسمع عن بعض الأنشطة والمبادلات غير القانونية التي تتم ولا تسجل أو لا تقاس.

ويعد (Gutmann 1977)¹ أول من لفت الأنباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي **Subterranean Economy**، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها، ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها **Gutmann** وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة.

ولقد أثبتت هذه الدراسات أن الاقتصاديات الخفية كما ادعى **Gutmann** بلغت نسبة لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب. بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدا الاقتصاديات الرسمية.

ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم، خصوصا المتقدم منها، بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد الخفي، وما إذا كان الاقتصاد الخفي يتزايد أم لا؟

وما إذا كان من الممكن قياس حجم الاقتصاد الخفي والتحكم فيه؟، وما إذا كانت التكاليف الاجتماعية المصاحبة لوجود الاقتصاد الخفي كبيرة أم لا؟

وغير ذلك من القضايا المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد.

ولقد أطلقت تعبيرات متعددة على هذا القطاع من الاقتصاد، فقد أسمى بالاقتصاد الخفي

Underground Economy، والاقتصاد الخفي **Hidden Economy**، والاقتصاد الأسود **Black**

¹ GUTMAN 1977 : " the subterranean Economy " Financial Anlysts Journal Nov/Dec pp26-34 .

Economy، والاقتصاد غير المرئي **Unobserved Economy**، والاقتصاد المغمور (الغاطس) **Submerged Economy**، والاقتصاد السفلي **Subterranean Economy**، والاقتصاد غير الرسمي **Informal Economy**، والاقتصاد الثاني **Second Economy**، والاقتصاد غير المسجل **Unreported Economy**، واقتصاد الظل **Shadow Economy**، والاقتصاد المقابل **Counterpart Economy**، واقتصاد الباب الخلفي **Back Door Economy**، وغير ذلك.

وأيا كانت التسمية فإن الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابهة والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل القضايا النظرية المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي وذلك من خلال المباحث الأربعة الآتية:

تناول المبحث الأول: تعريف المقصود بالاقتصاد الخفي والعوامل المؤدية إلى تنامي هذا الاقتصاد.

وانصب المبحث الثاني: على تبيان حجم الاقتصاد الخفي وعلاقته بالاقتصاد الكلي.

واشتمل المبحث الثالث: على الآثار السلبية واليجابية لظاهرة الاقتصاد الخفي.

وركز المبحث الرابع: على كيفية معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي.

المبحث الأول: مفهوم وتعريف الاقتصاد الخفي:

تمهيد:

يعتبر تعريف المقصود بالاقتصاد الخفي من الأمور المهمة خصوصا في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد، إذ أنه بناء على التعريف سوف تتحدد مهمة القياس أو التقدير. ومن

المهم الإشارة إلى أنه ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمقصود بالاقتصاد الخفي. فالمقصود بعبارة الاقتصاد الخفي يختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التي تتم في مثل هذا الاقتصاد.

على سبيل المثال فإن مفهوم الاقتصاد الخفي بالنسبة لكل من (Gutmann 1977) و¹(Fiege 1979) ينصرف إلى الناتج الوطني غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج الوطني الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج الداخلي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات. أما بالنسبة لـ²(Tanzi 1982a) فإن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني (يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول).

إن كل من هذين التعريفين مهم وكلاهما مفيد ولكن لا بد أن ندرك أن هذين التعريفين ينصرفان إلى أشياء مختلفة.

ويتفق الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد الخفي على أن مصطلح الاقتصاد الخفي يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تشترك في محاولة التهرب الضريبي أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية الموضوعة على عملية ممارسة النشاط الاقتصادي.

غير أن هناك جانبا لا يمكن إهماله من الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة والتي تعد مخالفة للقانون. على سبيل المثال فإن أنشطة الرشوة والعمولات والسرقة وبيع السلع المسروقة وتجارة المخدرات وأنشطة التهريب السلعي **Smuggling** وتهريب الأموال وأنشطة القمار والدعارة وأنشطة المافيا أو فرض الإتاوات... إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الأنشطة التي تعد مخالفة للقانون قد تمثل جانبا لا يمكن إهماله.

¹: FIEGE 1989 : " the underground Economies tax Evasion and information distortion " Cambridge University Press . pp,31-39.

²: V.TANZI 1980 : "the underground Economy and tax Evasion in the united states, estimates and implications .lavoro quarterly review ; no 135;dec pp 128-130

وبشير [Mirus, Roger, & Smith 1994a]¹ إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الخفي سيعتمد على المنظور الذي ننظر منه إلى هذا الاقتصاد، فقد ننظر إلى الاقتصاد الخفي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد، أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج الوطني في الاقتصاد ككل. ومن المنظور الأول فإن نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة.

ووفقا لذلك فإن الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة والتي يتم إخفاءها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. أما من المنظور الثاني فإن الاقتصاد الخفي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليدا للدخل، سواء أكانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، أو سواء إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة.

ولكن هل يمكن أن نطلق على هذا الاقتصاد عبارة الاقتصاد غير القانوني. إن مدى دقة هذا اللفظ سوف تعتمد على مفهومنا حول ما يمكن أن نطلق عليه غير قانوني، فهل الأنشطة المولدة للدخل في الاقتصاد الرسمي والتي لا يعلن عنها للسلطات الضريبية تعد غير قانونية، أم أن عملية التهرب الضريبي ذاتها هي التي تعد غير قانونية.

إن المشكلة الأساسية التي نواجهها هنا لها جانبان، جانب حسابي وجانب قانوني، فالجانب الحسابي يتمثل في أن هناك جزءا من النشاط الاقتصادي يتم في إطار قانوني كامل ويتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن حسابات الدخل القومي لتعمد إخفاؤه بهدف التهرب من الضريبة، أما الجانب الآخر، وهو التهرب الضريبي، فهو الجانب غير القانوني في القضية، ولذلك يصعب أن نطلق على كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي بأنها معاملات غير قانونية.

¹ : MIRUS R et SMITH 1994 : "Canada's Underground Economy " canadian Business Review volume no: 21 p p 25 -29 .

من ناحية أخرى نجد أن بعض الاقتصاديين مثل [Molefsky 1982]¹ يشير إلى أن عبارة الاقتصاد الخفي لا تعني أن كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي لا تسجل في الإحصاءات الرسمية للدخل الوطني.

فهناك احتمال أن يشمل الاقتصاد الخفي جانبا من المعاملات التي تتم أصلا في الاقتصاد الرسمي. فقد تنتج بعض السلع في الاقتصاد الرسمي، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته، ومع ذلك يتم استخدامها في الاقتصاد الخفي، ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة التي تتم عليها في الاقتصاد الخفي ضمن حسابات الناتج الوطني.

ومما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه " كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج الوطني إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وأما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد "

ووفقا لذا التعريف فإن أنشطة الاقتصاد الخفي تشمل الدخول المولدة بطرق شرعية ولكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات والقمار والتهرب وغيرها. وأخيرا عمليات المفايضة التي تتم بدون استخدام النقود.

¹ Molefesky, 1982 : « America's underground Economy in Tanzi » ; 1980 op cit..pp;283-284.

المطلب الأول: رصد تطور مقارنة وتعريف الاقتصاد الخفي:

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي:

تعددت التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الخفي كما تعددت المسميات التي أطلقت على تلك الظاهرة ويمكن تقسيم المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة إلى ثلاث مجموعات رئيسية يأتها على النحو التالي:

أولاً: المجموعة الأولى: وتشير إلى مفهوم السرية:

أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة ومن أبرزها: اقتصاد تحت الأرض أو الاقتصاد التحتي والاقتصاد الأسود، والاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري واقتصاد الأبواب الخلفية.

وتعطي المسميات السابقة انطباعاً بأن أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة كما تشير للطبيعة السرية لها لكن لا يمكن الجزم بأن كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة، بيد أنها غير معلنة ولا تدخل ضمن دائرة التدفقات المالية في مصفوفة الحسابات الوطنية، ومؤدى ذلك أنه لا ينبغي أن تأخذ السرية هنا على إطلاقها إذ أن بعض عناصر الظاهرة غير خفية، كما أن السرية تنصرف هنا إلى آليات الظاهرة كالتحويل، وحمها على وجه التحديد، وليست إلى كينونة الظاهرة.

ثانياً: المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم الأنظمة:

توحي تلك المجموعة بلانظمة الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقاً لذلك المفهوم: الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد اللانظامي والاقتصاد غير المرصود،

الاقتصاد غير المنظم، تستخدم تسميات طبقا للمفهوم المتقدم للدلالة على القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني، ذلك القطاع الذي يتضمن قطاع الصناعات الصغيرة، والقطاع الحرفي، ومن ثم فهو مفهوم ضيق لا يأخذ في اعتباره الأنشطة غير المشروعة التي تمثل مكونا أساسيا للظاهرة.

ثالثا: المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الوطني:

من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد الظاهرة، مفهوم الاقتصاد الخفي والاقتصاد الموازي ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية، تؤثر وتتأثر بالاقتصاد الرسمي، ويفضل الكثيرون استخدام أحد المفاهيم الخاصة بالمجموعه باعتبار أن معظم عنصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي، فضلا عن أن عناصر تلك الظاهرة ليست بالضرورة أنشطة سوداء غير مشروعة إذ أن هناك أنشطة مشروعة لا تدخل في دائرة التجريم الاقتصادي، الدروس الخصوصية، والأعمال الإضافية والثانوية لموظفي الإدارة وتمثل جزءا يعتد به من تلك الظاهرة.¹

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الخفي والمشكل الاصطلاحي:

تعدد التعاريف وتنوع المعايير المستخدمة لتعريف الاقتصاد الخفي وتختلف باختلاف الإيديولوجيات التي تعتنقها البلاد.

أ. تعريف الاقتصاد الخفي بالنسبة للدول المخططة مركزيا:

وينظر الاقتصاديون في الدول غير المخططة مركزيا إلى الاقتصاد الخفي باعتباره محمدا بالدخل غير المصرح به للسلطات الضريبية، بصرف النظر إذا كان هذا الدخل يدخل أو لا يدخل ضمن قياس الحسابات الوطنية، أو هو الفرق بين النشاط الاقتصادي الكلي والجزء المقاس

¹ د. محمود عبد الفضيل 1989: "الاقتصاد الخفي والرأسمالية المتوحشة" الأهرام الاقتصادي عدد 161 ص 17

منه¹ وبين معياري الإقرار للسلطات الضريبية والقياس الفعلي للنشاطات الاقتصادية الكلية تتحدد وتندرج الرؤى الخاصة بتعريف الاقتصاد الخفي.

وسوف نستعرض فيما يلي بإسهاب لبعض التعريفات التي تناولت الاقتصاد الخفي تحت كل معيار:

1. تعريف Vito TANZI²: أن الاقتصاد الخفي استخدم مصطلح **Underground**

Economy هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية.

كما يعرف الاقتصاد السري في صياغة أخرى له بذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية.³

ويفترض التعريفان السابقان أن الحسابات الوطنية تستند بقدر ما على المعلومات الضريبية، ويختلف مداه من دولة إلى أخرى، ومن ثم فإن تقرب الدخول من الضرائب قد يترتب عليها عدم القياس الدقيق للدخل الوطني.

2. ويتفق⁴ Edgarl FIEGE مع TANZI في تعريفه للاقتصاد الخفي حيث حدده

بمجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا يقر عنها ضريبياً أو لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.

1 فيتو تانزي 1987: "الاقتصاد السري، أسباب الظاهرة المالية وأثارها" مجلة التمويل والتنمية رقم 22 عدد

1987/12/04 ص ص 19-21

2 فيتو تانزي مرجع سبق ذكره ص 27.

³ Vito TANZI .1980 : " the underground economy in the united states estimations and implications" Bnaca Nazionale Del Lavolo Quartely Review N°135 Dec1980 p428

⁴ Edgarl FIEGE 1989 : "the underground economies tax evasion and information distortion (new york, Combridge press.) P251

3. ويعرف **INGOWALTER**¹ الاقتصاد الخفي بأنه ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات تخلق قيمة ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب واللوائح الحكومية.... وغيرها.

4. ويعرف **Enno LANGFELD**² الاقتصاد الخفي بأنه ذلك القطاع المتم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي والذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار القياس الفعلي للاقتصاد الوطني، ويتم عادة تحديد ذلك القطاع بلغة الموارد المستخدمة أو الدخول المتولدة في أو من تلك الأنشطة وذلك لصعوبة استخدام مفهوم القيمة المضافة بشأن ما يدخل في أو يستبعد من حسابات الدخل الوطني.

5. ويعرف مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة (C.S.O) الاقتصاد الخفي بالأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر الدخل، لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية والمناطق بها عادة وضع مقاييس الدخل الوطني والنتائج الوطني.³

6. ويعرف **Ingemar HANSSON**⁴ الاقتصاد الخفي بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل في إطار الحسابات الوطنية والتي تنقسم إلى أنشطة اقتصادية يتولد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب، وأنشطة اقتصادية ذاتية.

ب. تعريف الاقتصاد الخفي بالنسبة للدول غير المخططة مركزيا:

وفي دول التخطيط المركزي تتحدد أساليب وأنماط التوظيف والإنتاج والتوزيع، وتحدد أسعار السلع والخدمات والأجور إراديا وفق خطط مركزية شاملة أمره حيث تمارس الرقابة

¹ INGOWALTER 1986 : "Secret money...the shadowy world of tax evasion capital flight and fraud" London Counterpoint ; pp11-15

² Enno LANGFELD : "the underground Economy in the federal republic of Germany: a preliminary assessment in Edgar L FIEGE op cit pp197-198

³ Michael O'HIGGINS : "assessing the underground economy in the united Kingdom in Edgar L FIEGE ; P176

⁴ Ingemar HANSSON : "the underground economy in Sweden", in Edgar L FIGE ibid; p231

المركزية على كافة مناصي الحياة الاقتصادية فإنه من المتوقع أن يتحدد الاقتصاد الخفي¹ بتلك الأنشطة التي تتلاقى ضوابط الخطة المركزية.

1. ويعرف **FJM Feld BRUGGE**² الاقتصاد الخفي بأنه القطاع الذي يغطي الأنشطة

الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية بسبب أنها غير محددة في التخطيط المركزي أو تلك التي لا تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

2. و ربما يكون تعريف **GROSSMAN**³ قد أوضح طبيعة تلك الأنشطة التي تهرب من

الرقابة المركزية، إذ يعرف الاقتصاد الخفي بتلك الأنشطة التي يرتبط وجودها مباشرة، إما بهدف تحقيق ربح خاص أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة.

3. ويعرف **WILES**⁴: "الاقتصاد الخفي بأنه سلوك ضد النظام العام يتعلق بأي شيء لا

يتوافق مع النظام الاقتصادي الفعلي للدولة.

يتضح مما تقدم أنه على الرغم من وجود بعض الجوانب الخلافية في تعريفات الاقتصاد الخفي إلا أن هناك بعض الجوانب المشتركة فيما بينها، تميز الاقتصاد الخفي كظاهرة عالمية هي:

1. ينتج أن أنشطة الاقتصاد الخفي سلعة وخدمات نقدية أو غير نقدية مشروعة أو غير

مشروعة يتولد عنها دخول حقيقية وضمنية.

2. تسير أنشطة الاقتصاد الخفي في إطار قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية ومن ثم فإن

أدوات القياس التقليدية للمؤشرات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إليها وغالبا لا تخضع

دخولها للضرائب.

¹ استخدم مصطلح Second Economy للدلالة على الظاهرة في معظم الدراسات التي تناولتها الدول الاشتراكية.

² F.JM Feld BRUGGE 1988: "the Soviet Second Economy in a political and legal perospective in Edgar L FIEGE, op cit, page301

³ G.GROSSMAN1989: "informal personal income and outlays of the soviet urbain population in ALJANDRO portes and others (eds) the informal economy....Studies in advanced and L.D.C.S (U.S.A the Johnes HOPKINS) University Press PP150-151

⁴ FJM Feld BRUGGE 1988, op cit, page299

المطلب الثاني: العوامل المؤدية إلى نمو الاقتصاد الخفي:

تختلف أسباب نمو الاقتصاد الخفي من دولة لأخرى، إلا أنه من الممكن بصفة عامة حصر هذه الأسباب في الآتي:

أولاً: ارتفاع مستوى الضرائب:

يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد الخفي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب، وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب، أخذاً في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة. وبناءً على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب.

ويؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج الوطني، وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب.

ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد الخفي، حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة وبالتالي لا تدفع ضرائب. ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحويل المشروعات نحو الاقتصاد الخفي، إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى.

على سبيل المثال فإن نمو الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة يعزي إلى الضرائب على الدخل، بينما يعزي نمو الاقتصاد الخفي في أوروبا إلى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة.

أما إذا ما أخذنا الدول النامية في الاعتبار فإن الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية لهذه الدول يمكن إدخالها أيضا في قائمة العوامل المسؤولة عن تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفي.

على سبيل المثال يشير (Hansson 1982)¹ إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الاضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد الخفي في السويد.

فوفقا لمعدلات الضريبة السائدة في السويد يؤدي قيام الممول بعدم الكشف عن دخوله الإضافية إلى هرب ضريبي نسبته 65% من الدخل غير المكشوف عنها، الأمر الذي يمثل حافزا كبيرا للممولين نحو التهرب الضريبي والتحول نحو الاقتصاد الخفي. ويعطى (Hansson 1982) مثلا على ذلك في حالة السويد، حيث يشير إلى أن العامل الذي يعمل في الاقتصاد الخفي ساعة إضافية بنصف الأجر الذي يعمل به في الاقتصاد الرسمي سيحصل على إيراد صافي يساوي ضعف إيراده من تلك الساعة إذا ما عمل في الاقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة في الاقتصاد الرسمي عن هذه الساعة الإضافية.

وبالرغم من كون النظام الضريبي في السويد من الأنظمة ذات الكفاءة العالية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الفساد الاداري بين العاملين في مجال الضرائب، والتي تكفل حصر الاقتصاد الخفي في أضيق نطاق ممكن بالمقارنة بباقي الدول، إلا أن (Hanson 1982)² يشير إلى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة، وبصفة خاصة على الدخل الحدية على المدى الطويل، تنعكس في

¹ : HANSSON. I 1982 : " the Underground Economy in High tax country the case of Sweden" in TANZI 1982 . op;cit pp132-135.

² : ها نسن . 1982. نفس المرجع الذي ذكر سابقا ص ص 115-123.

صورة ازدهار للاقتصاد غير الرسمي، وتوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو الاقتصاد الخفي.

وتمثل العلاقة التبادلية بين التضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا إضافيا يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي.

فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم ينتقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل وجود التضخم. لذلك يعتمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي من خلال إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم الضريبية، أو قد يميلون إلى تفضيل إجراء المعاملات من خلال نظام المقايضة حتى يتجنبون انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت.

على أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الخفي؟

إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعنى بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفي، ذلك أن المتعاملين في الاقتصاد الخفي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوى صفراً، وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة، على أنه على احسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي.

أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا في الاقتصاد الخفي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة.

كذلك فإن إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax VAT)، أو ضريبة المبيعات Sales Tax بدلا من الضرائب على الدخل لن يقضي على الاقتصاد الخفي.

على سبيل المثال فإن الدول الأوروبية تعاني من وجود اقتصاد غير رسمي بالرغم من استخدام ضريبة القيمة المضافة على نطاق واسع، ذلك أن من الممكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة من خلال الاتفاقات التي يمكن أن تتم بين المنتجين والمشتريين، وكذلك من خلال تعريف الفواتير. وإذا ما نجح المتعاملون في التهرب من الضريبة على القيمة المضافة فإن ذلك سوف يمكنهم من تحصيل الضريبة والاحتفاظ بها لأنفسهم.

وبالرغم من أن التحليل الاقتصادي الجزئي Microeconomic Analysis للضريبة يشير إلى أن أرباح المنتج تميل إلى الانخفاض مع زيادة مستوى الضريبة لأن المنتج قد يضطر إلى تحمل جانبا من الضريبة، يعتمد ذلك على درجة مرونة الطلب السعرية، إلا أن التحول نحو الاقتصاد الخفي يجعل من الضريبة مصدرا جيدا للدخل للكثير من تجار التجزئة. بل وقد يمكنهم من زيادة مستوى أعمالهم وذلك عن طريق منح خصم لعملائهم يعادل قيمة - أو جزء من - الضريبة.

ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية، وقناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إذ يعد ذلك من العوامل الفعالة في رفع درجة الالتزام الأدبي من جانب الأفراد نحو دفع الضريبة، فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية، أو أن هناك إسرافا مبالغا فيه في إنفاق حصيلة الضرائب، أو أحس الأفراد بان ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم، فأنهم قد يميلون إلى محاولة التهرب من أو تجنب دفع الضريبة.

ثانياً: النظم والقيود الحكومية.

يرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب فإن الاقتصاد الخفي سوف يستمر أيضاً في الظهور بسبب القيود الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد.

وتفرض هذه النظم أو القيود إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان، أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي. وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة، إلا أنها للأسف في أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى الاقتصاد الخفي.

إن الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الصناعية تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامة للأفراد المقيمين داخل حدود دولهم، وتناسب هذه المدفوعات بصورة عكسية مع الدخل، وعادة ما يبدأ صرفها عندما ينخفض الدخل إلى مستوى معين.

وقد تؤدي نظم الضمان الاجتماعي ومدفوعات الرفاهية التي تدفعها الحكومة للأفراد إلى دفعهم نحو دخول الاقتصاد الخفي، فعندما يتعدى الدخل مستوى معين، يصبح الفرد غير مؤهل للحصول على الإعانة الاجتماعية، أو يحصل على جزء منها فقط] وقد يدفع هذا الأمر هؤلاء الأفراد إلى دخول الاقتصاد الخفي حتى لا تتأثر مدفوعات الضمان الاجتماعي لهم.

ولهذا السبب تنتشر عمالة الأفراد الذين أحيوا إلى التقاعد في الاقتصاد الخفي، خوفاً من تأثر مدفوعات المعاش لهم من جراء انكشاف مصادر الدخل التي يحصلون عليها من عملهم إذا ما قرروا العمل في الاقتصاد الرسمي.

وفي كثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنواع الوظائف أو الحرف الحصول على إذن رسمي أو ترخيص.

كما قد تهدف هذه النظم إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة، وهو ما ينشأ عنه في بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من هذه السلع والخدمات، مما يوفر دافع لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيصاً بمزاولة المهنة أو بإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصاد الخفي والعمل بأجر أقل أو الإنتاج بسعر أقل في الاقتصاد الخفي دون تحمل الاستثمارات المتمثلة في تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص.

كذلك فإن بعض القيود الحكومية على إنتاج سلعة معينة قد تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل حماية مستوى المعيشة للعمال أو حماية المستهلكين.

إلا أن ذلك يدفع بعض المنشآت إلى الظهور بهدف الحصول على ميزة تنافسية من خلال تجنب هذه القوانين، كذلك فإن هناك مجموعة من القيود القانونية الأخرى التي تساهم في تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفي، مثال ذلك القيود القانونية أو المفروضة من قبل نقابات العمال حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة، أو القيود القانونية الخاصة بالمواصفات الواجب الالتزام بها في تصميم المشروعات بهدف حماية البيئة، أو القيود على الحد الأدنى للأجور.

ثالثاً: دور المشروعات الصغيرة:

يعتبر الاقتصاد الخفي مهماً جداً بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جداً لوجود الاقتصاد الخفي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية. ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم

الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

ويؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول. حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبيا.

رابعاً: ندرة السلع:

تختلف طبيعة العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد الخفي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فمما لا شك فيه أن جانبا كبيرا من التحليل عن أسباب نمو الاقتصاد الخفي تم على أساس حالة الدول المتقدمة، والتي تلعب فيها الضرائب دورا أساسيا.

أما فيما يتعلق بالدول النامية فإن الأمر يختلف بعض الشيء، إذ أننا نواجه في هذه الحالة اقتصادا على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة ويعاني من عجز في عرض بعض السلع، كما أن جانبا كبيرا من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب الغير مباشرة وليس الضرائب على الدخل، والتي يفترض أنها العامل الأساسي في نمو الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة، ولذلك نجد أن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد الخفي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها.

إن النظام الخاص بالأسعار في هذه الدول عادة ما يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعومة، وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار ظاهرة الطواير وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة

الاقتصاد الخفي إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها.

خامساً: دور المعلومات:

تلعب المعلومات دوراً حيوياً في أداء الاقتصاد الخفي، فكل من المشتري والبائع في سوق السلع والعمل يحتاجون إلى معلومات عن الأطراف موضع المعاملات التي تتم على أرض الواقع، كذلك قد تكون هناك حاجة إلى المعلومات عن الأسعار والجودة والبدايل المتاحة، وبدون توافر هذه المعلومات فإن السوق لا يمكنه العمل، وعلى ذلك لكي ينمو الاقتصاد الخفي فلا بد من توافر المعلومات بسهولة وبتكلفة قليلة.

على أنه ينبغي الإشارة إلى أنه إذا كانت البيانات متاحة بهذه السهولة للأطراف المتعاملة في الاقتصاد الخفي، فإنه من المتوقع بالتالي أن تكون متاحة أيضاً للحكومة.

ومما لا شك فيه أن المعلومات سوف يكون لها تكلفة لمن يريد التعامل في الاقتصاد الخفي.

ومن ثم فإن ازدهار الاقتصاد غير الرسمي في هذه الحالة سوف يعني أن الحكومة أما لا تستطيع جمع هذه المعلومات أو لا ترغب في جمعها أصلاً.

المبحث الثاني : حجم الاقتصاد الخفي:

المطلب الأول: تقدير حجم الاقتصاد الخفي :

من الصعب تقدير حجم الاقتصاد الخفي، فالذين يشتغلون بالأنشطة الخفية يبدلون قسارى جهدهم للتستر عليها، غير أن صانعي السياسات والإداريين في الدوائر الحكومية يحتاجون إلى معلومات عن عدد الأفراد الذين يزالون أنشطة في الاقتصاد الخفي، وعن مدى توافر هذه الأنشطة الخفية وحجمها، كي يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تخصيص الموارد. وبالتالي، أجرى الاقتصاديون والإحصائيون الحكوميون مجموعة من الحسابات لقياس مدى ضخامة الاقتصاد الخفي.

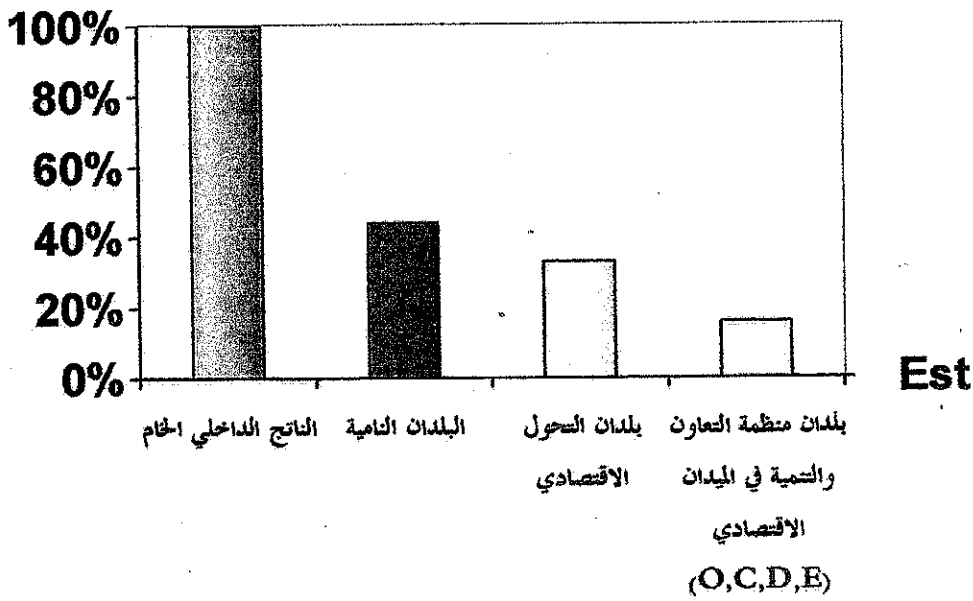
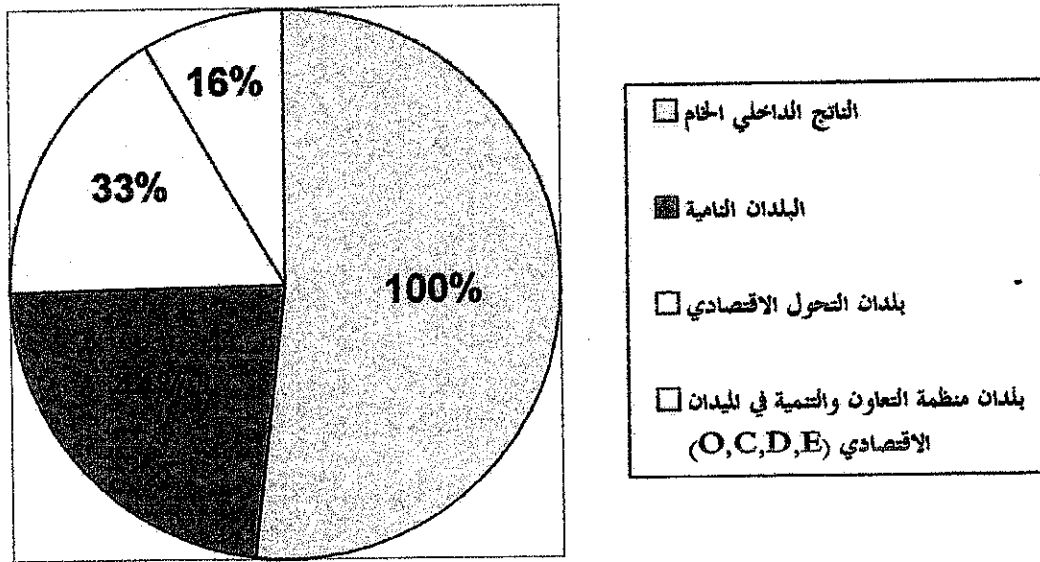
ولتقدير حجم الاقتصاد الخفي، ركز الباحثون على عينة من 84 بلدا، مستخدمين في ذلك مجموعة من طرق التقدير، وتوضح النتائج أن القيمة المضافة في الاقتصاد الخفي بلغت مستوى شديد الارتفاع في جميع بلدان العينة.

الجدول: رقم (1.2.1)

الاقتصاد الخفي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الرسمي 1988-2000

مجموع البلدان	% من إجمالي الناتج المحلي
البلدان النامية	44-35
بلدان التحول الاقتصادي	30-21
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	16-14

المخطط رقم: (1.2.1):



تطور بنية الاقتصاد الخفي في الناتج الداخلي الخام

ويوضح الجدول (1.2.I):

التقديرات المتوسطة لمجموعات البلدان الثلاث الرئيسية البلدان النامية، واقتصادات التحول، و21 اقتصادا متقدما عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتبقى المقارنات بين البلدان تقريبية إلى حد ما نظرا لاختلاف طرق التقدير المستخدمة فيها.

أولا: البلدان النامية:

طبقا لمسح أجري في إفريقيا خلال الفترة 1998-1999 تبلغ أنشطة الاقتصاد الخفي أعلى مستوياتها في نيجيريا ومصر، حيث تصل إلى ما يعادل 77% و69% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، وعلى النقيض من ذلك، تبلغ نسبة الاقتصاد الخفي في جنوب إفريقيا 11% فقط من إجمالي الناتج المحلي، وفي آسيا خلال نفس الفترة، تصدرت تايلند قائمة البلدان التي يمارس فيها الاقتصاد الخفي بنسبة بلغت 70% من إجمالي الناتج المحلي، بينما تذيلت القائمة كل من سنغفورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وسنغافورة بنسبة بلغت 14% من إجمالي الناتج المحلي.

وفي أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1998-1999، كان أكبر اقتصاد خفي يوجد في بوليفيا، بنسبة 67% من إجمالي الناتج المحلي والأصغر في شيلي بنسبة 19%.

ثانيا: بلدان التحول الاقتصادي:

كانت جورجيا صاحبة أكبر اقتصاد خفي بين دول الاتحاد السوفيتي السابق خلال الفترة 1998-1999 بنسبة بلغت 64% من إجمالي الناتج المحلي، وتلتها روسيا بنسبة 44% وأخيرا أوزبكستان صاحبة أصغر اقتصاد خفي بنسبة 9% من إجمالي الناتج المحلي، أما في بلدان التحول الاقتصادي في أوروبا الوسطى والشرقية خلال نفس الفترة، فقد كان الاقتصاد الخفي في بلغاريا هو الأكبر بنسبة 34% من إجمالي الناتج المحلي وكان الأصغر في سلوفاكيا بنسبة 11%.

ثالثاً: بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي (21 بلداً) خلال الفترة 1999-2001 انفردت اليونان وإيطاليا بأكبر اقتصاد خفي في المجموعة بنسبة 30% و28% على التوالي وكانت النسبة المتوسطة في البلدان الاسكندنافية، بينما بلغت مستوياتها في الو.م.أ والنمسا بواقع 10% من إجمالي الناتج المحلي، وفي سويسرا بواقع 9% منه.

رابعاً: إلى أي مدى توسع الاقتصاد الخفي:

وُسِّع الاقتصاد الخفي بخطى متلاحقة في معظم بلدان التحول الاقتصادي وجميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي شملتها الدراسة (لا يمكن الحكم بدقة على الاتجاه العام في البلدان النامية كمجموعة نظراً لقصور البيانات..) وقد نما الاقتصاد الخفي بمعدل أسرع بين عامي 1990 و1998 في دول الاتحاد السوفياتي السابق - حيث ارتفعت نسبته من حوالي الربع إلى أكثر من الثلث - وإن ظل ثابتاً أو يكاد عند مستوى خمس إجمالي الناتج المحلي في دول أوروبا الوسطى والشرقية.

وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الحادي والعشرين التي شملها المسح، كان الاقتصاد الخفي في حالة نمو طوال السنوات الثلاثين الماضية، حيث تضاعف من أقل من 10% من إجمالي الناتج المحلي في معظم هذه البلدان في 1970 إلى 20% أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2000 في بلجيكا والدانمارك وإيطاليا والنرويج وإسبانيا والسويد، كذلك حدث نمو في البلدان التي يعد الاقتصاد الخفي فيها أصغر حجماً ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تضاعف الاقتصاد الخفي من 4% من إجمالي الناتج المحلي في 1970 إلى 9% في عام 2000.

وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سجل الاقتصاد الخفي أسرع معدلات النمو في عقد التسعينات من القرن العشرين، ففي بلدان المجموعة ككل، ارتفعت نسبة الاقتصاد الخفي من 13% في الفترة 1990-1993 إلى 17% في 1999-2000 وفي أواخر ذلك العقد، كان الاقتصاد الخفي لا يزال في حالة نمو في معظم بلدان المجموعة.

خامساً: القوى العاملة في الاقتصاد الخفي:

لا تزال المشاركة في سوق العمل بالاقتصاد الخفي في تزايد مستمر أيضاً، وتشمل سوق العمل في الاقتصاد الخفي جميع الحالات التي يعتمد فيها أصحاب العمل أو العاملون أو كلاهما، إلى بقاء أوضاعهم في الظل من حيث الإنتاج للسوق بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأوضاع مسجلة أم غير مسجلة، ويلجأ بعض العاملين في الاقتصاد الخفي إلى القيام بأشغال إضافية بعد ساعات عملهم الرسمي العادية، بل وأحياناً خلال ساعات العمل الرسمي، بينما يعمل آخرون في الاقتصاد الخفي فقط، إما لأنهم يجدونه أكثر إدراراً للربح أو لأنهم ممنوعون من العمل في الاقتصاد الرسمي كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين غير القانونيين على سبيل المثال.

وفي الاتحاد الأوروبي في أواخر تسعينات القرن العشرين، كان عدد من ممارسون أنشطة في الاقتصاد الخفي 20 مليون شخص بينما كان عددهم في جميع البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو 25 مليون شخص، ويعتبر حجم القوى العاملة في الاقتصاد الخفي كبير للغاية في بعض فرادى البلدان، ففي إيطاليا تراوحت نسبتهم 30% و48% من مجموع القوى العاملة (في 1997) وفي إسبانيا تراوحت بين 12% و32% (في 1997-1998)؛ وفي كثير من البلدان بمعدلات بطالة رسمية مرتفعة أيضاً.

وقد ارتفع حجم القوى العاملة في الاقتصاد الخفي ارتفاعاً كبيراً خلال العقد الماضيين في البلدان الأعضاء بمنطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ففي الدانمارك على سبيل

المثال، تضاعفت نسبة مجموع القوى العاملة في الاقتصاد الخفي خلال خمسة عشرة سنة من 8% في 1980 إلى 15% في 1994، ولا يختلف الأمر في كل من ألمانيا وفرنسا ففي ألمانيا استقرت النسبة إلى حد ما بين 8% و12% في الفترة 1974-1982، ولكنها تضاعفت خلال السنوات الستة عشرة التالية لتصل إلى 22% في 1998، أما في فرنسا فقد تراوحت النسبة بين 3% و6% في 1975-1982 ثم تضاعفت لتصل إلى ما بين 6% و12% في 1997-1998.

سادساً: الأبعاد المساهمة على صعيد الإجراءات المتخذة:

سبق التنويه إلى أن زيادة حجم الاقتصاد الخفي من المرجح أن تؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة، مما يؤدي ذلك إلى خفض نوعية السلع والخدمات العامة والكم المعروض منها، ويمكن أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى زيادة معدلات الضرائب على المؤسسات والأفراد، مع اقتران ذلك في كثير من الحالات بتدهور نوعية وإدارة السلع العامة التي توفرها الحكومة من قبيل الطرق والمستشفيات.

ومن ناحية أخرى ينفق على الفور ثلثا الدخل المكتسب من الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي، وهو ما يمكن أن يعطي دفعة للاقتصاد الرسمي وقد يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ككل.

ونستخلص من ذلك أن نمو الاقتصاد الخفي يمتد تأثيره ليشمل الجميع، ولكن من الصعب تقييم ما إذا كان الاقتصاد الخفي يؤثر في النهاية على الاقتصاد الرسمي بشكل إيجابي أم سلبي.

ويمكن للحكومات أن تتخذ إجراءات لكبح الاقتصاد الخفي وتشير البحوث إلى أن الاقتصاد الخفي يتضاءل في البلدان التي تكون إيراداتها الضريبية مرتفعة بسبب انخفاض معدلاتها الضريبية (مما يساعد على زيادة الامتثال الضريبي) والتي يكون عدد القوانين واللوائح التنظيمية فيها أقل مع مستوى متسق من الإنفاذ ودرجة أقل من الرشوة التي تواجهها الشركات.

ويبدو أن القوى الدافعة الرئيسية وراء حجم الاقتصاد الخفي ونموه في تزايد العبء الضريبي ومدفوعات الضمان الاجتماعي، مع اقتران ذلك بكثرة اللوائح التنظيمية التي تضعها الدولة.

ويؤدي الضعف والعشوائية في إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية إلى تشجيع أنشطة الاقتصاد الخفي، وتشير النتائج إلى أهمية حكم القانون في كبح الفساد وما يرتبط به من نشاط في الاقتصاد الخفي.

وتشير نتائج الدراسات إلى بعض الانعكاسات المهمة بالنسبة لصانعي السياسات:

- إن إجراء تخفيضات حتى وإن كانت كبيرة في معدلات الضريبة لن يؤدي إلى انكماش كبير في الاقتصاد الخفي وإن كان يمكن أن يؤدي إلى تثبيته.
- إن المعدلات الضريبية الحدية تؤثر في قرارات الأفراد المتعلقة بالعمل في الاقتصاد الخفي أكثر من تأثير المعدلات الضريبية المتوسطة، ومن غير المرجح أن تؤدي الاستعاضة عن الضرائب المباشرة بالضرائب غير المباشرة إلى تحسين مستوى الامتثال الضريبي.
- إن إجراء عمليات تدقيق أكثر تواتراً للحسابات الضريبية وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي قد تؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد الخفي.
- أنه ينبغي للحكومات أن تزيد من اهتمامها بإباحة بعض أنشطة الاقتصاد الخفي، من خلال تحرير سوق العمل على سبيل المثال.
- إن الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير اللوائح التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة تساعد على تقليل مغريات الفساد، وتشجع المؤسسات على الانتقال من الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرسمي.
- إنه ينبغي للحكومات التأكيد على حكم القانون وعلى الإنفاذ الدقيق لمجموعة من اللوائح التنظيمية تمثل الحد الأدنى الضروري، بدلاً من زيادة عدد اللوائح التنظيمية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الخفي والاقتصاد الكلي:

إن الكثير من البلدان النامية حاولت بشتى الطرق والأساليب التقليل من وتائر الاقتصاد الخفي خلال العقود الثلاث الماضية إلا أن الزيادة المفرطة في عدد السكان وزيادة التفاوت في

الدخول وتنوع وكثرة اللوائح الحكومية خصوصا منها الضريبية والتي تزايدت في الثمانينات أفشلت جهود هذه البلدان في الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي وتخفيض من حجمه.

إن الدراسات المختلفة التي أجريت في بقاع عديدة من البلدان النامية تشير إلى أن أسباب تفشي الاقتصاد الخفي¹ بمستويات عالية في هذه البلدان وخاصة خلال العقدين الأخيرين هو أزمات الاقتصاد الكلي التي كانت في واقع الأمر ظاهرة متكررة بالبلدان النامية عامة وأمريكا اللاتينية خاصة.

ومن اللافت للانتباه أنه بعد محاولات التنمية والتحديث في هذه البلدان لم تكفل تلك المحاولات في معظم هذه البلدان بالنجاح في تجاوز هذه الظاهرة وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي، وذلك أنه باستثناء بعض دول جنوب شرقي آسيا، بقيت البلدان النامية الأخرى ترزح تحت قيود التخلف وطغيان النشاطات الخفية نظرا لتواجد كابوس البطالة والفقير.

يجدر التنويه أنه خلال العقد الأخير وبالرغم من أن معظم هذه البلدان عرفت تحسينا في الدخل إلا أن 24 بلدا عرفت خلال سنة واحدة على الأقل معدلات انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

وعموما وخلال الثمانينات والتسعينات كان هناك أكثر من 40 حدثا انخفض فيها نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ 04% أو أكثر.²

ما يمكن استنتاجه من المعطيات المتوفرة ذات الارتباط الوثيق بأزمات الاقتصاد الكلي للبلدان النامية أن هناك زيادة في معدلات تفشي الاقتصاد الخفي نظرا لتواجد هاجس البطالة والفقير في بداية الأزمة، الأمر الذي أدى إلى حالات كثيرة إلى بلوغ مستويات أعلى مما كانت عليه قبل بداية الركود الاقتصادي الذي نتج عنها وهذا بعد مضي ما يتراوح بين سنة وخمس

¹ Fendrich Schneider 2002: Hiding in the Shadows: the growth of the underground Economy I.M.F, PP13-17.

² بيتي آل كوك 2000: "فهم الفقر" عرض د.علي الدجوي؛ المكتبة الأكاديمية ص38. العولمة والاقتصاد غير الرسمي مخبر جامعة قسنطينة.

سنوات حسب البلد وفي أحيان كثيرة يتزامن مع الأزمات ارتفاع في معدلات التفاوت في الدخل أيضا ولقد زاد التفاوت في بداية الأزمة في 05 حالات من أصل 08 حالات توافرت عنها المعلومات وفي 15 حالة من 20 حالة كان التفاوت أكبر بعد بداية الأزمة مما كان عليه سابقا.¹

كما أثبتت معظم الدراسات أن معدلات نمو الاقتصاد الخفي تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وقد يعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

- 1- الأنظمة الضريبية غير العادلة التي تدفع الأفراد والمؤسسات إلى البحث عن الحيل والطرق المتتوية التي تمكنهم من التهرب وتزوير الحسابات.
- 2- الأنظمة السياسية غير العادية، والتي بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة.
- 3- مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشية.
- 4- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل لاشك قد تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص عمل غير رسمية تحقيقا للدخل غير معلن بدون دفع ضرائب.
- 5- قلة المراقبة والمتابعة وتساهل السلطات في تطبيق القوانين وتحصيل الغرامات المالية المفروضة على المكلفين والمعاقبين زاد من تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي.²

المطلب الثالث: الاقتصاد الخفي والعملة:

يشهد الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل أو... تحولات كبيرة سواء من حيث الحجم أو الدور الذي يلعبه في مجال التنمية (العمالة، التراكم)، خاصة مع تسارع وتائر العمولة التي زادت

¹ The world Bank 2000 : " Aworld free of Povrety" PP 04-11

² : صندوق النقد الدولي : صندوق النقد الدولي 2002:- قضايا اقتصادية. السياسات الضريبية . ص ص 29-

من معدلات البطالة والفقر والتهميش، وهذا ما يؤكد **Schuman** و **Peter Martin**¹ حيث أشار إلى تلك العلاقة الوثيقة بين العولمة وبين قضية النمو المطرد للبطالة ... وما يرتبط بها من تقليص في القدرة الشرائية واتساع دائرة المحرومين وقد ازداد الحوار حول هذه الظاهرة ابتداء من سنة 1971 حينما ابتكر **K.Hart** المفهوم الجديد والخصائص المميزة لهذا القطاع، حيث جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه وكان له تأثير استثنائي إذ قدم أملا جديدا لوكالات دولية تصارع دون نجاح تنمية العالم الثالث.

ويرتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولد دخلا يساعد الفقير على العيش (كسب القوت) بدون دفع ضرائب.² ورغم تزايد عدد الدراسات المهمة بهذه الظاهرة فإن المناقشة استمرت حول ما إذا كانت الأنشطة غير الرسمية تمثل أنماطا وأشكالا متأخرة، يمكن القضاء عليها لا محالة بواسطة التنمية الرأسمالية أم أنها تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبيا لاقتصاد عالمي آخذ في الظهور. ويبدو ذلك واضحا إذا ما تمت معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي بيد أن القضية الأكثر إلحاحا اليوم تتعلق بالموقف النظري والإمبريقي في علم الاقتصاد، فوجد أنشطة (خفية) لا تتماشى مع توسع القطاع الحديث يطرح مسألة الارتباط بالواقع المعاش وما به من مشكلات.

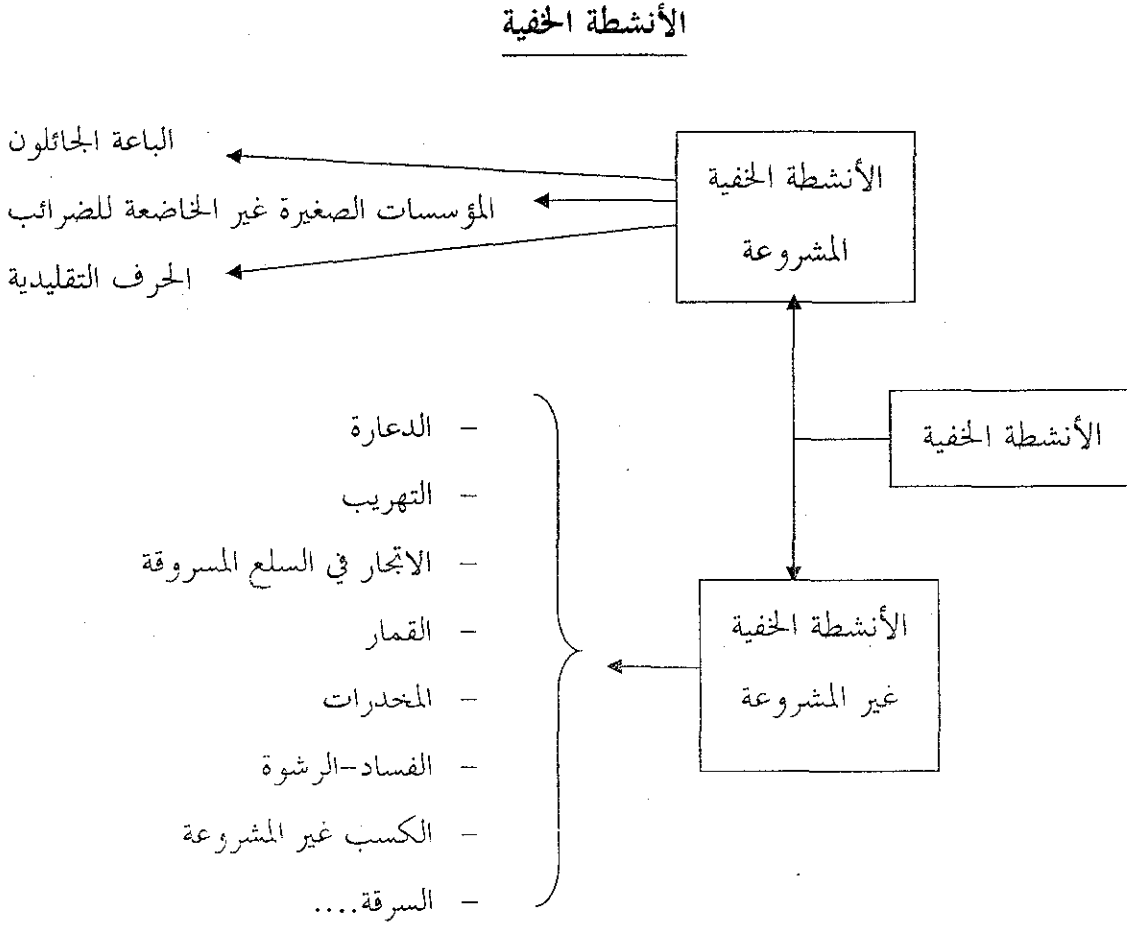
ورغم تمحور أغلب الدراسات حول البلدان النامية إلا أن المنحنى الجديد لتيار العولمة طرح من جديد إعادة النظر في واقع البلدان المتقدمة التي تشهد تزايدا في عدد الأنشطة الخفية المشروعة وغير المشروعة.

كما يوضحها الشكل الآتي:

¹ Portes A 1981 : Unequal Exchange and the Urban informal Portes A: and Watton J: Labour doss the international system New York Academic Press pp67-106.

² ببيترمان وشومان 1998: فخ العولمة و الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية (ترجمة عدنان عباس علي) عالم المعرفة العدد 238 ص14.

شكل رقم (1.2.I):



وفي هذا الإطار يكشف التحليل المعمق للمعطيات الامبريقية التي طرحها ¹Garry، عن أن نمو الأنشطة غير المشروعة الرسمية لا توحى بأية حال من الأحوال أن الإنتاج الصغير يدخل مرحلة التنمية السريعة والتقدم التكنولوجي، وإنما ترتبط بالظروف الصعبة واللوائح والقيود الضريبية السائدة في البلاد.

ومن الواضح أيضا أن الأبحاث التي تمحورت حول الاقتصاد غير الرسمي قد نظرت إلى علاقة القطاعين الرسمي وغير رسمي في ضوء المعطيات الامبريقية نظرة تشاؤمية واصفة إياها بالغير نافعة للاقتصاد.

¹ Garry .C 1998 : "petty production and capitalist production in Dakar, the Crises of the Self- employed, world development Vol 9-10 PP1187-1198.

فبخلاف **Weeks** الذي أعطى وزنا كبيرا للنمو التطوري فإن **Bryant**، **Bose**، **Breman**... وغيرهم قد استنتجوا من خلال دراستهم التي قاموا بها في موضوع الاقتصاد الخفي، النتائج التالية نذكر منها على سبيل الحصر:

1. يتم استغلال الاقتصاد غير الرسمي (القطاع غير الرسمي) الخفي عن طريق صعوبات الحصول على المدخلات، وسائل الإنتاج التسويقي، السوق، الضغوط النظامية المختلفة، التهرب من الضرائب وعدم التصريح بالمداخيل.
2. تشبه تبعية هذا الاقتصاد، تبعية وخضوع اقتصاد متخلف لآخر متقدم.
3. توجد الأنشطة الخفية في سياق النظام الاقتصادي عندما تتاح الفرصة.
4. أصبح الاقتصاد الخفي إحدى البدائل المتاحة لمختلف الفئات الدنيا (تقليص البطالة والفقر).
5. ارتبط الاتجاه نحو الليبرالية والخصوصية بارتفاع البطالة وتنامي الاقتصاد غير الرسمي (الخفي).
6. عجز النظام الرسمي عن توفير مناصب العمل وكثرة اللوائح والقيود الحكومية خصوصا منها الضريبية، فسح المجال أمام الاقتصاد غير الرسمي (نمو الاقتصاد الخفي).

علاوة على ما سبق أكد **Roy**¹ في دراسته عندما يشير بإيضاح إلى أن الاقتصاد الخفي:

1. يستمد وجوده في المقام الأول من عيوب وثغرات الاقتصاد الرسمي.
2. انعدام التكافؤ وتزايد وتراكم الثروة بأيدي معينة أدى إلى تنامي الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي.
3. يعتمد على الفساد والرشوة، أما على الصعيد الاجتماعي فإن الأمر باعث على عدم الاستقرار وينطوي على أفق إضعاف، النظام الرسمي (الاقتصاد الرسمي).
4. غير مؤهل لأن يكون كفؤا، حديثا، مبدعا وعلى مستوى مقبول من القدرة على المنافسة.

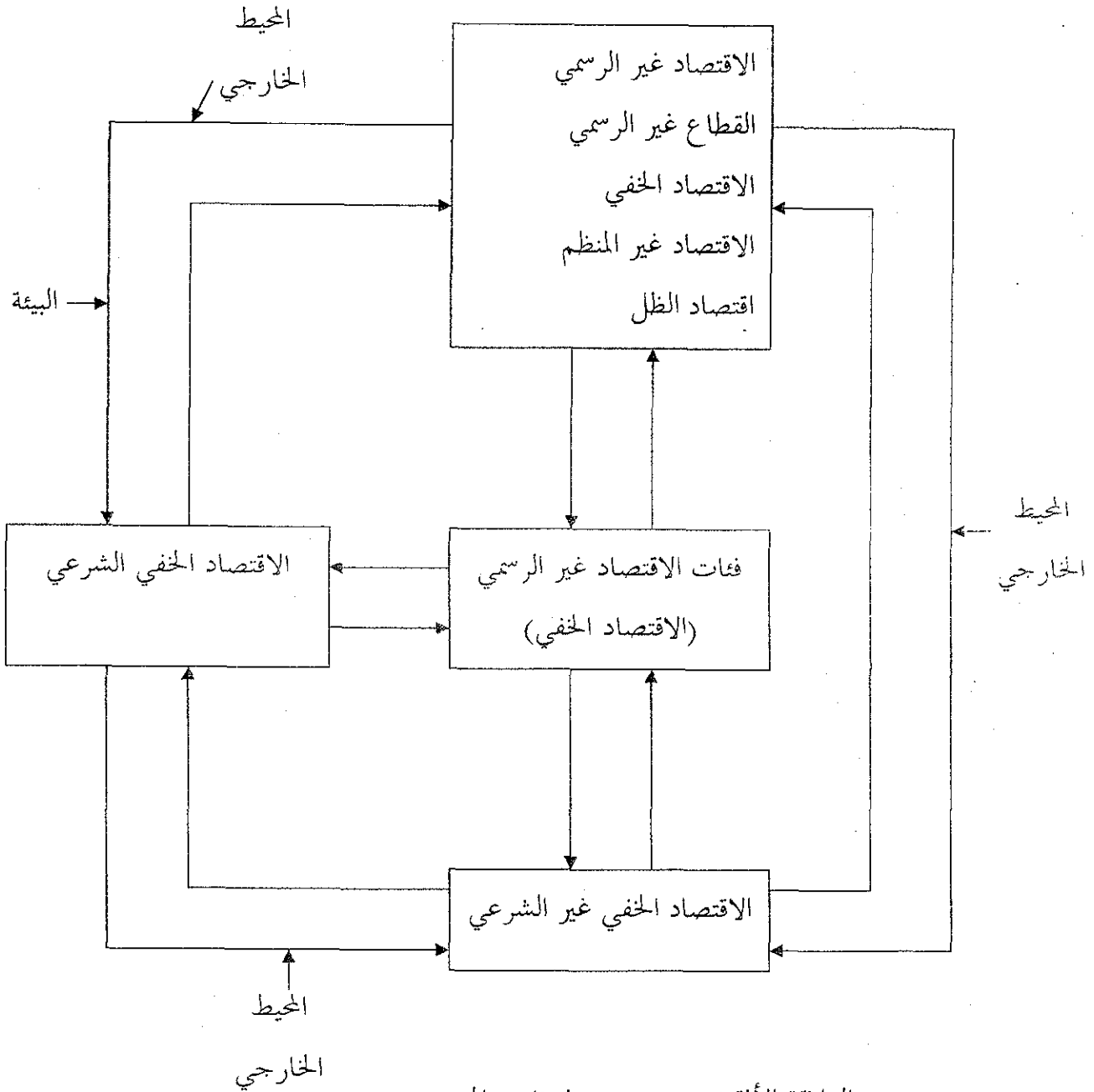
¹ ديبلون روي 1993: اقتصاد الظل في مصر (ترجمة فاضل جنكر) جندل كتاب العلوم الاجتماعية العدد 4 ص 263-264.

5. إن تنامي نفوذه من نواحي عديدة هو تطور إيجابي، وبقاؤه متوقف في المقام الأول على مدى سرعة تطوره وتحوله إلى قطاع أكثر كفاءة وأعلى تحلياً بروح المسؤولية، فضلاً عن تمكنه من توسيع دائرة تأثيره الإيجابي في مجال توزيع الدخل على نطاق واسع.¹
6. ومن منظور آخر تعالج بعض الدراسات واقع الاقتصاد غير الرسمي في البلدان المتطورة أو النامية أين توصلت إلى عدة نتائج منها:
- ارتباطه بالمهاجرين من البلاد النامية.
 - يستوعب الأيدي العاملة ويساهم في توفير بعض الخدمات.
 - يساهم في عملية التراكم الرأسمالي.
 - يخضع للاستغلال والمتابعة.
 - يوفر فرص العمل الرخيص ويحافظ على استقرار الاقتصاد.

¹ اسماعيل قيرة 1994: مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي: دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد غير الرسمي، شؤون عربية العدد 77 ص 223-238 مخبر الانسان والمدينة جامعة قسنطينة 2004.

والشكل رقم (1.3.I) يوضح أو يحدد:

موقع فئات الاقتصاد غير الرسمي



- العلاقة الأفقية: مع من هم في نفس المستوى.
- العلاقات العمودية مع من هم أدنى.

المصدر: الاقتصاد الخفي والعمولة ص 111 طبعة سنة 2004

المبحث الثالث: الآثار السلبية والامتجائية للاقتصاد الخفي:

المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد الخفي:

إن الاقتصاد الخفي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد. كذلك فإن حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل. إن وجود الاقتصاد الخفي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج الوطني الإجمالي فقط، وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع.. الخ.

وفيما يلي نتناول هذه الآثار بالتفصيل.

أولاً: فقحان حيلة الضرائب:

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هي أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كلاهما للسلطات الضريبية، كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي.

وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي جوهرياً فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة. ويترتب على الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على

الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخل المسجلة تصبح أكبر من اللازم، كذلك فإن الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب.

وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر نحو تبني نظم للضرائب غير المباشرة، كذلك فإن هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبي سوف تدفع الآخرين على التهرب الضريبي.

لقد قدرت إدارة الضرائب IRS في الولايات المتحدة مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد الخفي بحوالي 40 - 42 مليار دولار عام 1976.

أما في عام 1981 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي ما بين 86 - 90 مليار دولار، وهو ما يعني أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي تمثل 30% تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل.

ثانياً: الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي:

إن النمو السريع للاقتصاد الخفي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم فإن هناك احتمال أن يقع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة، فنمو الاقتصاد الخفي ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج، وبالتالي فإن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية، وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادي أخذ إجراءات

مضادة لمواجهة هذه المشكلات فإن سياسة الاستقرار الاقتصادي سينشأ عنها إجراءات تحدث نوعاً من عدم الاستقرار في الاقتصاد الرسمي، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية بمقتضاها يتحول الاقتصاد الخفي من خلال التضخم والبطالة إلى اقتصاد ذو حجم أكبر.

وفيما يلي نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1. تشوه المعلومات:

عندما يكون حجم الاقتصاد الخفي كبيراً فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستتحفض وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية، وعندما تكون الإحصائيات الاقتصادية متحيزة، ويكون مستخدمى هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز، فإن الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسة، والذين بدورهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة، وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة، فإن النتائج تأتي على عكس المتوقع لها، ولذلك تنتشر بين الكثير من دول العالم ظاهرة تغيير الاقتصاديين عندما لا تتحقق النتائج المطلوبة من السياسات الاقتصادية، حيث يتم استبدالهم بآخرين يقومون بنفس الأخطاء، أو قد تتغير الحكومات ويأتي صانعو سياسة آخرون، ولكنهم يفعلون نفس الخطأ وهكذا، فالعيب ليس عيب الاقتصاديين أو صانعي السياسة وإنما الخطأ في إغفال أثر هذا الجانب من الاقتصاد على حركة أداء الاقتصاد ككل، وفعالية السياسات المرسومة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

ولأن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساساً على المؤشرات الاقتصادية الرسمية والتي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبار فإن كفاءتها يصبح مشكوكاً فيها للاعتبارات الآتية:

- إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام، ومن ثم قد تؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد.
- إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، أو في بعض الحالات إلى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.
- إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو في البندين أعلاه هي تطبيق سياسات غير مثلى **Non-Optimal** والتي سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة، وبالتالي فإن النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون أقل مما هو مطلوب أو قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات **leakages** بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي ومستوى أداءهما الاقتصادي.

على سبيل المثال فإن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التشغيل قد تشير إلى أن الاقتصاد الرسمي يعاني من انحسار، وأن الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي أكثر بكثير من المستوى المسجل، وأن مستوى البطالة الحقيقي أقل من ذلك المستوى المسجل.

ويترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم، لأن جانبا من العمال المسجلين على أنهم في حالة بطالة يعملون فعلا في الاقتصاد الخفي، ولاشك أن أثر السياسات التوسعية الأكثر من اللازم سوف يتمثل في تغذية الضغوط التضخمية.

فإذا ما كانت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة مغالى فيها وإذا كانت توقعات التضخم تقوم على أساس الأرقام القياسية - غير الحقيقية - للأسعار فإن الآثار التضخمية سوف تتضاعف، وفي مثل هذه الحالة قد تكون السلطات النقدية مدفوعة إلى استيعاب معدل أعلى للتضخم وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى من تلك التي يجب أن تسود وفقا لمعدل

التضخم الحقيقي، ومن شأن هذه السياسات في مثل هذه الظروف أن تؤدي إلى رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو مستوى التشغيل ولكن إلى رفع مستوى الأسعار.

كذلك فإن عدم وجود نمو اقتصادي مقاس في الاقتصاد الرسمي قد يكون راجعا إلى تركيز النمو من الناحية الواقعية في الاقتصاد الخفي.

ولقد دفع ذلك الأمر البعض إلى افتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

بمعنى آخر أن نمو الاقتصاد الخفي قد لا يكن موازيا لنمو الاقتصاد الرسمي، وإنما قد يكون معاكسا له في طبيعة الدورة الاقتصادية، فالاقتصاد الخفي ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمي في حالة كساد والعكس، على سبيل المثال ادعى Fiege أن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينيات مع الارتفاع في مستويات الأسعار ليس إلا نوع من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الاقتصاد الخفي، وأنه حتى ولو كانت الحالة الاقتصادية قوية، فإن التحول من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الخفي سوف يترتب عليه بالتالي انخفاض في الدخل الحقيقي - المسجل - وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار.

2. معدلات البطالة:

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الخفي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي.

وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها.

على سبيل المثال فإن هناك ادعاء بأن معدلات البطالة في الجزائر تضم كافة خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم التقني، هذا بالإضافة إلى جانب من المتسربين من النظام التعليمي. إلا أنه يمكن القول بأن هناك نوع من المغالاة في هذه الأرقام، لأن جانباً لا بأس به من هؤلاء يعمل بالفعل في الاقتصاد الخفي، من خلال سوق العمل غير المنظم.

كذلك يشير (Gutmann 1985)¹ إلى أن حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل في -أو لها صلة ب- الاقتصاد الخفي، سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة إلى عملهم الرسمي في هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالي 80% من العاملين في الاقتصاد الخفي أما النسبة الباقية فتعمل في الاقتصاد الخفي بصفة أساسية.

ولكن لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة، إن الخطأ يرجع إلى أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بمجالتهم الوظيفية.

إن جميع المسوحات التي تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم، على أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة ولا يمكن الاستهانة بها، ذلك أن الأفراد الذين يسجلون ضمن الأفراد الذين يحصلون على إعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التحويلية عادة ما يفترض أنهم يبحثون عن عمل.

وإذا فرض أنهم لا يبحثون عن عمل فإن حقهم في الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف. ولكن بعض هؤلاء قد لا يبحث عن عمل فعلاً وبالتالي يحصلون على هذه المدفوعات بالاحتيال. من ناحية أخرى فإن البعض الآخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل السرقة والنشل وتوزيع المخدرات.. الخ، أو قد يكون عرضة لأحكام جنائية، مثل هؤلاء عادة ما لا يدعون أنهم يمارسون أعمالاً تخرق القانون وعادة ما تكون إجاباتهم في مسوحات العمالة بأنهم يبحثون عن عمل ومن ثم يصبحون ضمن إحصائيات البطالة الرسمية.

¹ قيثمان :-، 1977 مرجع سبق ذكره ص ص 234-238.

وهكذا فإن الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا في البيانات المشتقة من هذه المسوحات، وبما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات فإن معظم الاقتصاديين يدخلونها في إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز في البيانات وكتيجة لذلك فإن نتائجهم تكون متحيزة.

3. معدلات النمو الاقتصادي:

عندما يتواجد الاقتصاد الخفي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا.

أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الخفي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي.

وعلى ذلك فإن قياسات الناتج الوطني التي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الحسبان تصبح غير مناسبة.

إن الدراسات توضح أن تقديرات معدلات نمو الناتج في الاقتصاد الخفي في الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالاقتصاد الشرعي، على سبيل المثال فقد بلغت معدلات النمو الأسمي للناتج في الاقتصاد الخفي وفقا لـ [Gutmann] 1979 ما بين 8.1% و 8.3% بالمقارنة بـ 7.9% للاقتصاد الشرعي في الولايات المتحدة وذلك خلال الفترة من 1939 - 1976. كذلك يشير [Fiege] 1979 إلى أن معدلات النمو للاقتصاد الشرعي في الولايات المتحدة بلغت خلال الفترة من 1976 - 1978 حوالي 11.8% بينما إذا تم أخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبار

فإن معدلات النمو ترتفع إلى 16.9%، أما في ألمانيا (الغربية سابقا) فقد بلغت معدلات النمو وفقا لـ (Duisburg 1984) p. 219 في الناتج للاقتصاد الرسمي عدة أضعاف معدلات النمو في الاقتصاد الخفي.

أكثر من ذلك فإن (Duisburg 1984) يشير إلى أنه في حالة الولايات المتحدة الأمريكية كان النمو في المدى الطويل لكل من الاقتصادين على نحو غير متماثل، ففي بعض الأحيان كان الاقتصاد الخفي ينمو على نمط مخالف لنمو الاقتصاد الشرعي، ففي الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الشرعي في حالة كساد كان الاقتصاد الخفي في حالة رواج والعكس.

إن العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي تحتاج إلى تناول الأثر على ضغوط العرض والطلب في الاقتصاد الخفي الناتجة عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي في مجالات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، ذلك أن النمو البطيء أو السالب في الاقتصاد الرسمي ربما يؤدي من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن أو تدعيم مصادر الدخول الخاصة بهم، لكي يحافظوا على مستويات المعيشة الحالية أو المتوقعة، وتزداد حدة هذه الضغوط إذا كان الكساد مصحوبا بزيادة في الضرائب على الدخول الشخصية وذلك لتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد، أو ارتفاع معدل الفائدة بصفة خاصة على قروض الإسكان Mortgages، كما هو الحال في الدول المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الدخل الشخصي المتاح للأنفاق والمولد من الاقتصاد الرسمي بصورة كبيرة.

وتؤدي مثل هذه الضغوط إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد الخفي خصوصا إذا كانت مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة حيث يزداد عرض العمل الجاهز للتوظيف، أما لبعض الوقت أو لكل الوقت، وتزداد الضغوط نحو التحول إلى الاقتصاد الخفي إذا كان الأفراد يحصلون على مدفوعات في صورة إعانة بطالة أو أي إعانات أخرى، حيث سيفضل العمال في هذه الحالة الحصول على أجور أقل، أما بسبب إلحاح الحاجة نحو تدعيم دخلهم من الإعانات، أو لأهم بعد

حصولهم على أجورهم من الاقتصاد الخفي سيتمكنون من المحافظة على نفس مستوى المعيشة الذي كانوا يحصلون عليه من خلال العمل لساعات أقل في الاقتصاد الخفي.

ويؤدي مثل هذا الانخفاض في الأجور إلى زيادة القدرة التنافسية للموردين في الاقتصاد الخفي. كذلك فإن هذه الضغوط التنافسية سوف تؤدي إلى زيادة إلحاح الحاجة نحو البحث عن أسواق تحتية وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة من خلال الاقتصاد الخفي.

وبينما تؤدي البطالة المرتفعة والنمو البطيء في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي من خلال آثار العرض هذه **Supply Effects**، فإن ارتفاع معدلات التضخم ربما تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي من خلال زيادة طلب المستهلكين نحو السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي.

إن ارتفاع معدلات التضخم ربما يؤثر على تقييم الأفراد لقوتهم الشرائية، سواء كانت الدخول الحقيقية تتناقص أم لا، ومن ثم تدفعهم نحو السعي إلى تخفيض تكلفة السلع والخدمات التي يشترونها حتى وإن كان ذلك في مقابل جودة أقل، أو تزايد درجة عدم التأكد لديهم حول مستوى أو ضمان الجودة والتي عادة ما لا تتوافر في المشتريات من الاقتصاد الخفي. باختصار فإن كافة النواحي السلبية لأداء الاقتصاد الرسمي مثل انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة والتضخم تؤدي إلى زيادة مستوى الاقتصاد الخفي وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين أداء الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، على أن هناك بعض العوامل التي تدفع إلى توقع أن نمو كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي مرتبط بصورة طردية؛ وهذه الأسباب ترتبط أساساً بآثار ارتفاع مستويات الدخل الحقيقي في الاقتصاد الرسمي والنمو في الطلب على خدمات الاقتصاد الخفي، إن جانب الطلب في الاقتصاد الخفي مثله مثل أي سوق يتأثر بالقوة الشرائية للمستهلكين. ويؤدي الإنحسار في النشاط الاقتصادي إلى التأثير على الدخول وهو ما يؤدي - بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها - إلى انخفاض طلب المستهلكين على سلع وخدمات الاقتصاد الخفي وكذلك الاقتصاد الرسمي. أكثر من ذلك فإنه إذا كانت سلع وخدمات

الاقتصاد الخفي ذات مرونة دخلية مرتفعة، وهو أمر وارد بالنسبة لبعض السلع والخدمات التي تقدم من خلال هذا الاقتصاد، خصوصا بعض أنواع السلع والخدمات غير الشرعية مثل المخدرات والقمار والدعارة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستوى النمو في الاقتصاد الخفي مع نمو الاقتصاد الرسمي.

كذلك فإن نمو الاقتصاد الرسمي سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي لآثاره على عرض العمل، حيث أن التوسع في نشاط الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل وكذلك زيادة الضغوط نحو العمل الإضافي لهؤلاء العمال المنتسبون إلى الاقتصاد الرسمي.

وهو ما يؤدي إلى قلة الوقت المتاح لدى الفرد لأداء بعض المهام البسيطة التي عادة ما يقوم بها الفرد بنفسه كما هو الحال في الدول المتقدمة من طلاء المنازل وإصلاح السيارات .. الخ، أو أداء بعض الأعمال المنزلية مثل إعداد الطعام والجلوس بالأطفال وتنظيف المنازل والعناية بالحدائق... الخ.

ويزداد الدافع نحو عمليات شراء هذه الخدمات بدلا من أن يؤديها الفرد بذاته مع نمو الاقتصاد الرسمي الأمر الذي يستفيد منه الاقتصاد الخفي بالدرجة الأولى.

وأخيرا فإن زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي، لأنها تدفع بالأفراد نحو شرائح ضريبية أعلى بسبب زيادة الدخل وهو ما يدفع الأفراد نحو التحول إلى الاقتصاد الخفي حيث لا توجد ضرائب كما سبقت الإشارة.

4. معدلات التضخم:

يعني وجود الاقتصاد الخفي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الخفي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، فأحد

جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الاقتصاد الشرعي بأعباءه الضريبية والإجرائية.

وعلى العكس من ذلك فإنه أيضا من المتوقع في حالة الدول النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، مثال ذلك الدقيق والإسمنت والخشب وحديد التسليح أو حالة المساكن المؤجرة في الجزائر، ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لأن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الخفي كحقيقة واقعة، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات؛ وهكذا يمكننا أن نواجه حالة من اثنتين إما المغالاة في معدلات التضخم، وإما أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

5. السياسة النقدية:

إن وجود الاقتصاد الخفي سوف يعني أن الطلب على النقود لأغراض اجراء المعاملات في الاقتصاد الخفي لا بد وأن يضاف إلى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود، إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة لأن الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية قوية للغاية.

وعلى ذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل يعتمد ذلك على حجم الاقتصاد الخفي.

على سبيل المثال فإنه وفقا لتحليل كيتز / هيكس Keynes/Hicks أو ما يعرف بتحليل IS/LM فإن منحنى LM يصبح أكثر حدة Steeper، ومن ثم على ذلك فإن انتقال منحنى IS إلى جهة

اليمين، والنتائج عن الزيادة في العجز في ميزانية الحكومة مثلا سوف يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة الحقيقي بصورة سريعة، وبالتالي حدوث ما يسمى بمزاحمة الاستثمار الخاص **Crowding out**.

كذلك فإن وجود الاقتصاد الخفي يؤثر على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي **Monetary Base**، أي احتياطات البنوك والنقود السائلة، والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزي.

وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الخفي تعتبر مرتفعة، فإن سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي.

ولهذا الحد فإن سياسة البنك المركزي لا بد وأن يتم تحليلها في ضوء آثارها على احتياطات البنوك والجزء المتبقي من النقود السائلة فقط بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد الخفي، فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل احتياطات البنوك وكذلك فإنه الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الرسمي؛ إلا أن ذلك لا يقلل من الكميات المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات في الاقتصاد الخفي إلا إذا ترتب على السياسة الحكومية تخفيض في حجم الاقتصاد الخفي نفسه.

ثالثا: الأثر على توزيع الموارد:

يؤثر وجود الاقتصاد الخفي على أداء الاقتصاد بطرق عدة، ومن المحتمل أن يكون له آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، على سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل، بما في ذلك الاقتصاد الخفي، فإن الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا، وبما أن الضرائب تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط، فإن مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سيزداد، وتؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة

إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي؛ وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يمكن الاقتصاد الخفي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد، وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الخفي طالما أن معدلات العائد الصافي (بدون الضريبة) أعلى في الاقتصاد الخفي عن الاقتصاد الرسمي.

إن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد الخفي سوف يكون أقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع، فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي الاقتصاد الخفي إلى تعديل أسلوب استخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج، على سبيل المثال يؤدي انخفاض حجم القاعدة الضريبية إلى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التي تخضع للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج. بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة.

إن النتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الاقتصاد، فقد قدر (Alm 1985) مقدار الفاقد في الرفاهية الناتج عن هذه الفروق في التحصيل الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 28% من إجمالي الضرائب عام 1980، أو حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك فإن الاقتصاد الخفي عادة ما يستخدم أنواعا معينة من التكنولوجيا بصفة خاصة تكنولوجيا المشروعات ذات الحجم الصغير، كذلك فإنه يقوم على أساس نظام محدد للإدارة يعتمد بصفة أساسية على نظام الاتصال المباشر والتي يترتب عليها تكلفة أكبر للعمليات.

أما الاقتصاد الرسمي فيستخدم نظم التكنولوجيا واسعة المجال ونظم للاتصال أقل تكلفة، وعلى ذلك فإنه على المدى الطويل ستكون الإنتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد الخفي أقل من الإنتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد الرسمي، إلا أن خيار المستهلك بين السلع المنتجة في الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي قد يميل نحو تفضيل السلع المنتجة في الاقتصاد الخفي، بالرغم من سيادة نظم الإنتاج الأقل كفاءة نتيجة وجود القيود الضريبية، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع المنتجة في هذا الاقتصاد، على أنه تجب ملاحظة أن مدى سلامة التحليل السابق تعتمد على فروق الكفاءة في استخدام الموارد بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

ويلاحظ أن معظم التحليل في أدبيات الاقتصاد الخفي يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد الخفي أقل من الاقتصاد الرسمي، وهو افتراض قد لا يكون صحيحا في بعض الأحيان، وخصوصا في الاقتصاديات التي تعاني من تشوهات ناجمة عن عدم صحة السياسات الاقتصادية المطبقة.

ففي مثل هذه الحالة يترتب على عملية تحويل الموارد نحو الاقتصاد الخفي إلى وضع الاقتصاد عند مستوى توازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمي.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي:

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الخفي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد.

إذ يشير [Mirus & Smith] 1994 إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي على المستوى الوطني، ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل

قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي.

كذلك فإن هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، وبالتالي يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودة الدخل، ويعني ذلك أن الاقتصاد الخفي قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل، كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد الخفي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، فقد يكون الاقتصاد الخفي أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي، فهناك بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي ولكنها تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعي مثل المخدرات والقمار وغيرها.

ويتساءل¹ [Duisburg] 1984 عما إذا وجود اقتصاد خفي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة، خصوصا مع تزايد درجات الجمود **Inflexibilities** في الاقتصاد الرسمي، ففي بعض الأحوال قد تؤدي بعض جوانب الجمود في الاقتصاد إلى رفع معدلات الإفلاس بين المنشآت ورفع معدلات البطالة. كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام والإخفاض في مستوى شعبية الحكومة الأمر الذي يدفع إلى سياسة أكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار في سبيل هدف التوظيف الكامل، وهكذا يؤدي التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية إلى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة.

¹ : DUISBURG D.C (1984) : the Growing shadow Economy : Implication for stabilization policy " Interconomics ,sept / Oct p p 219 – 225 .

وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الخفي كما يشير Duisburg دور المهدئ الاجتماعي Social Mollifier بل ويصل الحد بـ (Duisburg 1984) إلى القول بأنه " سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي" (صفحة 225).

المبحث الرابع: كيف يمكن معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي:

يتفق معظم دارسي الاقتصاد الخفي على أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية إذا ما كان حجم الاقتصاد الخفي صغيرا.

ومن ثم فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد الخفي في محاولة للقضاء عليه أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجوده، لقد أثبتت الدراسات كما سبقت الإشارة إلى أن التهرب الضريبي يلعب دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الخفي غير أن التهرب الضريبي يرتبط بمعدل الضريبة، فإذا مال هذا المعدل إلى الارتفاع فإن معدل التهرب الضريبي يرتفع وبالتالي حجم الاقتصاد الخفي.

إن معالجة الاقتصاد الخفي الناجم عن ارتفاع مستوى التهرب الضريبي أو ارتفاع معدل التهرب والغش الضريبيين لا بد وأن ترتبط بالآتي:

- إعادة إصلاح النظام الضريبي.
- مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.
- مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل وأساليب التحصيل.

- تقليل المستندات والأوراق المطلوبة للمراجعة الضريبية وتبسيط الإجراءات خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة.
- مراجعة مدى حدة العقوبات على التهرب الضريبي.
- مراجعة مدى ملائمة النظام الضريبي ككل.

ويفترض من الناحية النظرية أن كل شخص يعمل في الاقتصاد الخفي له احتمال اكتشاف أو إمساك متساوي مع الآخرين، كذلك فإنه إذا تم القبض عليه فلا بد وأن يخضع لنفس العقوبة أو يدفع نفس الثمن، وبالرغم من بساطة هذا المدخل فإن هناك بعض الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة، على سبيل المثال:

* ما هو المعدل الأمثل للكشف عن المتعاملين في الاقتصاد الخفي؟

* وما هو مستوى العقوبة الأمثل؟

* وما هو المعدل الأمثل للتهرب الضريبي؟

ربما يكون أحد الحلول هو وضع عقوبة أو غرامة عالية جدا مع التقليل من عمليات المراجعة الضريبية لأن العقوبات ليس لها ثمن تقريبا بينما عمليات المراجعة مكلفة للغاية.

إن السلطات الضريبية قد تكون قادرة على إتباع سياسات فعالة إذا كان لديها الوسائل التي تحدد بمقتضاها ما إذا كان الشخص يحاول أن يتهرب من دفع الضرائب أم لا.

ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال من خلال مقارنة التقارير المقدمة من الفرد عن دخله بمستوى دخول الأشخاص الآخرين الذين يخضعون للضريبة والذين يعملون في نفس الوظيفة أو يقيمون في نفس المنطقة السكنية.

فإذا ثبت اختلافها يتم اجراء مراجعات دورية لهذا الشخص، بمعنى آخر فإن هناك احتمالات مراجعة ضريبة تختلف حسب المجموعات المختلفة في المجتمع.

إن احتمال الاكتشاف ومدى حدة العقوبات على التهرب الضريبي تؤثر على حجم الاقتصاد الخفي.

فبشكل عام إذا كانت العقوبات حادة، وكذلك إذا ارتفع احتمال الاكتشاف، فإن الحوافز نحو دخول الأفراد إلى الاقتصاد الخفي سوف تكون أقل، إلا أن تنفيذ هذه السياسة ليس أمراً سهلاً، إذ أن عملية فرض الضرائب والمراجعة الشاملة لمصادر الدخل والمستندات المقدمة تتطلب تكاليف مرتفعة، ولذلك فإن إتباع هذه السياسات القمعية لا بد وأن يوضع في إطار من تحليل التكاليف على العوائد **Cost/Benefit Analysis** من وجهة نظر المجتمع.

أكثر من ذلك فإن زيادة العقوبات وزيادة احتمال الاكتشاف سوف يترتب عليه اتجاه الممولين نحو تجنب الضريبة، حيث يقل إقبال الممولين على الأنشطة الخاضعة للضريبة والتي سيقومون بإخفاء جانب من دخولهم منها؛ كذلك فإن هناك مشكلة ميل نحو تزايد أثر الأنتشار **Ratchet Effect** والذي يتمثل في أنه قد لا يكون لدى الأفراد رغبة في البداية في دخول الاقتصاد الخفي، إلا أنهم بعد دخوله قد يكون من الصعب إخراجهم منه، بمعنى آخر إذا أدت الضريبة إلى تحول الأفراد نحو الاقتصاد الخفي فقد يصعب انتشالهم منه بمجرد خفض الضرائب.

إن تخفيض عملية التهرب الضريبي من خلال زيادة عمليات المراجعة الضريبية لاشك عملية مكلفة، أكثر من ذلك فإن منع التهرب الضريبي قد يحمل آثاراً سلبية وليس إيجابية، ذلك أن القضاء على التهرب الضريبي بشكل كامل أمر شبه مستحيل ومن ثم يكون من الأفضل ألا نقضي على التهرب الضريبي بالكامل ولكن أن نحاول التوصل إلى وضع أمثل حيث تتساوى فيه التكلفة الحدية للقضاء على الاقتصاد الخفي مع الإيراد الحدي الذي ينتج عن هذه العملية.

وبالرغم من أن هذه السياسة تبدو لأول وهلة سهلة، إلا أن صياغة هذه السياسة والتطبيق العملي أمر قد تكون صعبة للغاية، فالسلطات لديها العديد من الوسائل التي يمكنها اللجوء إليها لمكافحة الاقتصاد الخفي، على سبيل المثال تكثيف عمليات التفتيش الضريبي، وزيادة العقوبات، وخفض معدلات الضرائب... الخ، ويحتاج تحقيق الوضع الأمثل إلى عملية إجراء موازنة دقيقة بين هذه الأدوات.

وقد تساعد عملية كذلك لا بد من تعديل معدلات الضرائب مع معدلات التضخم، أو ما قد يطلق عملية التقييس في ظل وجود التضخم **Inflation Indexation** في التخفيف من الاتجاه نحو الاقتصاد الخفي، إذ أن عملية التقييس سوف يترتب عليها التقليل من الشعور بأن التضخم سيؤدي إلى نوع من عدم العدالة في توزيع الدخل، أو أن دافعي الضرائب سوف ينتقلون إلى شرائح أعلى مع ارتفاع الأسعار بما يدفعهم إلى تفضيل التهرب الضريبي.

أما عدم تقييس معدل الضريبة بالتضخم فسوف يؤدي إلى زيادة مستوى الاقتصاد الخفي.

لقد اقترحت عدة اقتراحات للقضاء أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الخفي، منها زيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم، وكذلك زيادة أعداد مفتشي العمل، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة غير الرسمية، كذلك اقترحت عمليات تنمية الوعي الجماهيري بأهمية الظاهرة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع وأهمية الحاجة إلى تحجيم هذا الاقتصاد، واقترح أيضا إدخال قوانين وإجراءات جديدة للتعامل مع الظاهرة، مثل تخفيض أو على الأقل تثبيت مستويات الضرائب وتقليل اشتراكات التأمينات الاجتماعية وتغيير بعض قوانين العمل أو إلغاؤها، والتشدد في تطبيق الإجراءات الموجودة أو إدخال إجراءات جديدة للحد من العمالة المتزلية والأعمال المؤقتة والتعاقدات من الباطن وغيرها من الأشكال التي تسمح بازدهار الاقتصاد الخفي.

وبالرغم من أن الكثير من الدول قد مارس بعض أو كل هذه الإجراءات للقضاء أو التخفيف من الاقتصاد الخفي إلا أنه يبدو أن هذه الإجراءات لم تكن ناجحة في السيطرة على الاقتصاد الخفي، فمزال الاقتصاد الخفي يمثل ظاهرة لا يمكن إغفالها في كافة الدول بل مازال الاقتصاد الخفي ينمو في الكثير من الدول، مما يعني أن هذه الإجراءات لم تكن ناجحة.

إن علاج ظاهرة الاقتصاد الخفي لا يمكن أن يتم بدون الوقوف على الأسباب الحقيقية لوجود هذا الاقتصاد، فزيادة مستوى العقوبات المرتبطة بالاشتراك في أنشطة الاقتصاد الخفي عادة ما تتناول الأعراض دون أن تلمس الأسباب الحقيقية للنمو في أنشطة الاقتصاد الخفي، بل على العكس من ذلك فأثما ترفع من تكلفة المخاطرة للمتعاملين في هذا الجانب من الاقتصاد وتكون النتيجة أسعارا أعلى للأنشطة التي يتم ممارستها في هذا الاقتصاد، ومن ثم انخفاض في مستويات المعيشة لعموم جمهور المتعاملين في هذا الاقتصاد.

ومما سبق يتضح أن القضاء على الاقتصاد الخفي مسألة شبه مستحيلة، ففي جميع الدول المتقدمة والنامية سوف يتعايش الاقتصاد الخفي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانع السياسة الاقتصادية هو محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، والتي تنصب أساسا على تخفيض الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الشرعي بالشكل الذي يجعل حجم الاقتصاد الخفي هامشيا، وذلك في إطار من وزن التكاليف والعوائد المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد، وتلك المرتبطة بالقضاء عليه بحيث نصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحجم الأمثل للاقتصاد الخفي الذي يسمح له بأن يتعايش مع الاقتصاد الرسمي، وبالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية للاقتصاد الخفي إلى أدنى مستوى ممكن.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل لاحظنا ان ظاهرة الاقتصاد الخفي تبقى ظاهرة معقدة وهذا راجع لتعدد أشكالها وتنوع أبعادها وهذا ما يصطدم به أي باحث عند دراسته لظاهرة الاقتصاد الخفي.

كما أن تنوع الأنشطة التي تمارس ضمن هذا الاقتصاد، والتي تتباين من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى فإن الإحاطة بجميع جوانبه هي مسألة لا تخلو من مشقة، ولعل مما يضعف صعوبات البحث في هذا الاقتصاد تعدد التعاريف المعتمدة له جراء تباين المعايير والأغراض... الأمر الذي يجد من إمكانية المقارنات الدولية .

قد حاولنا حصر مختلف العوامل المؤدية إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، وأعطينا صورة واضحة للآثار المترتبة عن هذا الاقتصاد السلبية والايجابية منها.

وأخيرا تطرقنا للسياسات التعديلية والسبل الملائمة والتنظيمية للحد أو التخفيف من الاقتصاد الخفي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: هيكل ومكونات الاقتصاد الخفي

* المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الخفي

* المبحث الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي

* المبحث الثالث: تحليل الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد

الخفي

* المبحث الرابع: الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال

الفصل الثاني: هيكل ومكونات الاقتصاد الخفي

84مقدمة
85المبحث الأول : هيكل الاقتصاد الخفي
85المطلب الأول: معيار المشروعية
85أولا : أنشطة مشروعة
86ثانيا : أنشطة غير مشروعة
87المطلب الثاني: معيار خصائص السوق
87أولا: أنشطة نقدية
87ثانيا: أنشطة غير نقدية
87المطلب الثالث: معيار الدخل
88أولا : الدخل الاقتصادي الكلي
881- الدخل المسجل
882- الدخل غير المسجل
90ثانيا: الدخل الضريبي
94المطلب الرابع: معيار الاتصال بالدولة
95أولا: مكون الأنشطة غير المشروعة
95ثانيا: مكون الأنشطة المشروعة
96المبحث الثاني : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي
97المطلب الأول: تحليل العلاقة من خلال نموذج افتراضي للاقتصاد الكلي
100المطلب الثاني: تحليل العلاقة من خلال تأثير الضرائب على تفضيلات الأفراد بين القطاع الرسمي والقطاع الخفي
101أولا: التحليل في ظل عدم وجود الضرائب
101ثانيا: التحليل في ظل التدخل الحكومي بفرض الضرائب
105المبحث الثالث : تحليل الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الخفي
108المطلب الأول: العوامل الضريبية: ارتفاع مستوى الضرائب
109أولا: مدخل تعظيم المنفعة المتوقعة
110ثانيا: مدخل تعظيم الدخل المتوقع
118المطلب الثاني: عدم العدالة المالية
119المطلب الثالث: الضوابط والقيود الحكومية
119أولا :-التدخل الحكومي في السوق السلعي
120ثانيا:-التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي
126ثالثا: التدخل الحكومي في أسواق الائتمان
129رابعا: التدخل الحكومي في سوق العمل
134المطلب الرابع: الفساد الإداري في الجهاز الحكومي
138المطلب الخامس: الحظر
139المبحث الرابع : الاقتصاد الخفي وظاهرة غسل الأموال
139المطلب الأول: مفهوم وتعريف ظاهرة غسل الأموال
141المطلب الثاني: عمليات غسل الأموال تخدم الاقتصاد الخفي
142أولا: غسل الأموال والاقتصاد الخفي
143ثانيا: المتعاونون والمتعاونون في عمليات غسل الأموال
144خلاصة
145المطلب الثالث: تهريب رؤوس الأموال
147الفرع الأول: الآثار السلبية لهروب رؤوس الأموال
147أولا: الأثر على الاستثمار وفرص النمو في المستقبل
147ثانيا: الأثر على القاعدة الضريبية
148ثالثا: الأثر على السياسة النقدية
148رابعا: الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال
149الفرع الثاني: الأشكال المختلفة لهروب الأموال إلى الخارج
150الفرع الثالث: أسباب هروب الأموال
151المطلب الرابع: تزييف العملة
154ملخص
155خاتمة الفصل الثاني

هيكل ومكونات الاقتصاد الخفي

مقدمة:

يسمى الاقتصاد الخفي باقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي، هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أشكال الدخل غير المصرح بها والمستخلصة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة ونظرا لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه فإذا كان يتعامل مع سلعة محرمة الاستخدام (أسلحة، مخدرات، سرقة...) فإننا ندعوه بالاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة، إما عندما ينتج سلعة من خلال معامل غير مرخصة (ورش، دكاكين غير مرخصة) أو المتاجرة بالسلع في السوق السوداء فيسمى حينئذ بالاقتصاد غير الرسمي؛ وتؤكد أن الاقتصاد الخفي يؤثر في عجز الموازنة وعلى إجمالي أداء الاقتصاد، وقد أثارَت هذه الظاهرة تحاليل الخبراء الاقتصاديين حيث يؤكد أن التزايد في حجم النشاط الخفي ناتج عن الانخفاض في الوظائف الحكومية وتردي وضعية الاقتصاد وقصور اللوائح والقوانين السائدة في البلاد.

ومن هذا المنظور سنحاول في هذا الفصل تحليل هيكل الاقتصاد الخفي ومكونه من

خلال المباحث الأربعة الآتية:

١- المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الخفي.

٢- المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

٣- المبحث الثالث: تحليل الأسباب المؤدية إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.

٤- المبحث الرابع: الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال نموذجاً.

المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الخفي:

يمكن تحديد هيكل الاقتصاد الخفي بالاستناد إلى معايير عدة يمكن تلمسها من خلال التعريف السابق للاقتصاد الخفي وهي المشروعية والدخل الضريبي والدخل الاقتصادي وخصائص السوق والعلاقة بالدولة وتشكل الظاهرة من مجموعة من المكونات الرئيسية تنقسم بدورها إلى مجموعة من العناصر الجزئية، ويتحدد مدى كل مكون وعناصره الجزئية، والوزن النسبي لكل منها تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة. و سنحاول الآن عرض بالتفصيل المعايير المحددة للملامح الاقتصاد الخفي:

المطلب الأول: معيار المشروعية:

وهو معيار اجتماعي قانوني ومؤداه أن النظام القانوني للدولة يلعب دورا حيويا في توجيه النظام الاقتصادي، وتبعا لذلك تصنف أنشطة الاقتصاد الخفي وفقا لخصائصه القانونية ويتم التصنيف على النحو التالي:

أولا: أنشطة مشروعة:

وهي أنشطة اقتصادية تنتج سلعا وخدمات مشروعة يتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية ومن أمثلتها بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي والمهني، حيث يترتب عليها خلق سلع وخدمات عوائدها غير معروفة للسلطات المالية والاقتصادية.

ثانيا : أنشطة غير مشروعة:

و يمكن تقسيم تلك الأنشطة إلى قسمين:

- يتضمن القسم الأول:

الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة، ومن أمثلتها أنشطة الجريمة كتهريب المخدرات والرشوة، التربح....و هي جميعها أنشطة تحرمها القوانين في معظم بلدان العالم.

- يتضمن القسم الثاني:

أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة إما لتنظيم المعاملات بين الأفراد والمؤسسات أو لتحقيق أهداف اقتصادية، فمناطق عدم المشروعية هنا هو النشاط لا السلعة وتعد اللامشروعية أمرا سببيا يختلف باختلاف الأهداف والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. و من أمثلة تلك الأنشطة:

1. أنشطة التجارة في السوق السوداء للصراف الأجنبي وذلك في الدول التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على الصراف الأجنبي: فإذا أطلقت الدولة قوى العرض والطلب لتحديد أسعار الصراف الأجنبي، انتفى وجود السوق السوداء للصراف الأجنبي مشروعا.
2. تهريب البضائع المشروعة: فعندما يحضر استيراد بعض السلع، فإن محاولة إدخالها على الدخل تعتبر نشاطا غير مشروع، فإذا سمح باستيراد تلك السلع وتم أداء الضرائب الجمركية عنها يصبح النشاط في تلك الحالة مشروعا.
3. أنشطة تتم بالمخالفة لقوانين العمل والهجرة ولكن يتم التغاضي عنها حتى تصبح ضربا من العرف المقبول وقد أطلق البعض عليها مسمى الاقتصاد الرمادي

(grey economy) ويدخل في دائرتها العمالة في الأنشطة المشروعة بالمخالفة لبعض شروط العمل كالعمر وعدد ساعات العمل... وغيرها.

المطلب الثاني: معيار خصائص السوق:

يمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي وفقا لذلك المعيار إلى:

أولاً: أنشطة نقدية:

و هي تلك الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات، يمكن تبادلها من خلال الأسواق، وتستخدم النقود كوسيط للتبادل، وقد تكون مشروعة أو غير مشروعة.

ثانياً: أنشطة غير نقدية:

و هي تلك الأنشطة التي يتمخض عنها سلعا وخدمات حقيقية، ولكن لا يتم تبادلها من خلال الأسواق، إذ قد تستهلك ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة، أو يتم تبادلها بأساليب غير رسمية باستخدام نظام المقايضة (bartering mechanism).

المطلب الثالث: معيار الدخل:

يعد معيار الدخل من أكثر المعايير قبولا لتحديد هيكل ومكونات الاقتصاد الخفي، إذ يتم التعبير عن أنشطة الاقتصاد الخفي بلغة الدخل الذي يتولد منها، مفهومان يمكن أن يستخدمهما لتحديد الهيكل الأساسي للاقتصاد الخفي:

المفهوم الأول: وينظر للدخل من منظور اقتصادي وهو ما يعرف بمفهوم الدخل الاقتصادي.

المفهوم الثاني: ما يلي وينظر للدخل من وجهة نظر ضريبية وهو ما يعرف بالدخل الضريبي.

وستعرض بالتفصيل لكل من المفهومين والهيكل النظري للاقتصاد الخفي وفقا لكل مفهوم.

أولاً: الدخل الاقتصادي الكلي¹:

تحدد النظرية الاقتصادية الدخل على أنه مقدار الحد الأقصى من الاستهلاك الذي يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية معينة، وذلك دون تغيير رصيد الثروة، ولا شك أن ذلك التحديد للدخل الاقتصادي يشمل كل من الاستهلاك السوقي وغير السوقي بيد أن القياس الرسمي للدخل الاقتصادي يكون في غالبية الأحوال قاصراً على الاستهلاك الخاص بالسلع والخدمات السوقية خلال تلك الفترة الزمنية، ومن ثم فإن الحسابات الاقتصادية الوطنية للدخل والإنتاج تظهر جزءاً من الدخل الاقتصادي وبناءً على ما تقدم يمكن تقسيم الدخل الاقتصادي الكلي إلى جزئين:

1- الدخل المسجل:

ويمثل ذلك الجزء من إجمالي الدخل الوطني المسجل بالحسابات الوطنية ويشمل:

- أ. الجزء الأكبر من الدخل السوقي المتولد من أنشطة مشروعة.
- ب. جزء يسير من الدخل المتولد من أنشطة غير سوقية مشروعة وهو ما يسمى بالدخل الافتراضي ويعكس تكلفة الفرص البديلة للموارد المستخدمة في الأنشطة المستغلة له.

2- الدخل غير المسجل:

وهو ذلك الجزء من إجمالي الدخل الوطني الذي لم يدرج ضمن الحسابات الاقتصادية الوطنية ويتألف من:

- 1- الدخل المستمد من أنشطة غير مشروعة سواء كانت سوقية أو غير سوقية وتجدر الإشارة إلى بعض الدول في الوقت الراهن، أدرجت على احتساب الدخول غير

¹ الدكتور محمود عبد الفضيل 1990: "الاقتصاد المصري اقتصاد واحد أم عدة اقتصاديات"؛ مجلة الأهرام الاسكندرية. 1990.

المشروعة بمكوناتها ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني، ومن أمثلة ذلك الدول إيطاليا، كما أن نظام الحسابات الوطنية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) لا يفرق بين الدخل المستمدة من أنشطة مشروعة وتلك المستمدة من أنشطة غير مشروعة.

2- جزء من الدخل المستمد من أنشطة مشروعة والذي سقط سهوا من التقديرات الرسمية للدخل الوطني، إما نتيجة لقصور في إجراءات التسجيل ذاتها، أو نتيجة لقصور قاعدة البيانات التي تؤسس عليها التقديرات.

3- معظم الدخل المتولد من أنشطة مشروعة غير سوقية والتي لم تدرج بالحسابات الاقتصادية الوطنية لأسباب قد تتعلق بطبيعة القواعد والأعراف المتصلة بالتسجيل فيها أو لاعتبارات تتعلق بصعوبة قياس حجم تلك الدخول.

وتبعاً لما تقدم فإنه يمكن تقسيم الاقتصاد الكلي إلى قطاعين:

- القطاع الرسمي المصرح به ويعبر عنه بدلالة الدخل الوطني المسجل.
- والقطاع غير الرسمي ويمثل بالاقتصاد الخفي ويعبر عنه بدلالة الدخل غير الرسمي (غير المسجل).

ويوضح الشكل التالي الهيكل النظري للدخل الاقتصادي كمعبر عن إجمالي النشاط الاقتصادي بشقيه الرسمي والخفي.

شكل رقم (1.1.II):

الهيكل النظري للدخل الاقتصادي

مكونات الاقتصاد الكلي	الوضع من التسجيل	الوضع القانوني للنشاط	تصنيف السوق	الأساس النظري
-----------------------	------------------	-----------------------	-------------	---------------

قطاع نقدي غير مرصود	دخل غير مسجل	أنشطة غير مشروعة	الدخل السوقي	
النتاج الداخلي الإجمالي المقدر	دخل مسجل	أنشطة مشروعة		الدخل الاقتصادي الكلي
	دخل ضمني	أنشطة مشروعة	الدخل غير السوقي	
قطاع غير نقدي	دخل غير مسجل	أنشطة غير مشروعة		

Source: E.D GARL FIEGE 1989: « the underground economies: Tax evasion and information distortion (New York Cambridge university press », page 20

ثانياً: الدخل الضريبي:

يقصد بالدخل الضريبي، الدخل المحدد من وجهة نظر التشريع الضريبي ويعكس القاعدة الضريبية للدولة.

ويختلف مفهوم الدخل الضريبي كثيراً عن مفهوم الدخل الاقتصادي إذ أن الدخل الضريبي يتحدد بموجب التشريع الضريبي، وليس استناداً إلى معايير اقتصادية فهو من ناحية

يتضمن عناصر لا يمكن اعتبارها من قبيل الدخل الاقتصادي، وهو من ناحية أخرى لا يشتمل على عناصر يتضمنها الدخل الاقتصادي، فالأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة - القيم المحققة للأصول المستهلكة - لا تدخل ضمن إطار الدخل الاقتصادي، في حين أنها تمثل جزءا من الدخل الضريبي ومن ناحية أخرى، لا تدخل قيمة الإنتاج العائلي غير النقدي في إطار الدخل المالي، بالرغم من أنها تمثل جزءا من الدخل الاقتصادي.

ويختلف الدخل الضريبي الممكن عن الدخل الضريبي الفعلي، إذ يمثل الأول الدخل الاقتصادي الكلي، مضافا إليه الأرباح الرأسمالية، في حين يعكس الثاني الدخل الواجب خضوعه للضريبة وينقسم الدخل الواجب خضوعه للضريبة إلى جزئين أساسيين:

الأول: يتمثل الدخل المالي المعلن للسلطات الضريبية.

الثاني: يمثل الدخل المالي غير المعلن للسلطات الضريبية.

ويدخل في الدخل غير المعلن ما يسمى بالتجنب الضريبي وهو مفهوم يختلف عن التهرب الضريبي إذ يمثل التجنب الضريبي ¹ TAX AVOIDANCE التخفيض المشروع للخصوم الضريبية وذلك بالاستفادة عمليا بأكبر قدر من المزايا التي قد ترتبها التشريعات الضريبية كتجزئة الدخل، وتأجيل الضرائب، وإجراء.مراجعة ضريبية TAX ARBITRAGE بين الدخول التي تواجه معاملة ضريبية مختلفة.

ويعد التجنب الضريبي محاولة مشروعة تعكس مدى حذر الأفراد اتجاه القطاع الخاضع للضريبة TAXABLE SECTOR والذي يترجم إلى رغبة الأفراد لنقل أنشطتهم إلى القطاع غير الخاضع للضريبة UNTAXED SECTOR ومن ثم فإن الدخول المتولدة من تلك الأنشطة تمثل أحد مكونات الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية طبقا لترتيبات التشريع الضريبي. ويمثل التهرب الضريبي TAXE EVASION تخفيض عبء الضريبة باستخدام أساليب غير مشروعة، وهو يعكس رغبة مشروعة للانتقال من قطاع الدخل المعلن للسلطات الضريبية REPORTED SECTOR إلى قطاع الدخل غير المعلن UNREPORTED SECTOR.

¹ JAMES ALM and Others 1990 : "Tax Avoidance and tax Evasion As joint portfolio"; public Finance Vol xxxv N° 02 p193

شكل رقم (2.1.II):

الهيكل النظري للدخل الضريبي

العلاقة بالحسابات الاقتصادية لدخل والإنتاج	القاعدة الفعالة للضريبة	الوضع القانوني اتجاه السلطات الضريبية	التصنيف القانوني	القاعدة الضريبية الممكنة
	التجنب الضريبي	دخل لا يقر عنه طبقا للقانون	دخل غير خاضع للضريبة	
	التهرب الضريبي	دخل غير مقرر عنه للسلطات الضريبية		
الدخل الشخصي	دخل إجمالي معدل	دخل مقرر عنه للسلطات الضريبية	دخل خاضع للضريبة	إجمالي الدخل الاقتصادي
	تهرب ضريبي	دخل غير مقرر عنه للسلطات الضريبية		الأرباح الرأسمالية وغيرها
	تجنب ضريبي	دخل لا يقر عنه طبقا للقانون	دخل غير خاضع للضريبة	

Source: E.D GARL FIEGE 1989: « the underground economies: Tax Evasion and information distortion (New York Cambridge university press », page 21

وتجدر الإشارة إلى أن التفرقة بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي تستند إلى خيار قانوني بحت، إذ أنه طبقا للمعايير الاقتصادية فإن آثارهما تختلف.

ومما تستوجب الإشارة إليه أيضا، أن التهرب الضريبي لا يعد مرادفا للدخل غير المعلن، إذ يمثل هذا الأخير عدم الإقرار أو الإقرار بأقل من القيمة الحقيقية لمصادر الدخل الواجبة الخضوع للضريبة، في حين أن التهرب الضريبي يتضمن إضافة إلى الدخل غير المعلن المغالاة في تقدير الاستقطاعات الضريبية (Overstated tax deductions).

إنه في ضوء ما تقدم يمكن التعبير عن الاقتصاد الخفي بلغة الدخل الضريبي (المالي) وذلك بمقدار الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية، الذي بدوره يمكن قياسه بمقدار الفرق بين الدخل الواجب الإقرار عنه للأغراض الضريبية وبين الدخل المعلن فعليا للإدارة الضريبية وتبعا لذلك، فإن ذلك الجزء من القاعدة الضريبية الممكنة الذي كان يجب أن يخضع للضريبة على الدخل، ولم يخضع لعدم الإقرار عنه للسلطات الضريبية، يمكن أن يؤخذ كمؤشر للدلالة على حجم الاقتصاد الخفي.

وتنحصر مكونات هذا الأخير طبقا لمفهوم الدخل الضريبي في تلك الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها دخولا قابلة للخضوع للضريبة، بيد أنها لم تعلن للسلطات الضريبية وهي إما دخول اقتصادية أو غير اقتصادية مشروعة أو غير مشروعة وذات طبيعة نقدية والتحديد طبقا للمفهوم المتقدم هو تحديد ضيق، إذ أنه لا يأخذ في اعتباره الدخول غير النقدية.

ويوضح الشكل رقم (2.1.II) الإطار النظري للدخل الضريبي، ومن خلاله أمكن توضيح الكيفية التي يمكن بها التعبير عن الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل الضريبي.

المطلب الرابع: معيار الاتصال بالدولة:

يقسم ¹ROSANVALLON الاقتصاد الكلي إلى ثلاث مكونات هي:

1. اقتصاد عام رسمي.
2. اقتصاد خاص رسمي.
3. الاقتصاد الخفي.

ويرى أنه يجب أن ينظر إلى الاقتصاد الخفي في إطار البيئة الاقتصادية الكلية، باعتباره ظاهرة اقتصادية لها حقيقتها الخاصة، وفي إطار تحديد عناصر الظاهرة رفض ROSANVALLON معايير المشروعية، والحجم وخصائص السوق، واستند إلى معيار الاتصال بين الاقتصاد الخفي والدولة، إذ أن معاملات الاقتصاد الخفي تنفذ في ظل خط فاصل غير ثابت من رقابة الدولة وذلك من خلال مسارين:

الأول: مسار سري أو خفي فيما يسمى بالاقتصاد السري.

والثاني: ذاتي أو تلقائي فيما أسماه بالاقتصاد الذاتي *Auto Nomous Economy*.

وبالتالي فإن الاقتصاد الخفي يتكون من قطاعين أحدهما سري والآخر ذاتي تلقائي ويتألف القطاع السري من الأنشطة المخالفة لقوانين وتشريعات الدولة، وتوجد علاقة عضوية بين القطاع السري والاقتصاد الرسمي ومؤدى تلك العلاقة أن القطاع السري هو نتيجة للحمود المؤسساتي والاجتماعي للاقتصاد الرسمي.

أما القطاع الذاتي فتمارس بداخله أنشطة وأنماط اجتماعية وتنظيمية كالعائلات الممتدة لا ترتب أي آثار ضريبية وتخلق سلعا وخدمات إما تستهلك ذاتيا أو يتم تبادلها بالمقايضة. وفي ضوء المعايير السابقة يمكن تقسيم الاقتصاد الخفي إلى مكونين يندرج تحت كل منها أعداد من العناصر الجزئية:

¹ PHILIPPE BARTHELEMY 1989 : "The underground Economy in France CH 13 in L.FIEGE ,op ;CIT pp, 283-284

أولاً: مكونات الأنشطة غير المشروعة:

1. ويشمل ذلك المكون للأنشطة التي تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظم الدولة ويمكن

تقسيمها إلى:

أ. أنشطة الجريمة وتشمل عمليات إنتاج وتهريب وتوزيع المخدرات، وعمليات التهريب لسلع غير مشروعة كالخمور، الأسلحة، عمليات الرشوة، القمار... وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

ب. أنشطة مخالفة للوائح التي وضعتها الدولة لتحقيق أهدافها ولكن يترتب على ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة ومن أمثلتها ما يلي:

- تهريب السلع المشروعة والتي قد يحضر استيرادها تحقيقاً للأهداف الاقتصادية كحماية المنتج المحلي، وترشيد استخدام الموارد النادرة للصرف الأجنبي.

ثانياً: مكونات الأنشطة المشروعة:

وهي أنشطة مشروعة لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنة إذ أنها غير معلومة للدولة، ومن ثم لا تخضع دخولها للضرائب، ولا تدخل في إطار القياس الفعلي للدخل الوطني، ويمكن تقسيمها إلى جزئين:

1- أنشطة غير نقدية إما أن تستهلك منتجاتها ذاتياً عن طريق الوحدات المنتجة لها، كأنشطة تربية الطيور ومنتجات الألبان، وإنتاج الحلويات والفطائر وغيرها من الأنشطة التي تقوم بها الأسرة.

وقد يتم تبادل منتج تلك الأنشطة بالمقايضة مقابل سلع وخدمات أخرى.

2- أنشطة يتولد منها دخولا نقدية ولكن تكون معلومة على وجه التحديد للدولة ومن أمثلتها:

- أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي.
- كثير من أنشطة القطاع المهني كالأطباء والمهندسون المحامون والمحاسبون... إلخ.
- أنشطة الوساطة والسمسة.

- أنشطة الباعة المتجولين.

- أنشطة باعة الرصيف.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي:

ثمة ضرورة لتوضيح العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، إذ من شأن ذلك أن يساعد في تفهم أسباب الظاهرة.

وكما سلف التنويه، فإن معاملات الاقتصاد الخفي تنفذ في ظل خط فاصل غير ثابت من رقابة الدولة، ذلك الخط الذي يشطر الاقتصاد إلى شطرين أحدهما ملموس تحت بصر ورقابة الدولة، والآخر خفي غير مرئي يسير في إطار قنوات بعيدة عن رقابة الإدارة الاقتصادية وكلما زادت حدة تدخل الدولة في ضبط ورقابة النشاط الاقتصادي كلما أدى ذلك إلى تزايد حجم الاقتصاد الخفي وتقلص الدخل الرسمي ويرى ¹ Robert Bates أن الاقتصاد الخفي هو رد فعل السياسات الحكومية، التي تفرض قيودا على المنافسة في الأسواق، وأنه إذا استخدمت تلك السياسات لتحرير الأسواق، فسوف يتقلص كثيرا حجم أنشطة الاقتصاد الخفي، إذ أن القيود الحكومية تؤثر في الربحية النسبية بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي ومن ثم على تخصيص الموارد فيما بينها، إذ تتدفق الموارد نحو القطاع غير الرسمي هروبا من اللوائح والقيود التي يفرضها القطاع الرسمي، ولزيد من التوضيح لطبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي سيتم ذلك باستخدام مدخلين:

المدخل الأول: يتناول تحليل العلاقة من خلال نموذج لاقتصاد افتراضي يتطور عبر الزمن.

المدخل الثاني: يتناول العلاقة من خلال دراسة مدى تأثير سياسة الضريبة على تفصيلات الأفراد بين العمل في الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي.

¹ ROBERT BATES 1988 : " comment on Janet, Land's paper in underground Economies: GENERIC or sui GENERIS ? in Jerry JONKINS (ed) Beyond the informal Sector pp109-110

تفسير المنحنى:

يصور المنحنى (a₀a) الدخل الحقيقي للاقتصاد الافتراضي ويعكس المنحنى نمو الدخل بصورة مستقرة.

ويبدأ الاقتصاد من نقطة a₀ ويتطور مع الزمن ويمكن تقسيم ذلك التطور إلى مراحل زمنية متعددة تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس التطور الذي تشهده ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1/ المرحلة الأولى: (t₁-t₀)

وهي مرحلة الاقتصاد البدائي، وخلالها يسود القطاع الذاتي القائم على أساليب المقايضة والاستهلاك الذاتي، وفي تلك المرحلة تغيب المعاملات النقدية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ولا توجد أي أساليب لقياس المؤشرات الاقتصادية.

2/ المرحلة الثانية: (t₂-t₁)

وهي مرحلة التطور النسبي في أساليب التبادل وتتسم بظهور ملامح السوق المنظمة ووجود النقود كوسيط للتبادل، وبالتالي فهي بداية لظهور قطاع نقدي خاص إذ أن تطور أساليب التبادل أسهم في نقل الموارد من القطاع الذاتي إلى القطاع النقدي، الذي ينمو بمعدل (N₂-N₁) وتتميز تلك المرحلة أيضا بغية أساليب قياس النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم وجود مؤشرات رسمية لقيم الدخل الإنتاج.

3/ المرحلة الثالثة: (t₃-t₂)

وهي مرحلة تباطؤ نمو القطاع النقدي الخاص إذ يمر القطاع بظاهرة تناقص الغلة ويبدأ في الوقت نفسه ظهور الآثار الجانبية له كالتلوث وعدم العدالة في توزيع المداخليل الأمر الذي يؤثر في النسيج الاجتماعي للمجتمع وتبعاً لذلك، تزداد الحاجة إلى ظهور مؤسسات القطاع الحكومي لتلبية الحاجات الأساسية من البنية التحتية والحاجات العامة كالأمن والعدالة والدفاع والتعليم كما يرر ظهور المؤسسات الحكومية أهمية تحقيق هدف العدالة في توزيع المداخليل.

يلجأ القطاع الحكومي لتحقيق ما تقدم إلى فرض اللوائح والضرائب، وهكذا ينخفض حجم القطاع الخاص النقدي نتيجة لتناقص عوائده، وتحويل بعض الموارد للقطاع الحكومي وتتصف تلك الفترة أيضا بالتقدم النسبي لوسائل وتقنيات القياس للنشاط الاقتصادي، ويترتب على ذلك نمو القطاع الرسمي المرصود (بدلالة الدخل الرسمي أو المقاس) بمعدل يفوق معدل نمو كل من القطاع الخاص والنقدي والاقتصاد الكلي، إذ ينمو الاقتصاد الرسمي بمعدل $(M_3 - M_2)$ في حين يقاس القطاع النقدي غير الرسمي بالمسافة الراسية بين $(N_3 - N_2, M_3 - M_2)$ كما يقاس القطاع غير النقدي (الذاتي) بالمسافة الراسية بين $(a_3 - a_2, N_3 - N_2)$.

4/ المرحلة الرابعة: $(t_4 - t_3)$

وهي مرحلة تناسب كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد النقدي غير الرسمي والاقتصاد الكلي، ولن يتطابق منحني الاقتصاد الرسمي مع منحني الاقتصاد النقدي الخاص إذ أن هذا الأخير لا يدخل ضمن القياس الرسمي للدخل، وتتميز تلك الفترة بدقة التوصيف للنشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى تطور نظريات وأساليب القياس والتنبؤ في ذلك المجال وبالتالي فمن المتوقع أن تأتي السياسات الاقتصادية بالنتائج الموجودة.

5/ المرحلة الخامسة: $(t_5 - t_4)$

وهي مرحلة زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) بشقيه النقدي وغير النقدي، وترتبط تلك الزيادة بتزايد حجم النشاط الحكومي عن الحجم الأمثل، إذ أنه مع نمو حجم الاقتصاد الكلي تزداد الحاجة العامة، ومن ثم الحاجة للموارد اللازمة لتمويل ذلك، وتلجأ الحكومة إلى زيادة معدلات الضرائب وإقرار اللوائح، الأمر الذي يخلق الحوافز لانتقال الموارد من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الخفي وينعكس ذلك على تباطؤ معدلات نمو الأول، وتزايد معدلات نمو الثاني، كما يمكن التهرب من الضرائب واللوائح بصورة مشروعة عن طريق الموارد للقطاع غير النقدي من الاقتصاد الخفي.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة من خلال تأثير الضرائب على تفضيلات الأفرادبين القطاع الرسمي والقطاع الخفي:

قد يوزع الفرد العامل وقته بين ثلاثة استخدامات هي:

1. العمل في الاقتصاد الرسمي.

2. العمل في الاقتصاد الخفي.

3. الفراغ.

وبالتالي من المفترض أن يتوزع إنتاجه بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

ويوضح الشكل (II.2.1) العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي من خلال الوقت الذي يخصصه الفرد لكل منهما ويوضح منحنى التحول (A-A) العلاقة بين الوقت والإنتاج، إذ أنه بين عدد ساعات الفراغ والتي يمكن تخفيضها لكي يزيد الإنتاج (I) ويعكس ميل منحنى التحول عند نقطة معينة المعدل الذي يمكن به تحويل الخفض في وقت الفراغ إلى إنتاج وهو سالب إذ أن زيادة الإنتاج تتم على حساب نقص وقت الفراغ ويأخذ منحنى التحول شكلاً مقعراً اتجاه نقطة الأصل الأمر الذي يعكس تزايد المعدل الحدي للإحلال بين الوقت والإنتاج إذ أن الزيادات المتتالية في الإنتاج تتطلب تناقص وقت الفراغ بمعدلات متزايدة.

ويوضح أثر التدخل الحكومي بفرض ضريبة على العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، من خلال تحليل التأثير الذي يمارسه الضرائب على تفضيلات الأفراد في تخفيض أوقاتهم بين الفراغ، والعمل في الاقتصاد الرسمي والعمل في الاقتصاد الخفي.

ويقتضي ذلك تحليل سلوك الأفراد في ظل عدم وجود ضرائب وسلوكهم في ظل وجود ضرائب.

أولاً: التحليل في ظل محدد وجود الضرائب:

يوضح الشكل رقم (II.2.2.أ) منحنى التحول، ويمثل المحور الرأسي الوقت المتاح للفرد وأوجه تخصيصه، في حين يوضح المحور الأفقي الإنتاج. ولنفترض أن الفرد يبدأ من نقطة (أ) بتخصيص وقته المتاح (MTx) بين الفراغ (yM) والعمل في القطاع الخفي (yTx) فإن إنتاجه يقاس بالمسافة (tm) على المحور الأفقي. فإذا بدأ الفرد العمل في القطاع الرسمي، ويتحرك على خط الدخل (و و) وينتقل إلى النقطة (ب) حيث يتحقق توازنه بتماس خط الدخل مع منحنى السواء (س س). وتبعاً لذلك يعاد تخصيص الوقت بين العناصر الثلاثة، إذ يتناقض الوقت المخصص للفراغ إلى (My₁) في حين يخصص الوقت (y₀y₁) للعمل في القطاع الرسمي لتحقيق حجم الإنتاج قدره (tot₁) ويظل الوقت المكرس للعمل في القطاع الخفي كما هو.

ثانياً: التحليل في ظل التدخل الحكومي بفرض الضرائب:

يؤدي التدخل الحكومي بفرض الضرائب إلى إحداث تغيرات في تفضيلات الأفراد نحو تخصيص وقتهم المتاح بين الفراغ، والعمل في الاقتصاد الرسمي، والعمل في الاقتصاد الخفي ويتوقف التأثير الذي تمارسه الضرائب على وقت الفراغ على كل من أثر الإحلال وأثر الدخل في حين أنها تؤدي إلى زيادة تفضيل الأفراد نحو تخصيص أوقاتهم للعمل في الاقتصاد الخفي على حساب الاقتصاد الرسمي.

ولنفترض أن التدخل الحكومي يأخذ شكل فرض ضريبة نسبية على الدخل يترتب على ذلك نقصان الدخل المتاح للإنفاق، فإذا عبرنا عن الدخل بالرمز (y) والضريبة بالرمز (T_x) فإن الدخل بعد الضريبة يصبح y(1-T_x) وتبعاً لذلك يتم محور خط الدخل ليأخذ الوضع (و و) كما هو مبين بالشكل رقم (II.2.2.ب) ليمس منحنى التحول عند النقطة (ج) ويعكس ذلك الوضع تزايد الوقت المخفض للعمل في الاقتصاد الخفي مقارنة به قبل فرض الضريبة إذ يزيد ويصبح (y₃-T₂) في مقابل نقص الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الرسمي إذ يصبح (y₃-y₂)

في حين ينخفض الوقت المخصص للفراغ إلى $(n-y_2)$ بافتراض أن أثر الدخل أقوى تأثيراً من الإحلال.

وتحقق الفرد التوازن عند النقطة (d) على منحنى سواء أدنى (س س).

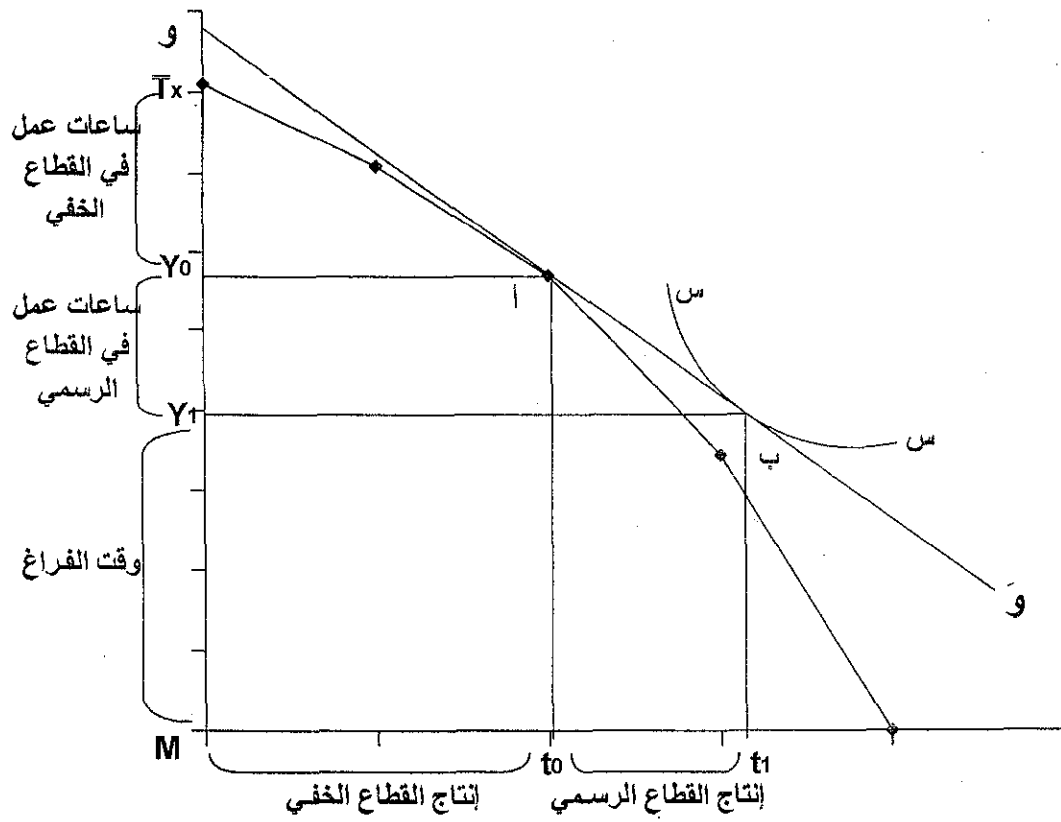
ويترتب على ما تقدم، تزايد حجم الناتج في الاقتصاد الخفي وتناقصه في القطاع الرسمي إذ يصبح في الأول $(M-t_2)$ وفي الثاني (t_3-t_2) أي أنه يترتب على فرض الضريبة النتائج التالية:

1. تزايد حجم الإنتاج في الاقتصاد الخفي.
 2. تناقص حجم الإنتاج في الاقتصاد الرسمي.
 3. تشوه نمط الإنتاج الأمر الذي يترتب عليه خسائر في رفاهية الأفراد، يعبر عنها بالانتقال لمنحنى سواء أدنى.
- مؤدى ما سبق أن الحجم النسبي لكل من الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي يتحدد بمستوى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إذ يزيد حجم الاقتصاد الخفي على حساب الاقتصاد الرسمي مع زيادة الدخل الحكومي.

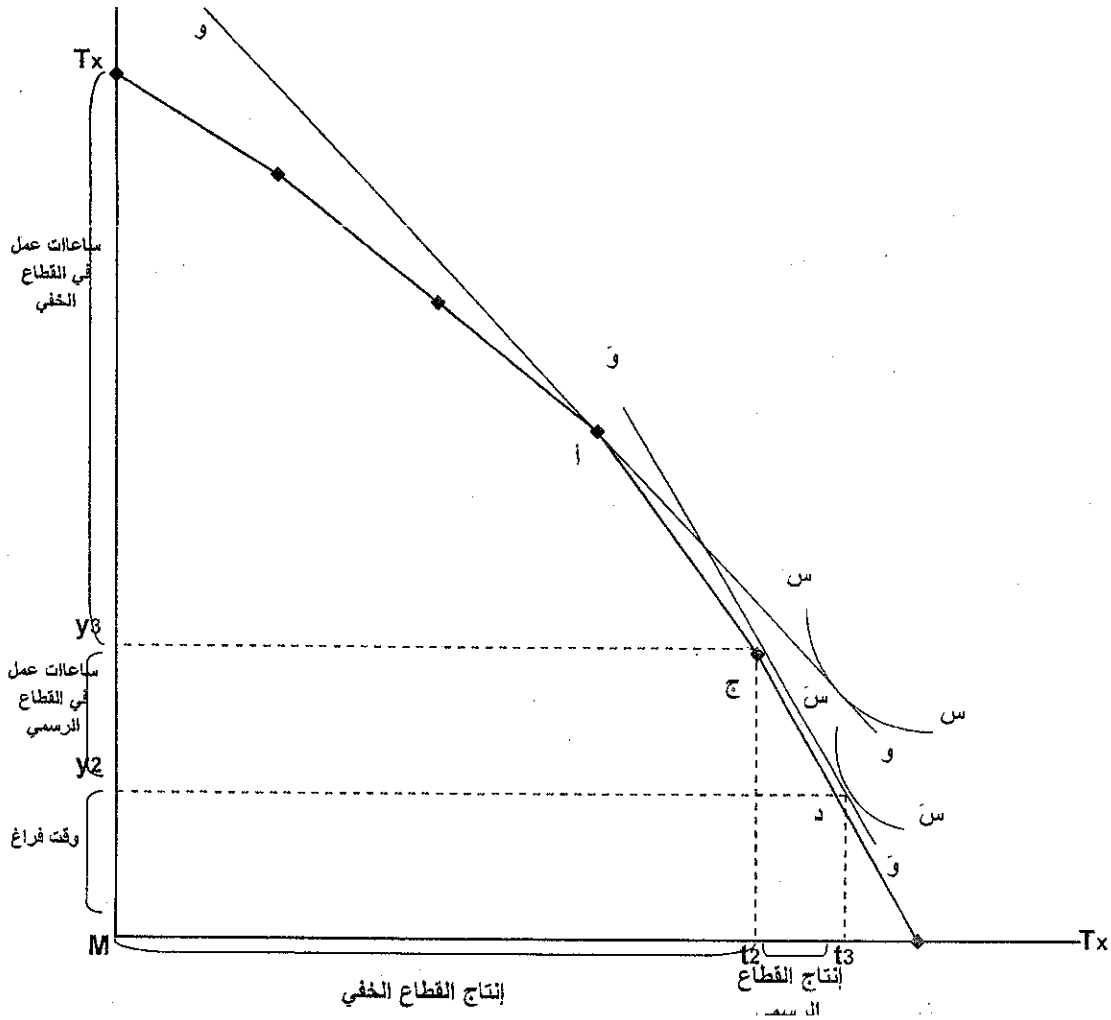
والشكل الموالي رقم (2.2.II) يبين:

أثر الضرائب على تفضيلات الأفراد اتجاه تخصيص أوقاتهم بين العمل في الاقتصاد الرسمي والعمل في الاقتصاد الخفي

(أ) حالة عدم وجود الضرائب:



(ب) حالة وجود ضرائب:



Source : Johnny CULLIS et Philip R JONES :1992
Public finance and public choice, perspectives london p19

المبحث الثالث: تحليل الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الخفي:

لأن الظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية بالإضافة إلى كونها اقتصادية فمن المتوقع أن تكون أسباب نموها اجتماعية-سياسية إلى جانب الاقتصادية منها:

سنحاول عرض أسباب نشوء وتطور الاقتصاد الخفي فيما يلي:

يرى ¹ V.TANZI أربعة عوامل أساسية تهيئ المناخ لتولد الاقتصاد الخفي، إضافة إلى العوامل الأخرى.

1. ارتفاع مستوى الضرائب: TAXES
2. اللوائح والقيود الحكومية: Regulation
3. الحظر: Prohibition
4. الفساد الإداري (الرشوة): Corruption
5. دور المشروعات الصغيرة: Micro Enterprise
6. ندرة السلع: Punerie
7. دور المعلومات: Informations

ويضع V.TANZI حدوداً فاصلة بين اللوائح والقيود الحكومية والحظر إذ أن اللوائح هو ما تسنه الحكومة من تشريعات، وقوانين في سبيل أعمال رقابتها على أسواق السلع، وعوامل الإنتاج والنقود والصرف الأجنبي، الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية أما الحظر فيتعلق بمنع ممارسة بعض الأنشطة بموجب القانون فالحظر يمنع وجود أسواق رسمية منتظمة لمخرجات تلك الأنشطة، الأمر الذي يترتب عليه نشوء ونمو أسواق غير مشروعة لها إذ

¹ فيتو تانزي 1980: مرجع سبق ذكره ص ص 31-33.

لا يكون هناك توازي في الأسواق لعدم وجود أسواق رسمية وقد عدد كل من **Frey & Weck**¹ العناصر الحاكمة والمحددة لحجم الاقتصاد الخفي فيما يلي:

1. تزايد تكلفة العمل في الاقتصاد الرسمي نتيجة لتزايد الأعباء الناجمة عن الضرائب والقيود الحكومية.

2. انخفاض تكلفة عنصر العمل في بعض أنشطة الاقتصاد الخفي وذلك لزيادة الوقت المتاح **Disponible Time** نتيجة لارتفاع معدلات البطالة من ناحية وانخفاض ساعات العمل في بعض أنشطة الاقتصاد الخفي من ناحية أخرى، ويرتبط ذلك العامل بخصائص عنصر العمل في بعض أنشطة الاقتصاد الخفي، وهي تحديدا تلك الأنشطة التي لا يصاحبها عنصر الحظر المرتبط بالأنشطة غير المشروعة في الاقتصاد الخفي، والذي يتصف بضعف المهارات وانخفاض الإنتاجية بصورة تحول دون التحاقها بالعمل في القطاع المنظم.

3. عنصر الحظر المرتبط ببعض أنشطة الاقتصاد الخفي إذ ترتفع تكلفة الحظر نتيجة للعقوبات التي قد تفرضها الحكومة فيما لو تم اكتشاف الأنشطة المحظورة، مما يرفع من تكاليف ذلك المكون من الاقتصاد الخفي.

ويشير **DAVID LINDAUR**² في دراسته عن هيكل الأسواق في الاقتصاديات النامية إلى الدور الحيوي الذي يلعبه التدخل الحكومي في تشكيل هيكل السوق، بيد أنه يفرق في البداية بين مفهوم السوق الموازية في مواجهة تجزئة السوق.

إذ يشير مفهوم السوق المجزئة **Fragmented Market** إلى انقسام السوق إلى قطاعات منعزلة ماديا يعمل كل منها وفقا لقواعد سلوكية مختلفة ترجع للاختلاف في العوامل الطبيعية والأذواق، وعنصر الحظر، وبسبب تلك العوامل المتأصلة في السوق، تتباين الأسعار في القطاعات المختلفة وقد يعمق من حدة التفاوت وجود التدخل الحكومي، أما الأسواق الموازية فيعني وجودها تعدد الأسواق لا تجزئتها.

¹ WILLIAM. BATT 1987 : "the underground Economy What is it How big is it ? and How is it Measure Annual", Edition Economics 86/87 p130

² DAVID .LINDAUR 1989: "Parallel , Fragmented or Black? Defining Structure in Developing countries" in Christine Jones et Michael Roemer (eds)", parallel markets in Developing countries" World development" Vol : 17 N°12 pp,187-178.

ويعزي تكوينها أساسا للتدخل الحكومي، ويعرف **LINDAR** السوق الموازية بأنها ذلك الكيان المتولد استجابة للتدخل الحكومي الذي يخلق حالة فائض طلب أو فائض عرض. فالتدخل الحكومي - بأي صورة - في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والنقود والصرف الأجنبي يخلق أسواقا موازية، من خلال التأثيرات التي ييشرها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في الأسواق الرسمية.

أنه في ضوء ما تقدم يمكن تقسيم أسباب ومحددات الاقتصاد الخفي إلى العناصر التالية:

1. العوامل الضريبية.
2. عدم العدالة المالية.
3. الضوابط والقيود الحكومية.
4. عوامل ترتبط بالفساد الإداري (الرشوة) في الجهاز الحكومي والقطاع العام.
5. الحظر.

وتتمثل العوامل السابقة صوراً مختلفة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، إذ يساهم كل منها بقدر ما في نشوء ونمو الاقتصاد الخفي، يختلف مداه من دولة إلى أخرى تبعاً للظروف التي تمر بها، وعند دراسة تلك الأسباب يجب أن ينظر إليها في إطار البيئة الاقتصادية ككل إذ لا يجب التعامل معها باعتبارها أسباباً مجردة أدت إلى نتائج محددة، بل ينظر إليها باعتبارها نتائج ارتبطت بخصائص هيكلية تميز الاقتصاد الوطني، أسهمت في تكوين الاقتصاد الخفي فالتدخل الحكومي في الأسواق المختلفة، هو نتيجة للاختلالات المتواجدة في تلك الأسواق، تلك الاختلالات التي نشأت نتيجة لعوامل مختلفة تتعلق بالبنية الاقتصادية ككل ومن ناحية أخرى فإن تعدد الضرائب وارتفاع أسعارها يرتبط بصلة وثيقة بالعجز المزمن في الموازنة العامة وانطلاقاً من ذلك التصور سنعرض:

أسباب ومحددات الاقتصاد الخفي.

المطلب الأول: العوامل الضريبية: ارتفاع مستوى الضرائب:

تلعب الضرائب بصفة عامة دورا هاما في تكوين ونمو الاقتصاد الخفي إذ أن وجود الضرائب يقسم الاقتصاد الوطني إلى قطاعين أحدهما خاضع للضريبة، والآخر غير خاضع لها، وتؤكد كثير من الدراسات أهمية عامل الضرائب في تكوين الاقتصاد الخفي ويختلف تأثير الضرائب من دولة لأخرى، في دولة معينة في وقت معين، تبرز أهمية أنواع معينة من الضرائب في تشكيل الاقتصاد الخفي، ففي دولة كالسويد مثلا تصل المعدلات الحدية للضرائب على الدخل إلى 75% الأمر الذي خلق حوافز قوية لتخصيص الموارد نحو الأنشطة التي لا ترصدها السلطات الرسمية، وقد ترتب على ذلك، تقلص القاعدة الضريبية وتشوه نمط تخصيص الموارد ومع ما تقدم أدى ذلك إلى اتساع رفعة الاقتصاد الخفي على حساب تقلص حجم الاقتصاد الرسمي.

الأمر الذي حدا بالحكومة السويدية إلى تخفيض الضرائب في محاولة منها لتضييق الفجوة بين صافي العوائد المحققة من الأنشطة الرسمية مع مثيلاتها المحققة في الاقتصاد الخفي. وفي إيطاليا تمارس الضريبة على القيمة المضافة تأثيرا بالغا في نمو الاقتصاد الخفي إلى حد أن البعض قدر التهرب منها بمقدار 40% من إجمالي حصيلتها¹.

وكما سبق التوضيح، يمكن التعبير عن الاقتصاد الخفي بلغة التهرب الضريبي انطلاقا من مفهوم الدخل المالي بذلك الجزء الذي يمثل بالدخل الواجب خضوعه لضريبة الدخل ولم يخضع، وتبعاً لذلك فإن دراسة العوامل التي تساهم في نمو الاقتصاد الخفي في ذاتها دراسة للعوامل التي تشكل سلوك الفرد للتهرب الضريبي.

ويوجد مدخلان أساسيان للتهرب الضريبي:

الأول: مدخل تعظيم المنفعة المتوقعة والذي تم تطويره بواسطة SANDO & ALINGHAM والثاني: هو مدخل تعظيم الدخل المتوقع والذي تم تطويره بواسطة SRINWASAN وستعرض الآن وبالتفصيل لكلا المدخلين:

¹ ALAN.A TAIT 1988 :value Added tax ...practice and problems (Washington D.C; I.M.F) pp304-306 .

أولاً: مدخل تعظيم المنفعة المتوقعة:

انطلق أصحاب ذلك المدخل من فرضية، مؤداها أن الفرد له أن يختار بين بديلين:

الأول: أن يقر عن دخله الفعلي بكامله.

والثاني: أن يقر بأقل من دخله الفعلي.

فإذا اختار المكلف البديل الأول، فيتعين عليه أن يتحمل المبلغ الكلي للضريبة وإذا اختار البديل الثاني، فيمكنه أن يدفع أقل من المبلغ الكلي للضريبة، بيد أنه يتعين عليه مواجهة احتمال ضبطه ومعاقبة بالجزاءات التي يقررها القانون الضريبي وتكون مشكلة المكلف هنا تعظيم المنفعة المتوقعة من دخله بعد الضريبة والعقوبة أو الغرامة المفروضة عليه فيما لو تم ضبطه.

ويقترض المدخل أن الفرد كاره للخطر Risk Averse أي يميل لتجنب الخطر، وتبعاً لذلك فمن المفروض أن تكون دالة المنفعة العددية المتوقعة موجبة ومتناقصة وتكون دالة الهدف للمكلف على النحو التالي:

$$[(yU(y_p - Uy_f) + H(U(y_p - T_x y_f - i y_f - i(y_p - y_f)))]U_p = (1 - H) \dots (1)$$

حيث أن:

Y_p : الدخل المتوقع للمكلف وهو متغير خارجي معطى ومعروف للمكلف وغير معلوم للسلطات الضريبية.

T_0 : معدل الضريبة وهو أكبر من الصفر.

Y_f : الدخل الرسمي للسلطات الضريبية، ويعكس هذا المتغير قرار المكلف اتجاه الضريبة وهو بداهة أكبر من الصفر.

H : احتمال اكتشاف أو ضبط عملية التهرب.

i : معدل الغرامة على الدخل غير الرسمي للسلطات الضريبية وهو أكبر من الصفر.

U : المنفعة المستمدة من الدخل المتاح للتصرف.

U_p : المنفعة المتوقعة.

وفي ظل افتراض نقود المكلف من الخطر فإن تأثير سعر الضريبة على الدخل الرسمي للسلطات الضريبية غير واضح، بمعنى أن إشارة المقدار $y/\Delta T\Delta$ (الذي يعكس التغير في الدخل الرسمي نتيجة للتغير في الضريبة) تكون غير محددة ومرجع ذلك إلى التفاعل بين كل من أثر الإحلال وأثر الدخل.

ويشير أثر الدخل إلى التأثير الإيجابي الذي يمارسه رفع سعر الضريبة على الدخل الرسمي للسلطات الضريبية، إذ أن رفع سعر الضريبة، من شأنه أن يجعل الفرد أقل ثراء، الأمر الذي يدفعه إلى المزيد من العمل وبالتالي فإن الأثر النهائي لسعر الضريبة على الدخل الرسمي للسلطات الضريبية يتوقف على قوة كل من أثر الإحلال وأثر الدخل.

في حالة اكتشاف التهرب، تفرض الغرامة على الدخل غير الرسمي $(y_p - y_f)$ ويؤثر معدل الغرامة إيجابياً على الدخل الرسمي للسلطات الضريبية. بمعنى أن إشارة المقدار $y_p/\Delta i\Delta$ (نسبة التغير في الدخل الرسمي إلى التغير في معدل الغرامة) موجبة إذ أن معدل زيادة الغرامة تؤدي إلى زيادة معدل الدخل الرسمي للسلطات الضريبية.

ويؤثر احتمال كشف عملية التهرب على الدخل الرسمي بصورة إيجابية إذ أن زيادة احتمال ضبط عمليات التهرب سوف تؤدي دائماً إلى زيادة الدخل الرسمي للسلطات الضريبية ويعني ذلك أن المقدار $y_p/\Delta H\Delta$ (نسبة التغير في الدخل الموسمي إلى التغير في احتمال الكشف) تكون موجبة.

ثانياً: مدخل تعظيم الدخل المتوقع:

يفترض ذلك المدخل ان المكلف يهدف إلى تعظيم دخله المتوقع بعد الضريبة و الغرامة وبذلك تكون مشكلة المكلف تعظيم دالة الدخل المتوقع التالية:

$$Y_R = H (Y_R - T_x Y_R - N A (N) Y_R) + (1 - H) (Y_R - T_x) (1 - N) Y_R \dots (2)$$

حيث أن:

Y_R : الدخل الحقيقي المكلف ويكون أكبر من الصفر

($T_x(y)$) : الضريبة المفروضة على الدخل الحقيقي (نسبية)

N : النسبة التي يظهر بها الدخل بأقل من حقيقته

($A(N)$) : مضاعف العقوبة (الغرامة)

$A(N) Ay$: العقوبة المفروضة على الدخل المقرنة بأقل من حقيقته

H : احتمال اكتشاف أو ضبط عملية التهرب

1..... $T_x(y) > 0$ -

$\hat{y} / \hat{T}_x > 0$ تمثل المشتقة الأولى للدخل الحقيقي بالنسبة للضريبة

2.....

$\hat{y} / \hat{T}_x > 0$ تمثل المشتقة الثانية للدخل الحقيقي بالنسبة للضريبة

ويعني مما تقدم أن الضريبة دالة موجبة متزايدة محدبة بالنسبة للدخل.

$A(N) \geq 0$ -2

$\hat{A} / \hat{N} > 0$ تمثل المشتقة الأولى لمعدل الغرامة للنسبة التي يقر بها الدخل بأقل من حقيقته

$\hat{A} / \hat{N} > 0$ تمثل المشتقة الثانية لمعدل الغرامة للنسبة التي يقر بها الدخل بأقل من حقيقته

ويعني مما تقدم أن مضاعف الغرامة هو دالة موجبة و متزايدة ومحدبة بالنسبة التي يقر بها الدخل بأقل من حقيقته (N).

3- إذا عيرنا عن النسبة المثلى للدخل غير الرسمي بالرمز N^* فإن $N^*/H < 0$ الأمر الذي

يعني أن (N^*) تتناقص مع تزايد احتمال عملية التهرب، تنخفض من نسبة الدخل غير الرسمي

كما أن $0 < N^*/y$ وذلك بشرط أن تكون المشتقة الثانية لسعر الضريبة بالنسبة للدخل

الفعلي موجبة، ويعني ذلك أنه في ظل وجود دالة ضريبية تصاعدية محددة ووجود احتمال

كشف عملية التهرب مستقل عن الدخل الحقيقي للمكلف (y_R) فإن الأفراد الأكثر ثراء

يتمتعون بنسبة مثلى أعلى للدخل غير الرسمي (N^*) مقارنة بأولئك الذين يتمتعون بدخول أقل؛

أي أنه في ظل وجود هيكل أسعار تصاعدية مع الدخل، فإن نسبة الدخل غير الرسمي للسلطات

الضريبية تزيد، وذلك بشرط أن يكون احتمال ضبط عملية التهرب متغير مستقل عن الدخل، فإذا كان احتمال الضبط دالة متزايدة للدخل وفي ظل وجود معدل ضريبية نسبي فإن نسبة الدخل المقر عنه بأقل من حقيقته ستخفض حينما يرتفع الدخل.

* يتضح من العرض السابق ما يلي:

1. أن الاقتصاد الخفي متغير تابع يعبر عنه بدلالة الدخل غير الرسمي للسلطات الضريبية.

2. إن ذلك المتغير التابع يتأثر ضمن ما يتأثر بثلاث متغيرات ضريبية خارجية هي:

أ. سعر (معدل) الضريبة.

ب. معدل الغرامة.

ج. احتمال كشف عملية التهرب.

وقبل أن يتم تناول تلك العناصر بالتفصيل تجدر الإشارة بأن أنشطة الاقتصاد الخفي قد تكون مشروعة أو غير مشروعة وتأثير العوامل الضريبية على نشوء ونمو الأنشطة غير مشروعة ليس أساسيا إذ أن الباعث وراء تلك الأنشطة هو سريتها، فدخلها غير قابل للإعلان للسلطات الضريبية أما بالنسبة للأنشطة المشروعة فإن قرار تجنب الضريبة بالتهرب هو أحد العوامل الأساسية لتواجدها، ذلك القرار الذي يحكمه، تعظيم المنفعة أو الدخل المتوقعين، وبالتالي فإن ذلك النوع من الأنشطة يكون أكثر تأثرا بمؤشرات السياسة الضريبية، ومن ثم العوامل الضريبية على عكس الأنشطة غير المشروعة، إذ أنها تكون -إلى حد بعيد- على استقلال من مؤشرات السياسة الضريبية.

أ. سعر (معدل) الضريبة:

لم يصل الأدب النظري للتهرب الضريبي إلا رأى قاطع حول أثر معدل الضريبة على التهرب، إذ أنه لا يؤيد الرأي القائل بأن زيادة سعر الضريبة، تؤدي إلى زيادة التهرب كما أنه لا يؤيد الرأي

المخالف أيضا، ويمكن تقسيم الآراء التي تناولت تأثير سعر الضريبة على التهرب الضريبي إلى ثلاثة محاور:¹

1. تؤدي زيادة سعر الضريبة إلى خفض التهرب الضريبي، إذا فرضت الغرامة على مقدار الضريبة المتهرب منها (إذ تمثل العقوبة نسبة من الضريبة التي يتهرب منها الفرد) ويرجع ذلك إلى أنه لا يوجد أثر إحلالي، ويعمل الأثر الداخلي بمفرده، إذ أن زيادة سعر الضريبة تؤدي إلى انخفاض التهرب الضريبي، إذ أن زيادة سعر الضريبة تجعل الفرد أقل ثراء ومع افتراض نفور المكلف من الخطر فإنه يميل إلى تخفيض التهرب من الضريبة عن طريق زيادة دخله الرسمي للسلطات الضريبية.
 2. يكون تأثير زيادة معدل الضريبة غير واضح على التهرب الضريبي، إذ تم فرض الغرامة على الدخل غير الرسمي، وذلك لوجود كل من أثر الإحلال وأثر الدخل.
 3. تؤدي زيادة معدل الضريبة إلى زيادة التهرب الضريبي إذا فرضت الغرامة على الدخل غير الرسمي للسلطات الضريبية ومصاحبة ذلك بسياسة مالية تعويضية تمنح المكلف مدفوعات تحويلية عوضا على زيادة الضريبة، إذ يختفي أثر الدخل في تلك الحالة، ويعمل أثر الإحلال بمفرده، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التهرب.
- وبصورة معاكسة لما انتهى إليه الأدب النظري للتهرب الضريبي، فإن الدراسات التطبيقية التي تمت في ذل المجال، أيدت التأثير الإيجابي الذي تمارسه الزيادة في سعر الضريبة.

وقد توصل ² KALDOR في دراسته الشهيرة عن الإصلاح الضريبي في الهند إلى أن حافز التهرب من الضريبة سواء بتخفيض الضريبة، أو بالالتحاق إلى الاقتصاد الخفي أو برفع الاستقطاعات الضريبية بصورة مصطنعة يتوقف على الأسعار الحدية للضرائب، إذ أنها تتحكم في المكاسب الناجمة عن عملية التهرب كنسبة مئوية من الدخل المتهرب من الضريبة وقد تدعمت

¹ د. عبد المعطي البهوشي 1986: "عوامل التهرب من ضرائب الدخل"؛ مجلة مصر المعاصرة عدد 404 ص 45-46.

² SOMCHAI RICHUPAN 1987: "Determinants of Tax Evasion... Role of tax rates Shape of tax Schedules and Other Factors inved pp,12-19
P.GANDHI and Others, Supply Side tax Policy Its Relevance to Developing countries (Washington D.C :- I.M.F) p p140-146

رؤية **KALDOR** برأي لجنة الاستعلامات بإدارة الضرائب المباشرة في الهند سنة (1960) إذ أنها وجدت أن معدلات الضرائب على الشرائح المرتفعة، الشخصي، هي إحدى الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي، وقد تأيد ذلك الرأي من وزير المالية الهندي في خطابه الخاص بالموازنة حيث توصل إلى نتيجة مؤداها أن سعر الضريبة عند المستويات العليا، هو أحد المحددات الأساسية للتهرب الضريبي.

وقد أوضح (V.TANZI 1983) في دراسته عن أسباب تآكل القواعد الضريبية في الدول النامية، أن معدلات الضرائب المرتفعة، تخلق الحافز لتدفق الموارد نحو أنشطة الاقتصاد الخفي، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة التهرب.¹

وفي دراسة قام بها (FRIE LAND) وآخرون تبين أنه إذا تجاوز سعر الضريبة حدا معيناً يصبح الجزء المصرح من الدخل مرن مع سعر الضريبة إذ أن هناك علاقة طردية بين الدخل غير الرسمي وسعر الضريبة.

وقد أشارت دراسات تطبيقية قام بها (MARK) أن المكلفين الخاضعين للفئات الضريبية الأعلى، يميلون إلى عدم الإقرار عن نسبة أعلى من مداخيلهم مقارنة بأولئك الخاضعين لفئات ضريبية أدنى.²

ويرى **ARTHER LAFFER** أحد اقتصادي مدرسة العرض في الولايات المتحدة، أنه بعد حد معين للضرائب فإن أي زيادة في سعر الضريبة تؤدي إلى تخفيض حجم الحصيلة الضريبية المتوقعة، إذ أن المعدل المدفع للضريبة من شأنه أن يدفع الأفراد إلى التهرب من الضريبة بالعمل في الاقتصاد الخفي الأمر الذي ينعكس بالسلب على حصيلة الضرائب ويفرق **LAFFER** بين المدى الملائم الذي يمكن أن ترتفع فيه معدلات الضريبة ويقترن ذلك بزيادة في حصيلة الضرائب في حين يبين المدى المحرم **PROHIBITIVE RANGE** أن أي زيادة في معدل الضريبة بعد المعدل الأمثل، سوف يؤدي إلى تناقص حصيلة الضرائب، ويرجع ذلك إلى تفضيل

¹ Doctoral SOMCHAI RICHUPAN 1987 : op. cit pp 23-24.

² د. أيمن زفعت المحجوب 1991: " هل تؤدي زيادة معدلات الضرائب إلى انخفاض حصيلتها؟ الأهرام الاقتصادي عدد 1166 ص 23.

الأفراد العمل في الاقتصاد الخفي أو الاستمتاع بوقت الفراغ، على العمل في الاقتصاد الرسمي وحينما يصل معدل الضريبة إلى 100% تصبح الحصيلة الضريبية مساوية للصفر¹ ويرى بعض الاقتصاديين الآخرين أن الضجة التي أثبتت بشأن منحني Laffer هي ضجة زائفة فهي لم تشكل أي جديد في النظرية الاقتصادية الرأسمالية فمن الثابت أن (كيتز Keynes) وأتباعه كانوا قد أشاروا في صدد مقترحاتهم لعلاج الأزمات الاقتصادية إلى ضرورة تخفيض الضرائب كسبيل للإنعاش الاقتصادي ولم تخرج آراء Laffer إلا كمواجهة براءة ذات مظهر خداع لتميرير التخفيضات الضريبية في الولايات المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريجان تلك الإعفاءات التي استفاد منها الأغنياء، والتي ثبت أنها كانت مسؤولة بشكل واضح عن استمرار العجز بالموازنة العامة.²

ومن ناحية أخرى يلعب شكل جدول الأسعار الضريبية دوراً أساسياً في التأثير على التهرب الضريبي ومن ثم الاقتصاد الخفي وتؤكد الدراسات النظرية والتجريبية على حد سواء أن الضريبة التصاعدية تشجع التهرب الضريبي ومن ثم تقل إيرادات ضريبة أقل من الضريبة النسبية، ويرجع ذلك إلى وجود أسعار حدية مرتفعة ستحث على التهرب الضريبي، ويعني ذلك أنه في ظل تصميم جداول أسعار ضريبة تصاعدية ونسبية تنازلية تستهدف تحقيق نفس المقدار من الإيرادات فإن وجود التهرب الضريبي من شأنه أن يجعل الهيكل التصاعدي يولد حصيلة ضريبية أقل من الهيكلين الآخرين.

ويرى SRINIVASON أنه في ظل وجود التهرب الضريبي من الأفضل ألا يطبق نظام الضريبة التصاعدية إذ أنها تعطي إيرادات أقل من الضريبة النسبية وذلك بافتراض حيادية المكلف تجاه عنصر الخطر، إذ أن ذلك يعني عدم وجود أثر الدخل الناجم عن الضريبة ويعمل من ثم أثر الإحلال الناجم عن الضريبة الحدية بمفرده على زيادة التهرب الضريبي.

¹ د. أيمن رفعت المحجوب 1991: مرجع سبق ذكره ص 23-29

² د. رمزي زكي 1992: "الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"؛ القاهرة، سينا

ب. معدل الغرامة:

إن وجود نظام مشدد للعقوبات يرفع من تكاليف عمليات التهرب الضريبي والاقتصاد الخفي، ومن شأنه كذلك أن يضعف حوافز العمل في أنشطة القطاع الخفي وبالرجوع إلى كل من مدخل المنفعة المتوقعة، ومدخل تعظيم الدخل المتوقع يتبين الآتي:

1. طبقاً لمدخل المنفعة المتوقعة ثمة علاقة طردية بين قيمة الدخل الرسمي للسلطات الضريبية ومعدل الغرامة فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، تؤدي زيادة معدل الغرامة لزيادة الدخل الرسمي للسلطات الضريبية.

الأمر الذي يعني تخفيض التهرب الضريبي من حجم الاقتصاد الخفي والعكس فمع ضعف معدل العقوبة فإن ذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها لن يوفر الرادع القوي لعملية التهرب الأمر الذي قد يحفز الأفراد إلى اللجوء للأنشطة الخفية ومن ثم زيادة التهرب الضريبي.

2. طبقاً لمدخل الدخل المتوقع فإن زيادة الغرامة تؤدي إلى تخفيض الدخل المتوقع فيما لو تمت عملية التهرب، الأمر الذي يعني ارتفاع تكلفة التهرب الضريبي ويضعف الحافز اتجاهه.

*** خلاصة القول:**

أن زيادة معدل الغرامة تؤدي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- إلى تخفيض حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي.

ج. احتمال كشف عملية التهرب:

يتوقف احتمال كشف عملية التهرب على كفاءة الإدارة الضريبية فمع ضعف الإدارة الضريبية يضعف احتمال كشف عملية التهرب ومع ارتفاع كفاءة الإدارة الضريبية ترتفع إمكانية كشف التهرب ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، تزيد عمليات التهرب الضريبي والاقتصاد الخفي مع انخفاض احتمال كشف عملية التهرب وتنخفض مع احتمال كشف عملية التهرب. وبالرجوع إلى مدخل المنفعة المتوقعة ومدخل تعظيم الدخل المتوقع يتبين الآتي:

1. طبقا لمدخل المنفعة المتوقعة: ثمة علاقة طردية بين احتمال ضبط عملية التهرب والدخل المصرح به للسلطات الضريبية فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يزيد الدخل الرسمي للسلطات الضريبية بزيادة احتمال ضبط عملية التهرب الأمر الذي يعني انخفاض التهرب الضريبي ومن ثم حجم الاقتصاد الخفي، والعكس فمع انخفاض احتمال ضبط عملية التهرب ينخفض الدخل الرسمي للسلطات الضريبية مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويؤدي ذلك إلى زيادة التهرب الضريبي ومن ثم حجم الاقتصاد الخفي.
2. وطبقا لمدخل الدخل المتوقع، ثمة علاقة عكسية بين النسبة التي يقر بها الدخل الضريبي بأقل من حقيقته، وبين احتمال كشف عملية فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها تؤدي زيادة احتمال كشف عملية التهرب إلى انخفاض نسبة الدخل غير الرسمي للضرائب الأمر الذي يعني انخفاض التهرب ومن ثم انخفاض حجم الاقتصاد الخفي. والعكس يؤدي إلى انخفاض احتمال كشف عملية التهرب إلى ارتفاع نسبة الدخل غير الرسمي للسلطات الضريبية، الأمر الذي يعني ارتفاع التهرب الضريبي ومن ثم حجم الاقتصاد الخفي.

د. تأثير العناصر الأخرى من الهيكل الضريبي:

لا يقتصر فقط تأثير تكون ونمو الاقتصاد الخفي بضرية الدخل بل يتأثر أيضا بفاعلية تتوقف على أهمية كل ضريبة نسبيا في الهيكل الضريبي، بالأنواع الأخرى من الضرائب؛ فإلى جانب ضريبة الدخل، تسهم ضريبة الضمان الاجتماعي (Social Security Contribution) في خلق سوق موازية للعمالة، فإذا أمكن استئجار العمال دون دفع ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي فإنه من الممكن دفع أجور أدنى لهم، ويستفيد كل من صاحب العمل والعمال من تلك العملية، فيستفيد العامل لأن الأجر الذي يحصل عليه لن يخضع لضريبة الدخل ولن تخصم منه حصته في اشتراك الضمان الاجتماعي، ويستفيد صاحب العمل من انخفاض تكلفة عنصر العمل لعدم سداده لنصيبه من ضريبة الضمان الاجتماعي.

المطلب الثاني: عدم العدالة المالية:

ينظر كل من (LUNDSTEDT & SPICER) إلى العلاقة بين المكلفين والحكومة على أنها علاقة تبادلية يبدو فيها الأفراد كما لو أنهم يتبادلون في السوق القوي الشرائية في مقابل خدمات الحكومة، ويتأثر سلوك المكلفين بمدى الإشباع الذي يتحقق لهم في ظل الشروط التبادلية (Terms of Trade) مع الحكومة¹ وعندما يتنامى اعتقاد المكلف بأنه صحية لعدم العدالة -سواء في علاقته مع الحكومة مقارنة بما يتحمله الآخرون من الأعباء الضريبية- فإن ذلك يرفع من المنفعة الحدية التي يشقها المكلف من وحدة النقود الناجمة عن التهرب من الضريبة ومن شأن ذلك أن يدفعه إلى زيادة التهرب الضريبي، وقد يلجأ للعمل في نطاق الاقتصاد الخفي.

ومن ناحية أخرى، إذا أدرك المكلف أنه مستفيد من عدم العدالة المالية، فإن إحساسه بالخطأ يقلل من المنفعة الحدية، الناتج من التهرب الضريبي، ومن ثم يدفعه ذلك إلى تخفيض التهرب الضريبي.

وينظر المكلفون وهم يتحملون العبء الضريبي إلى ما يعود إليهم من خدمة حكومية فإذا بدأ المكلفون يشككون في جدوى الإنفاق العام على الخدمات العامة سواء في نمطه أو حجمه وعندما تسود مظاهر الإسراف من الجهات الحكومية فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض رغبة الأفراد في دفع الضرائب ويطرح ذلك في صورة وسائل مختلفة لتخلص من الضريبة كلياً أو جزئياً، سواء كانت وسائل مشروعة أو غير مشروعة لا تستطيع السلطات الضريبية الوصول إليها، ومن شأن ذلك أن يؤدي -مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- إلى زيادة حجم التهرب الضريبي ومن ثم حجم الاقتصاد الخفي.

¹ Doctor SOMCHAI RICHUPAN 1987 : OP CIT, pp151-155.

المطلب الثالث: الضوابط والقيود الحكومية:

يفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة قيودا على النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى خلق حالة من فائض الطلب أو العرض في الأسواق، ومن ثم ينتهي الأمر بنشوء الأسواق الموازية.

فالتدخل الحكومي يولد حوافز قوية لدى المتعاملين في تلك الأسواق للتهرب من القيود الكمية والسعرية التي يفرضها ذلك التدخل. وبصفة عامة كلما زادت القيود والضوابط التي تفرضها الحكومة زادت دوافع بعض الأفراد للالتفاف حول اللوائح. وخلال تلك العملية تنشأ أنشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصرا هاما من الاقتصاد الخفي.

وتتعدد نواحي التدخل الحكومي في جميع الأسواق. في أسواق البضائع وأسواق المال وأسواق الصرف الأجنبي. وأسواق العمل.

وسوف نتناول ذلك التدخل الحكومي في ظل افتراض أساسي هو تزايد التكلفة أو تناقص الغلة.

أولا :- التدخل الحكومي في السوق السلعي:

تتعدد صور التدخل الحكومي في الأسواق السلعية، ومنها فرض الرقابة على الأسعار بوضع حدود قصوى لها، والتوزيع بالبطاقات والإلزام بالبيع للحكومة، والهيئات تسويق وحصص الاستيراد والتصدير ولاشك أن تلك التدخلات قد يوجد ما يبررها وقد يؤدي ذلك لتصور العرض السلعي في مجابهة الطلب السلعي ومع ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي يصبح هناك جزء من الطلب لم يتم إشباعه يقابله عرضا محمدا يخضع لقيود تؤثر على ربحية المنتجين بالسلب فتلتقي رغبات كل من الطالبين والعارضين ونشأ السوق الموازية بمنأى عن رقابة الإدارة الاقتصادية.

ولعل أكثر صور التدخل الحكومي شيوعا هي الرقابة على الأسعار، حيث تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لسعر سلعة ما.

ثانياً: -التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي.

تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي إلى نشوء سوق سوداء للصرف الأجنبي، فحينما تحاول الحومة أن تضع سعرا للصرف الأجنبي يتم على أساسه تداول السلع والخدمات والأصول المالية، وحينما يعكس ذلك السعر تقييم مغالى فيه للعملة الوطنية يفوق كثيرا السعر الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الأجنبي، فمن المتوقع أن تنشأ سوقا موازية للصرف الأجنبي.

ويترتب على تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، نقلص عرض الصرف الأجنبي إذ ينطوي على ذلك الإجراء فرض ضريبة مستترة على الأنشطة المدرة للصرف الأجنبي، ومن شأن ذلك أن يضعف الحافز على عرض مواردها من الصرف الأجنبي في السوق الرسمية ويتمتع الكثيرون ممن في حوزتهم العملات الأجنبية عن عرضها في السوق الرسمية للصرف الأجنبي الأمر الذي يترتب عليه نشوء حالة من فائض الطلب على الصرف الأجنبي تدفع المشتريين المحبطين من عدم قدرتهم على إشباع احتياجاتهم من السوق الرسمية للصرف الأجنبي إلى اللجوء لأولئك الذي يرغبون في عرض عملاتهم عند سعر أعلى من السعر الرسمي. وتتفاعل قوى الطلب والعرض في ظل السوق الموازية، لتفرز سعرا أعلى بكثير من السعر الرسمي للصرف الأجنبي، وأيضا أعلى من السعر في السوق الحرة فيما لو يتواجد التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي.

ويدخل في تحديد سعر السوق السوداء للصرف الأجنبي إلى جانب قوى الطلب والعرض عوامل أخرى كهيكل نظام الرقابة على الصرف، والموازنة التي يخصصها المتعاملون في السوق السوداء لتجنب مخاطر الضبط والكشف من قبل السلطات الرسمية.

ولتوضيح ما سبق يستخدم التحليل التقليدي للعرض والطلب لتحليل هيكل سوق الصرف الأجنبي في ظل وجود سياسة للتدخل الحكومي، تحدد سعرا إداريا للصرف الأجنبي.

* تحليل سلوك عارضي الصرف الأجنبي:

حينما يوضع سعرا إداريا للصرف الأجنبي أقل من السعر التوازني، يمكن لبائعي الصرف الأجنبي تحقيق أرباح كبيرة عن طريق تحويل مبيعاتهم من الصرف الأجنبي للسوق الموازية. وتتوقف مقدرة البائعين على تحقيق الأرباح على التكاليف التي قد يتحملونها فيما لو تم البيع في إطار السوق الموازية وتعتمد تلك التكاليف أساسا على دالة الخطر التي يواجهها البائعون في السوق الموازية للصرف الأجنبي. ويتعرض البائعون للعديد من المخاطر نتيجة للتعامل في السوق الموازية للصرف الأجنبي ومن شأن ذلك أن يدفع السعر في السوق الموازية إلى أعلى، إذ يتحمل البائعون في السوق الموازية بالعديد من عناصر التكلفة أهمها:

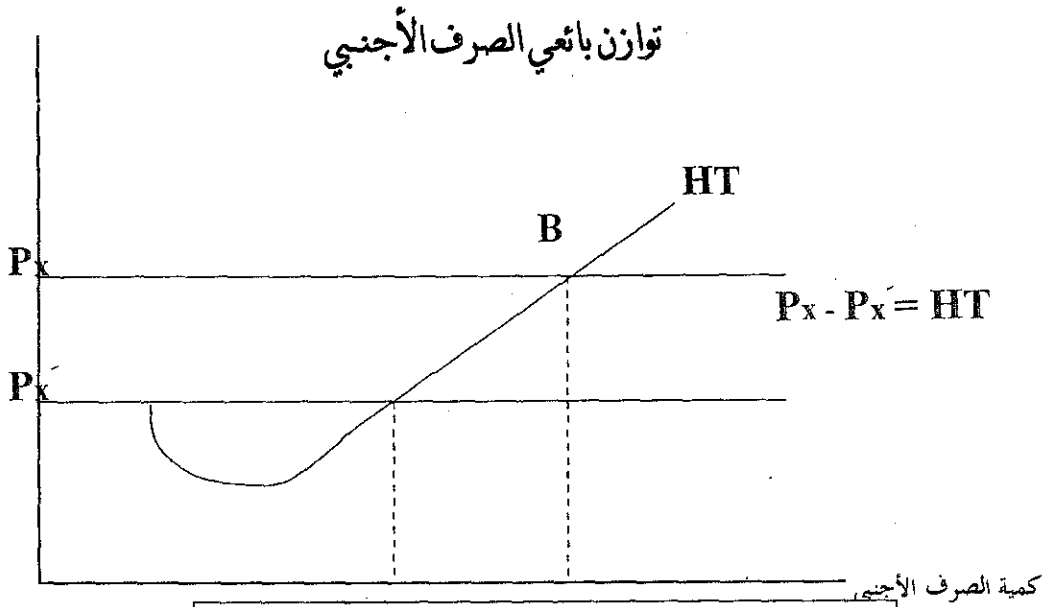
- 1- التكلفة المرتبطة بخطر الكشف.
- 2- التكلفة المرتبطة بخطر فرض العقوبة فيما لو تم اكتشاف عملية التعامل في السوق الموازية.
- 3- تكلفة الرشاوي والغرامات التي قد تدفع نتيجة لاكتشاف التعامل في السوق الموازية.
- 4- إنقاص الوفرات نتيجة للتعامل في كميات أقل إذ أنه من شأن ارتفاع تكلفة التشغيل في السوق الموازية أن يقلل من الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي.

وإذا افترضنا أن العناصر السابقة هي دالة طردية للمبيعات في السوق الموازية فقط. بمعنى أنها تزيد من تزايد كميات الصرف الأجنبي المعروضة في السوق الموازية، وتنخفض مع انخفاضها، فمن المتوقع أن يستمر البائعون في التعامل في السوق الموازية إلى الحد الذي عنده ترتفع التكلفة الحدية للتشغيل في السوق الموازية، تساوي الفرق بين سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازية وسعره في السوق الرسمية.

ويوضح الشكل رقم (3.3.II):

توازن بائعي الصرف الأجنبي حيث يوضح المحور الرأسي سعر الصرف والمحور الأفقي كمية الصرف الأجنبي

سعر الصرف



فيتو تانزي: مرجع سبق ذكره ص 9-11 (1980)

ويتحقق التوازن عند النقطة (B) حيث تتعادل التكلفة الحدية مع السعر في السوق الموازية حيث يستمر البائعون في عرض الصرف الأجنبي حتى الكمية (αx) التي تحقق التعادل بين الفرق بين سعر السوق الموازية وسعر السوق الرسمية مع التكلفة الحدية للتشغيل في السوق الموازية.

$$P_x - P_{\bar{x}} = HT$$

حيث أن:

P_x : السعر في السوق الموازية

$P_{\bar{x}}$: السعر في السوق الرسمية:

HT: التكلفة الحدية للتشغيل في السوق الموازية.

وبعد النقطة (B) لن يكون هناك أي دافع لكي يستمر الأفراد في البيع في السوق الموازية، حيث يتجهون ثانية للسوق الرسمية حتى ترتفع التكلفة الحدية للتشغيل في السوق الرسمية وتتفاعل مع السعر الرسمي للصراف الأجنبي.

وطبقا للتحليل المتقدم فإن الكمية الكلية المعروضة من الصراف الأجنبي في كلتا السوقين، تعتمد أساسا على السعر الرسمي للصراف الأجنبي، في حين يقتصر دور سعر الصراف في السوق الموازية، على تحديد حصة السوق الموازية من إجمالي الكمية المعروضة.

ويفترض التحليل السابق أن البائعين في السوق الموازية هم للخطر محايدون، إذ أنهم يسعون لتعظيم صافي الأرباح المتوقعة بعد خصم التكاليف المرتبطة بخطر التعامل في السوق السوداء للصراف الأجنبي.

وقد يرغب البائعون في تقليل خطر التعامل في السوق الموازية والتكاليف المصاحبة له، فيعمدون إلى زيادة مبيعاتهم في السوق كستار لتعاملاتهم في السوق الموازية.

وفي تلك الحالة يكون الخطر والتكاليف المصاحبة له، دالة لكل من المبيعات في السوق الرسمية والسوق الموازية.

إذ يزيد من زيادة العرض في السوق الموازية وحفظه في السوق الرسمية وينخفض بزيادة العرض في السوق الرسمية وحفظه في السوق الموازية وتبعاً لذلك يتوقع أي يزيد العرض الكلي للصراف الأجنبي، إذ أن زيادة المبيعات في السوق الرسمية تزيد من أرباح البائعين، نتيجة للخفض في التكلفة المرتبطة بعنصر الخطر.

* توازن سوق الصراف الأجنبي:

يترتب على تزايد التكلفة التي يتحملها عارضو الصراف الأجنبي في السوق الموازية انتقال منحني العرض الكلي للصراف الأجنبي يسارا عن الوضع التوازني الذي يتحقق في ظل السوق الحرة فيما لم يتواجد التدخل الحكومي في سوق الصراف الأجنبي.

المخاطر في التعامل في السوق الموازية، ولتتحقق وضع توازني جديد عند النقطة (B) حيث

يرتفع سعر التوازن في السوق (a) حيث $x < x^*$.

$$x = x^* + a$$

حيث a هي علاوة تعكس عناصر التكلفة التي يتحملها المتعاملون في السوق السوداء.

في حين تنخفض الكمية المعروضة إلى K و $K_y < K$.

* خلاصة القول:

أن التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي يؤدي إلى نشوء حالة فائض طلب، تؤدي إلى نشوء سوق موازية للصرف الأجنبي، والنتيجة النهائية: أسعار للصرف الأجنبي أعلى وكميات معروضة أقل مما كان سيتحقق في السوق الحرة فيما لم تتواجد الرقابة على الصرف الأجنبي.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى تحديد أهم مصادر عرض الصرف الأجنبي في السوق الموازية للصرف الأجنبي وهي:¹

1. عوائد الصرف الأجنبي من بعض أنشطة التصدير، حيث يلجأ بعض المصدرين إلى تقليل قيمة فواتير الصادرات بهدف الحصول على عملات أجنبية، يمكن أن يقيها المصدر بالخارج أو يبيعها في السوق السوداء المحلية للصرف الأجنبي.
2. المبالغة في تقدير قيم فواتير الواردات، مما يتيح للمستوردين الحصول على بعض العملات الأجنبية بالسعر الرسمي وترك جزء آخر في الخارج أو يبيعه في السوق السوداء.
3. تحويلات العاملين من الخارج.
4. السياحة.

¹ PIERRE RICHARD AGENOR 1990 : " Stabilization Policies in developing countries with a parallel Market For Foreign Market"; I.M.F STAFF PAPER VOL 37 N°03 September p561.

كما أن ضعف وفساد الإدارة القائمة بتنفيذ نظام تقنين الصرف الأجنبي يعد أحد العوامل المساعدة لتنمية موارد الصرف الأجنبي في السوق السوداء، إذ قد يستغل موظفوها نفوذهم في تحويل بعض موارد الصرف الأجنبي للسوق السوداء في مقابل الحصول على الرشاوى والهدايا.

ويترتب على أنشطة الأسواق السوداء للصرف الأجنبي تحقق دخول غير رسمية يتوقف حجمها على الفرق بين سعر السوق الموازية وسعر السوق الرسمية، وفي معظم الأحوال لا تخضع تلك الدخول للضرائب وقد لا تدخل في تقديرات الدخل الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى تشوه الإحصاءات الاقتصادية وانخفاض الحصيلة الضريبية.

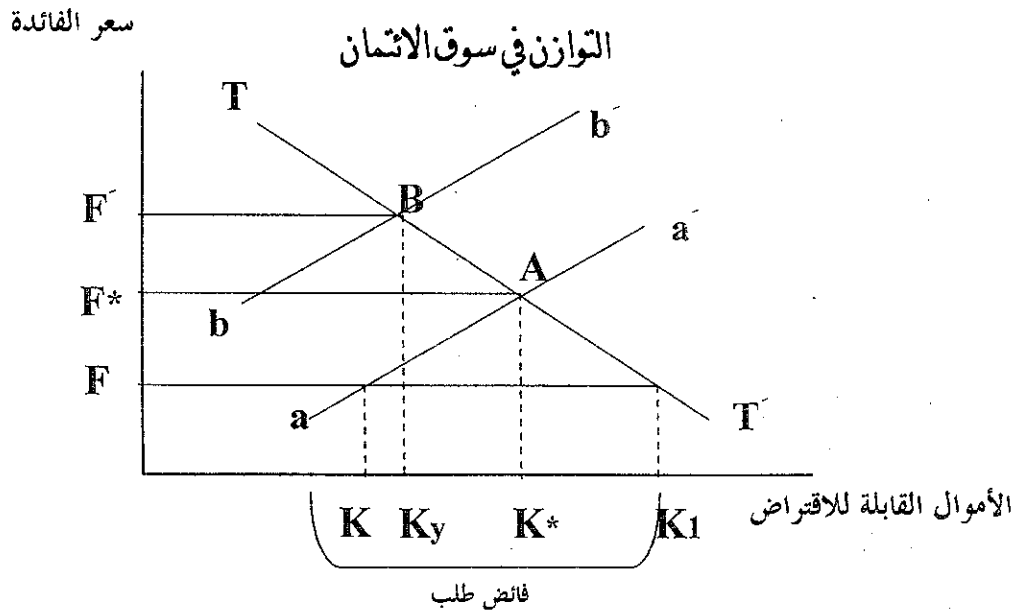
ثالثاً: التدخل الحكومي في أسواق الائتمان:

تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الائتمان، إلى نشوء سوق موازية للائتمان فحينما تضع الحكومة حداً أقصى لسعر الفائدة يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للاقتراض عند السعر المحدد لأسعار الفائدة، في حين ينخفض عرض تلك الأموال وتنشأ حالة فائض الطلب في السوق الرسمية للائتمان، وتنشط مؤسسات التمويل غير الرسمية، ويتجه إليها طالبو الائتمان لنشأ سوق موازية للائتمان، تفرز سعراً أعلى الفائدة عن ذلك السعر المحدد رسمياً وأيضاً عن السعر السائد في السوق الحرة فيما لو تتدخل الحكومة في سوق الائتمان.

ويوضح الشكل رقم (5.3.II):

توازن سوق الائتمان قبل التدخل الحكومي وأيضا توازنه بعد التدخل الحكومي

ويوضح المحور الأفقي للشكل كمية الأموال القابلة للاقتراض في حين يوضح المحور العمودي أسعار الفائدة باعتبارها ثمنا للأموال القابلة للاقتراض.



المصدر: د. محمود الطنطاوي الباز 1990: "حجب الائتمان الإنتاجي المدعوم والركود الاقتصادي في الاقتصاديات النامية مع الإشارة للاقتصاد المصري" مجلة مصر المعاصرة العدد 419 الصفحة 31

يتضح من الشكل السابق ما يلي:

1. يتحقق التوازن في السوق الحرة للائتمان قبل التدخل الحكومي عند النقطة A حيث يكون سعر الفائدة التوازني (F^*) و كمية الائتمان التوازنية (K^*).
2. تتدخل الحكومة في سوق الائتمان بتحديد حد أقصى لسعر الفائدة (F) ويكون أدنى من السعر التوازني (F^*) ويترتب على ذلك أن يتمدد الطلب على الأموال القابلة

للاقتراض ليصبح (K_1) ويتقلص العرض منها ليصبح (K_2) وتنشأ حالة فائض طلب على الائتمان تقاس بالمسافة (K_2, K_1) على المحور الأفقي.

3. يترتب على فحوة الطلب نشوء سوق موازية للائتمان لتجنب القيود المفروضة في السوق الرسمية للائتمان، وينتقل منحني عرض الائتمان $(a \ a')$ إلى الوضع $(b \ b')$ ويتحقق وضع توازني عند النقطة (B) حيث يرتفع سعر الفائدة في السوق الموازية للائتمان بالعديد من العوامل نذكرها فيما يلي:

- أن هذه السوق يستند العمل فيها إلى قوى الطلب والعرض والرغبة في تحقيق أقصى عائد وقوة المساومة.

- تزايد مخاطر عدم السداد عن تلك المخاطر التي يتعرض لها المقرضون في السوق الرسمية للائتمان، إذ أن معظم طالبي الائتمان في السوق الموازية من المؤسسات الصغيرة الحجم التي لا تستطيع الحصول على الائتمان المدعوم من السوق الرسمية وقد توصل **GLADIE GONZALEZ VEGA** لتفسير ذلك فيما أسماه بالقانون الحديدي للقيود على سعر الفائدة F^* ومؤدى ذلك القانون أنه كلما أضححت الحدود العليا لسعر الفائدة التي تضعها الحكومة أكثر تقيداً، زادت حصة الائتمان الممنوحة لكبار المقترضين بينما قلت الحصة الممنوحة لصغار المقترضين، وتبعاً لذلك فإن صغار المقترضين يبحثون عن ضالتهم في السوق الموازية للائتمان.

- يواجه المقرضون في السوق الموازية مخاطر الكشف وفرض الغرامات وتكاليف ذلك في مواجهة السلطات الرسمية.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى التعاملات التي تتم في إطار السوق الموازية للائتمان يترتب عليها تحقق ضخمة للمقرضين يتوقف حجمها على الفرق بين سعر الإقراض في السوق الموازية وسعره في السوق الرسمية، وكذلك تكلفة التشغيل في السوق الموازية إذ تزيد تلك الأرباح مع زيادة الفرق بين السعرين في السوق الموازية والسوق الرسمية ومع انخفاض تكلفة التشغيل في السوق الموازية ولطبيعتها السرية، فإن تلك الأرباح لا تخضع للضرائب ولا تدخل في تقديرات

الدخل الوطني، وتمثل الأنشطة المدرة لها أحد العناصر الهامة للاقتصاد الخفي كما تسهم أيضا في تمويل الكثير من أنشطته.

رابعاً: التدخل الحكومي في سوق العمل:

يأخذ التدخل الحكومي في سوق العمل صورا شتى، إذ قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لعدد ساعات العمل، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافر الاشتراطات الصحية للعمال، وأخيرا قد يأخذ التدخل الحكومي صورة تحديد أو منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمل كالسيدات والأحداث، الأجانب والمسنين وغيرهم. ومن شأن ذلك الأجراء أن يؤدي إلى حالة من فائض العرض في السوق الرسمية للعمل، إذ أنه يؤثر في كل من جانب الطلب وجانب العرض.

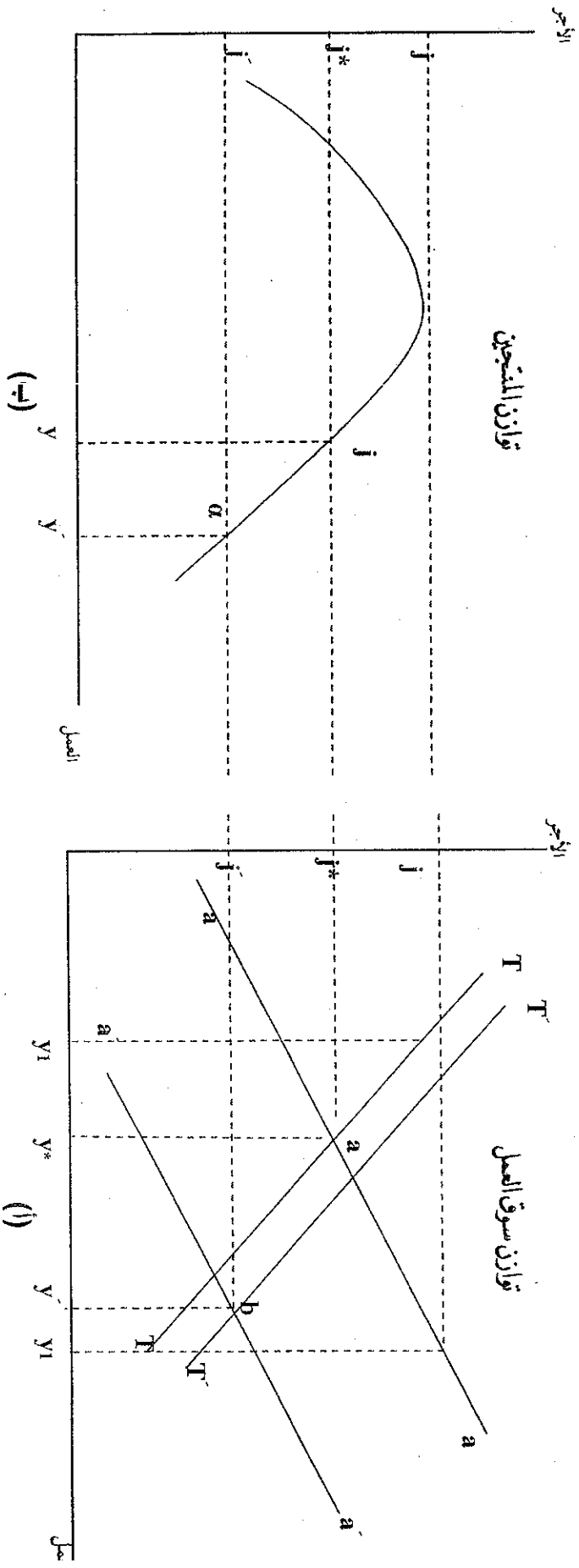
فعلى مستوى التحليل الفردي وبافتراض توافر ظروف المنافسة الكاملة يؤدي تقرير حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل التوازني إلى تخفيض الطلب على العمل، إذ أن المنتج يستمر في طلب العمل إلى الحد الذي تتعامل عنده التكلفة الحدية أو معدل الأجر مع قيمة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، ومن شأن إجراء تحديد حد أدنى للأجر، أن يؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية للعمل عن قيمة الإنتاجية الحدية له، ويدفع ذلك المنتجين إلى تقليل الطلب على العمل إلى الحد الذي يتعادل عنده الحد الأدنى المحدد للأجر مع قيمة الإنتاجية الحدية وعلى جانب العرض يؤدي ذلك الإجراء إلى زيادة عرض العمل إذ أن تزايد الأجر عن المعدل التوازني الذي تعكسه قوى السوق من شأنه أن يرفع من المنفعة الحدية للعمل وفي ذلك حفز للأفراد نحو زيادة عرض العمل.

وتؤدي حالة فائض العرض إلى نشوء سوق موازية للعمل ليتحقق معها التوازن عند معدل أجر أدنى من المعدل في السوق الحرة والحد الأدنى للأجر في السوق الرسمية وفي ظل السوق الموازية يتحقق مستوى عمالة أعلى من السوق الحرة.

ويوضح الشكل رقم (6.3.II):

تأثير تدخّل الحكومة بفرض حد أدنى لمعدل الأجر على هيكل سوق العمل وتفترض توافق
ظروف المنافسة الكاملة في كل من سوق العمل وسوق السلع

تأثير تدخل الحكومة بفرض حد أدنى لعمال الأجر على هيكل سوق العمل وتفترض توافر ظروف المنافسة الكاملة في كل من سوق العمل وسوق السلع



Source : Schneider Frederick 2002 : "Hiding in the shadows the growth of the underground economy" with Dominik ENSTFE 2002 I.M.F 2002

* تفسير الرسم البياني:

الشكل (أ):

1. يتحقق التوازن في السوق الحرة للعمل قبل التدخل الحكومي عند النقطة (a) حيث معدل الأجر التوازني (j^*) وحجم العمالة (y^*).
2. تتدخل الحكومة في سوق العمل بتحديد حد أدنى للأجر (j) أعلى من المعدل التوازني (j^*) ويترتب على ذلك أن يتمدد عرض العمل ليصبح (y_2) ويتقلص الطلب على العمل ليصبح (y_1) وتنشأ حالة فائض عرض تقاس بالمسافة (y_2, y_1) على النحو الأفقي.
3. يترتب على فجوة العرض نشوء سوق موازية للعمل لتجنب القيود المفروضة في السوق الرسمية، حيث ينتقل منحني عرض العمل (a, a) إلى الوضع (\bar{a}, \bar{a}) ومنحني الطلب على العمل من الوضع (T, T) إلى (\bar{T}, \bar{T}) ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة (b) عند معدل أجر أدنى (\bar{j}) حيث:

$$j > j^* > \bar{j} \dots\dots(1)$$

ويرتفع حجم العمالة التوازنية إلى (y) حيث:

$$y > y^* > y_1$$

الشكل (ب):

وعلى المستوى الفردي يوضح الشكل (ب) توازن المنتج حيث:

1. يحقق المنتج التوازن في السوق الحرة عن النقطة (j) حيث يتقاطع منحني طلبه على العمل ويمثل بالجزء الهابط من منحني الناتج الحدي مع منحني العرض (j^*) ويمثل أيضا الأجر الذي يعكسه قوى السوق، ويستمر المنتج في طلب عنصر العمل، حتى النقطة (j) وهي النقطة التي تتعادل عندها التكلفة الحدية (معدل الأجر j^*) مع قيمته الإنتاجية الحدية وبعد تلك النقطة لن يكون للمنتج أي حافز لطلب المزيد من العمالة إذ يترتب على ذلك إضافة للتكاليف الكلية أكبر من الإضافة للإيراد الكلية.

2. حينما تتدخل الحكومة لتحديد أدنى الأجر يفوق المعدل التوازني يخفض المنتجون من طلبهم على العمل في السوق الرسمية، إذ أن المعدل المحدد من قبل الحكومة يفوق قيمة الإنتاجية الحدية.

3. ينتقل المنتجون إلى السوق الموازية للعمل، حيث ينخفض السعر التوازني الجديد إلى (j) وتزيد العمالة (y) وذلك عند نقطة التوازن (α) .

ويفسر انخفاض معدل الأجر في ظل وجود السوق الموازية بمجموعة من العوامل التي تتعلق بجانب الطلب والعرض نذكرها فيما يلي:

أ. العوامل التي تتعلق بجانب الطلب:

- انخفاض التكاليف التي يتحملها المنتجون في السوق الموازية عن تلك التي يتحملونها فيما لو طلبت العمالة من السوق الرسمية.
- تجنب ضريبة الضمان الاجتماعي التي يتقاسمها كل من أصحاب العمل والعمال.
- قد تزيد بعض عناصر التكلفة المرتبطة بطلب العمالة من السوق الموازية كالمخاطر، واحتمال الكشف.
- الانخفاض النسبي لتكلفة عنصر العمل في السوق الموازية مقارنة بالسوق الرسمية وذلك يؤدي إلى مزيد من الطلب عليه.

ب. العوامل التي تتعلق بجانب العرض:

- لا تتقيد الوظائف في السوق الموازية بحد أقصى لعدد ساعات العمل.
- لا يوجد تحديد نوعي للعاملين في السوق الموازية.
- لا يوجد تنظيم وتحديد للسن في السوق الموازية.

ومؤدى ما سبق أن التدخل الحكومي في سوق العمل يؤدي إلى نشوء ونمو سوق موازية للعمل لتتصف بخصائص معينة منها:¹

- وجود مستوى أدنى للأجور عن ذلك في السوق الرسمية.
- عدم وجود مؤهلات لغالبية العاملين في السوق الموازية.
- قد يعمل البعض في النشاط الرسمي والنشاط غير الرسمي.
- سهولة الالتحاق به.
- صغر حجم الوحدات الإنتاجية.
- عدم توافر الحماية الكافية للعاملين.
- ضعف الإنتاجية نتيجة استخدام أساليب بدائية.

* خلاصة القول:

أن التدخل الحكومي يسهم في تنمية السوق غير الرسمية للعمالة التي تغذي الكثير من أنشطة الاقتصاد الخفي بالموارد البشرية اللازمة التي تتلقى بدورها دخولا لا تخضع للضرائب، وقد تفلت من تقديرات الدخل الوطني.

المطلب الرابع: الفساد الإداري في الجهاز الحكومي:

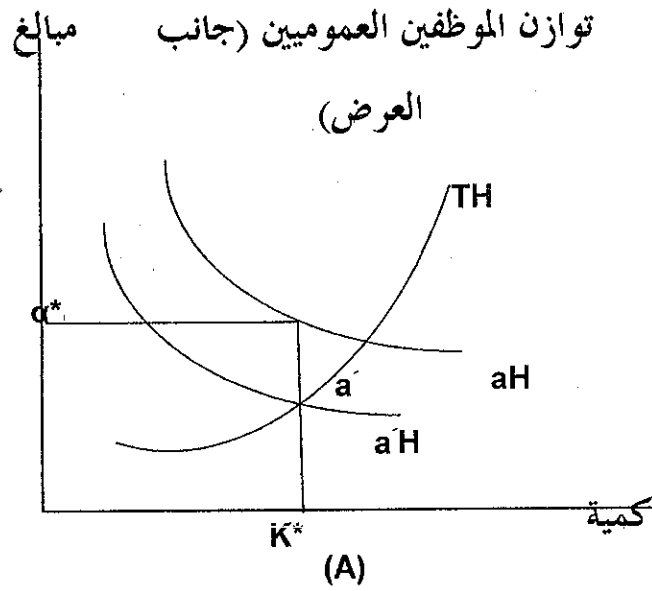
في كثير من البلدان، يمنح الموظفين العموميين مسؤوليات وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخول التي يتقاضونها؛ فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخول والمستويات اللازمة لتوفير مستوى معيشة مناسب لهم، من المتوقع أن تنشأ اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين للحصول على دخول غير مشروعة، من جراء إساءة استخدام النفوذ

¹ BISHWAPRIYA SANYAL 1988 : "the urban informal sector Revisited some notes on the Relevance of the concept in the 1980.s Third world Planning Review Vol10 N°1 February ,pp ;68-69.

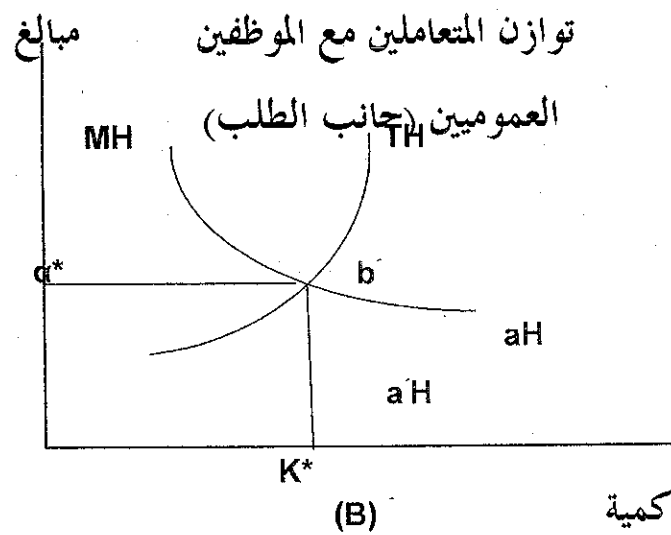
والسلطات الممنوحة لبعض الوظائف العامة، طالما ساعدتهم السبل في تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة.

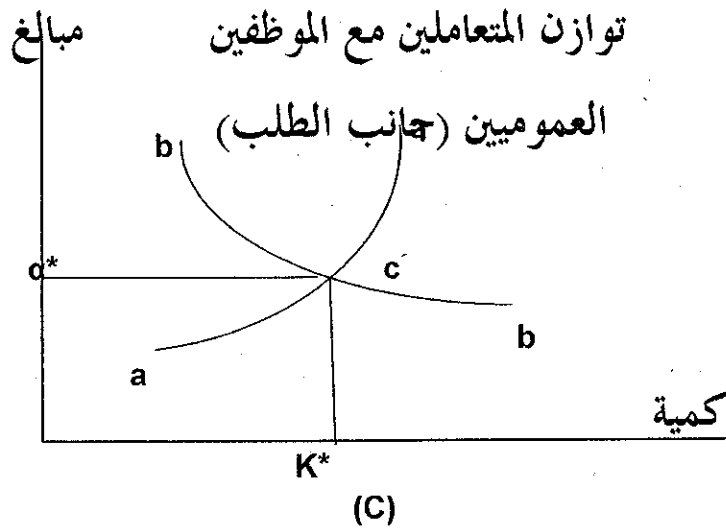
وتتعدد صور الاستغلال للوظائف العامة في سبيل الحصول على الرشاي، كإرساء العقود للأفراد المستعدين لدفع شيئاً من تحت المائدة، والتلاعب في منح تراخيص ممارسة بعض الأنشطة وتراخيص الاستثمار والاستيراد والبناء... والإعفاء من لوائح معينة. وبنفس الكيفية التي تم بها تحليل التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة، يمكن استخدام ذات التحليل بالنسبة للأعمال غير المشروعة التي تعكس استغلال الوظائف العامة، حيث يمثل الموظفون العموميون جانب عرض الأعمال غير المشروعة في حين يمثل المتعاملون معهم الطلب على الأعمال غير المشروعة.

وعلى جانب العرض بافتراض حيادية الموظفين العموميين اتجاه الخطر، فإنهم يستمرون في عرض الأعمال غير المشروعة إلى الحد الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية لتلك الأعمال مع الإيراد الحدي (الرشوة) وبعد ذلك لن يوجد لديهم أي حافز لعرض المزيد من الأعمال المشروعة إذ أن الإضافات للتكاليف الكلية تزيد عن الإضافات للإيراد الكلي.



Source: Bishwapria SANYAL 1988: "the urban informal sector revisited some note on the relevance of the concept in the 1980.S" third world planning review Vol : 10 N°1 pp68-69





Source A.B.C: Bishwapria SANYAL 1988: "the urban informal sector revisited some note on the relevance of the concept in the 1980.S" third world planning review Vol 10 N°1 pp68-69

* تفسير المنحنيات:

* تفسير المنحنى (A):

توازن الموظفين العموميين الذي يتحقق عند النقطة a حيث السعر التوازني (الرشوة) α^* يمثل المقابل الذي يتلقاه الموظف من جراء أداء الأعمال غير المشروعة وتكون الكمية التوازنية K^* . ويتوقف حجم الأعمال غير المشروعة المعروضة على التكاليف التي يتحملها الموظفون لأدائها، إذ أنهم يتعرضون لخطر الضبط وفرض العقوبات ويتحملون الكثير من عناصر التكلفة لتجنب ذلك وكلما زادت تلك التكاليف كلما أدى إلى انخفاض عرض الأعمال غير المشروعة. ويمثل المتعاملون مع الموظفين العموميين جانب الطلب على الأعمال المشروعة ويواجه هؤلاء بـ خيارين:

الأول: يتمثل في إنهاء المعاملات من خلال القنوات الشرعية الأمر الذي يقلل من العائد الاقتصادي لإنهاء المعاملة.

الثاني: إنجاز المعاملات من خلال القنوات غير المشروعة الأمر الذي يدفع إلى الرشوة. فإذا كانت التكاليف المرتبطة بالخيار الأول أكبر من ذلك المرتبط بالخيار الثاني فمن المتوقع أن يلجأ الأفراد لإتمام المعاملة من خلال القنوات غير المشروعة.

* ويوضح الشكل الثاني (B):

توازن طالبي المعاملات غير المشروعة حيث يتحقق التوازن عند النقطة (b) ويكون سعر التوازن (α^*) وكمية التوازن (K^*) .

* ويوضح الشكل الثالث (A):

التوازن في سوق المعاملات غير المشروعة حيث يتحقق عند النقطة (c) التي تمثل التقاء منحنيين الطلب والعرض عند السعر (α^*) والكمية (K^*) . ويترتب على الأعمال غير المشروعة للموظفين العموميين تحقيق دخول ضخمة غير مشروعة لا تخضع للضرائب، ولا تدخل ضمن تقديرات الدخل الوطني.

المطلب الخامس: الحظر:

يحظر القانون في كل الدول ممارسة بعض الأنشطة فإذا أراد الأفراد ممارستها فلا بد أن يتم ذلك سرا، ومن أمثلة تلك الأنشطة: الاتجار في المخدرات، ألعاب القمار، تجارة الجنس... إلخ.

ويترتب على تلك الأنشطة تفوق كثيرا القيمة التي اشترت بها، وتثار مشكلة قياس الدخل الناجمة عن تلك الأنشطة ضمن الناتج الداخلي الخام فالدخول التي تقيسها الحسابات الاقتصادية لا تتضمن الدخل الناجمة عن أنشطة الجريمة، فضلا عن هذا فلو تلك الأنشطة اكتشفت وفرضت عليها ضرائب، فسوف تخفني إلى حد كبير بحيث يثار الجدل حول إمكانية إدراج الدخل الناجمة منها ضمن الدخل المحققة في إطار أنشطة الاقتصاد الخفي.

ومن ناحية أخرى يرى البعض ضرورة إدراج دخول تلك الأنشطة ضمن تقديرات الدخل الوطني، طالما الأفراد يشترون هذه الخدمات بجرية، كما أن بائعي تلك الخدمات يحققون

دخولا من ورائها، ويستخدمون الموارد النادرة تلك الموارد التي يمكن أن تساهم في زيادة الدخل الوطني فيما لو استخدمت في مجالات أخرى، ويمكن ألا تدخل تلك الدخول ضمن تقديرات الدخل الوطني فيما لو كانت تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة مساوية للصفر أي لا يوجد لها استخدام بديل.

وتشير التقديرات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الأنشطة إلى أن أنشطة الجريمة تتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد السري المرتبطة بأوجه نشاط قانونية. وتعتمد قيمة تلك الأنشطة إلى حد كبير كونها أنشطة غير مشروعة، إذ أنه لو كانت تلك الأنشطة مشروعة، أي يسمح بتداول مخرجاتها من خلال الأسواق الرسمية لهبطت قيمتها كثيرا وهبطت من ثم قيمة الدخول المحققة من ورائها التي لا تخضع للضرائب وتساعد على نمو الاقتصاد الخفي.¹

المبحث الرابع: الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال:

المطلب الأول: مفهوم وتعريف ظاهرة غسيل الأموال:²

تعتبر ظاهرة غسيل الأموال صورة من صور الجرائم والتي يطلق عليها أحيانا "الجريمة البيضاء" وأخذ الحديث عن عمليات غسيل الأموال يكثر في السنوات الأخيرة حيث تصنف بالجريمة المنظمة **Organized Crime** والتي تشكل عمليات زراعة وتصنيع وترويج المخدرات عاملا بالغ الأهمية، إلا أن عمليات غسيل الأموال ترتبط أيضا بكافة أشكال الجرائم الأخرى وذلك إذا ما نظرنا إلى عملية غسيل الأموال بأكثر شمولية كما ذكرته غالبية البحوث ومن بينها الدكتور حمدي عبد العظيم في كتابه "غسيل الأموال في العالم ومصر" سنة 2004 مع الأساس الذي وضع لمحاربة الجرائم الاقتصادية التي تهدد المجتمعات برمتها ويجدر أن نذكر منها على سبيل الحصر:

¹ VITO TANZI : 1982: op ;cit ,pp 11-12.

د.حمدي عبد العظيم 2004: "غسيل الأموال في مصر والعالم" ص 11-13.

- جريمة المخدرات.
- جرائم الإرهاب.
- الخطف وبيع الأطفال (نشرت صحيفة الشرق الأوسط العدد 9371 بتاريخ 25 يوليو 2004 أنه أدانت محكمة في جنوب الصين 52 متهما ببيع الأطفال الرضع في السوق السوداء وحكمت على ستة منهم بالإعدام و5 آخرين بالسجن المؤبد وذلك لتهرب 118 رضيع).
- الابتزاز.
- الاحتيال.
- سرقة واختلاس الأموال (عامة، خاصة).
- القتل مقابل أجر.
- تهريب الأسلحة.
- الرقيق، الدعارة، القمار...

الجرائم الأخرى من التي لها طابع غير أخلاقي والتي ينجم عنها كسب مالي غير قانوني يستدعي بطبيعتها غسل الأموال إلى درجة ما في سبيل إخفاء مصدر العائدات:

- أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات.
- أنشطة السوق السوداء.
- الرشوة والفساد الإداري.
- التربح من الوظائف العامة.
- التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات أو إخفاء مصدر الدخل.
- العمولات مقابل عقد صفقات الأسلحة وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الحكومية من خلال النفوذ الوظيفية والعلاقات مع المسؤولين من أجل:
- التجاوز عن الضوابط للعمليات.
- الأنشطة السياسية غير المشروعة منها التجسس.
- الاقتراض من البنوك بدون ضمانات، أو ضمانات غير كافية ثم تهريبها للخارج.
- اختلاس مودعين تحت مظلة توظيف الأموال.

- عمليات الغش التجاري.
- الاتجار بالسلع الفاسدة.
- تقليد الماركات العالمية ذات الجودة والشهرة.
- تزوير الكتب والمصنفات الفنية.
- تزيف العملات.
- تزوير الشيكات المصرفية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.
- المضاربة غير المشروعة في الأسواق المالية والتي تعتمد على خداع المتعاملين في البورصة.

المطلب الثاني: عمليات غسل الأموال تخدم الاقتصاد الخفي I:

وعليه تدخل عمليات غسل الأموال في الاقتصاد الخفي ففي الدول العربية (النامية منها) تكون عمليات غسل الأموال هي الطابع الغالب من خلال الحصول على الأرباح من وراء الاقتصاد الخفي والفساد الإداري، إلى جانب العمليات الإجرامية. وتعتبر الضرائب هي المسؤولة بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية عن دخول تشريعات غسل الأموال حيز التنفيذ، أما في بعض الدول كالكويت، الجزائر، دول الخليج العربية، فتعتبر التعقيدات في الجهاز الحكومي وغياب قوانين الضرائب الفعالة أو الإفصاح عن الإيرادات هما المسؤولان عن حدوث الاقتصاد الخفي.

إلى جانب الفساد الإداري الذي أصبح متفشياً في دول المنظمة وخصوصاً بدول العالم الثالث (المقصود بالفساد الإداري، الرشاوي واختلاسات الأموال العامة أو الخاصة، التربح الوظيفي...).

ويعتقد البعض أن عملية غسل الأموال المحصلة من الاتجار بالمخدرات، إلا أن الغرفة التجارية الدولية نظرت إلى عمليات غسل الأموال بأنها تشمل تنظيف الأموال من أي محصلات مالية من

¹ Guide to the prevention of money laundering international chamber of commerce publication N°585 : <http://www.icc-ccs.org/>.

أي عمل غير قانوني أو غير أخلاقي منها التهرب الضريبي والفساد الإداري مثل الرشاوي والابتزاز حيث تركز الموضوع لكل دولة أن تحدد عمليات غسيل الأموال على طريقتها¹. وقد لا يتفق الكثير من فقهاء المسلمين من أن التهرب الضريبي سواء كان من خلال تهريب بضائع عبر حدود الدول الإسلامية أو التهرب من دفع الضرائب من الأعمال الحكومية في الفقه الإسلامي.

على اعتبار أن لا حدود بين الدول الإسلامية إلى جانب أن الضرائب في الإسلام إن صح التعبير يكون على موارد المحددة وهي الخمس، والجزية، والزكاة، والخراج.

أولاً: غسيل الأموال والاقتصاد الخفي:

وهي التي تتمثل في مجموعة الأنشطة غير المسجلة في الدول الزراعية والصناعية والنامية منها ضمن إطار الحسابات الوطنية التي تنطبق على الكثير من الدول وكمثال الجزائر جمهورية، مصر، الو.م.أ... وتشمل:

1. قطاع الزراعة:

تقديرات بأقل من القيمة الحقيقية للنتائج الزراعي وكذلك الأجور غير مسجلة والمدفوعة إلى العاملين المرسمين غير المسجلين.

2. قطاع الصناعة:

النتائج المسجل بأقل في الصناعات وكذلك الأجور غير المسجلة والمدفوعة إلى العاملين غير المسجلين ويمارسون العمل بشكل غير قانوني.

3. قطاع البناء والتشييد:

الذين يعملون لحسابهم الخاص غير المسجلين (مثل دخول الحرفيين) وكذلك الأجور غير المسجلة المدفوعة لعمال غير مسجلين.

4. قطاع التجارة الداخلية:

نشاط المحلات التجارية الصغيرة المسجلة بأقل من قيمته الحقيقية.

¹ د. محمد خالد 2004: "أموال أكثر بياضاً"، مجلة إسلام أوننت لاين العدد 100 جانفي 2004 ص ص 123-141.

5. قطاع السياحة والفنادق:

الدخول التي يتم تقديرها بأقل من قيمتها الحقيقية سواء من المطاعم أو الفندق الصغيرة والملاهي الليلية.

6. قطاع النقل والمواصلات:

الدخول المسجلة بأقل من قيمتها خاصة مداخيل أصحاب سيارات الأجرة والنقل واستغلال السيارات الشخصية لنقل الركاب والبضائع.

7. قطاع التمويل والتأمين والأعمال:

و يشمل الدخل المقدرة والمسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية لكل من السماسرة والدخلاء والمحامين.

8. قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية:

و يضم الدخل الفاتحة عن خدمات الإصلاح والصيانة المقدرة والمسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية للأطباء وأجور خدم المنازل غير المسجلة نهائيا...

ثانياً: المتواطون والمتعاونون في عمليات غسل الأموال:

وبعيدا عن الاقتصاد الخفي فإن المتواطين هم الشخصيات الطبيعية والاعتبارية كالمؤسسات المالية والمصرفية وشركات الجوهرة وكبار التجار أو أصحاب النفوذ السياسي (Exposed Persons) (Politically Peps) حيث تستغل هذه الفئات نفوذهم كقنوات ووسيلة في تنفيذ العمليات المشبوهة لغرض غسل الأموال وإضعاف الصفة الشرعية عليها.

ونظرا للعائدات المالية الضخمة جراء غسل الأموال والتي وصلت إلى 50% لمجموع غاسلي الأموال من حجم الأموال التي يتم غسلها، فقد ظهرت شريحة جديدة من المجتمع وتألقت كمجرمين ولكنهم منفصلين عن الطائفة التي قامت بالجرائم الأولية التي أنتجت الأموال غير الشرعية وهؤلاء هم: المحامون، المصرفيون، المحاسبون، ورجال الأعمال صغارا وكبارا.

وتؤيد ما ذكره الدكتور حمدي عبد العظيم في كتابه: "غسيل الأموال في العالم ومصر 2004"¹ فإن وجود تعقيدات إدارة بيروقراطية حكومية ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الاقتصادي، أو غياب القوانين وذلك بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية، ونظيف على ذلك أن الاقتصاد الخفي هو كل نشاط ينجم عنه أرباح مادية غير معلنة، وإن تم الإفصاح عنها فهي عرضة إلى المحاكمة أو إلغاء الترخيص التجاري لعدم دفع مستحقاتها الضريبية.

خلاصة:

تعتبر عملية غسيل الأموال من الظواهر الاقتصادية التي تصنف ضمن الجرائم الاقتصادية التي تهدد الأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي فهي ترتبط بأنشطة مالية غير مشروعة، وهي أموال هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي ثم تحاول مرة أخرى ملتبسة بصيغة شرعية لتكون معترف بها بعدما كانت تجرمها في الحدود الإقليمية التي تشتري عليها هذه القوانين.

¹ د. حمدي عبد العظيم 2000: "غسيل الأموال في مصر والعالم" الأهرام-القاهرة الجزء (2) ص ص 61-69.

The I.M.F 1995 : "unproductive public expenditures: A pragmatic approach to policy analysis", Fiscal Affaires department, Washington 1995, Pamphlet Serie 48

المطلب الثالث: تهريب رؤوس الأموال:

إن هروب رؤوس الأموال من الدول النامية، يؤدي إلى تعقيد مشكلة المديونية بالنسبة إليها، فمن ناحية يصبح من الصعب إقناع الدول الدائنة بزيادة الإقراض الجديد لهذه الدول، ومن ناحية أخرى يصبح أيضاً من الصعب إقناع الدائنين بخفض الديون القائمة، وذلك حينما تترك هذه الدول نسباً جوهرية من الإقراض الجديد، لتعود مرة أخرى إلى الدول الدائنة في شكل هروب لرأس المال.

إن السبب الرئيسي في هروب رأس المال إلى الخارج، هو التدخل الحكومي في حركة رأس المال، حيث تلجأ بعض الحكومات، في الدول النامية، إلى فرض قيود على حركة رأس المال، دخولاً وخروجاً. ومن المعلوم أن رأس المال يبحث، دائماً، عن العائد الأعلى في أي مكان في العالم. لذا فإن قيوداً على حركة رأس المال في بلد ما، مع وجود فرص أفضل في أماكن أخرى من العالم؛ ستفضي حتماً إلى تهريب رأس المال.

وتوجد سبل عديدة لهروب رأس المال إلى الخارج. فقد يتم الهروب بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، كما قد تتضمن العملية أكثر من طرف، وفي بعض الأحيان أكثر من دولة، وذلك قبل أن تصل رؤوس الأموال إلى الدولة المقصودة، ولعل أبسط أشكال هروب رؤوس الأموال إلى الخارج هو الهروب في شكل نقدي، سواء في صورة عملة محلية أو أجنبية، وربما يكون الدافع الأساسي للتهريب بهذه الطريقة هو السرية، حيث قد تتمثل المصادر الرئيسية لهذه الأموال في المعاملات التجارية غير القانونية، أو الرشاوى، أو التهريب الضريبي. كما قد يتم هروب رؤوس الأموال من خلال التهريب السلعي. كذلك، من المتعارف عليه، أن الرشاوى والعمولات على الصفقات الضخمة من الأمور الشائعة في الأعمال التجارية الدولية، والتي غالباً

ما تجد طريقها إلى الخارج؛ خشية انكشاف أمرها. كذلك فقد يشارك المصدرون والمستوردون في عملية تهريب الأموال، وذلك من خلال عمليات تزييف الفواتير في معاملات التجارة الخارجية، إما من خلال المغالاة في قيمة الواردات، أو من خلال إخفاء قيمة الواردات. كما قد تتم عمليات الهروب، من خلال الترتيبات المتبادلة بين المقيمين في دولتين أو أكثر، وذلك من خلال الإقراض والاقتراض، في آن واحد، بين طرفين داخل وخارج الدولة. ويضاف إلى هذه الأدوات أداة أخرى لهروب رؤوس الأموال، وهي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، من خلال استيراد السلع المعمرة. ذلك أن المغالاة في معدل الصرف الأجنبي، مع وجود قيود على تحركات رؤوس الأموال، تؤدي إلى زيادة التوقعات حول نقص قيمة العملة مستقبلاً، واستجابة لهذه التوقعات، يقوم المستثمرون، في هذه الدول، بزيادة وارداتهم من السلع المعمرة، والسلع الرأسمالية؛ لتحقيق أرباح حينما تتحقق توقعاتهم.

وعلى الرغم من أن هروب رؤوس الأموال يتم أساساً بدافع الاستثمار في أصول خارجية، فإنه، عادة، ينظر إليه على أنه معاملة غير قانونية، وقد يرجع ذلك إلى أن هروب رؤوس الأموال يعد مخالفة لقوانين الرقابة على انتقالات رأس المال المفروضة بواسطة السلطات.

عرف هروب رؤوس الأموال بأنه يضم كل الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة، بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية، سواء كانت عامة أو خاصة، وهو ما يسمى بالمفهوم الواسع للهروب.

ويعرف هروب رؤوس الأموال بأنه الأصول الخارجية المملوكة بواسطة القطاع الخاص، والتي لا تولد دخلاً مسجلاً في ميزان المدفوعات للبلد، وهو المعيار الذي استخدم للفرقة بين ما يمكن اعتباره تدفقاً عادياً لرأس المال، وما يمكن اعتباره هروباً له. باعتبار أن هروب رأس المال يعود، في أحد أسبابه، إلى عمليات تعديل محفظة الأوراق المالية، والناجمة عن تدهور غير عادي في عوائد (و/أو) المخاطرة المرتبطة بمحفظة الأوراق المالية، الخاصة بالأصول الموجودة في الداخل والخارج.

الفرع الأول: الآثار السلبية لهروب رؤوس الأموال:أولاً: الأثر على الاستثمار وفرض النمو في المستقبل:

يعكس هروب رؤوس الأموال فروقاً بين معدلات العائد الخاص والعائد الاجتماعي على رأس المال المستثمر.

ومما لا شك فيه، أن رأس المال يعد من العناصر الحيوية للتنمية في الدول النامية، وهروب مثل هذا العنصر النادر، لن يساعد هذه الدول على أن تواجه الاحتياجات التمويلية لبرامج الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية. كذلك من المعلوم أن نقص موارد الصرف الأجنبي سمة من السمات الشائعة للاقتصاديات النامية. وحينما يستخدم النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، فإن مستويات الواردات سوف تتأثر، سواء كانت ورايات رأسمالية أو وسيطة. وهذا ما يؤثر على مستويات نمو الناتج القومي لهذه الدول.

وقد قدم باستور "1990" دليلاً عملياً على أن هروب رؤوس الأموال كان من الممكن أن يزيد معدل النمو في المكسيك، بمعدل 2% — 4%، وذلك إذا ما تم الاحتفاظ بهذه المدخرات في الداخل، ولم تخرج في صورة هروب لرأس المال.

ثانياً: الأثر على القاعدة الضريبية:

يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى الإقلال من الإيرادات الحكومية من نواح عديدة. فالآثار السلبية للهروب على النمو تقلل من القاعدة الضريبية، ومن حصيلة الضرائب. وكذلك

فإن هروب رؤوس الأموال يقلل من رصيد الثروة والدخول، مما يعني تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة.

ويؤدي انخفاض القاعدة الضريبية إلى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة، ومن ثم الميل نحو المزيد من الاقتراض؛ للوفاء باحتياجات الإنفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلي كافية، فقد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل، مثل ضريبة المبيعات، أو قد تلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمي، على أن لجوء الحكومة إلى التمويل التضخمي، سوف يؤدي إلى مزيد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ثالثاً: الأثر على السياسة النقدية:

قد يكون الأثر الكامن لهروب رؤوس الأموال على السياسة النقدية خطيراً، خصوصاً في أوقات الأزمات، فالأزمات السياسية أو الاقتصادية سوف يترتب عليها مزيد من هروب رؤوس الأموال، ولمواجهة هذا الهروب قد تتخذ مجموعة من الإجراءات؛ لتعديل أدوات السياسة النقدية، بما فيها التعديل السريع لمعدلات الفائدة والصراف الأجنبي، فإذا كان معدل الفائدة حراً يخضع لظروف العرض والطلب، فإن التوقعات المتزايدة حول تخفيض قيمة العملة، سوف تدفع معدلات الفائدة إلى الارتفاع، وذلك لمحاولة تقليل هروب رؤوس الأموال. كما قد يترتب على ذلك تدهور الاحتياطيات الدولية للدولة لمحاولة تثبيت معدل الصرف، وما يصاحب ذلك من انخفاض في عرض النقود.

رابعاً: الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال:

يمكن توضيح الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال، من خلال تحركات معدل الصرف الأجنبي. فمن المعلوم، أن معدل الصرف الأجنبي، بشكل عام، مغالى فيه، في حالة الدول النامية،

ويفرض هروب رؤوس الأموال ضغوطاً نحو تعديل معدلات الصرف؛ لتخفيض قيمة العملة المحلية، والعكس في حالة الأصول المقدمة بالعملة المحلية.

كذلك يمكن توضيح هذه الآثار من الناحية الضريبية، حيث يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى جعل النظام الضريبي غير عادل في توزيع الأعباء الضريبية، إذ سيقع معظم العبء الضريبي على الأفراد ذوي الدخل المنخفضة.

الفرع الثاني: الأشكال المختلفة لهروب الأموال إلى الخارج:

1. إيداع الأموال الناتجة عن عمليات أو نشاطات ممنوعة قانوناً، في البنوك الخارجية، مثال ذلك الأموال الناتجة عن التهريب والمتاجرة في السلع الممنوعة قانوناً، ومعاملات الأسواق السوداء وغيرها.
2. إيداع مبالغ نقدية من قيمة الديون الخارجية المقرضة من الخارج، بأسماء أفراد في بنوك أجنبية في شكل عمولات أو رشاوى، في حالة صفقات استيراد المواد الغذائية، وصفقات السلاح، والبتروول وغيرها.
3. إنشاء فروع لشركات أجنبية وهمية؛ لتحويل الأموال إلى الخارج.
4. التلاعب في قيم فواتير الصادرات والواردات، بالاتفاق بين المصدرين والمستوردين، وإيداع الفرق بين القيم الحقيقية المدونة بالفواتير في حسابات أفراد بالبنوك الأجنبية، ولا يخفى أن ذلك ينعكس بشكل مباشر على قيمة حصيلة الصادرات والمدفوعات، فتقل عن الواردات في ميزان المدفوعات.
5. إيداع بعض أموال حصيلة مدخرات العاملين بالخارج في بنوك خارجية، وعدم الاستفادة الدولة من هذه الأموال، التي لم تدخل إلى البلاد من البداية، ومن ثم لم تخرج منها، إلا

أنها تبدو في حكم الأموال الهاربة، لعدم قدرة البلاد على الاستفادة منها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفرع الثالث: أسباب هروب الأموال:

1. انتشار الفساد السياسي والإداري، والرشوة، ومصادر الكسب غير المشروع، وضعف أجهزة الرقابة، واستغلال النفوذ السياسي، والعمولات، والسمسرة، والتريح من الوظائف العامة؛ وهذا ما يدعو إلى إبعاد هذه الأموال عن المخاطرة الداخلية، التي يمكن أن تتعرض لها في حالة تعقب السلطات الأمنية والرقابية لها في المستقبل.

2. تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، وخاصة في فرض قيود على حركة رأس المال من الدولة وإليها، مع وجود فرص أفضل، ومشجعة للاستثمار في الدول الأجنبية، مثل الأمان من المخاطر، وارتفاع معدلات الأرباح والفوائد على الودائع، ووجود نظم تأمين على الودائع، ونظم سرية الحسابات المصرفية، وتعدد وتنوع فرص الاستثمار، وعدم وجود ضرائب مرتفعة على دخول غير المقيمين، مع وجود استقرار سياسي، واقتصادي، واجتماعي، ومناخ مناسب للاستثمار بشكل عام.

3. وجود ركود أو كساد اقتصادي في الدول النامية، وارتفاع أعباء الفائدة على القروض، وانخفاض العائد الحقيقي على الودائع في ظل التضخم، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، وارتفاع أعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة... الخ.

4. تضاؤل فرص الاستثمار، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ووجود نظم الرقابة على النقد، والأسواق السوداء للعملات الحرة وغيرها، مما يؤدي إلى عزوف المدخرين عن توظيف أموالهم داخل البلاد، وتفضيل توظيفها خارج الحدود للاستثمار في الأصول الأجنبية.

المعوقات الإدارية، والإجراءات المتشددة للحصول على التراخيص وتخليص الجمارك، والمحاسبة الضريبية، وتعسف أجهزة التفتيش، والرقابة، والمتابعة، وتعددتها وتضارب اختصاصاتها، والتعرض لمخاطر تنازع الجهات السياسية، على حقوق التراخيص بمزاولة النشاط، واحتمالات إزالة المشروع الاستثماري، والانتظار طويلاً لإجراءات التقاضي والمنازعات المدنية حول الحيازة والملكية... الخ

المطلب الرابع: تزيف العملة:

يعتبر نشاط تزيف الدولارات الأمريكية من المصادر المتاحة، للحصول على دخول غير مشروعة بواسطة عضابات دولية، تتولى الطبع، والتزيف، والترويج في دول متعددة في مختلف أنحاء العالم، تعمل في نشاط السوق السوداء، على الرغم من حرص كل دولة، على تضمين عملتها الصحيحة في مراحل صنعها، عناصر أمن تواجهها ماكينات تصوير المستندات متعددة الألوان. ويمثل تزيف العملة بطريقة الطباعة بأكلا شيهات مصطنعة، أخطر طرق التزيف، بسبب اعتماد العملات الصحيحة في إنتاجها على أسلوب الطباعة أيضاً، وبذلك يكون التزيف قد اقترب من المستوى العالمي للإلتقان، الذي يمكن به خداع الشخص العادي وقبول الأوراق المزيفة، على أساس أنها صحيحة، ويجني المزورون أموالاً ضخمة تتحقق في السوق السوداء.

ويعتبر الدولار الأمريكي أكثر عملات العالم، التي يتم تزيفها على المستوى الدولي، نظراً لعدم توافر الإجراءات الأمنية الفعالة، التي تواجه عملية تقليد الدولار؛ حيث يتكون من لونين فقط هما اللون الأسود واللون الأخضر، ولا يوجد تداخل بينهما في أي مكان من الورقة المالية. وذلك إضافة إلى أن الدولار الأمريكي يعتبر أكثر العملات قبولاً في جميع دول العالم، باعتباره عملة عالمية قابلة للتحويل، ومقبولة من جميع الأفراد، والبنوك، والمشروعات في جميع دول العالم حالياً، بسبب القوة الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي، ومن ثم العملة الأمريكية.

وتصدر الولايات المتحدة، سنوياً، ما يزيد على أربعمائة مليار دولار أمريكي، منها 23% فقط يتداول داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أما الـ 77% الباقية، فيتم طرحها للتداول خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استطاعت مصر ضبط بعض العصابات الدولية، التي تتولى تقليد وتزييف الدولار الأمريكي من فئة الدولار الواحد، وضبطت ماكينات الطباعة والأدوات المستخدمة في عملية التقليد، وتم التحفظ على 1.5 مليون دولار أمريكي مزور عام 1992-91م.¹

ونظراً لأن العملات الدولارية من فئات مائة دولار، و50 دولاراً تعتبر أكثر الفئات تعرضاً للتزييف، فقد لجأت وزارة المالية الأمريكية إلى اتخاذ بعض الإجراءات الجديدة؛ للحد من سهولة عمليات طباعة النقد المزيف، وذلك عن طريق وضع سلك من البوليستر مدمج داخل نسيج الورقة، على يسار ختم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومطبوع على الخيط اختصار اسم الولايات المتحدة الأمريكية باللغة الإنجليزية U. S. A، مع كتابة قيمة الورقة بجانب هذه الحروف في نسق عمودي متكرر، وغير قابل للتصوير بواسطة ماكينات النسخ الملونة.

كما لجأت وزارة المالية الأمريكية كذلك، إلى كتابة اسم الولايات المتحدة الأمريكية باللغة الإنجليزية، معادة بحروف صغيرة جداً حول صورة الرئيس الأمريكي المطبوعة على الورقة المالية، ولا يمكن قراءة هذه الحروف بالعين المجردة.

وتشير التقارير الحديثة لصندوق النقد الدولي إلى أن التزوير يتحول من الدولار، أو المارك، أو الين إلى تزوير الشيكات، والسندات والأوراق المالية الأخرى؛ حيث وجه الإنتربول الدولي تحذيراً إلى الأسواق المالية في دول الخليج، من انتشار سندات مزورة صادرة عن النرويج، قيمتها 15 مليون دولار صادرة في شهر يونيه 1994م، وتحمل أرقاماً تبدأ من 95501 إلى 100000، إضافة إلى 94 سنداً، تحمل أرقاماً من 401 إلى 494.

¹ د. عبد الفضيل محمد ودياب 1995: "أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد

المصري"مجلة مصر المعاصرة ص14

وقال الإنترنتبول الدولي إن شركات وهمية تتولى ترويج هذه السندات، وكذلك الحال بالنسبة لتزوير الشيكات المصرفية، خاصة شيكات الرواتب والتعويضات، التي تضاعفت عملية تزويرها خمس مرات عام 1994م، وارتفعت بمعدل 50% في نيويورك عام 1993.¹

¹ د. عبد الفضيل محمد ودياب 1995: "أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري" ص ص 21-23.

ملخص:الجدول رقم (1.4.II):أنواع الأنشطة الاقتصادية الخفية

المعاملات غير النقدية		المعاملات النقدية		نوع النشاط
مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة. إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي. السرقة للاستعمال الشخصي.		الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات وتصنيعها؛ والدعارة؛ والقمار؛ والتهرب؛ والاحتيال.		الأنشطة غير المشروعة
تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	الأنشطة المشروعة
جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.	تبادل الخدمات والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.	دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ به؛ الأجور والمرتببات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة.	

المصدر: هيكل الجدول مأخوذة من دراسة:

Lip pert & Walker: "the underground Economy", Global Evidence of its Size & Impact, Vancouver, BC, the Frazer Institute 1997

خاتمة الفصل الثاني:

لقد تمكنا من خلال دراستنا لهذا الفصل تحديد مفهوم الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل أو الاقتصاد المستتر أو ما شبهه، ذلك التي كلها مصطلحات تعني شيئا واحدا ألا وهو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت ولكن لم يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في الحسابات الخاصة بالدخل الوطني ولا تخضع للنظام الضريبي ولا الرسوم ولا النظام الإداري والتنظيمي.

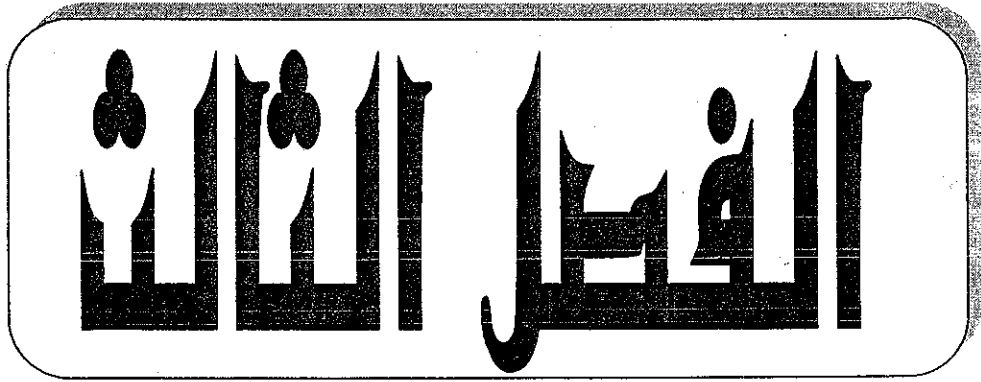
أيضا أدركنا تفاقم الظاهرة بشكل ملحوظ خصوصا منها النشاطات غير المشروعة في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وهذا ما أكدته دراسات أجراها صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد الخفي تزداد معدلاته في الدول النامية بشكل خاص حيث أن نتائج المسح الإحصائي للفترة 1988-2000 أظهرت أن الاقتصاد الخفي كسنة من الناتج المحلي الإجمالي كان في الدول النامية يتراوح ما بين 35% إلى 40% وفي الدول الشرقية ما بين 21% إلى 30% وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتراوح ما بين 14% إلى 16%¹.

كما أثبتت دراسات أخرى أن معادلات الاقتصاد الخفي أعلى منها في الدول المتقدمة وذلك راجع لأسباب متعلقة بالبلدان النامية تخص الأنظمة الضريبية والقوانين المسارية بها. أيضا تعرضنا في الفصل لعلاقة الاقتصاد الخفي بظاهرة غسيل الأموال والأسباب المؤدية لانتشار الظاهرة.

¹ صندوق النقد الدولي 2002: "دراسات شنايدر فريديريك الاختباء وراء الظلال ونمو الاقتصاد الخفي" ص ص 21-

وفي الأخير خلصنا بأن الظاهرة (الاقتصاد الخفي) ظاهرة يصعب تقدير حجمها بالنظر لتشعبها وتنوع النشاطات بها وغياب البيانات والتستر التجاري كلها أمور تجعل الظاهرة تفلت من قبضة الإدارة الرسمية (القوانين، الضرائب).

وبالتالي تظل الإيرادات الضريبية أقل من الممكن، وإذا تأكلت الأوعية الضريبية أو تناقص الامتثال الضريبي قد تلجأ الحكومات إلى زيادة المعدلات الضريبية، مما يشجع على زيادة هروب الأنشطة الاقتصادية إلى الاقتصاد الخفي فيزداد تفاقم قيود الميزانية والفجوة بين الإيرادات والنفقات.



الفصل الثالث: مناهج تقدير الاقتصاد الخفي

* المبحث الأول: مداخل الفوارق و أسلوب الاستقصاء المباش

المبحث الثاني: المداخل النقدية

* المبحث الثالث: النهب الضريبي والطلب على النقود: أسلوب

Tanzi

* المبحث الرابع: طريقة النمذجة الكلية ومقاربة المحاسبة

الوطنية

الفصل الثالث: مناهج تقدير الاقتصاد الخفي

161	1- المناهج المباشرة:.....
162	أولاً: التحقيقات لدى المؤسسات:.....
162	1. التحقيقات المختلطة أو على مرحلتين
162	2. التحقيق (1،2،3).....
163	ثانياً: المراقبات الجبائية ومراقبات مطابقة أخرى.....
164	2- المناهج غير المباشرة.....
164	أولاً: تحليل الفوارق بين المداخل المستعملة و المداخل المنتجة.....
164	ثانياً: منهجية سوق العمل.....
165	ثالثاً: المنهجية التي تستعمل المصادر الجبائية.....
165	3- البيانات المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي.....
165	أولاً: البيانات الناتجة عن المعلومات الصحفية.....
166	ثانياً: البيانات المستمدة من المشاهدات والوقائع على المستوى الجزئي.....
166	ثالثاً: البيانات المستخدمة من المصادر الاقتصادية على المستوى الكلي.....
167	1- تقدير القطاع غير النقدي من الاقتصاد الخفي.....
168	2- تقدير القطاع النقدي للاقتصاد الخفي.....
169	المبحث الأول: مداخل الفوارق و أسلوب الاستقصاء المباشر.....
169	المطلب الأول: مدخل الفوارق بين الدخل والإنفاق.....
173	المطلب الثاني: مدخل المراجعات الضريبية.....
174	المطلب الثالث: مدخل سوق العمل.....
176	المطلب الرابع: المدخل المادي: (مؤشر الكهرباء).....
177	المطلب الخامس: أسلوب الاستقصاء المباشر.....
178	المبحث الثاني: المداخل النقدية.....
179	المطلب الأول: طريقة فئات العملة: (أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة) Large Denomination.....
180	المطلب الثاني: طريقة النسبة الثابتة (أسلوب معدل التردد السائلة إلى الودائع تحت الطلب) Cash/Demand Deposi.....
185	المطلب الثالث: طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات) Transaction Method.....
188	المبحث الثالث: التهرب الضريبي والطلب على النقود: أسلوب Tanzi.....
189	المطلب الأول: العوامل القانونية (المشروعة).....
190	المطلب الثاني: العوامل غير القانونية (غير المشروعة).....
195	المبحث الرابع: طريقة النمذجة الكلية ومقاربة المحاسبة الوطنية.....
195	المطلب الأول: طريقة النمذجة الكلية.....
201	المطلب الثاني: مقاربة المحاسبة الوطنية في تقدير الاقتصاد الخفي.....
202	أولاً: الإحصائيات.....
202	ثانياً: التحقيقات الإحصائية.....
203	ثالثاً: التحقيقات حول نفقات استهلاك الأسر.....
204	رابعاً: المعطيات الإدارية.....
207	المطلب الثالث: أخطاء المحاسبة الوطنية بالنسبة للمجمعات الاقتصادية غير الرسمية (الخفية).....
212	خاتمة الفصل الثالث.....

مناهج تقدير الاقتصاد الخفي:

يتفق معظم دارسو الاقتصاد الخفي على أنه من المستحيل تقدير حجم هذا الاقتصاد لأنه أصلاً اقتصاد خفي، إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما لحجم الاقتصاد الخفي. وعندما تمت محاولات لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، وجد أن هذه التقديرات متضاربة حتى بالنسبة للاقتصاد الواحد وذلك بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الخفي، ومن ثم يختلف التقدير باختلاف تعريف الأنشطة التي يتم تقديرها، كذلك تعدد الأساليب المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، وتختلف من حيث المدخل المستخدم في القياس، ولذلك لا يستطيع أي من الذين تناولوا هذا الموضوع الإدعاء بأنهم قد قاموا بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بدقة.

ويوجد هناك في الواقع مجموعتين من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي: وتسمى المجموعة الأولى بالأساليب المباشرة، والتي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الخفي وتجميع هذه الأنشطة لنحصل على تقدير للمعاملات التي تتم في هذا الاقتصاد، ونظراً لصعوبة مثل هذه الأساليب المباشرة فقد استخدمت طرق أخرى غير مباشرة وتقوم هذه الأساليب على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود مثل هذا الاقتصاد. ويرى **Frey et Bruno (1982)** أن ما يتم قياسه في هذه الدراسات التي تقوم على تقدير حجم الاقتصاد الخفي يعد أمراً غير واضح. فقد يكون حجم المبادلات التي تتم في هذا الاقتصاد، مثال على ذلك المبيعات من المخدرات وغيرها من الأنشطة أو قد يتناول جانباً واحداً فقط من هذا الاقتصاد مثل التهرب الضريبي. ولذلك فإنهما يريان من الأفضل محاولة تحديد العوامل المسؤولة عن الاقتصاد الخفي بدلا من محاولة تقديره.

وبالرغم من وجهة النظر هذه فإننا لا يمكن التقليل من أهمية عملية تقدير حجم الاقتصاد الخفي فلا شك أن إلحاح الحاجة نحو تحديد العوامل المسؤولة عن وجود الاقتصاد الخفي فالحاجة الماسة لتمييز العوامل المسؤولة عن الاقتصاد الخفي تنشأ فقط إذا كان حجم هذا الاقتصاد جوهريا بالدرجة التي تؤثر على أداء الاقتصاد الرسمي.

وفيما يلي نتناول المناهج المختلفة التي تناولت عملية تقدير حجم الاقتصاد الخفي بالتفصيل:

1. المناهج المباشرة.

2. المناهج غير المباشرة.

١- المناهج المباشرة:

وهي تقوم على تحقيقات متخصصة في الميدان لدى الأسر و المؤسسات (المقاولات) والتحقيقات لدى الأسر تكون بالشكل التالي:

- إحصاء السكان: تحقيق شامل.
- التحقيقات حول اليد العاملة (التشغيل): تحقيقات من خلال استطلاعات.
- تحقيقات حول الاستهلاك: تحقيقات من خلال استطلاعات ميزانية الأسر المداخيل ونفقات الاستهلاك و التشغيل.

وتهدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى تقدير حجم التشغيل و يتمثل عيبها الكبير في كون التعريف المعتمد للتشغيل خاص بكل تحقيق، وهذا ما يفسر صعوبة مقارنة النتائج.

أولاً: التحقيقات لدى المؤسسات:

وهي تتعلق بالخصوص بإنتاج السلع و الخدمات كما أنها تقدم جانباً مجمّعا حول التشغيل موزّعا حسب قطاع النشاط، ويتيح نوعاً التحقيق (الأسر-المؤسسة) إمكانية مقارنة المعطيات حسب المصدرين.

1. التحقيقات المختلطة أو على مرحلتين:

وهي تحقيقات حول الأسر و المؤسسات تنجز على مرحلتين:

* المرحلة الأولى:

وتتعلق بتعريف مؤسسات القطاع الخفي و المالكين من خلال إحصاء السكان (التحقيق حول الأسر).

* المرحلة الثانية:

وتمثّل في اختيار عيّنة من مالكي المؤسسات و إرسال استمارة أسئلة للحصول على المعلومات عن خصائص مؤسساتهم (التحقيق لدى المؤسسات).
غير أنه من الضروري تقليص الفاصل بين مرحلتي التحقيق إلى أدنى حدّ، فضلاً عن ذلك نظراً لحجمها وتعقدها و تكلفتها المرتفعة، لا يمكن إجراء هذه التحقيقات بشكل منتظم ومتكرّر.

2. التحقيق (1،2،3):

ويعرّف باعتباره "منهجية قائمة على أنظمة تحقيقات تجمع بين الأسر و المنتجين الخفيين"؛ ويتكوّن هذا النظام من ثلاثة مراحل (03):

* المرحلة الأولى: (التشغيل)

هي تحقيق لدى الأسر يُحدّد عرض العمل وقدرة إدماج الأفراد في سوق العمل، وفضلاً عن ذلك فهو يسمح بتحديد رؤساء الوحدات الإنتاجية الخفية.

* المرحلة الثانية: (القطاع الخفي):

تحدّد مكونات النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية الخفية من خلال تحقيق لدى أعوان القطاع الخفي وهي تُخصّصُ حصيصاً لسلوكاتهم في مجال التشغيل و الأسعار و الإنتاج والاستثمار والمنافسة.

* المرحلة الثالثة: (الاستهلاك):

نحلل استهلاك الأسر إذ تسمح على الخصوص بتحديد مصدر الطلب الموجه للقطاع الخفي ويمارس ذلك من خلال زاويتين "تقدير قيمة نفقات مختلف فئات الأسر حسب المنتجات وتقدير أهمية القطاعين الرسمي و الغير رسمي في النفقات التي تنجزها الأسر".¹

ثانياً: المراقبات الجبائية ومراقبات مطابقة أخرى:

تنجز المصالح الجبائية هذا النوع من المراقبة لتقييم قيمة الغش الجبائي على الخصوص وتستعمل نتائج هذه التحقيقات لتعديل عوامل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال كالإنتاج الإجمالي و القيمة المضافة و فائض الاستغلال... وتستعمل وزارة المالية طريقتين رئيسيتين لتحديد قيمة الغش الجبائي:

¹ باردون 1998: منشورات (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2003) ص48.

BARDON.R 1998 : "The 1-2-3 survey: Principles definitions and operations" – the case of Yaoundé and Antananarivo – Dial 1998 pp,10-13.

- إن الطريقة الأكثر استعمالاً تتمثل في المقارنة بين مبالغ المراقبة الجبائية التي تنجز كل سنة بالنسبة لإجمالي الرسوم المسجلة على أساس التصريحات الجبائية للأشخاص الطبيعيين و المؤسسات (تحديد نسبة الغش حسب طبيعة الضريبة و الرسوم).
- الطريقة الأخرى من خلال مطابقة حساب الغش مع نتائج المحاسبة الوطنية، و التي تتمثل في تصحيح حسابات الأمة انطلاقاً من الحصيلة الجبائية للمؤسسات.

و تبدو هذه المقاربة أكثر ملائمة لكنها تتوقف على وجود معطيات موثوقة وأدوات تحليل ناجحة.

2- المناهج غير المباشرة:

وهي تقوم على تقنية الرصيد التي تتمثل في ملاحظة الفوارق بين الموارد و الاستعمالات (مثل الفارق بين الإنتاج و الاستهلاك) والطرق الأكثر استعمالاً هي:

أولاً: تحليل الفوارق بين المدخيل المستعملة و المدخيل المنتجة:

ويهدف إلى مقارنة نفقات الأسر بمدخيلها على:

* المستوى الاقتصادي الجزئي.

* وعلى المستوى الاقتصادي الكلي: الناتج الداخلي الإجمالي من منظور النفقات والمدخيل.

وهذه الطريقة ليست مكلفة وهي سهلة التحقيق نسبياً.

ثانياً: منهجية سوق العمل:

يقوم المبدأ على المقارنة بين مجموعة من المعطيات حول التشغيل المستخرجة من مصادر

مختلفة (التحقيقات حول الأسر) والتحقيقات حول المؤسسات و الإحصائيات الإدارية وغيرها:

- تقدير المخزون الإجمالي للتشغيل.
- تقدير التشغيل غير المنتظم المطابق لنشاطات الاقتصاد غير المرئي.

إن الفارق من حيث مناصب الشغل بين المصدرين يسمح بتقدير الناتج الوطني الخام انطلاقاً من فرضيات حول نسب الإنتاجية الظاهرة للعمل حسب كل فرع.

ثالثاً: المنهجية التي تستعمل المصادر الجبائية :

تقوم هذه المنهجية على مراقبة الانسجامات التي تنجزها المصالح الجبائية على حسابات المؤسسات و يمكن استعمال نتائج هذه التحقيقات كأساس لحساب لتحسين التقدير الكامل للناتج الداخلي الخام.

وهذه المنهجية مقيّدة من جهتين إثنين:

- لا يمكن تطبيقها إلا على المؤسسات التي تتوفر على محاسبة كاملة.
- إن القانون المرتبط بتسوية الأرقام يحدّر في عدد كبير من البلدان إعطاء نتائج المراقبات الجبائية للمصالح الإحصائية.

3- البيانات المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي :

توجد ثلاث مجموعات من البيانات التي يمكن استخدامها في تقدير حجم الاقتصاد الخفي هي:

أولاً: البيانات الناتجة عن المعلومات الصحفية:

لا يمكن تحليل تلك البيانات كما و لكنها تعتبر دليل وصفي لطبيعة ومدى تكرار عناصر الظاهرة محل البحث، الأمر الذي قد يساعد في الإجابة على بعض التساؤلات الهامة التي تتصل بعناصر ومكونات الاقتصاد الخفي.

ثانياً: البيانات المستخدمة من المفاهعات والوقائع على المستوى الجزئي:

تُستمدُّ تلك البيانات من البحوث و الاستقصاءات و المسوح الشخصية و الإقرارات الضريبية و سجلات البطالة و السجلات التجارية... إلخ و ساعد على ذلك النوع من البيانات في إلقاء الضوء على بعض النواحي التوزيعية التي تكتسب أهمية خاصة على مستوى الإدارات الضريبية كمجال الإخضاع الضريبي، كما تقيد تلك البيانات في إعطاء مؤشرات أولية عن حجم بعض أنشطة الاقتصاد الخفي و يعاب على ذلك المصدر من البيانات عدم قدرته على تتبّع نمو الاقتصاد الخفي، و آثار ذلك النمو على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يحول دون استخدام تلك البيانات في دراسة و كشف أسباب و نتائج ظاهرة الاقتصاد الخفي كما يعاب على ذلك المصدر من البيانات، اعتماده كثيراً على الاستقصاءات التي قد تتأثر بالمعلومات المستمدة منها بالأساليب المستخدمة في الأسئلة و التحيزات الشخصية لمتلقي الأسئلة، كما أن المعلومات المستمدة من السجلات الخاصة بالأفراد و المؤسسات، قد تُشوّه عمداً في كثير من الأحيان بهدف التهريب من الضرائب و تجنّب اللوائح الحكومية.

ثالثاً: البيانات المستخدمة من المصادر الاقتصادية على المستوى الكلي:

بالرغم من أن مصادر البيانات المنشورة للأغراض الاقتصادية على المستوى الكلي لا تتصل مباشرة بظاهرة الاقتصاد الخفي إلا أنها يمكن أن تُستخدم في إعطاء مؤشرات جيدة عن حجم الاقتصاد الخفي، و تتميز تلك البيانات بخلوها من التحيزات التي ترتبط بأسلوب الاستقصاءات و تستخدم البيانات التجميعية عادة إلى جانب بعض الفرضيات لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، و من ثمّ فإن مصداقية تلك التقديرات تعتمد على مدى واقعية تلك الافتراضات و على قوة تلك التقديرات في تفسير الانحرافات الاقتصادية على المستوى الكلي.

و نظراً للصعوبة المتأصلة في التقدير الكمي للاقتصاد الخفي فإن الطرق المختلفة في التقدير تبقى تقديرية و تقريبية فقط و سنحاول عرض طرق تقدير الاقتصاد الخفي بشقيه التجاري و غير التجاري (النقدي و غير النقدي).

ونظرا للصعوبة المتأصلة في التقدير الكمي للاقتصاد الخفي فإن الطرق المختلفة في التقدير تبقى تقديرية وتقريبية فقط، والتي ستوضح تفصيلا في الفصل الثالث ويفضل أن ينظر إليها باعتبارها أساليب مكملة لبعضها البعض، وصولا لأفضل تقدير لحجم الاقتصاد الخفي. وسنحاول فيما يلي عرض طرق تقدير الاقتصاد الخفي بشقيه النقدي وغير النقدي.

1- تقدير القطاع غير النقدي من الاقتصاد الخفي:

يتميز القطاع غير النقدي من الاقتصاد الخفي بصعوبة تقديره إذ أن مخرجاته لا يتم تداولها من خلال الأسواق إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور محاولات لتقديره، استخدمت أساليب قياس متناسب وخصوصيته، اعتمدت في أغلبها على المسوحات الموسمية لميزانية الأسر إذ أن الأساليب الأخرى تعتمد على البيانات المنشورة و المستمدة من القطاعات السوقية.

و تكمن المشكلة الأساسية في التعامل مع القطاع غير النقدي في إيجاد طريقة مناسبة لتقييم مخرجات ذلك القطاع، وهناك طريقتان شائعتان للتقويم:

- الأولى: ويتم فيها التقييم على أساس تكلفة الفرصة البديلة.

- والثانية يتم فيها التقييم على أساس التكلفة السوقية.

ويحاول منهج تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost أن يقيس قيمة الدخل السوقى المفقود نتيجة القيام بالإنتاج العائلي.

في حين أن منهج التكلفة السوقية يقيم أنشطة الإنتاج العائلي تأسيسا على معدلات الأجر السائدة في السوق والتي كانت ستدفع فيها لو تم استئجار العمال لإنجاز تلك الأنشطة.

وفي دراسة قام بها Murphy عن حجم القطاع غير السوقى في الولايات المتحدة الأمريكية، قدر حجم ذلك القطاع بما يتراوح بين 37% إلى 51% من حجم الاقتصاد السوقى في الولايات المتحدة، وذلك خلال الفترة من 1978 إلى 1982.¹

¹ EDGARL FIEGE 1989: « the meaning and measurement of the underground Economy », OP, CIT, pp 28-30.

ونظرا للمصعوبات الجمة التي يواجهها الباحثون في تقدير القطاع غير النقدي، اقتصرت أساليب تقدير الاقتصاد الخفي فقط على القطاع السوقي.

2- تقدير القطاع النقدي للاقتصاد الخفي:

تعددت الأساليب التي استخدمت لتقدير الاقتصاد الخفي ولا يمكن تقرير أفضلية طريقة معينة عن غيرها، ويرجع ذلك إلى أن تلك الطرق غالبا ما تغطي تقديرات مختلفة لحجم الاقتصاد الخفي.

ويرجع الاختلاف في التقديرات إلى الأسباب التالية:

1. أن أساليب التقدير تقيس مكونات مختلفة للاقتصاد الخفي فبعضها استخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي بلغة الدخل غير المسجل في الحسابات الاقتصادية الوطنية Underground Income والبعض الآخر استخدم لتقدير الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن (غير المصرح) للسلطات الضريبية Unreported Income.
2. إن كل طريقة استخدمت في تقدير الاقتصاد الخفي تمت في ظل افتراضات مختلفة عن الطرق الأخرى، الأمر الذي أدى إلى اختلاف التقديرات.
3. قد ترجع الاختلافات في التقديرات إلى اختلاف مصادر البيانات واختلاف الفترات الزمنية التي تمت خلالها التقديرات.

ويوجد مدخلان لتقدير حجم الاقتصاد الخفي:

- الأول: يستند إلى التقدير الكلي للظواهر الاقتصادية.
- والثاني: يهتم بحصر مكونات الظاهرة وتقدير كل مكون على حدة ثم يتم تجميع مكونات الظاهرة وصولا لتقدير حجم الاقتصاد الخفي ككل.

وتتعدد الأساليب الكلية لتقدير حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي و التي سنعرض أهمها في المباحث الأربعة الآتية:

المبحث الأول : مداخل الفوارق ويضم :

1. مدخل الفوارق بين الدخل والإنفاق.
2. مدخل المراجعات الضريبية.
3. مدخل سوق العمل.
4. المدخل المادي (مؤشر الكهرباء)
5. أسلوب الاستقصاء المباشر.

المبحث الثاني: المداخل النقدية.

المبحث الثالث : التهرب الضريبي والطلب على النقود - أسلوب فيتو تانزي.

المبحث الرابع: مقارنة المحاسبة الوطنية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول : مداخل الفوارق و أسلوب الاستقصاء المباشر:

المطلب الأول: مدخل الفوارق بين الدخل والإنفاق:

يسمى هذا المدخل بأسلوب الفروق المكشوفة بين إنفاق القطاع العائلي ودخله، فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانباً من دخلهم والذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلاً في الاقتصاد الخفي. ويقوم هذا المدخل على فرض الرئيسي مؤداه أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة وأن هناك جانباً من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل إخفاء جانباً منها، إلا أن هذه الدخول المخفأة سوف تتحول إلى إنفاق أن آجلاً أو عاجلاً. وبمعنى آخر فإن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد الخفي لن تظهر في صورة دخل ولكنها ستظهر في صورة إنفاق.

فإذا ما كان ذلك صحيحا فإن هذه الفروق بين الدخل المسجلة والأنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الخفي، أكثر من ذلك فإن التغيرات السنوية في حجم هذه الفروق بين الدخل والإنفاق تشير إلى الاتجاه العام Trend للاقتصاد غير الرسمي. ويمكن وفقا لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد الخفي بأسلوبين؛ الأول يقوم على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلي Macro. أما الأسلوب الثاني فيتناول القضية على مستوى التحليل الجزئي Micro وذلك من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل. وعلى المستوى الكلي يتم تحديد حجم الاقتصاد الخفي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات الوطنية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم اعتمادا على الإيرادات الضريبية.

أما الفروق فلا بد وأن تمثل تقديرا للدخل الغير معلن عنه للسلطات الضريبية. ولقد تمت مثل هذه المقارنات للعديد من الدول.

على سبيل المثال قام [Park 1979]¹ بدراسة عن الولايات المتحدة في محاولة لقياس " الفروق غير المبررة " Unexplained Differences " بين تقدير الدخل الشخصي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي " Bureau of Economic Analysis " وتلك الخاصة بالتقديرات المعدلة للدخل على أساس عينة من الإيرادات الضريبية بواسطة إدارة الضرائب Internal Tax Revenue.

وبإجراء بعض التعديلات لتجنب اثر الفروق في التغطية الإحصائية لبيانات الحسابات الوطنية وبيانات الضرائب، وكذلك لاختلاف المفاهيم الخاصة بالدخل، بهدف جعل هذه التقديرات أكثر توافقا توصل إلى أنه في عام 1977 كانت التقديرات - المعدلة - لبيانات الدخل الكلي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي تتعدى تلك الخاصة بإدارة الضريبة بأكثر من 82 مليار

¹ : PARK 1979: "Reconciliation Between personal in come and Taxable Income 1947 - 1977" Mimeographed Bureau of economic Analysis Washington d.c .pp:183-185.

دولار، أو 4% من الناتج المحسوب. أما بالنسبة للسنوات السابقة فقد توصل Park⁽¹⁾ إلى نسب 5.5% عام 1968 و 9.4% عام 1948.

ويعني ذلك أننا لو اعتبرنا ذلك انعكاسا للاقتصاد غير الرسمي فإن تقديرات Park تشير إلى أن حجم الاقتصاد الخفي قد انخفض في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى.

وعلى العكس من تلك التقديرات يشير Frey & Pommerehne² [1982] إلى أن الفروق بين قياسات الدخل القومي وتقديرات الدخل القائمة على أساس إيرادات الضريبة (المعدلة) تضاعفت خلال الفترة من 1970-1978 بحوالي 9 أضعاف بالرغم من أن القياسات الرسمية للناتج الوطني تشير إلى أن الناتج تزايد 3 مرات فقط.

كذلك يشير Frey & Pommerehne (1982) إلى أن هذه الفروق قد قدرت بحوالي 4.7% عام 1978 في الولايات المتحدة، وفي الدانمارك بحوالي 6% في عام 1974 / 1975، وحوالي 8.9% في ألمانيا الغربية (سابقا)، و 20% في بلجيكا في أعوام 1965-1966 و 1970، كذلك قدرت تلك الفروق بحوالي 23% بالنسبة لفرنسا عام 1965.

أما Dilnot & Morris³ (1982) فيشيران إلى أن تقديرات الدخل تقل عن تقديرات الإنفاق في المملكة المتحدة بحوالي 4% عام 1975.

ويمكن إيضاح هذه الفروق أيضا على مستوى التحليل الجزئي، وذلك من خلال تقدير الفروق غير المغطاة بين الدخل والإنفاق للقطاع العائلي. وفي هذا المجال فقد تمت بعض

¹ : PARK 1979 : "Reconciliation Between personal in come and Taxable Income 1947 - 1977 op,cit,pp183 -185.

² : FREY BOND P 1982 " Measuring the Hidden Economy though this be Madness there is a Method in it in TANZI 1982 op,cit pp82-97.

³ : DILNOT & MORRIS 1982: « What do we know about the black Economy in the united Kingdom in TANZI 1982. op;cit pp110-114.

الدراسات على بعض الفئات من القطاع العائلي أو بعض المنتمين إلى مهنة معينة أو فئة دخلية معينة.

ويشير كل من [Frey & Pommerehne 1982] إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى المنتمين إلى القطاع العائلي الخاص في المملكة المتحدة، وعلى رأسه الأفراد الذين يعملون لحسابهم **Self Employed**، لم يعلنوا عن 2.1 مليار جنيه استرليني من دخولهم في إجاباتهم عن مسح المستهلك **Consumer Survey**. وهو ما يمثل حوالي 2% من الدخل الوطني، ونفس النتائج توصل إليها مكتب الإحصاء المركزي **CSO** في المملكة المتحدة.

كذلك فقد توصل مسح على 1000 أسرة من الأسر المهاجرة إلى إسرائيل من الجزء الأوروبي في الاتحاد السوفيتي إلى أن حوالي 10% - 12% من دخول هذه الفئة أتت من مصادر خاصة، وأن حوالي 18% من إنفاقهم الاستهلاكي يتم من خلال مؤسسات خاصة، وأنه يأخذ الأشكال المختلفة للتعديل فإن الاقتصاد الغير رسمي في إسرائيل يصل إلى حوالي 6% إلى 7% من الناتج الوطني الإجمالي في عام 1973.

وتبغى الإشارة إلى ضرورة أخذ الحذر عند تناول هذا المدخل. فمن الممكن أن تكون زيادة الأنفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار السلبي، أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة **Life Cycle**.

من ناحية أخرى فإن [Greenfield 1993]¹ يشير إلى أن هناك احتمال قوى أن يلجأ الأفراد إلى إعطاء إجابات زائفة، أو أنهم قد لا يعلمون أن من يقدمون لهم السلع أو الخدمات يعملون أصلاً في الاقتصاد الخفي.

¹ : Greenfield H 1993: Invisible outlawed and Untaxed America's Underground Economy "presage". pp,68-70.

المطلب الثاني: مدخل المراجعات الضريبية:

يتناول هذا المدخل المعلومات عن الاقتصاد الخفي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، ويتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات. ويفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية (بالطبع تحت وطأة التهديد القانوني من أن يقع فريسة قوانين التهرب الضريبي) بالكشف عن كافة مصادر دخله. ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع ثم إخضاع أعمال هؤلاء للفحص الدقيق والمراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الوطني.

ويتميز هذا الأسلوب في أنه يعطى تقريبا دقيقا لكمية الدخل التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين. على سبيل المثال يشير [Greenfield [1993]¹ إلى أن عمليات المراجعة الدورية لعينة من 50000 شخص من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، والتي تمت من جانب إدارة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية IRS أوضحت أن عمليات إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع بالنسبة لبعض الفئات إلى مستويات خطيرة قد تصل إلى 60%. كذلك يذكر (Hansson (1980)² أن هناك نسبة تتراوح ما بين 8% - 15% من الدخول المعلنة لا يتم الكشف عنها في حالة السويد.

على أن هذا الأسلوب يعاني من عدة عيوب منها العيوب المصاحبة لعملية المعاينة Sampling بصفة عامة.

كذلك فإن بعض أشكال الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها. مثال ذلك أنشطة التهريب السلمي وتهريب المخدرات وغيرها. وهكذا فإن هذا المدخل لا يسمح بتقدير الحجم الكامل

¹ : Green Field 1993 : op,cit,pp71-77.

² : HANSSON 1982 :op,cit,pp98-101.

للدخول المخفات بالنسبة لبعض القطاعات أو المجموعات والتي ترتفع بينها درجة التهرب الضريبي. ولهذا السبب فإنه من الأمور المشكوك فيها أن يؤدي هذا الأسلوب إلى إعطاء معلومات كافية عن مستوى واتجاه الاقتصاد الخفي. وأخيرا فإن تقديرات الاقتصاد الخفي يمكن أن تتأثر بسهولة بالتغيرات التي تحدث في أساليب كشف التهرب الضريبي وهيكل الضريبة وكذلك التشريعات الضريبية.

المطلب الثالث: مدخل سوق العمل:

ينعكس تصاعد أهمية الاقتصاد الخفي في شكل انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل Participation Rates، بالمقارنة بتلك الخاصة بالفترات أو الدول التي تقل فيها أهمية الاقتصاد الخفي. وبالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة Irregular Labour Force وبالتالي حجم الاقتصاد الخفي.

ويقوم هذا المدخل على أساس استخدام المسوحات Surveys التي تتم على مشاركة قوة العمل Labour Force Participation والتي تكشف عن أن كثيرا من الناس يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية.

ومن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة وفترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير المنتظمة، وبوضع بعض الفروض حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي، ولقد تم استخدام هذا الأسلوب بصفة أساسية بالنسبة لإيطاليا.

على سبيل المثال فإن معهد DOXA-ISFOL قدر معدلات المساهمة الفعلية لقوى العمل في إيطاليا عام 1975 بـ 39.5% أي حوالي 4% أعلى من المعدل الرسمي والذي يساوي 35.5%.

ومعنى هذه الأرقام أن هناك حوالي 10% من قوة العمل تعمل في الاقتصاد الخفي لإيطاليا عام 1975.

أما في عام 1977 فقد قدر معهد ISTAT في إيطاليا تلك النسبة بـ 13% بينما قدرها معهد CRES بحوالي 25% وذلك أخذاً في الاعتبار الأفراد الذين يمارسون أكثر من عمل، وهو ما يعني أن حجم الاقتصاد الخفي وفقاً لهذا التقدير يتراوح بين 25% إلى 33% (انظر Frey & Ponnerehne 1982).

على أن التركيز على الآثار التي يتركها الاقتصاد الخفي على سوق العمل له عدة مزايا من أهمها كشف الدخل غير النقدية أو التي تتم من خلال عمليات المقايضة. إلا أن المشكلة الأساسية هي أن عملية شراء خدمات العمل غير المنظم أقل خطورة وأقل احتمالاً للتعرض للعقاب القانوني بالمقارنة بعرض خدمات العمل في الاقتصاد الخفي. ومن ثم فإنه من المحتمل أن نحصل على إجابات متحيزة، حيث ترتفع معدلات الإجابة بين جانب الطلب على العمل غير المنظم، وتقل بين جانب العرض للعمل غير المنظم في الاقتصاد الخفي.

كذلك فإن عملية مقارنة معدلات المساهمة تعد أسلوباً من الأساليب غير المتعمقة. فاشتقاق حجم الاقتصاد الخفي من هذه التقديرات يعتمد على مدى صحة الفروض الموضوعية حول إنتاجية العامل في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وهو ما قد يؤدي إلى تقديرات مرتفعة لحجم الاقتصاد غير الرسمي إذا ما افترضنا أن الإنتاجية في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي واحدة.

وقد استخدم ذلك الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في إيطاليا مؤخراً حيث حدد الفرق بين عدد العاملين حسب الإحصاءات الرسمية، وعدد العاملين فعلياً طبقاً لنتائج المسوح الإحصائية الميدانية لحجم القوة العاملة، وبوضع افتراضات معينة بشأن الإنتاجية المتوسطة لعنصر

العمل داخل الاقتصاد الخفي، قدر حجم الاقتصاد الخفي بما يجاوز 30% من حجم الاقتصاد الرسمي.¹

ويوجه لذلك الأسلوب انتقادات عدة لعل أهمها:

1. أنه يأخذ في اعتباره مفهوم ضيق للاقتصاد الخفي إذ أنه لا يدخل ضمن التقدير الأنشطة غير السوقية بالإضافة إلى أنشطة الجريمة التي لا يدرج ممارستها لطبيعتهم ضمن إحصاءات العمالة الناتجة عن المسوحات الميدانية.
2. يقتصر ذلك الأسلوب في تقديره للدخل الناتج عن أنشطة الاقتصاد الخفي على الدخل الناشئ فقط من عنصر العمل دون عنصر رأس المال.
3. صعوبة تحديد إنتاجية العمل داخل الاقتصاد الخفي، وبالتالي قد يتم تحديدها وفقا لبعض الافتراضات التي قد لا تتسق مع الواقع، الأمر الذي يؤثر في دقة التغيرات.

المطلب الرابع: المدخل المادي: (مؤشر الكهرباء)

يفترض ذلك الأسلوب وجود أحد المدخلات الإنتاجية و أن هذا المدخل يستخدم استخداما واسعا في الاقتصاد الوطني، وأن ثمة علاقة ثابتة بينه وبين الناتج الوطني، ويعزى الفرق بين ذلك التقدير الناتج الوطني وبين التقدير الفعلي المعلن له إلى وجود الاقتصاد الخفي وقد استخدم ذلك الأسلوب لتقدير الدخل الوطني غير المعلن في الهند وذلك على أساس افتراض وجود علاقة ثابتة بين الطاقة الكهربائية والناتج الوطني.

ويوجه لذلك الأسلوب انتقادات عدة، أبرزها افتراض وجود علاقة ثابتة بين المدخل الإنتاجي والناتج الداخلي الخام إذ أنه من الصعب تبرير العلاقة الثابتة بين استهلاك الطاقة الكهربائية -مثلا- والناتج الوطني، فالناتج الوطني يمكن أن يزيد بطرق عدة دون زيادة

¹ BRUNO CONTINI 1989: "The Irregular Economy of Italy ..."; A Survey of Contribution in EDGARL FIEGE, OP; CIT, pp 249-250.

مدخلات الطاقة، كما أن الطاقة بالإضافة إلى كونها تستخدم كسلعة وسيطية في الإنتاج، هي أيضا سلعة استهلاك فحائي وبالتالي فإن تزايد استخدامها لا يعني بالضرورة زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

كما أن ترشيد الطاقة التي تخفض من استهلاك الطاقة لا ترتبط إطلاقا بالاقتصاد الخفي وما يطلق على علاقة الطاقة بالنتاج الوطني ينطبق أيضا على أي مدخل إنتاجي يفترض وجود علاقة ثابتة بينه وبين الناتج الداخلي الخام.

المطلب الخامس: أسلوب الاستقصاء المباشر:

يعتمد ذلك الأسلوب على تصميم استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة توجه للمتعاملين مباشرة، بيعا وشراء في أنشطة الاقتصاد الخفي على أن تركز على جانب المشتريين للسلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد الخفي، إذ يتوقع الحصول على معلومات أكثر دقة من جانبهم، عن تلك المتوقع الحصول عليها من البائعين خاصة أن المشتري المتعامل في الأنشطة المشروعة غير المعلنة قد لا يعتبر مخالفا للقانون فإذا كانت الإجابات المتلقاة من المشتريين تقدم نفس التقدير تقريبا الذي تقدمه إجابة البائعين فإن المرء يستطيع أن يثق في صحة الإجابات إلى حد ما ولكي يحقق ذلك الأسلوب هدفه في تقدير حجم الاقتصاد الخفي يتعين توافر الشروط الآتية:¹

1. أن يكون الأفراد على وعي كامل بأهمية المسح.
2. أن يلتزم الأفراد بالدقة في البيانات المسجلة في الاستمارات حتى لا ينتهي الأمر إلى المبالغة في التقدير، ومن ثم عدم الثقة في نتائج البحث.

¹ د. عاطف وليم أندرواس 2005: "الاقتصاد الظلي" مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، طبعة 2005 ص ص 91-

و أخيراً فإن لتقدير الاقتصاد الخفي أساليب التقدير الجزئية يتطلب تقدير كل مكونات الظاهرة على حدا، ثم جمع قيم هذه المكونات وصولاً لحجم الظاهرة ككل، وكما سبق الإشارة فإن مكونات وعناصر الاقتصاد الخفي متعددة منها ما هو مشروع وغير مصرّح ومنها ما هو غير مشروع و التقدير باستخدام المنهج الجزئي لا يأتي إلاّ بإجراء مسح ميداني لحصر قيم مكونات الظاهرة، وهو أمر يتعدّد القيام به في الواقع، الأمر الذي يفسّر تطوّر مناهج التقدير الكلية دون طرق التقدير الجزئية في أدبيات الاقتصاد الرسمي.

المبحث الثاني: المداخل التقديرية:

يعد المدخل النقدي أكثر المداخل التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد الخفي كما أنه أكثرها عرضة للانتقاد في ذات الوقت. ويقوم هذا المدخل على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد الخفي تتم أساساً باستخدام النقود السائلة Cash وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم، والتي يمكن أن يتم اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات، ومن ثم يفترض أن كبر حجم الاقتصاد الخفي لا بد وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. إن هذا الافتراض يجد من الناحية الواقعية ما يؤيده.

على سبيل المثال فإن كافة القضايا التي تم ضبطها داخل الجزائر والمتعلقة بالاتجار في المخدرات أو العملة أو القمار... الخ، كانت مصحوبة بضبط أو مصادرة كميات كبيرة من النقود السائلة.

لقد دعا هذا الافتراض المنطقي المهتمين بمجال الاقتصاد غير الرسمي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود، في محاولة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي. ولقد تمثل التساؤل الأساسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عليه في الآتي:

" ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا غير رسميا ؟ "

فإذا تم التوصل إلى ذلك فإن الفرق بين الطلب على النقود في الاقتصاد ككل والطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات التي يمكن أن تتم في ظل غياب الاقتصاد غير الرسمي يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الاقتصاد غير الرسمي.

ومن ثم تأتي الخطوة التالية وهي محاولة تقدير كمية المبادلات التي تتم في مقابل كل دينار في الاقتصاد الخفي، أو بمعنى آخر محاولة قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي، والتي من خلالها يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ويحتاج تقدير سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي إلى البحث عن فترة زمنية يفترض أنه لم يكن هناك خلالها اقتصادا تحتيا، أو كان حجمه ضئيلا بالشكل الذي يمكن تجاهله، ثم وضع بعض الفروض حول كيفية تغير الطلب على النقود خلال الفترة الزمنية التي تفصل بين الفترة التي يفترض عدم وجود الاقتصاد الخفي خلالها وفترة الدراسة.

وفيما يلي نتناول هذه الأساليب النقدية بالتفصيل.

المطلب الأول: طريقة فئات العملة: (أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة)

:Large Dénomination

تعتمد هذه الطريقة على دراسة فئات العملة في التداول و تفترض أن استخدام المعاملات النقدية يكون أسهل في الخفاء من المعاملات المصرفية، إذ تتطلب إما استخدام الشيكات أو البطاقات الائتمانية Credit Cards و تبعا لذلك فإن معظم المعاملات في الاقتصاد الخفي تتم باستخدام أوراق نقدية عادة ما تكون من الفئات الكبيرة و يتم تقدير الاقتصاد الخفي تأسيساً على التغيرات التي تطرأ على عدد الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة وقد استخدم ذلك الأسلوب في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بتتبع قيم العملة ذات فئة 100 دولار في

التداول خلال الفترة من 1966-1977 إذ تبين أن قيمتها ارتفعت بمقدار 250% مقارنة بالزيادة الكلية في قيمة النقود المتداولة وقدرها 125% وتدل تلك الزيادة على نمو الاقتصاد الخفي.¹

ويؤخذ على ذلك الأسلوب بعض النقائص نذكر منها ما يلي:

1. يزداد استخدام العملات ذات الفئات الكبيرة في فترات النمو وارتفاع معدلات التضخم دون أن يعني ذلك نمو الاقتصاد الخفي.
2. يمكن أيضا استخدام فئات العملة ذات القيم الكبيرة في المعاملات العادية وفي تخزين القيمة وبالتالي فالزيادة في العملات ذات الفئات الكبيرة قد ترجع إلى زيادة الحيازات وليس إلى نمو الاقتصاد الخفي.

المطلب الثاني: طريقة النسبة الثابتة (أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت

الطلب) Cash/Demand Deposits:

تفترض هذه الطريقة أن ثمة نسبة نقدية للعملات إلى الودائع تحت الطلب، كان يمكن أن تظل ثابتة فيما لو لم يتواجد الاقتصاد الخفي. وتفترض أيضا أن هناك فترة أو سنة مرجعية في الماضي لم يتواجد خلالها القطاع الخفي ووفقا لذلك المنهج يتم اختيار السنة المرجعية وتقدير نسبتها النقدية و تقارن بالنسبة السائدة في الفترة محلّ التقدير، فإذا كانت النسبة في هذه الفترة أعلى يفترض أن الزيادة في العملة ترجع إلى وجود اقتصاد الخفي.

¹ WILLIAM BATT 1987: « The underground Economy, What is it! How big is it? An how it is measure » Annual Edition Economics, op ,cit,pp.131-134.

و يعرض الباحث GUTMAN النموذج العام لتقدير الاقتصاد الخفي وفقا لذلك المنهج وبدلالة الدخل غير المصرح من إجمالي الدخل الوطني باعتباره متغير داخلي يتحدد داخل النموذج.
و يفترض أن:

Y_{For}	الدخل الوطني الرسمي
Y_{Inf}	الدخل الغير رسمي
a	رصيد العملة في التداول
b	رصيد الودائع تحت الطلب
i_{For}	نسبة العملة (a) في الاقتصاد الرسمي
i_{Inf}	نسبة العملة (b) في الاقتصاد الخفي
V_{Inf}	سرعة تداول الدخل ف الاقتصاد الخفي
V_{For}	سرعة تداول الدخل في الاقتصاد الرسمي

$$a = a_F + a_{Inf}$$

$$b = b_F + b_{Inf}$$

$$i_{For} = a_F / b_F$$

$$i_{Inf} = a_{Inf} / b_{Inf}$$

$$V_{For} = Y_{For} / (a_F + b_F)$$

$$V_{Inf} = Y_{Inf} / (a_{Inf} + b_{Inf})$$

بين سرعة الدخل النقدي في

$$\alpha = V_{For} / V_{Inf}$$

حيث أن α تمثل النسبة

الاقتصاد الرسمي و سرعة الدخل غير المصرح في الاقتصاد الخفي.

و لتحديد قيمة الدخل الخفي كمؤشر للاقتصاد الخفي يجب أن يعاد التعبير عن الدخل الخفي بـ:

$$Y_{Inf} = 1/\alpha (Y_{For}) [(i_{Inf}+1) (a- (i_{For} \cdot b)) / (I_{For} +1) ((i_{Inf} \cdot b) - a)]$$

وتعبّر المعادلة عن حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل الخفي بع باعباره دالة للمتغيرات:

$$Y_{Formel} ; a ; b$$

و لتطبيق تلك المعادلة نستخدم بعض الافتراضات المقيّدة هي:

1. أن العملة هي الوسيط الوحيد للتبادل في الاقتصاد الخفي و يعني ذلك أن $b_{Inf}=0$

و $i_{Inf}=\infty$ إذ لا تستخدم الشيكات في المعاملات الخفية.

2. أن نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب تظل ثابتة عبر الزمن باستثناء التغيرات التي

تنتج لوجود الاقتصاد الخفي و يعني ذلك أن I_{For} تظل ثابتة عبر الزمن.

3. أن قيمة الدخل الناتج من وحدة العملة المتعامل بها في الاقتصاد الرسمي هي ذات

القيمة الناتجة من وحدة العملة في الاقتصاد الخفي و يعني ذلك أن سرعة تداول الدخل

في كل من القطاعين متماثلة بحيث يؤدي إلى أن $(\alpha =1)$.

ومع مراعاة تلك الافتراضات يصبح حجم الاقتصاد الخفي وفق المعادلة التالية:

$$Y_{Inf} = Y_{For} (a- (i_{For} \cdot b)) / (i_{For} +1) \cdot a$$

ويعتبر GUTMAN أول من استخدم أسلوب النسبة الثابتة لتقدير الاقتصاد الخفي إذ

استخدم ذلك الأسلوب لتقدير الدخل الخفي به في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قدرت

قيّمته عام 1986 ما يعادل 176 مليون دولار وفي دراسة أخرى قدر GUTMAN حجم

الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل الخفي في أمريكا عام 1979 بما يوازي 250 مليون دولار بنسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي.¹

وقد استند GUTMAN في تقديره السابقين على الافتراضات السابقة لتطبيق منهج تقدير النسبة الثابتة، و افتراض أن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة للضرائب المرتفعة و اللوائح الحكومية.

وقد اختار GUTMAN الفترة (1937-1940) لكي تكون الفترة الذهبية التي لم يتواجد خلالها الاقتصاد الخفي وكان مبرره في ذلك أن تلك الفترة التي سبقت ظهور ضريبة الدخل في الولايات المتحدة، و بالتالي فإن الحافز القوي للمعاملات غير المعلنة لا يتواجد واعتبر أن نسبة العملة إلى الودائع في تلك الفترة هي النسبة الطبيعية بمعنى أن:

$$I_{\text{Formel}} = a_F / b_F = a / b$$

1940 1940

وبتحديد نسبة العملة عامي 1976 و 1979 تبين أنها تزيد عن النسبة الطبيعية التي كانت سائدة خلال الفترة (1937-1940) وفي ضوء ذلك أمكن تقدير العملات الزائدة وأرجعت تلك الزيادة إلى وجود الاقتصاد الخفي و بضرب تلك الزيادة في نسبة الناتج الوطني الإجمالي إلى إجمالي النقود (قبل الزيادة) أمكن من تقدير حجم الاقتصاد الخفي.

* ويُوجّه لأسلوب النسبة الثابتة انتقادات عدّة أهمها:

1. ليس هناك سبب واضح يبرر بقاء النسبة النقدية ثابتة على مدى فترات طويلة كما أنه لا يوجد ما يبرر تماثل سرعة الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الخفي و الاقتصاد السري إذ أن طبيعة الأنشطة فيهما تختلف.

¹ VITO TANZI 1980 « The Underground Economy in united states, Estimations and implications "Blanca National del lavers quarterly review N°:135; pp115-119.

2. قد يؤدي استخدام ذلك الأسلوب إلى نتائج مضللة إذ أن استخدام ذلك الأسلوب لتقدير الاقتصاد الخفي في كل من إيطاليا وهولندا أوحى أن هناك انكماشات في حجمه وهو ما لا يبدو حقيقياً.

الذي يتم اشتقاقه بتلك الطريقة مع الناتج الوطني الإجمالي كما تظهره الحسابات الوطنية للدخل والإنتاج وذلك بافتراض بقاء العناصر الأخرى على حالها. والعكس في حالة وجود فرق بين الناتج الوطني المقدّر بتلك الطريقة، و الناتج الوطني كما تظهره الحسابات الوطنية إذ يمكن أن يتخذ ذلك الفرق كمؤشر لحجم الاقتصاد الخفي ويعرض الباحث النموذج العام لتقدير الاقتصاد الخفي ووفقاً لذلك المنهج وبدلالة ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي لم يدخل في إطار التقدير الفعلي له في الحسابات الوطنية، ويمثل الدخل الخفي الحسابات الوطنية المتغيرات الخارجية في الاقتصاد الرسمي¹ ويُفترض أن:

Y	الدخل الوطني الكلي
Y_F	الدخل الوطني الرسمي
Y_{Inf}	الدخل الوطني الخفي
a	العملة في التداول
b	الودائع الجارية (القابلة للصرف شيكات)

¹ EDGAR L.FIEGE (Ed: 1989): « The underground Economies TAX EVASION and Information distortion (New York. Cambridge Press); pp.46-54.

المطلب الثالث: طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات) *Transaction Method* :

استخدم¹ (FIEGE) طريقة المعاملات لتقدير الاقصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية و تعتمد هذه الطريقة على معادلة فيشر لكمية النقود وهي:

$$M.V = P.T$$

حيث:

M: الكتلة النقدية

V: سرعة دوران النقود

P: متوسط المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات

يمثل الجانب الأيمن من المعادلة الحجم الكلي للمدفوعات في حين يمثل الجانب الأيسر منها القيمة الكلية للمبادلات وذلك خلال فترة معينة.

فإذا تمّ تحديد كل من M و V ومن ثمّ المقدار (M.V) يمكن تحديد قيمة المعاملات الكلية (P.T).

فإذا كانت نسبة (P.T) إلى إجمالي الناتج الوطني الاسمي ثابتة ومحددة فإنه من الممكن تقدير الناتج الوطني الإجمالي لأي سنة طالما أن قيمة (P.T) تمّ تحديدها. وفي ظلّ عدم وجود اقتصاد غير رسمي يتساوى مع الناتج الوطني.

V_b: سرعة تداول الودائع الجارية.

T: إجمالي قيمة المعاملات.

¹ VITO TANZI 1980 « The Underground Economy in united states, Estimations and implications "Blanca National del lavers quarterly review N°:135 Decl980; pp.432-433.

و يضع:

$$Y_G = Y_F + Y_{Inf}$$

و ينقسم الحجم الكلي للمدفوعات النقدية (M.V) إلى شقيه يمكن إعادة صياغة المعادلة:

$$P.T = a.V_a + b.V_b$$

بافتراض أن قيمة المعاملات الكلية متناسبة مع الدخل الكلي بمعنى أن:

$$\alpha^* = X / P.T$$

$$P.T / Y = \alpha^* = a.V_a + b.V_b / Y$$

$$\alpha^* . Y = a.V_a + b.V_b$$

$$Y = a.V_a + b.V_b / \alpha^*$$

و بالتعويض ينتج:

$$Y_{Inf} = [(a.V_a + b.V_b) / \alpha^*] - Y_F$$

$$Y_{Inf} = Y - Y_F$$

و تعتبر المعادلة الناتجة عن حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل الخفي في الحسابات الوطنية باعتباره متغير داخلي يتحدد بالعناصر التالية:

1. المدفوعات الكلية و تمثل فيه النقود في الدوران (عملة، ودائع جارية) مضروبة في سرعة دورانها وهي محددة ومعطاة خارج النموذج.
2. الدخل الرسمي وهو متغير خارجي ومعطى من واقع تقديرات الحسابات الوطنية.
3. α^* تمثل نسبة ثابتة للمعاملات إلى إجمالي الدخل و يمكن تحديدها بافتراض أن هناك فترة ذهبية لم يتواجد خلالها الاقتصاد الخفي أي أن كل الدخل الوطني مسجل بالحسابات الوطنية و حيثما استخدم (FIEGE) ذلك المدخل لتقدير الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة، وقع اختياره على عام 1939 كفترة ذهبية لم يتواجد فيها الاقتصاد الغير رسمي باعتبار أن نسبة المعاملات إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي خلال تلك الفترة (10.3%) هي نسبة طبيعية.

وقدّر (FIEGE) قيمة (P.T) لعامي (1976-1978) و بقسمة النتائج التي حصل عليها على نسبة معاملات (1939) تمكّن من تحديد الناتج الوطني الإجمالي لسنتي (1976-1978) وبتقدير الفروق بين الناتج الوطني المقدّر بتلك الطريقة و الناتج الوطني كما أظهرته الحسابات الوطنية للدخل و الإنتاج انتهى إلى التقديرات التالية:

1. إن حجم الاقتصاد الخفي خلال سنة 1976 قد تراوح ما بين 225.5 إلى 389.1 مليون دولار بنسبة تتراوح بين 13.2% و 21.7% من الناتج الإجمالي الوطني.

2. إن حجم الاقتصاد الخفي خلال عام 1978 قد تراوح ما بين 541.7 إلى 704.4 مليون دولار بنسبة تتراوح بين 25.5% و 33.1% من إجمالي الناتج الوطني.

و يتميز أسلوب المعاملات لتقدير الاقتصاد الخفي بأنه يتجنّب العديد من الافتراضات التي تتطلبها تطبيق أسلوب النسبة الثابتة إذ أنه لا يفترض أن العملة هي الوسيط الوحيد للتبادل في الاقتصاد الخفي، كما لا يفترض ثبات نسبة العملة إلى ودائع الطلب في كل من الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الخفي.

كما لا يوجد ثمة افتراض بخصوص سرعة تداول الدخل النقدي في القطاعين. و النقد الوحيد الذي يوجّه لذلك الأسلوب هو افتراضه ثبات نسبة المعاملات إلى الدخل الوطني، وأن أي تغيير في تلك النسبة يؤدي إلى تواجد الاقتصاد الخفي في حين أن تلك النسبة قد تتغير لأسباب أخرى.

إن الأساليب الثلاثة التي تم اقتراحها لتقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال المدخل النقدي تعاني نقص أساسي وهو أن المتغيرات في المعدلات النقدية تعود فقط للتغير في حجم

الاقتصاد الخفي ومثل هذا المدخل يعد معقولا في حالة واحدة وهي غياب تأثير أي عوامل أخرى على هذه المعدلات إلا أنه من المعلوم وفقا للنظرية الاقتصادية أن المعدلات النقدية المستخدمة لحساب حجم الاقتصاد الخفي عرضة لعدد كبير من العوامل منها:

أ. آثار الأسعار النسبية **Relative Price Effects** الناتجة عن التغيرات في تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة **Currency** والنقود بشكل عام **Money** أي التغير في معدلات الفائدة ومعدلات التضخم ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاحتفاظ بالنقود في شكل سائل.

ب. آثار الدخل: **Income Effects**

ج. التغيرات في الترتيبات المؤسسية **Institutional Arrangements** وبصفة خاصة الاستخدام المتزايد للشيكات والبطاقات الائتمانية.

د. التغيرات في الأذواق والمتعلقة باستخدام النقود السائلة أو باقي أشكال النقود.

ولقد أشار العديد من الباحثين إلى أن هناك حاجة إلى التحكم في هذه الآثار بهدف التأكد من أن التغيرات في عرض النقود ترجع إلى التغيرات الحادثة في الاقتصاد الخفي.

المبحث الثالث: الهرب الضريبي والطلب على النقود: أسلوب **Tanzi**:

انتقد ¹Tanzi (1982a) أسلوب Gutmann بأنه يقوم على مجموعة من الفروض التي لا يمكن قبولها، بصفة خاصة الفرض القائم على أساس أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد الخفي.

¹ : V.TANZI 1982 (a): « the Underground Economy and Tax evasion in the United States: Estimates and implications in TANZI 1980 op ;cit ,pp111-116.

ولذلك فقد حاول **Tanzi** تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال تقدير دالة طلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1929 - 1976 وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة.

لقد قامت افتراضات **Tanzi** على أنه إذا كانت معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، وأن الاقتصاد الخفي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي فإن تغيير معدل الضريبة في النموذج لا بد وأن يعطى تقديراً لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي، وبالتالي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج الوطني الإجمالي في الاقتصاد الخفي بافتراض تساوى سرعات التداول في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، على أن **Tanzi** قام بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود **M2**. ولقد افترض **Tanzi** أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل هما العوامل القانونية والعوامل غير القانونية.

المطلب الأول: العوامل القانونية (المشروعة):

أ. من ضمن العوامل طويلة الأجل:

تؤثر في نسبة العملة إدخال نظام البطاقات الائتمانية ودرجة التقدم وانتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء البلد وغيرها من العوامل التي يصعب قياسها. لذلك استخدم **Tanzi** فيتو متوسط الدخل الوطني **Per Capita Income** لكي يعكس العوامل السابقة.

ب. تركيب الدخل: *Composition of Income*

يؤثر تركيب الدخل والتغيرات التي تحدث فيه إلى نسبة العملة ($\frac{a}{T2}$) فعناصر الدخل متعددة بعضها غالبا ما يدفع بالعملة كالأجور والرواتب والبعض الآخر إما أن يدفع نقدا أو بشيكات كالفوائد وعوائد الأسهم ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها تؤدي زيادة نسبة الأجور والرواتب إلى زيادة الطلب على العملة.

وقد استخدم تانزي فيتو نسبة الأجور والرواتب إلى الدخل الشخصي كأحد المتغيرات التفسيرية، حيث تؤدي زيادة نسبة الأجور والرواتب إلى زيادة نسبة العملة.

ج. سعر الفائدة:

حينما يكون المتغير التابع هو نسبة العملة إلى النقود فمن الضروري أن يضاف المتغيرات التفسيرية سعر الفائدة، باعتباره مقياس لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالعملة، ومن المتوقع أن يكون سعر الفائدة تأثير سلبى في الطلب على العملة، حيث أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الودائع للأجل ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها تنخفض قيمة ($\frac{a}{T2}$).

المطلب الثاني: العوامل غير القانونية (غير المشروعة):

حتى لو لم توجد ضرائب، فسوف تتأثر نسبة بعض الأنشطة غير المشروعة والتي عادة ما تتحقق باستخدام العملة¹ فزيادة الأنشطة غير المشروعة يصاحبها زيادة في $\frac{a}{T2}$ وبسبب صعوبة القياس لقصور البيانات المتعلقة بتلك العناصر ركز V.Tanzi على دراسة تأثير التهرب الضريبي في نسبة العملة وذلك بالقدر الذي يتصل بالعوامل القابلة للقياس وحدد بالمنافع التي تعود على المكلفين من جراء عدم دفع الضريبة.

¹ V.Tanzi 1980 : op ,cit pp 437-441 .

ويمكن قياس تلك المنافع بمستوى الضريبة، ومن المفترض أن ارتفاع مستوى الضريبة يؤدي إلى زيادة استخدام العملة ومن ثم زيادة $\frac{a}{T_2}$.

ويتحدد مستوى الضريبة بثلاثة عوامل هي كالآتي:

1. نسبة حصيلة ضريبة الدخل الشخصي إلى إجمالي الدخل الشخصي.
2. السعر الحدي للضريبة على الدخل الشخصي، ويعبر عنه بالسعر المقرر قانوناً والمفروض على الشرائح العليا من الدخل.
3. المعدل المتوسط للضريبة على الدخل الشخصي المستمد من الودائع، ويراعى احتساب نسبة إيراد (حصيلة) الضريبة، بعد خصم المدفوعات التحويلية من الدخل الشخصي، إذ أنهما لا تخضع لضريبة الدخل.

وفي ضوء ما تقدم يمكن التعبير عن متغيرات دالة الطلب على العملة، على النحو التالي:

أ. المتغير التابع:

$\frac{a}{T_2}$: ويمثل نسبة العملة إلى إجمالي النقود في التداول.

ب. المتغيرات المستقلة:

T_1 : نسبة حصيلة ضرائب الدخل الشخصي إلى صافي الدخل الشخصي مخصوماً منه المدفوعات التحويلية.

T_2 : المعدل الحدي للضريبة على الدخل الشخصي.

T_3 : المعدل المتوسط المرجح للضريبة على الدخل من الفائدة.

R : مساهمة الأجور والرواتب في الدخل الشخصي.

i : سعر الفائدة على الودائع.

Y_m : متوسط الدخل الشخصي كما تراه التقديرات الرسمية.

حيث تشير: T_x إلى مجموع مختلف الضرائب.

$$T_x = T_1 + T_2 + T_3$$

ويعبر عن المعادلة (النموذج) على النحو التالي:

$$\frac{a}{T_2} = b_0 + b_1 y_m + b_2 \frac{R}{y} + b_3 \frac{T_x}{y} + b_4 (i) + \alpha$$

حيث α تمثل متغير عشوائي وقيمته المتوقعة تساوي الصفر. وتكون الإشارات سالبة بالنسبة للمتغيرين y_m ، i وموجبة بالنسبة للمتغيرين R ، T_x وعندما استخدم $V. Tanzi$ ذلك المدخل لقياس الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية لم يستخدم (T_x) في تقدير المعادلة بل استخدم كل من السعر المتوسط المرجح للضريبة، والسعر المتوسط للضريبة على حدة، وتم تقدير النموذج باستخدام سلسلة زمنية من الفترة (1930-1980) حيث تمكن تقدير مقدار العملات التي يفترض استخدامها في الأنشطة غير المشروعة، وتحديد سرعة تداول الدخل النقدي في الاقتصاد الخفي، ويفترض تماثلها مع سرعة الدخل النقدي في الاقتصاد الخفي، ويفترض تماثلها مع سرعة الدخل النقدي في الاقتصاد الرسمي. تمكن $Tanzi$ من تقدير حجم الاقتصاد الخفي ومن تلك التقديرات توصل إلى حجم التهرب الضريبي بضرب قيمة الاقتصاد بدلالة الدخل غير المعلن في نسبة الضرائب المدفوعة فعليا إلى الناتج الداخلي الخام، كما تظهره الحسابات الاقتصادية الوطنية.

ويوضح الجدول رقم (III.3-1):

تقديرات الدخل غير الرسمي، وكذلك حجم التهرب الضريبي باستخدام السعر المتوسط المرجح للضريبة

جدول رقم (III.3-1):

تقديرات الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الو.م.أ باستخدام المعدل المتوسط المرجح للضريبة

السنة	النقود غير المشروعة	النقود المشروعة	سرعة تداول الدخل النقدي	حجم الاقتصاد الخفي	الاقتصاد الخفي % من PIB	مقدار التهرب الضريبي
1976	15.78	287.52	5.98	94.26	5.49	7.73
1977	16.07	309.63	6.19	99.56	5.19	8.23
1978	17.66	335.04	6.44	113.92	5.27	9.84
1979	18.95	351.05	6.88	130.29	5.40	11.51
1980	21.75	358.55	7.32	159.31	5.07	15.01

Source: V.Tanzi 1983: "the underground Economy in the united States", Annual Estimates 1930-1980 IMF-STAFF Papers Vol30 N°2 June 1983 P229

جدول رقم (III. 3 - 2):

تقديرات الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الو.م.أ باستخدام المعدل المتوسط للضريبة

السنة	النقود غير المشروعة	النقود المشروعة	سرعة تداول الدخل النقدي	حجم الاقتصاد الخفي	الاقتصاد الخفي % من PIB	مقدار التهرب الضريبي
1976	10.41	292.89	5.87	61.08	3.56	5.01
1977	11.55	314.15	6.11	70.50	3.68	5.83
1978	12.86	339.84	6.34	81.59	3.78	7.07
1979	13.22	356.76	6.77	89.44	3.71	7.90
1980	16.35	639.50	7.22	117.99	4.49	11.12

Source: V. Tanzi 1983: "the underground Economy in the united States", Annual Estimates 1930-1980 IMF-STAFF Papers Vol30 N°2 June 1983 P301

ويوجه لنموذج V. Tanzi (معادلة الطلب على العملة) انتقادين فقط:

1. افتراضها تساوي سرعة تداول النقود المشروعة والنقود غير المشروعة.
2. لا تأخذ التقديرات وفقا لذلك الأسلوب في حسابها الدخول المستمدة من أنشطة الجريمة التي قد تتم لدوافع أخرى غير التهرب الضريبي.

هذين الانتقادين يعتبران أخف انتقادا للأساليب السالفة وهذا ما يدفع باستخدام هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في أغلبية البلدان المتقدمة والنامية منها.
وهذا ما سنعمده في دراستنا هذه في الجانب التطبيقي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر في الفترة (1970-2004).

المبحث الرابع: طريقة النمذجة الكلية ومقاربة المحاسبة الوطنية:

المطلب الأول: طريقة النمذجة الكلية:

هي طريقة تقدير الاقتصاد الخفي المقترحة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E حسب منشور 2002.

تمثل و تعرض هذه المنهجية عدّة تقنيات تسمح بتصحيح الحسابات التي تدخل في حساب الإنتاج الداخلي الخام إلا أنها لا تمثل إلا حلولاً للمدى القصير في حين أن العلاج يوضع أساساً لآفاق ذات أجل طويل، بحيث تقترح إستراتيجية ذات خمسة مراحل لتقدير هذا النوع من الاقتصاد، أين تكون في الأخير هي تحسين مصادر المعطيات الأساسية التي تمكن الإحصائيين من تسجيل جميع العمليات والنشاطات الاقتصادية التي تدخل في إطار الإنتاج الذي حدد حسب نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة سنة 1993¹ وهو موضح في المخطط رقم (III. 4 - 1).

1. تحديد إطار للمفهوم و شبكة التحليل الملائم والذي يخدم عملية تقدير الاقتصاد الخفي.
2. تقييم المعطيات الأساسية المقدمة للمحاسبين الوطنيين و تقييم طويل المدى للنشاطات غير المرئية.
3. التعريفات بالتحسنات المختلفة في ميدان إنشاء الحسابات القومية و التي تحدّ من تشابك النشاطات الغير قابلة للتقدير.
4. التعريف بالتحسنات المحققة للبنية التحتية و محتوى التشريعات لجمع المعطيات الأساسية والتي تحدّ من تزايد النشاطات التي تتم في الخفاء، وهذا ما يجعل المحتوى القانوني أو التشريعي يسري بتطابق مع المعايير الدولية السابقة في هذا الميدان.

¹ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: منشور التقدير 2002 (O.C.D.E) Manuel ص ص 93-99.

5. وضع مخطط صالح للاستشارة من قبل المستعملين له، والقيام بتصنيف منتظم حسب الأولويات للنتائج الموجودة لتحقيق و ضمان انتقال المحققين و القائمين بالحسابات الوطنية.

تستعمل هذه الطريقة للوصول إلى تقديرات كلية للاقتصاد الخفي وهي لا تتسم بالشمولية، وإنما أقرب إلى الحقائق الاقتصادية لتقدير النشاطات التي تتم في الخفاء، وكذلك الإنتاج (النشاط) السرداني. ورغم أنها لا تعتمد على أي أساس علمي إلا أنها تقوم بجلب انتباه الأوساط السياسية مما يجعل هذه الأخيرة تسعى للتدخل في بعض الحالات.

توجد عدة صياغات لهذه النماذج، ولكن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها كلها أن المبادلات في الاقتصاد الخفي تتم مباشرة بالنقد (En Espèces) مما يجعل أي زيادة في النسبة بين السيولة (Liquide) و الودائع (Dépôts) لا تتلائم مع لا يمكن تفسيره من خلال عوامل مثل معدّل الفائدة، تطور طرق الدفع أو ارتفاع معدلات الدخل وهذا بالنظر إلى اقتصاديات الخفاء.

هذا النموذج أو المنهج لا يقيس إلا التغيير في حجم الاقتصاد الخفي ؛ وذلك انطلاقاً من صياغة فرضيات خاصة بحجم هذا الاقتصاد معطى من مدة زمنية معينة.

و تُصنّف كيديهي في السنة المرجعية أن اقتصاد الظل كان يساوي الصفر (معلوم).

وتضاف إلى النشاطات غير المرئية والتي تعتبر مسبقاً محتواة في الإنتاج الداخلي الخام **(PIB(Produit Intérieur Brut)**.

وفي الحين نحاول عرض طريقة النمذجة الكلية حسب المثال الذي أدلت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منشورها لعام 2003 الخاص بالتقدير.

* مثال خاص بحالة هنغاريا **Hongrie**:¹

إذا ثبتنا الإنتاج الداخلي الخام:

Formelle PIB: 100 رسمياً

وأي يفترض وجود 16% كمنشآت غير مرئية فإنه من المفروض تواجد كمية أخرى قدرها 28% لم يتم الإحصائيين بحسابها فيصبح الإنتاج الداخلي الخام **PIB** الصحيح لهنغاريا كالاتي:

(16% + 28%) = 44% ما يعادل 35% من (100 + 28) الموافقة للنشاطات غير المرئية.

¹ Manuel (O.C.D.E) 2002 :Mesure de l'E.N.O , op,cit, pp111-117.

و يبقى السؤال مطروح بجدّة وهو كيف يمكن تقدير أنشطة الخفاء؟
 - في السنة المرجعية تم تثبيت الإنتاج الداخلي الخام $PIB = 100$ رسمياً.
 افتراض وجود 16% نشاطات غير مرئية
 وتوجد نسبة أخرى قدرها 28% لم تحصى من طرف الإحصائيين لهذا البلد.
 فالنشاطات الغير رسمية هي $(16 + 28) = 44$

فإذا حاولنا معرفة نسبة الاقتصاد غير المرئي E.N.O في اقتصاد هنغاريا:

نضع PIB الرسمي + النشاطات الغير مرئية التي لم يتم إحصاؤها.

$$128 = 28 + 100$$

رسمي غير رسمي كلي

$$PIB Total = 128 \text{ كلي} \leftarrow \text{بتناسب} \leftarrow 44 \text{ نشاطات غير مرئية (E.N.O)}$$

$$PIB Formel = 100 \text{ رسمي} \leftarrow x \text{ نسبة النشاطات غير المرئية في هنغاريا}$$

* بواسطة القاعدة الثلاثية نجد:

$$128 . (44) = 100 . x$$

$$128 . x = 4400$$

$$X = 4400 / 128 = 34.37 \approx 35\%$$

35% هي نسبة E.N.O في الاقتصاد الكلي لهنغاريا.

* عيوب هذه الطريقة: أنها لا تعتمد على أساس رياضي-علمي واضح، فهي مبنية على

الملاحظة والتقدير المباشر فيمكنها أن تكون بعيدة نوعاً ما عن الواقع، كما يتوقع فيها عدم

تغطية أغلب النشاطات الخفية بشقيها (التجاري و الغير تجاري) (النقدي و الغير نقدي) و

سنتين في المخطط رقم (2-4 III) الذي تم إنشاؤه انطلاقاً من وثائق رسمية و حديثة الصدور

من طرف صندوق النقد الدولي (F.M.I) في مجلّة تقديرات الاقتصاد غير المرئي (E.N.O).

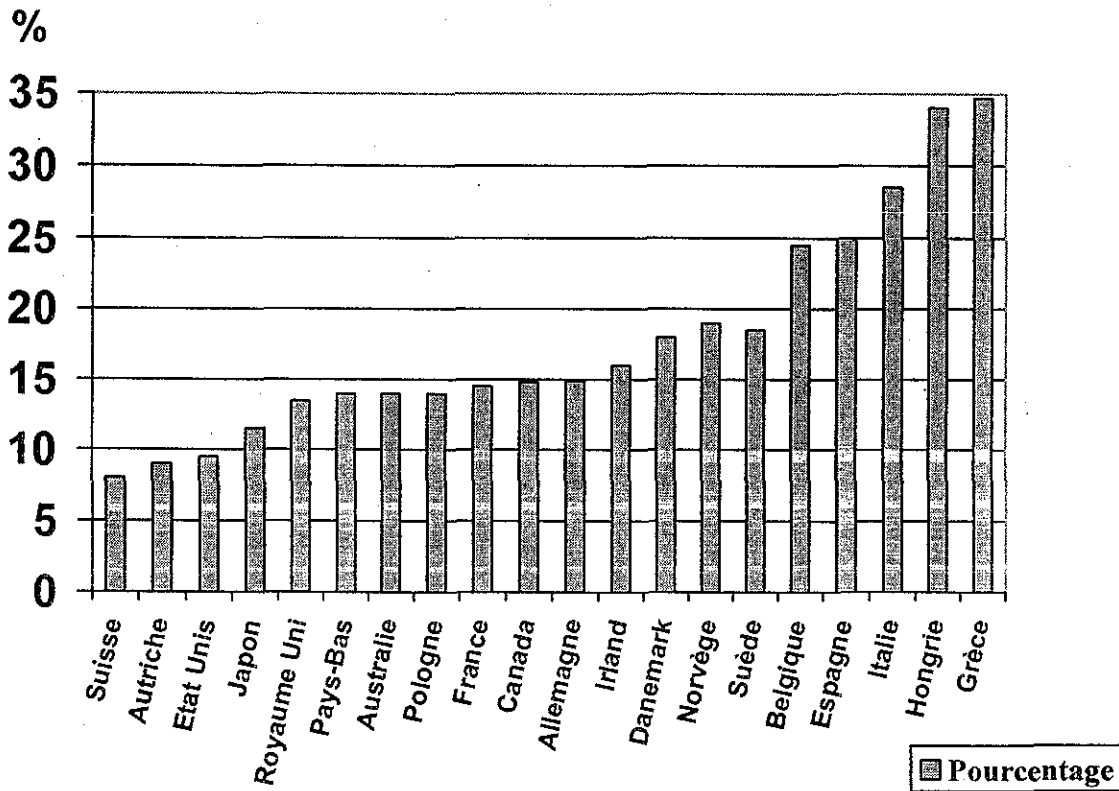
حجم هذا الأخير لـ 20 بلداً تابع لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.C.D.E) بالنسبة

المثوية.

المخطط رقم (2.4.III):

Taille supposée de « l'économie de l'ombre » dans 20 pays de l'OCDE

Activités « Omises » en pourcentage du PIB officiel



Source : Shadow Economies Around the world : Size, Causes and consequences, Document de travail du FMI, WP/00/26, Fonds monétaire international, Washington D.C, 2000

المطلب الثاني: مقارنة المحاسبة الوطنية في تقدير الاقتصاد الخفي:

تعتبر المحاسبة الوطنية أداة و طريقة محاسبة تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخامة بغية إعطاء صورة رقمية شاملة و مبسطة عن اقتصاد وطني ما خلال فترة زمنية معطاة عادة ما تكون سنة.

كما أنها أداة سياسية في يد أصحاب السلطة أو القائمين على السياسة الاقتصادية لاتخاذ القرار وتوجيهات هذه السياسة.

تعتمد المحاسبة الوطنية في تقديرها للاقتصاد غير المرئي (الناتج الداخلي الخام **PIB**) على المصادر الرئيسية و المتمثلة في:

- الإحصائيات.
- التحقيقات الإحصائية.
- التحقيقات حول نفقات استهلاك الأسر.
- المصادر الإدارية.

لهذا الغرض المحاسبة الوطنية تعمل على ضرورة توحيد و ترسيم المفاهيم الخاصة بالاقتصاد الخفي.

وهذه المهمة كُلفت بها المنظمة العالمية للعمل (O.I.T) و قسم المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (NU).

و الآن نحاول عرض المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها المحاسبة الوطنية في تقدير الاقتصاد غير المرئي بالتفصيل.

أولاً: الإحصائيات:

تستعمل الإحصائيات العامة (للسكان و السكن) لإعداد قواعد الاستقصاء التي تستعمل في التحقيقات لدى الأسر وهي توفر للمحاسبة الوطنية معلومات حول السكان و التشغيل و حظيرة السكنات... و يمكن استعمال هذه المعطيات لاحتساب بعض النسب (الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد والدخل الوطني للفرد الواحد...) ¹ و معايير أخرى لكنها بالأخص بيانات ثمينة لتقدير الاقتصاد غير المرئي P.E.N.O كما أنها تسمح بتأطير عمليات تقدير إنتاج البناء الذاتي و إنتاج خدمات الإيجار الحقيقي و المدرجة في حساب (هيكل حظيرة السكنات حسب المركز القانوني لتشاغليها).

وهذا ممكن بفضل توزيع حظيرة السكنات حسب المركز القانوني للشاغلين، غير أن هذا المصدر غير مجدي تماماً في تقدير التشغيل الخفي، حيث يتم الاكتفاء بالتصريحات التلقائية للأفراد.

الإحصاء العام للفلاحة: إعداد بطاقة عامة للمستثمرات الفلاحية تسمح هذه البطاقة بمعاينة جزء لا يستهان به من الاقتصاد غير المرئي.

ثانياً: التحقيقات الإحصائية:

يتمثل موضوع التحقيق في المؤسسة بالنسبة للصناعة أو الورشة بالنسبة للبناء أو التشغيل العمومي و الري، ويهتم التحقيق بشكل خاص بتفاصيل الاستهلاكات الوسيطة.

و ضمن هذا التحقيق تدرس بصفة شاملة كل المؤسسات التي تشغل عشرة (10) أجراءً أو أكثر وتخضع المؤسسات التي تشغل أقل من عشرة (10) أجراءً للتحقيق من خلال الاستقصاء وتستعمل معطيات هذا التحقيق خاصة إعداد جداول الموارد و مناصب الشغل و إعداد توازنات تدرج في إطار حساب مؤشر الأسعار عند الإنتاج الصناعي.

¹ الاستهلاك النهائي عن كل ساكن، الدخل الوطني عن كل ساكن.

و إذا ما أضيف هذا التحقيق إلى مصادر أخرى لإعداد التوازنات المحققة، يمكن أن يصبح مفيداً لتقدير الاقتصاد غير المرئي.

ومن ناحية أخرى يوفر التحقيق حول البناء و الأشغال العمومية و الري للمحاسبين الوطنيين مؤشرات ثمينة لتقدير البناء الذاتي (تكلفة المتر المربع المبني و معدل مساحة السكن المبني ذاتياً...).

فضلا عن ذلك يمكن تطبيق المعاملات التقنية للإنتاج و النسب الأخرى الهامة (نسبة القيمة المضافة و إنتاجية العمل...) التي يتم الحصول عليها من خلال هذا التحقيق على المؤسسات الخفية.

ثالثاً: التحقيقات حول نفقات استهلاك الأسر :

تعدّ التحقيقات حول نفقات استهلاك الأسر من بين أهم مصادر المعلومات الإحصائية للمحاسبة الوطنية، وقد يعود ذلك إلى تقديمها تفاصيل عن المعلومات ونوعيتها ودوريتها العشرية، كما أن استعمالها بشكل متبصر وعقلاني سيمكّن المحاسبة الوطنية في غياب الرصد المباشر (التحقيقات) من دراسة عدد من قطاعات النشاط كالفنادق و المقاهي و المطاعم و الخدمات المقدّمة للأسر... وحتى متغير التشغيل تتم متابعة بشكل جيّد نسبياً.

إن هذا النوع من التحقيقات يسمح بضبط جزء من النشاط الخفي وهذا بإجراء المقارنات مع مصادر المعلومات الإحصائية الأخرى وبإعداد التوازنات المحققة (مقاربة الطلب) ويمكن أن يقدم التحقيق أيضاً بيانات جيّدة حول الإنتاج الخفي لبعض المنتجات التي توجّه حصراً لاستهلاك الأسر.

إن المبدأ الأساسي هو الآتي:

إذا تم إخفاء جزء هام من الاقتصاد غير المرئي، لاسيما على مستوى الموارد فإنه على مستوى الإنتاج يظهر دائماً على مستوى الاستعمالات أو النفقات.

رابعاً: المعطيات الإحصائية:

وتجدر الإشارة إلى أربعة مصادر أساسية هي:

1. المعطيات التي تقدمها وزارة الفلاحة:

و تخض هذه المعطيات الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني و منتوجات التربية و عمّال الزراعة، والعمل الزراعي (معدّل الشغل الدائم، الشغل الموسمي والمساعدون العائليون).

2. المحاسبة العمومية:

تقدم المديرية العامة للخرزينة هذه المعطيات و تخص هذه الأخيرة نفقات ميزانية التسيير و نفقات ميزانية التجهيز حسب كل فصل و كل عملية بالإضافة إلى الميزانيات الملحقّة (البريد و المواصلات) و الحسابات الإدارية (الولايات، البلديات) و حسابات الضمان الاجتماعي و يقدم هذا المصدر بيانات عن الاقتصاد غير المرئي لأسباب اقتصادية: (التهرب الجبائي، و الغش الجبائي و التهرب من دفع الاشتراكات الاجتماعية) وعلى سبيل المثال يقوم المحاسبون بتقدير الرسم على القيمة المضافة المستحق (حسب كل فرع نشاط) و تقارن النتائج مع الرسم على القيمة المضافة الذي حصّلته الدولة بصفة فعلية.

3. معطيات مصالخ الضرائب:

تكشف المعلومات التي تقدمها المديرية العامة للضرائب عن رقم الأعمال (المصرّح به و المعدّل) وعن الضرائب المباشرة و غير المباشرة و عدد الوحدات حسب نوع النشاط بعنوان المنتوج والفرع، و تسمح مقارنة رقم الأعمال المعدّل الذي توفّره المعطيات الجبائية برقم الأعمال المحصّل من خلال التحقيقات السنوية (غير المعدّل) بدراسة بعض الفروع حيث يحتمل وجود اقتصاد غير مرئي بصفة قويّة.

4. معطيات الجمارك:

وهي إحصائيات تتعلق بالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) حسب المنتج وحسب البلد والكميات و القيم و فئات الاستعمال، التي تقدمها المديرية العامة للجمارك، ولا يُحسب هذا المصدر ضمن الواردات الرسمية. الواردات التي تتم بدون دفع تمثل حوالي 5% من إجمالي السلع المستوردة.

بعد عرضنا لمختلف المصادر التي تعتمد عليها المحاسبة الوطنية في تقدير الاقتصاد غير المرئي، وفي هذا الإطار يتعين علينا كشف تقديرات حصّة الاقتصاد الخفي في الناتج الداخلي الخام لبعض الدول النامية حسب المعطيات الأساسية للمحاسبة الوطنية، قدر معدل حصص الاقتصاد الخفي بما يلي:

التشغيل الغير فلاحى قدر بـ 48% في تونس و 77% في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء و 68% في آسيا و 28% في المكسيك.

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام غير الفلاحى نسبة 26.7% في بلدان المغرب العربى باستثناء (ليبيا وموريتانيا) وبنسبة 37% في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء و بنسبة 33.6% في آسيا و بنسبة 14% في المكسيك.

وفي التشغيل الإجمالى بنسبة 37% في تونس، ونسبة 20% في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء و بنسبة 32% في آسيا.

و في إجمالي الناتج الداخلي الخام بنسبة 23% في بلدان المغرب العربى الثلاثة، ونسبة 24% في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، ونسبة 28% في آسيا و نسبة 13% في المكسيك.

تعتبر هذه النسب تقريبية وهي مُلخّصة لدراسة قام بها الخبير "جاك شارم" (1999) خبير

لدى المكتب الدولي للعمل، كما هو موضّح في الجدول رقم (1.4.III):

الجدول رقم (1.4.III):

تقدير حصة الاقتصاد الخفي في الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان النامية حسب معطيات المحاسبة

الوطنية:

الدول	السنوات	التشغيل غير الفلاحي %	الناتج اداخلي الخام الغير الفلاحي %	إجمالي التشغيل	إجمالي الناتج الداخلي الخام %
الجزائر	1997	/	26.5	/	24.2
تونس	1995	48.7	22.9	37.8	20.3
المغرب	1986	/	30.7	/	24.9
إفريقيا الشمالية		/	26.7	/	23.1
إفريقيا الجنوبية	1995	18.9	7.2	16.6	6.9
الكامرون	96/95	/	42.3	/	33.6
كينيا	1999	71.6	25.0	28.8	18.4
زامبيا	1998	58.3	20.2	/	14.7
البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء		77.4	37.2	19.7	24.3
كوريا الجنوبية		/	16.9	/	15.9
اندونيسيا	1998	77.9	31.4	42.9	25.2
الفلبين	1995	66.9	32.5	34.3	25.4
آسيا		67.5	33.6	31.5	27.7
المكسيك	1998	28.5	13.4	/	12.7
كولومبيا	1992	/	25.1	/	16.8

المصدر: ج. شارم 1999 نخير لدى المكتب الدولي للعمل (B.I.T)

ومن هنا تجدر الإشارة إلى سؤال وجيه نريد من وراءه اختبار الأخطاء التي ترتكبها المحاسبة الوطنية في تقدير الاقتصاد الخفي.

المطلب الثالث: أخطاء المحاسبة الوطنية بالنسبة للمجمعات الاقتصادية غير الرسمية

(الخفية):

في هذا السياق ستعرض إلى ما هي الأخطاء التي بإمكان المحاسبة الوطنية ارتكابها: خصوصا في الدول النامية أغلب الظواهر الاقتصادية على المدى المتوسط و الطويل ومن هنا يمكن حصر الناتج الداخلي الخام الحقيقي **P.I.B** بلد وهو مجموع الناتج الداخلي الخام التجاري المحسوب من طرف المحاسبة الوطنية و الناتج الداخلي الخام غير التجاري المحسوب من طرف المحاسبة الوطنية.¹

$$\text{PIB Réel} = \text{PIB Marchand} + \text{PIB Non-Marchand}$$

$$\begin{array}{ccc} \text{الناتج الداخلي الخام (PIB) الحقيقي} & = & \text{PIB الغير تجاري} + \text{PIB التجاري} \\ \downarrow & & \downarrow \\ \text{غير محسوب CN} & & \text{محسوب CN} \end{array}$$

و سنبيّن ذلك بتطبيق عددي في فترة على المدى القصير:

افترضنا من الفترة (t) و الفترة (t+5)

1. نفترض أن الناتج الداخلي الخام **PIB** غير التجاري يمكن تقديره ولو تقريبا و سيعرف

انخفاضا و الناتج الداخلي الخام **PIB** للفترة (t) يبقى ثابتا و مساويا لناتج سنة (t+5)

لكن الناتج الداخلي الخام **PIB** الجديد التجاري المحسوب من طرف المحاسبة الوطنية

لسنة (t+5) يحوي الناتج الداخلي الخام **PIB** القديم التجاري للسنة الفترة (t) الذي

¹ مثال صدر من طرف المفكرين 1982 :

Monique, Ansons, Meyer 1982 : « La nouvelle comptabilité Nationale des NU en Afrique »

المحاسبة الوطنية الجديدة في إفريقيا، طبعة: L'Harmattan 1982 ص ص 711-793.

يبقى ثابتا - الجزء من **PIB** غير التجاري الذي أصبح تجاريا للفترة (t+5) (أنظر المخطط في الأسفل) يعني المحاسبة الوطنية بالنسبة لسنة (t+5) تأخذ **PIB** محسوب بزيادة وذلك للوصول إلى **PIB** (نتاج داخلي خام) حقيقي الذي انخفض.

مخطط تفسيري:

سنة (t+5)

$$Y_{mt} = 65 = \text{PIB تجاري} = \text{PIB تجاري}$$

$$X_{5-t} = 7$$

⇒ Nouveau PIB = الجديد

= غير التجاري

$$Y_{n m t-5} = 18$$

انخفاض المستوى

$$\text{PIB Réel } Y^* = 10$$

النتاج الداخلي الخام

X_{5-t} = جزء من الناتج الداخلي الخام **PIB** غير التجاري الذي أصبح تجاريا وهو يوافق **PIB** المحسوب من طرف المحاسبة الوطنية.

$$Y^* = 10 = \text{انخفاض PIB الحقيقي} = \text{انخفاض PIB غير التجاري}$$

* و سنوضح هذا المثال بواسطة تطبيق عددي يكون أقرب إلى الواقع:

* سنة (t)

$$\text{PIB حقيقي} = \text{PIB تجاري} + \text{PIB غير تجاري}$$

محسوب غير محسوب

35

65

100

* سنة (t+5)

$$\text{PIB حقيقي} = \text{PIB تجاري} + \Delta \text{ PIB تجاري} + \text{PIB غير تجاري}$$

$$\text{محسوب} + \text{محسوب} + \text{غير محسوب}$$

$$65 = 7 + 18 + 90$$

في المجموع لدينا PIB المحسوب ينتقل من 65 إلى 72 بينما PIB الحقيقي ينخفض من 100 إلى 90 وهذا ما يدل على أن المحاسبة الوطنية تهتم بالنشاطات الاقتصادية التجارية. لتأخذ على سبيل المثال في الجزائر: يمكننا استنتاج نوعين من النشاطات غير التجارية متعلقة بالتغذية العامة التي هي في تزايد في السوق مع التزايد السكاني و كبر حجم الولايات، في وقت مضى كانت مسافة التنقل ما بين مكان العمل و المسكن لأجل تناول وجبة الغذاء، نفس الشيء بالنسبة للمرأة العاملة مثلها مثل الرجل... إلخ. نشاطات عديدة لتحضير التغذية التي تجهز في المنزل تسوق.

ختاما لهذه الفقرة:

نقول بأن هناك تطوّر للفئات الاقتصادية و الاجتماعية الحضرية. كل الزيادة في PIB الناتج الداخلي الخام داخل الدول النامية من المفروض أن تعالج بهدوء وتأتي بالطريقة العقلانية، ولكي يمكن وضع أو استخلاص طريقة قريبة من الواقع لتمكنا الإحاطة والإلمام بكل جوانب الاقتصاد الخفي و غير المسجل. وحتى تتمكّن من التقرّب إلى الحقيقة و أهمية تقدير الاقتصاد الخفي بواسطة المحاسبة الوطنية يجب علينا أن نمرّ على كيفية تحديد المجمّعات بالمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة و مجموعة الدول الأعضاء.

ملخص:

يتعين أن يعرف المحللون وواضعو السياسات أن تقديرات الاقتصاد الخفي يمكن أن تتباين تباينا كبيرا حسب الطريقة المتبعة في التقدير، وليست هناك طريقة تقدير "مثلى"، فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف منفردة، ويخلص إلى رؤى ونتائج متميزة. ويوضح الجدول الموالي بعض المناهج الشائعة، ومنها الطلب على النقود والمتغير الكامن اللذان يعتبران الأوسع انتشارا.

الجدول رقم (2.4.III): أساليب قياس الاقتصاد الخفي (الطرق المختلفة)¹

الطريقة	أهم السمات
المناهج المباشرة	
المسح بالعينة	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع بيانات المسح
تدقيق الحسابات الضريبية	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة.
المناهج غير المباشرة	
إحصاءات الحسابات القومية	تقدير النمو في الاقتصاد الخفي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.
إحصاءات القوى العاملة	تقدير النمو في الاقتصاد الخفي على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً.
المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي) ثم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.
الطلب على النقود	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع الطلب على السيولة، على افتراض أن معاملات الخفاء تتم نقداً وأن الزيادة في اقتصاد الظل سوف تزيد من الطلب على السيولة.
المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)	تقدير النمو في الاقتصاد الخفي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الخفي.
النماذج	
منهج المتغير الكامن	تقدير حجم الاقتصاد الخفي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد الخفي - كالعيب الضريبي، وعيب القواعد التنظيمية الحكومية - والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة الاقتصاد الخفي، كالسيولة، وساعات العمل الرسمية، والبطالة، وما إلى ذلك وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.

¹ للاطلاع على وصف تفصيلي للطرق المختلفة راجع دراسة:

Frederic Schneider & Dominick Inset(2000)- : "Shadow Economies Size, Causes & Consequences", the journal of Economic Literature 2000, 38/1, pp 77-114.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد شهدت ظاهرة الاقتصاد الخفي تطورات مذهلة خلال العقدين الأخيرين و لقد شدّ هذا التطور في مجال الاقتصاد الخفي انتباه الدارسين و الباحثين و الإحصائيين مما جعلهم يتساءلون في البحث عن أنجع الطرق لتقدير الاقتصاد الخفي، وكذا الأدوات و التقنيات المستعملة للوصول إلى أرقى النتائج وأقرب التقديرات.

فرغم التطورات و إتباع مختلف المناهج لتقدير الاقتصاد الخفي تبقى التقديرات تقريبية وذلك راجع لتداخل و تشعب النشاطات الخفية و صعوبة حصرها و مراقبتها.

عملنا في هذا الفصل على عرض مختلف مناهج تقدير الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) و التي أجمعناها في مجموعتين أساسيتين وهما المناهج المباشرة و المناهج الغير مباشرة.

فالمناهج المباشرة تعتمد أساسا على التحقيقات الميدانية وهذا ما يجعلها أقل استعمالا لأن نسبتها تضليلية نوعا ما؛ بينما المناهج غير المباشرة هي الأكثر شيوعا واستعمالا في تقدير الاقتصادات الخفية في الدول النامية، ويعود هذا التمييز لها كونها تعتمد على المداخل النقدية، وباعتبار الدخل النقدي حجر زاوية في المعاملات الخفية فتمكنا من تقدير الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل النقدي غير الرسمي ونتائجها أقرب للواقع.

ومزايا هذه المداخل النقدية يدفعنا بتطبيقها على هذه الدراسة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر نظرا لتوافر البيانات التي تمكنا من استخدام الأسلوب النقدي (التهرب الضريبي) لـ(V.Tanzi) لتقدير حجم الاقتصاد الخفي.

وغياب وقصور البيانات (المعطيات) بالنسبة للأساليب الأخرى.

الفصل الرابع

الرابع

الفصل الرابع: الاقتصاد الخفي في الجزائر

- الجانب الأول: مكون الأنشطة المشروعة في الاقتصاد الخفي

* المبحث الأول: الغش والنهب الجبائين

* المبحث الثاني: الغش الاجتماعي (الضمان الاجتماعي)

* المبحث الثالث: الغش الجمركي

- الجانب الثاني: المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي في الجزائر

* المبحث الرابع: النهب الجمركي

* المبحث الخامس: الفساد الإداري والمالي في الجزائر

* المبحث السادس: مشكلة المخدرات في الجزائر

216مقدمة
219	الجانب الأول: مكون الأنشطة المشروعة في الاقتصاد الخفي:.....
219	مدخل: نظرة شاملة عن المكونات المشروعة للاقتصاد الخفي.....
223	المبحث الأول: لغش والتهرب الجبائي.....
223	المطلب الأول: تعريف الغش الجبائي.....
224	المطلب الثاني: عبء لغش الجبائي.....
227	المطلب الثالث: هيكل الاقطاعات الجبائية.....
229	المطلب الرابع: أشكال الغش الجبائي في الجزائر.....
229	أولا: على مستوى النشاطات التجارية.....
230	ثانيا: على مستوى المداخل.....
230	المطلب الخامس: تدابير مكافحة الغش و التهرب الجبائيين.....
231	أولا: على الصعيد التشريعي.....
231	ثانيا: على الصعيد التنظيمي.....
232	المبحث الثاني: الغش الاجتماعي (الضمان الاجتماعي).....
232	المطلب الأول: تقدير اليد العاملة حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي C.N.E.S.....
233	المطلب الثاني: تقدير اليد العاملة حسب تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.....
233	المطلب الثالث: تقدير اليد العاملة حسب حساب دراسة مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي.....
234	المطلب الرابع: تقدير اليد العاملة حسب تحقيق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....
235	المطلب الخامس: تقدير اليد العاملة حسب المفوضية العامة للعمل ومصالح الضمان الاجتماعي.....
237	المطلب السادس: حوصلية.....
237	أولا: بالنسبة لحالة غير الأجراء.....
237	ثانيا: بالنسبة لحالة الأجراء.....
238	المطلب السابع: تدابير مكافحة لغش الاجتماعي.....
239	المبحث الثالث: الغش الجمركي.....
240	المطلب الأول: ممارسات لغش الجمركي.....
241	المطلب الثاني: المخالفات الجمركية الكبرى.....
242	المطلب الثالث: المردودية الجبائية للجمارك.....
243	المطلب الرابع: تدابير مكافحة لغش الجمركي.....
243	أولا: في ميدان مكافحة الفترة الجزئية.....
244	ثانيا: ميادين المعايير.....
244	ثالثا: فيما يخص التنسيق.....
244	الجانب الثاني: المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي في الجزائر.....
245	المبحث الرابع: التهريب الجمركي.....
245	مقدمة.....
249	المطلب الأول: التهريب الجمركي في الجزائر.....
252	أولا: معدل الضريبة الجمركية.....
254	ثانيا: تكلفة التهريب.....
255	1. احتمال كشف التهريب.....
258	2. العقوبات المقررة قانونا على القائمين بالتهريب:.....
261	المطلب الثاني: حجم ظاهرة التهريب في الجزائر.....
262	أولا: الدراسات التي تمت في مجال التهريب الجمركي في الجزائر.....
266	ثانيا: لبيانات المتاحة من إدارة مكافحة التهريب لجمركي.....
274	المبحث الخامس: الفساد الإداري والمالي في الجزائر.....
276	المطلب الأول: ظاهرة الرشوة في الجزائر.....
282	المطلب الثاني: الاختلاسات و التهرب.....
285	المطلب الثالث: العمولات غير المشروعة.....
287	المبحث السادس: مشكلة المخدرات في الجزائر.....
287	مقدمة.....
289	المطلب الأول: أسباب تزايد حدة مشكلة المخدرات خلال الثمانينات والتسعينات...إلى يومنا هذا.....
289	أولا: الأسباب المؤثرة في جانب العرض.....
291	ثانيا: الأسباب المؤثرة في جانب الطلب.....
292	المطلب الثاني: ملامح مشكلة المخدرات في الجزائر خلال حقبة الدراسة.....
295	المطلب الثالث: القياس الوصفي لتكلفة المخدرات وإدماجها خلال حقبة الدراسة.....
296	أولا: الكميات المحجوزة من المخدرات وعدد القضايا المرتبطة بذلك خلال (2002-2006).....
298	ثانيا: تحليل وتقييم نظري وصفي لعدد المستهلكين للمخدرات من خلال معطيات وبيانات لمصادر رسمية مختلفة.....

الاقتصاد الخفي في الجزائر:

مقدمة:

تميز الاقتصاد الجزائري خلال العقود الماضية بظاهرة تنامي الاقتصاد الخفي، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المشروعة وغير المشروعة التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني، ولم تخضع للضرائب.

وتؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر، فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن تتراوح بين 15% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام¹، وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع ما بين 20% إلى 30% من الكتلة النقدية².

ويقدر البعض الآخر حجم أنشطة تجارة المخدرات والسوق السوداء للصرف الأجنبي والتهرب والغش الضريبيان بما يناهز 35% من إجمالي الدخل الوطني³.

وقد أخذ الاقتصاد الخفي في الجزائر في الانتشار والتشعب بصورة ملموسة، حيث اتسعت رقعته لتغطي قطاعا عريضا من فئات وطبقات متعددة في المجتمع الجزائري وذلك ابتداء من موظفي الدولة، ونهاية بأقل الطبقات نفوذا الذين يحصلون على دخول غير معلنة في صورة أتعاب استشارية و عمولات، كما أن بعض ربوات البيوت تمارسن أعمال يدوية كالحياطة تدر عليهن دخول غير معلنة، وصغار موظفي الحكومة يمارسون أعمالا إضافية قد ترتبط بوظائفهم

¹ وزارة المالية 2004: "تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" الدورة العادية ص ص 51-56. البنك العالمي في تقريره لسنة 2007.

² محافظة بنك الجزائر (البنك المركزي) سنة 2004 C.N.E S. منشورات المجلس الوطني الاقتصادي 2004 ص ص 88-93.

³ الديوان الوطني للإحصائيات 2004: منشورات "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" 2004 ص ص 83-85.

فتغل دخولا غير معلنة، أو ينخرطون في أعمال أخرى أثناء أو بعد انتهاء العمل الرسمي، والمدرسون يحققون دخولا عالية من الدروس الخصوصية و... إلخ، فإذا أضيف إلى ذلك الدخول التي تحققها فئات عديدة من الممارسات غير المشروعة كالتهريب والمخدرات والرشاوي، وغيرها تكون النتيجة الطبيعية مفادها أن الدخل المعلن يمثل قدرا محدودا من الدخل الفعلي للأسرة؛ وكما أن ظاهرة الاقتصاد الخفي متعددة الأبعاد فهي أيضا متعددة الأسباب، لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مسطر إلى اقتصاد ليبرالي أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأبرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي وغير المنظم، في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، ومع عجز القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي.

ومن ناحية أخرى فقد عانى الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات (الأزمة البترولية سنة 1986) من مجموعة من الاختلالات الهيكلية كالاختلال بين الطلب و العرض الكليين والأسعار و الأجور وأسعار الفائدة و معدلات التضخم وغيرها من الاختلالات التي كان لها الأثر الأكبر في تدعيم وتوطيد أركان الاقتصاد الخفي.

وعلى جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع، وعوامل الإنتاج والصراف الأجنبي إلى نشوء أسواق متوازية للأسواق الرسمية وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب و العرض و الأسعار في الأسواق الرسمية.

كما أن جهود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية، وارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي، والأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية، كثرة الإعفاءات و المزايا الضريبية، خلق في ظل ضعف العقوبات، وتواضع إمكانيات الإدارات المنفذة حوافز قوية للتهرب الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة السرية، والحصول على دخول

غير رسمية بشتى الطرق، وهذا ما يشكل ما يسمى بالفاقد الضريبي بين الضرائب الفعلية والضرائب المحصلة، الذي بدوره يعمق الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة لميزانية الدولة.

وسوف نتعرض في هذا الفصل بالتفصيل لأسباب نشوء و نمو الاقتصاد الخفي بالجزائر وذلك بالقدر الذي يتصل بكل مكون.

وتبعاً لذلك تم تقسيم الفصل إلى جانبين:

الجانب الأول: يتعلق بالعناصر المشروعة غير المعلنة من الاقتصاد الخفي والذي بدوره يتضمن

مدخل و ثلاثة مباحث.

✦ تضمن المدخل: نظرة شاملة عن المكونات المشروعة للاقتصاد الخفي.

✦ المبحث الأول: يركز على الغش و التهرب الجبائين.

✦ المبحث الثاني: انصب على الغش الاجتماعي.

✦ المبحث الثالث: تناول الغش الجمركي.

الجانب الثاني: ويتعلق بالعناصر غير المشروعة من الاقتصاد الخفي والذي بدوره هو الآخر يتضمن المباحث الثلاثة التالية:

✦ المبحث الرابع: تعلق بالتهريب الجمركي في الجزائر.

✦ أما المبحث الخامس: فكانت انشغالاته حول الفساد الإداري و المالي في

الجزائر (الرشوة، التهرب والاختلاسات و العمولات غير المشروعة).

✦ بينما المبحث السادس: تمحور حول مشكلة المخدرات في الجزائر (تجارة

وتعاطي).

الجانب الأول: مكون الأنشطة المشروعة في الاقتصاد الحفي:

مدخل: نظرة شاملة عن المكونات المشروعة للاقتصاد الحفي:

يتألف ذلك المكون من أنشطة مشروعة وغير سوقية وأنشطة مشروعة سوقية، و تندمج الأنشطة غير السوقية وتتفاعل فيما بينها لتشكل قطاعا ذاتيا تستهلك منتجاته ذاتيا أو تصرف باستخدام ميكانيزم المقايضة.

وتكون الأنشطة السوقية المشروعة ما يعرف بالقطاع السوقى غير المعلن (غير المصرح به)، ولصعوبة توافر بيانات عن القطاع الذاتى لطبيعته الخاصة سوف تقتصر في هذا الجانب على التعامل مع القطاع السوقى غير المعلن. ويواجه هذا الجانب أيضا مشكلة قصور البيانات وقلة الدراسات إلا أنه يمكن استبيان بعض النتائج التي تتصل به من خلال بعض المشاهدات و الدراسات القليلة جدا التي تتعلق به. ويتضمن القطاع السوقى غير المعلن إنتاج كافة السلع و الخدمات المباحة (المسموح بها) قانونا؛ إلا أن أصحابها يرغبون في إخفائها عن السلطات الرسمية، بهدف التهرب من الأعباء و القيود التي يفرضها القطاع الرسمي كالضرائب و التأمينات و غيرهما من الاشتراكات الأخرى. و ينطوي تحت لواء ذلك القطاع العديد من الفئات و يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

1. فئات تعمل في القطاع و لا تملك أي وظيفة في القطاع الرسمي.
2. فئات تعمل لفترة أو تجمع بين وظيفتين، حيث تشارك في سوق العمل الرسمية بوظيفة أساسية وفي سوق العمل غير الرسمية بوظيفة ثانوية. وقد تسهم الوظيفة الثانوية في تخفيض إنتاجية أولئك الأفراد بالقطاع الرسمي، من خلال تخفيض عدد ساعات العمل فيه، الأمر الذي يؤثر بالسلب على حجم الدخل الوطنى.

وتدور اقتصاديات الجمع بين أكثر من وظيفة حول ما يسمى بمعدل الإحلال بين وقت الفراغ وبين الحصول على دخل إضافي في سوق العمل الرسمية، وتتوقف رغبة الأفراد في الحصول على وظيفة ثانية على مقدارهم على العمل لساعات إضافية في سبيل تنمية مواردهم. وبافتراض أن إجمالي ساعات العمل التي يمكن للفرد أدائها في اليوم الواحد (س)، وأن عدد ساعات العمل الرسمي (س₁) فإن عدد الساعات التي يكرسها الفرد إما للعمل في وظيفة أخرى أو لوقت الفراغ تساوي (س وس₁) وتبعاً لذلك يقبل الفرد على الوظيفة الثانية طالما كانت تحقق له أجراً أعلى من المعدل الحدي للإحلال بين الدخل الإضافي و بين وقت الفراغ عند نقطة تقاطع خط الأجر الأساسي و الساعات المسموح بها في الوظيفة الأولى¹ وفيما يتعلق بسلوك الأفراد اتجاه تخصيص الوقت بين الوظيفة الأصلية و الوظيفة الثانوية، فإن ذلك يتوقف على عوامل عدة أهمها:²

1. مدى ديمومة الوظيفة الثانوية.
2. درجة التذبذب في متوسط الدخل من الوظيفة الثانوية.
3. أهمية المكاسب الاجتماعية التي قد يفقدها الفرد من الوظيفة الأساسية كالإجازات والتأمين الاجتماعي وغيرهما.

وإلى جانب ما سبق يتوقف قرار الفرد على تخصيص وقته بين الوظيفة الأساسية والوظيفة الثانوية، على نتيجة مقارنته بين الدخل من الوظيفة الأساسية الأصلية (ل₁) والدخل من الوظيفة الثانوية (ل₂) وقد تفضي نتيجة المقارنة إلى أحد الاحتمالات الثلاثة هي:

أ. إذا كانت ل₁ < ل₂ وكان ينظر لوقت الفراغ باعتباره سلعة ثمينة **Superior Goods** فسوف ينخفض عدد ساعات العمل المكرسة للوظيفة الرسمية.

¹ د. محمد عبد الفضيل 1990: "الاقتصاد المصري اقتصاد واحد أم عدة اقتصاديات" الأهرام الاقتصادي الاسكندرية ص ص 24-25.

² د. محمد عبد الفضيل 1990: "مرجع سبق ذكره" ص ص 24-27.

ب. إذا كانت $l_1 = l_2$ تنخفض ساعات العمل في الوظيفة الثانوية مع تزايد عدد الساعات المكرسة للوظيفة الأساسية، ويرجع ذلك لأهمية المكاسب الاجتماعية من الوظيفة الرسمية.

ج. إذا كانت $l_1 > l_2$ فسوف يؤدي إلى زيادة ساعات العمل المكرسة للوظيفة الثانوية. فإذا كانت لوائح العمل الرسمي لا تسمح بتخفيض ساعات العمل في الجزائر سوف تكثر ساعات تغيب العامل عن وظيفته الأساسية، وتكثر كذلك إجازاته.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تقسيم عناصر القطاع السوقى المشروع غير المعلن بدلالة العمالة المشاركة فيه إلى ثلاثة عناصر هي:

1. العمال المهرة و الحرفيين، وتتميز تلك المجموعة بأن وقت الفراغ بالنسبة لهم يعتبر سلعة دنيا **Interior Goods**، كما أن معدل الأجر في الوظيفة الثانوية يفوق معدله في الوظيفة الرسمية، لذلك لم يكن غريبا أن يلاحظ ارتفاع نسبة الحرفيين و العمال المهرة في سوق العمالة غير الرسمية في الجزائر.
2. مجموعة الفنيين و المهنيين (كالمهندسين و المحاسبين)، وتتميز تلك المجموعة بأن درجة مشاركتها في القطاع غير الرسمي ليس بصورة انتشارية، إذ أن هناك عنصر الانتقائية الذي يحكم توزيع الوظائف الثانوية، ذلك التوزيع الذي يعتمد أساسا على درجة الكفاءة فذلك عن قوة العلاقات الاجتماعية و العائلية في الجزائر.
3. موظفو الحكومة و القطاع العام، وغالبا ما يعمل هؤلاء في وظيفة ثانية في أوقات الفراغ وفي كثير من الأحيان قد يعملون في أوقات عملهم الرسمي، و السبب الأساسي وراء انخراط تلك المجموعة في سوق العمالة غير الرسمية يرجع أساسا إلى الاختلال الواضح بين الدخول النقدية من الوظيفة الرسمية، ومعدل الأجر اللازم لتحقيق حاجاتهم المتعددة والمتزايدة، وكذلك اتجاه الفجوة إلى التزايد بفعل الضغوط التضخمية المتزايدة خلال حقبة الثمانينات و التسعينات.

وقد أدى وجود السوق الرسمية للعمالة إلى وجود انحرافات كبيرة فيما يسمى بالدخل المعلن (المصرح) والدخل الفعلي؛ وينصرف مفهوم الدخل المصرح إلى ذلك الدخل المستمد من العمل في السوق الرسمية للعمالة في حين يشتمل الدخل الفعلي إلى جانب الدخل المعلن الدخل المستمد من العمل في السوق غير الرسمية.

وهذا ما سوف نستعرضه على يد بعض الدراسات و التحقيقات التي أنجزت من طرف هيئات رسمية:

- كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي C.N.E.S
- الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S
- المديرية العامة للضرائب D.G.I
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S
- مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي C.R.E.A.D
- المديرية العامة للجمارك الجزائرية D.G.D.A

حاولت الكشف عن درجة التفاوت بين الدخول الفعلية و الدخول المعلنة (المصرحة) لفئات عديدة من المجتمع الجزائري، بعبارة أدق كشف الستار عن تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي وتناميها مع محاولة تقدير حجمها وتأثيراتها على الاقتصاد الرسمي مع حصر أنجع السبل لمكافحةها؛ وذلك من خلال الغش و التهرب الجبائين، الغش الاجتماعي و الغش الجمركي.

المبحث الأول: الغش والنهرب الجبائين:

شكلت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة العامل الأساسي لتطور الغش والنهرب الجبائين و المتمثلة فيما يلي:

1. إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية و تحرير الأسعار.
2. الصعوبات و البطئ للحصول على السجل التجاري.
3. التراجع الهام لنشاط رقابة الإدارات الجبائية.
4. الصعوبات و التباطئ التي تواجهها إدارة الضرائب و الجمارك، و التجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير و المراقبة مما زاد تفاقم ظاهرة الغش الجبائي (البيع و الشراء دون فواتير، عدم استعمال الوسائل الحديثة للدفع و لاسيما الصك)، بالإضافة إلى الصفقات المشبوهة.

ويعتبر الغش والنهرب الجبائين ظاهريتين يصعب التحكم فيهما و حصرهما، خاصة أن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و المالية و التقنية تسهل انتشار هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف الغش الجبائي:

"هو كل خرق معتمد أو غير معتمد للقانون الجبائي و يعتبر الغش الجبائي جملة من الترتيبات القانونية و الحسابية أو الأساليب المادية للتخلص من الضرائب"¹ بإحدى الكيفيات التالية:

- الإنقاص من قيمة الضرائب
- التصريح الجزئي للإيرادات و الأعباء

¹ المديرية العامة للضرائب 2005 ورقة عمل رقم 2005/256 ص ص 102-107.

- الإحصاء الجزئي أو الكلي لبعض النشاطات أو الممتلكات ... وغيرها من الممارسات والسلوكيات غير المشروعة.

ويعتبر الغش الجبائي جنحة تعرض صاحبها إلى عقوبة السجن في حالة إثبات الإرادة بأن ذلك يتم بواسطة طرق احتيالية وبالتالي لا تستعمل المؤسسات و الأشخاص الفواتير، وتقوم بالدفع نقداً، واستعمال الأسماء المستعارة مما يؤدي إلى عدم الشفافية للتدفقات المالية و بالتالي عدم الخضوع للضرائب.

و تقوم هذه المؤسسات عادة بعدم إجراءات التسجيل و التعريف لدى المصالح الإدارية، ولكنها تمارس نشاطها في منأى من القوانين الجبائية و الجمركية و الاجتماعية، و تلجأ إلى ترتيبات قانونية و مالية مريبة، و خرق التزاماتها الجبائية.

المطلب الثاني: عبء الغش الجبائي:

إن عدم المساهمة في الجهود الجبائية يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة، و يحرف قواعد المنافسة التزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين و ينعكس ذلك من خلال الشروع باللاعادل و اللامساوات للمنظومة الجبائية من جهة و قد يؤدي بمتعلمي القطاع الرسمي للحوء إلى ممارسات احتيالية للمحافظة على نشاطهم من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر، فإن انعدام التحسين و الاتصال و الإقلاع على التعليمات و مذكرات الإدارة الجبائية و المصالح، لا يشجع الخاضعين للضريبة على احترام واجباتهم الجبائية و يعتبر شركاء الإدارة الجبائية، عبء الاقتطاعات الجبائية عقوبة سواء تعلق الأمر بالاستثمارات أو بالشغل أو إنشاء ثروات.

و إنطلاقاً من هذه الوضعية، فإن التوجه نحو إخفاء المداخل و رقم الأعمال و أنشطة أخرى تكون في تزايد رغم عدم مشروعيتها.

لكن حسب الإدارة الجبائية للجزائر أدنى نسبة اقتطاع جبائي مقارنة بثروتها الوطنية، ومقارنة ببلدان أخرى لها نفس مستوى التنمية فإن نسبة الاقتطاع تكون أدنى بكثير من النسب المطبقة في البلدان المتقدمة ومقارنة بالبلدان المجاورة التي تقدر بها نسبة الضرائب على الدخل وعلى الأرباح بـ 6.1% في المغرب 5.7% في تونس 3.6% في مصر فتبقى مساهمة القطاع الخاص الجزائري لا تتجاوز 0.6% من الناتج الداخلي الخام.¹ ويضاف إلى ضعف الاقتطاعات:

- عدم إخضاع قطاع الفلاحة بكامله إلى الضريبة.
- أجهزة الاستثمار السخية.

وعلى صعيد آخر يعتبر أداء المنظومة الجبائية الجزائرية ضعيفا مقارنة بالنتائج المسجلة في البلدان المجاورة ويمكن تفسير هذه الوضعية بما يلي:

- النقائص على مستوى الإدارة الجبائية و الجمركية.
- الميل الكبير إلى الغش و التهرب الجبائيين في ظل تحرير النشاطات و التجارة الخارجية و الانضمام إلى السوق العالمية.
- زيادة عدد السكان المكلفين بدفع الضرائب دون مقابل.
- أهمية التحفيزات و الإعفاءات الجمّة الممنوحة لترقية الاستثمارات والشغل من خلال نصوص استثنائية المقدرة بحوالي 50 مليار دينار جزائري كإيرادات، علما أن هذه الأهداف لا تتطابق مع البرنامج المسطر و لا مع الفعالية المرتقبة و يذكر على سبيل المثال : اقتناء المستفيدين سيارات فخمة.

وتظهر تقديرات سنة 2003 أن الإيرادات العادية لا تمول سوى 68.6% من نفقات تسيير الدولة (ما عدا الأعباء المشتركة).
والجدول رقم (1.1.IV) يوضح ذلك:

¹ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي 2004 دورة عادية: تقرير حول الاقتصاد غير الرسمي "أوهام وحقيقة" ص 149-151.

والجدول رقم (1.1.IV):

هيكل الاقنطاعات الجبائية

تركيا	تونس	المغرب	الجزائر	
18.2	20.0	23.9	13.6	الإيرادات الجبائية %PIB
8.0	6.8	9.5	5.8	الرسم على السلع و الخدمات
0.9	8.0	8.0	3.0	الرسوم الجمركية
9.3	4.0	6.4	3.9	الرسم على المداخيل و الأرباح
0.4	1.2	/	0.5	إيرادات جبائية أخرى

المصدر: المديرية العامة للضرائب 2003 وزارة المالية بما في ذلك الإيرادات
المخصصة للجماعات المحلية

تحليل الجدول رقم (1.1.IV):

باستقراء بيانات الجدول يتضح بأن:

1. الإيرادات الجبائية الجزائرية ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب، تونس، تركيا.
2. يعود هذا التراجع لكثرة المزايا التي تمنحها الإدارة الجبائية الجزائرية لبعض النشاطات (كإعفاء قطاع الفلاحة و الاستثمار).
3. هذا الضعف إن دل على شيء يدل على تواجد اقتصاد خفي مؤداه فاقد ضريبي في الحصيلة بين الإيرادات الفعلية و الإيرادات الممكنة.
4. تواضع إمكانات و كفاءة الإدارة الجبائية الجزائرية.

وبالتالي فيرى أن تزايد و تنامي العبء الضريبي هو أهم عامل في التهرب و الغش الجبائيان؛ إلا أن عدم اعتدال العبء الضريبي ليس السبب الوحيد وراء التهرب الضريبي فهناك أسباب أخرى ننجزها فيما يلي:

1. الغموض في النظام الضريبي.
2. ضعف الوعي الضريبي.
3. عدم عدالة النظام الضريبي.
4. سوء استخدام حصيلة الضرائب.
5. عدم كفاءة الإدارة الضريبية.
6. ضعف الجزاء على المتهربين.
7. فقدان المرونة في تطبيق النظام الضريبي.
8. فقدان الثقة بين الدوائر المالية و المكلف.
9. كثرة الوثائق بحيث نصفها ليست له أهمية.

المطلب الثالث: هيكل الاقطاعات الجبائية:

إن الميزة الرئيسية للسكان المعنيين بالضريبة تكمن في تطوير القطاع الخاص و تدعيمه، و تزايد مساهمة القطاع الخاص في تشكيل الدخل الوطني، حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي 60% من الثروات خارج قطاع المحروقات. ولكن تبقى مساهمة هذا الأخير ضعيفة على الصعيد الجبائي ورغم أن تدعيم القطاع الخاص ينعكس من خلال تضاعف عدد السكان للضريبة 4مرات في الفترة (1992-2002) وهذا الاختلال يبين مدى تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي.

وفي هذا الشأن، قد تم إحصاء 803767 مقاولا شخصيا وتاجر و حرفيا مقدما للخدمات منهم فقط 530923 يخضعون للنظام الجزائي والفرق يعمل دون دفع ضرائب (اقتصاد خفي).

وتبين هيكل الاقتطاعات (الإيرادات الجبائية) أن المؤسسات الخاضعة لنظام الضريبة على أرباح الشركات صرّحت بحوالي 1985.4 مليار دينار كرقم أعمال منها 656.6 مليار ربح صرّح بها متعاملوا القطاع الخاص (أي نسبة 33%).

وتقدر نسبة الرسوم على رقم الأعمال التي تم تحصيلها بمبلغ 247.5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 5.8% من الناتج الداخلي الخام وقد ساهم المعاملون الخواص بمبلغ 54.4 مليار دينار جزائري أي بنسبة 1.05% من الناتج الداخلي الخام.¹

وقد صرحت الشركات بـ 106.3 مليار دينار جزائري كأرباح منها 23.7 مليار دينار جزائري صرّح بها المقاولون الخواص أي ما يعادل 22.3% من مداخيل المؤسسات.

وصرّح المقاولون الفرديون (تجار-حرفيون-ومقدموا الخدمات) بمبلغ 100.4 مليار دينار جزائري.

وبلغت الضرائب على المداخيل التي تم تحصيلها (الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات) بـ 113.7 مليار دينار جزائري نسبة 2.6% من الناتج الداخلي الخام.

المتعاملون في القطاع الخاص بمبلغ 19.1% مليار دج أي نسبة 0.7% من الناتج الداخلي الخام.

الشركات ساهمت بمبلغ 9.6 مليار دج أي نسبة 0.2% من الناتج الداخلي الخام.

وتبقى الإيرادات الجبائية جد ضعيفة مقارنة لحجم القطاع الخاص و أرباح الشركات... وهذا ما يفسر وجود تسرب في الوعاء الجبائي الذي مفاده الاقتصاد الخفي.

¹ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي 2004، مرجع سبق ذكره. ص ص 156-157.

المطلب الرابع: أشكال الغش الجبائي في الجزائر:

إن أشكال الغش الجبائي الأكثر إنتشارا و ضررا تكمن فيما يلي:

أولا: على مستوى النشاطات التجارية:

- البيع و الشراء بدون فواتير أكبر سبيلا للغش و تظهر جليا من خلال عدم شفافية المعاملات التجارية.
- عوامل تفاقم المنافسة غير المشروعة، حيث تؤدي إلى تقليص هامش الربح وزيادة الأعباء عند التجار الشرعيين.

وتكشف إحدى الدراسات (التحقيقات) قامت بها إدارة الضرائب في الفترة (2000-2001):

- على عينة تضم 33 موردا هاما (خاص، عمومي) تضم 18 منتجا و 15 مستوردا.
- وعلى 755 من زبائنهم التي تزيد قيمة مشترياتهم عن 20 مليون دينار.

فتبين من نتائج الدراسة:

* أن المبالغ المخفية مقارنة بالمبلغ الإجمالي للمشتريات لمعدل ستين قدرت بـ 73%، وتمثل هذه النسبة حوالي 44 مليار غير خاضعة لأي اقتطاع ضريبي.

ولتوضيح هذا الغش على الأكثر صورة نأخذ مثال مستوردي الموز، فخلال الفترة ما بين 2001-2002 حقق 40 مستوردا مبلغا إجماليا من الواردات قدر بـ 5.70 مليار دج منها بمبلغ بـ 4.786 مليار دينار جزائري يعني نسبة 96% غير مصرح به لدى مصالح الضرائب تحت جناح الاقتصاد الخفي.¹

إن مراجعة المشتريات تكشف عن رقم أعمال إجمالي قدره 06 مليار دج وفوائد قدرها 897.4 مليون دج وخسارة جبئية تقدر بـ 1.4 مليار دج كرسوم على القيمة المضافة ورسوم على

¹ دراسة ميدانية لسنة 2000 أنجزت من طرف المديرية العامة للضرائب الجزائرية.

النشاط المهني و ضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات و علاوة على ذلك توجد أسواق غير رسمية ومناطق ذات نشاطات احتيالية قوية غير مؤطرة أو ضعيفة التأطير حيث يتم تبادل كميات من السلع والخدمات و تدفقات مالية مخفية.

ثانياً: على مستوى المداخيل:

توجد سوق عقارية مضاربة و غير شفافة تسمح بتحويل مداخيل هامة بمناسبة التنازل عن أملاك عقارية و بتصريحات جزئية منتظمة، كما تعد المداخيل الإيجارية محور غش هاماً من خلال التخفيض المنتظم لمبالغ الإيجار المصرح بها، أما فيما يخص المهن الحرة فإن هذه الفئة من المكلفين بالضريبة تخضع لضريبة ضئيلة بسبب انعدام نمط تعريفي ملزم التطبيق، ومنذ سنة 1999 تم إقامة مراقبة على أساس تصريحات جبائية مظاهر الشراء الخارجية وتعلق الأمر بـ 5.16 مليون شخص نتج عنها تعديل جبائي قدره 79.96 مليون دج.

المطلب الخامس: تدابير مكافحة الغش والتهرب الجبائيين:

- إن انتشار التصرفات الاحتياطية لا تعرض التوازنات المالية للدولة فحسب بل تشوه أيضاً بشكل خطير قواعد المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين..
 - تفاقم ظاهرة الاقتصاد الخفي قد تعيق كل الجهود المبذولة من أجل تأطير أحسن للاقتصاد.
- وفي ضوء ضخامة آفة الاقتصاد الخفي و انتشارها يمكن تحديد سلسلة من الأحكام (التدابير) على الصعيدين التشريعي و التنظيمي:

أولاً: على الصعيد التشريعي:

تجدر الإشارة إلى:

1. تأسيس اقتطاع قدره 2% إلى 4% على قيمة السلع الموجهة لإعادة البيع في حالتها.
2. إقصاء الأشخاص المحكوم عليهم بسبب الغش الجبائي من تقديم أي عرض في الصفقات العمومية.
3. اشتراك مستخرج من سجل الضرائب مصفى قصد تعديل السجل التجاري.
4. تعميم رقم التعريف الإحصائي الجبائي و لزوم تقديمه لكل عملية جمركية.

ثانياً: على الصعيد التنظيمي:

تجدر الإشارة إلى:

1. توطيد علاقة الاتصال و تبادل المعلومات بين الإدارة الضريبة و الجمارك.
2. وضع بطاقة خاصة بممارسي الغش ضد إدارات الضرائب و الجمارك ومديريات التجارة.
3. إنشاء مديرية الأبحاث و التدقيق باعتبارها هيكلًا لتصور و تنفيذ ومتابعة سياسة الغش الضريبي.

واعتبارا لما تقدم فإن وجود الغش و التهرب الجبائين على نطاق واسع، و الذي يشبه الأعمال الإجرامية يشكل انتهاكا للنظام العام، لأنه يوزع على المجموعة الوطنية و على الخاضعين الآخرين للضريبة، فتقل الأعباء التي كان ينبغي أن يتحملها المزورون. سيشكل عبئا ضريبيا ستتحمله الأسر العادية؛ وهذا ما يفسر تفاقم وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر.

المبحث الثاني: الغش الاجتماعي (الضمان الاجتماعي):

يعتبر الاقتصاد الخفي خطرا حقيقيا بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي، ولا يوجد أي مشكل فقط على مستوى المهن الصغيرة للشباب الذين هم في انتظار منصب عمل مثل البائعين الجائلين بل على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والشركات التجارية وشركات الخدمات التي تشكل أهم توازن لهذا الاقتصاد.

إن هذه الوحدات (مؤسسات، شركات...) تستفيد من المنشآت القاعدية وخدمات الدولة وفي غالب الأحيان دون مقابل مماثل، كما تستفيد من مساعدات وقروض و تسهيلات في التحويلات وحركات أخرى للأموال... وتوظف يد عاملة بصفة قانونية تتقاضى في بعض الأحيان مرتبات لائقة دون القيام بالتزاماتها أمام مصالح الضمان الاجتماعي (عدم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي بأحسن صورة...).

ومن هنا سنحاول أن نوضح: التهربات، وعدم دفع الاشتراكات، التصريح الجزئي للعمال... وغيرها من الممارسات غير الشرعية و التي لها انعكاسات مباشرة على إيرادات الضمان الاجتماعي ومن ثمة على توازناته المالية و هي موضحة كالاتي:

المطلب الأول: تقدير اليد العاملة حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

C.N.E.S

من بين مجموع اليد العاملة المقدرة بـ 9.073 مليون شخص يوجد 6.596 مليون شخص منهم 5.196 مليون يعملون في القطاع الرسمي و الفرق في القطاع الخفي.¹

¹ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي 2004، تقرير عن القطاع غير الرسمي ص ص 36-39.

المطلب الثاني: تقدير اليد العاملة حسب تحقيقات الديوان الوطني

للإحصائيات O.N.S:

- وحسب تحقيقات خاصة بالأسر قام بها الديوان الوطني للإحصائيات لسنوات 1992، 1997، 2001¹ التي تم تحليلها آنفا عرف:
- معدل عدم التسجيل خلال الفترة زيادة قدرها 8.1 نقاط متقلا من نسبة 26.6% إلى 34.7% (عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي).
 - إن أكثر من 64% من أرباب العمل و المستقلين غير منخرطين في الضمان الاجتماعي مقابل 51% في سنة 1992.
 - أكثر من 20% من الأجراء غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي في سنة 2001 مقابل 11% في سنة 1992.
 - أما بالنسبة للمتمهين ومساعدتي الأسر وحتى وإن انخفضت حصة غير المنخرطين فإن حوالي 80% ليسوا منخرطين في الضمان الاجتماعي في سنة 2001.

المطلب الثالث: تقدير اليد العاملة حسب دراسة مركز الأبحاث في الاقتصاد

التطبيقي:

كما تكشف دراسة قام بها مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي C.R.E.A.D في

سنة 2001:

¹ وزارة الصحة والسكان: مديرية مصالح الضمان الاجتماعي بالعاصمة عن الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S 2003 ص ص 19-22.

أنه من بين 7500 مؤسسة صغيرة و متوسطة فإن نسبة 41% من عمالها غير مصرّح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي¹ وأمام ضخامة هذه التهربات والممارسات غير القانونية قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S بمراقبة خلال السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 5 ولايات تعلق التحقيق بـ 6096 رب عمل² ونتج عن هذا التحقيق ما يلي:

1. تم إحصاء عدة مخالفات إزاء الضمان الاجتماعي.
2. إن حوالي $\frac{1}{2}$ نصف أرباب العمل لا يملكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم مما يؤدي إلى إعاقة المراقبة وتحصيل الاشتراكات.
3. نسبة عالية جدا من تشغيل العمال المؤقتين (ما يقارب 50%) وعدد كبير من العمال لا يقيمون في الولاية التي يمارسون فيها نشاطاتهم حوالي $\frac{1}{3}$.
4. وحسب ذات الدراسة فإن ما يقارب $\frac{2}{3}$ لثلي من أرباب العمل يدفعون أجرا دون الأجر الوطني المضمون SMIG.

المطلب الرابع: تقدير اليد العاملة حسب تحقيق الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي:

إن معاينة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S تعكس الأهمية الكبرى للتهرب من دفع الاشتراكات كما أن المراقبة التي شملت 6096 رب عمل كعينة للتحقيق على مستوى 5 ولايات مثلما تم تحليله أعلاه: كانت تهدف إلى أن تكون بمثابة وضع الخطوط العريضة لصندوق الضمان الاجتماعي.

¹ مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي 2001.

² الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2002 عن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: C.N.A.S 2003؛ صص 154-156.

لتحديد طبيعة ومدى حجم الوسائل التي يجب استعمالها من أجل فرض التشريع و حقوق العمال نظرا للتنامي المتزايد لظاهرة الاقتصاد الخفي.

المطلب الخامس: تقدير اليد العاملة حسب المفتشية العامة للعمل ومصالح الضمان

الاجتماعي:

كما أدلت مراقبات قامت بها المفتشية العامة للعمل بالتعاون مع مصالح الضمان الاجتماعي¹.

بالتائج التالية الموضحة في الجدول الموالي رقم (1.2.IV):

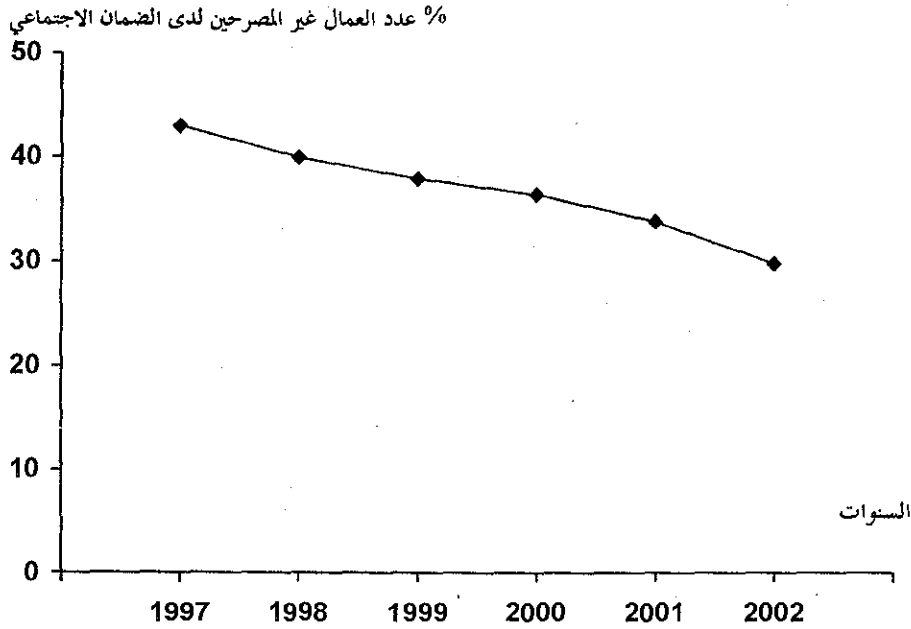
جدول رقم (1.2.IV):

تطور عدم التصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي للفترة 1997-2002:

النسبة المئوية	عدد عمال القطاع الخفي	عدد العمال المصرح بهم لدى CNAS	العدد الإجمالي للعمال	عدد مقرات العمل المراقبة	المعاينة السنوات
43.90%	5635	7218	12853	5865	1997
43.19%	8615	11330	19945	7066	1998
41.38%	17508	24802	42310	7979	2001
31.83%	7423	15897	23320	6319	2002

المصدر: تحقيق المفتشية العامة للعمل بالتعاون مع صندوق الضمان الاجتماعي الجزائري سنة 2002

¹ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2002 عن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2003؛ ص 159



* تفسير الجدول رقم (1.2.IV): والشكل البياني:

من خلال الجدول يتضح أن:

1. من خلال العينات لأرباب العمل (عدد مقرات العمل) دائمت هناك عدم تصدع للعمل وتهرب من دفع الاشتراكات للضمان الاجتماعي.
2. تسجيل أعلى نسبة مئوية 43.90% للاقتصاد الخفي سنة 1997 مقارنة بـ 31.83% لسنة 2002 ويعود هذا الارتفاع في التبعينات لوضعية عدم الاستقرار السياسي و الأمني للبلاد اللذان كرسا من ممارسة الأنشطة الخفية.
3. التراجع الذي سجل في نسبة الاقتصاد الخفي لسنة 2002 يعود سببه لتركز هياكل الدولة واستقرار النظام السياسي و فرض نوع من المراقبة و المتابعة للممارسات الخفية.
4. يبقى دائما تسجيل تواجد الاقتصاد الخفي بصورة واسعة خصوصا في بعض القطاعات كالبناء، خدمات، الفلاحة...

المطلب السادس: حوصلة:أولاً: بالنسبة لحالة غير الأجراء:

للانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS يشترط ممارسة مهنة حرة، وهذا لا يمكن للتاجر أن ينخرط في هذا الصندوق إذ لم يكن مقيدا في السجل التجاري. بالنسبة للحرفيين و المهنيين و المزارعين يعد التسجيل في الغرف المهنية شرطا مسبقا للانخراط في صندوق الضمان غير الأجراء، وفي هذا الشأن أحصى صندوق غير الأجراء إلى غاية 2002/12/31 - 405000 منخرط يدفعون اشتراكاتهم بمبلغ 1.05 مليون دينار جزائري من بين العدد الفعلي المقدر بحوالي مليونين (02) مليون شخص.

- بالنسبة للقطاع الفلاحي تم تسجيل لغاية 2002/12/31 ما يعادل 159650 منخرط من بينهم 20000 شخص يدفعون اشتراكاتهم

- بالنسبة للقطاع التجاري تم إحصاء 626781 تاجرا على مستوى المراكز الوطنية للسجل التجاري منهم 281093 أعيد تسجيلهم و يدفعون اشتراكاتهم بنسبة 44.8%¹ وهذا التفاوت في الفروق بين عدد المنخرطين و عدد الملتزمين بدفع اشتراكاتهم لعامل مفسر لتوسيع ظاهرة الاقتصاد الخفي.

ثانياً: بالنسبة لحالة الأجراء:

بالإضافة إلى حالات عدم التسجيل، عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي، تشير المعلومات المحصل عليها أن نسبة هامة من تشغيل العمال المؤقتين (ما يقارب عامل من أصل عاملين يعني النصف) و نسبة عالية ما يعادل الثلث من العمال لا يقيمون في الولاية التي ينشطون بها.

¹ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004 مرجع سبق ذكره ص ص 167-171.

ومن جهة أخرى فالأجور التي تدفع تحت منوي الحد الأدنى للأجور حوالي 40%، ومن بين العينة 6096 التي اجري عليها التحقيق تدفع اقل من 8000 دج.

وعلى اثر هذا الاستقصاء الذي اقتصر على جوانب الانخراط و التسجيل ينجلي تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي بصورة مرهبة، حيث تم تعديل في فترة 2001-2004 مبلغ ثلاثة ملايين كإيرادات للصندوق.¹

وعلى الرغم من أن هذه الإحصاءات تكشف عن مدى التقدم المحقق فان عدد أرباب العمل والإجراء غير المسجلين يبقى جد معتبر وهذا ما يفسر نمو وتطور الاقتصاد الخفي.

المطلب السابع: تدابير مكافحة الغش الاجتماعي:

فضلا عن التحقيقات ذات الصلة بالالتزامات المحصنة للخاضعين للضمان الاجتماعي، ينبغي تشجيع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ينبغي تشجيع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ودعمه حتى يدقق عمليات المراقبة، وذلك بانجاز دراسات معمقة تسمح بحصر الفئات من العمال و مراعاة شروط عملهم... الخ.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى جانب أساسي يتمثل في كون ظاهرة الاقتصاد الخفي تخص وتشمل الأغلبية من المؤسسات و... وبالتالي من الضروري تصور و تطبيق إستراتيجية شاملة لحل المشكلة التي تقتضي بدخل ومساعدة مجمل القطاعات والسلطات العمومية.

ومن جهة أخرى يعود تطور الاقتصاد الخفي إلى الأزمة التي تعيشها البلاد وعاشتها في سنين سابقة خاصة-التشغيل- ويعود من المحتمل ودون أن يكون هناك إنعاش حقيقي ودائم للنمو وإلغاء الفوارق والتباينات الجهوية، لتزيد الوضعية على ما هي عليه.

¹ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الجزائر 2004، مقال بجريدة الخبر اليومية بتاريخ 2004/12/12 ص

المبحث الثالث: الغش الجمركي:

إن مصالح الجمارك على غرار إدارات الضرائب والتجارة معنيون بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على الإجراءات والمراقبات التي تفرضها السلطات العمومية وذلك قصد التهرب من دفع الحقوق والرسوم المستحقة.

وتقوم الجمارك بدور اقتصادي هام وخصوصا بعد تحرير التجارة الخارجية في سنة 1991 ويندرج هذا الدور ضمن منظور الإصلاحات الاقتصادية التي تتبنى التبادل الحر. وهذا الصدد أصبحت الجمارك المتدخل الرئيسي فيما يخص تاطير التبادلات الخارجية، وقد انعكس تحرير التجارة الخارجية في دفع عدد كبير من المنوعات وتخفيف الضغط الجبائي بفضل المنظومة التعريفية الجديدة.

وبالموازاة مع ذلك فقد ازداد عدد المتعاملين المستوردين بشكل هام من 6000 مستورد سنة 1990 إلى أكثر من 35000 مستورد حاليا من بينهم نسبة 43% يعملون بسجلات مستأجرة.¹

وقد نجم عن هذه الوضعية ممارسات جديدة وعدة اختلالات لان أغلبية المتعاملين الخواص هم تجار عرضين من الذين يعيدون بين السلع المستوردة في حالتها كما يفتقرون إلى التحضير والاحترافية.

وفي هذا الصدد تم وضع برنامج لتأهيل الجمارك يمتد على 10 سنوات ويرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1. تطوير الدور الاقتصادي و الشراكة.
2. تطور كفاءة الموارد البشرية.
3. الزيادة في المر دودية الجبائية للجمارك وتحسين فعاليتها في ميدان مكافحة الغش.

¹ المديرية العامة للجمارك الجزائرية سنة 2005 ورقة عمل رقم 68/2005 ص ص 33-39.

المطلب الأول: ممارسات الغش الجمركي :

تواجه الجمارك الغش الجمركي التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع والقيمة ومصدر البضائع. وتتمثل دوافع هذه الممارسات في عدم التسديد الجزئي أو الكلي للمستحقات الجبائية، أو عدم احترام تنظيم التجارة الخارجية. ويغطي الغش الجمركي نوعين من الممارسات:

- أ. الغش في النوع و الذي يتمثل في التصريحات المزيفة للسلع المستوردة والمصدرة في تعريفات جمركية خاطئة للاستفادة من تسعير مقلص والتخفيض من القيمة. إن هذا التيار من الغش الذي يتناقص تدريجيا لم يتم التحكم فيه بصفة جيدة، فرغم الإجراءات المحفزة الناتجة عن إعادة تنظيم الهيكلة التعريفية للجمارك وتعويض القيمة المحددة إداريا فالقيمة المصرح بها.¹
- وقد وفر نظام القيمة إداريا بين سنوات 1995-1999 لميزانية الدولة إيرادات إضافية قدرت بـ 24 مليار دينار جزائري.
- ب. الغش في تقليد المنتوجات خارج معايير النوعية والأمن.

¹ Jean BASTID & Jean PIERRE DEMUMIEUX 1976 : « Les douanes que sois-je ? 3^{ème} edit p114.

« la fraude et le nom ordinaire des infractions aux lois et règlements divers que la douane est chargé de faire respecter, la contrebande et sa forme la plus grave : elle consiste à faire....en dehors des bureaux de douanes »

المطلب الثاني: المخالفات الجمركية الكبرى:

عدم احترام تطبيق الاتفاقيات المبرمة مع بلدان المغرب العربي وقد الحق الضرر بالموارد الجبائية واضر بمصالح المنتجين الوطنيين، كما إن الإجراء المتخذ لضمان الامتيازات الجبائية التي بلغت 519 مليون دينار جزائري جاء ليضع حدا للغش المسجل والمنافسة غير المشروعة الناجمة عن ذلك.

إن جهاز تشجيع الصادرات من المنتوجات المحلية نحو روسيا في إطار تسديد الديون قد تم تحريفه جزئيا بسبب عدم تكييف إجراء سحب الأموال من الخزينة العمومية، وأصبحت هذه الأخيرة مدينة بشكل غير مبرر بعدة ملايين من الدينارات الجزائرية.¹ ونتج عن معالجة الجمارك لهذا الملف غرامات وعقوبات تقدر بـ 1.718 مليار دج بعض النظر عن عمليات تبادل المنتوجات المستعملة من قبل EXWORKS والتي تقدر بـ 3.44 مليار دج² وتم لفت انتباه السلطات إلى الإخطار الآتية:

- التحويل غير المشروع للأموال عن طريق الإفراط في الفوترة واقتناء منتوجات ذات نوعية مشكوك فيها، والتصريح المزيف عن كميات أو نوع المنتوجات المصدرة.
- التحايل على إجراءات تحديد السن بالنسبة للسيارات والاستفادة من مزايا جبائية متعلقة بقوة هذه السيارات أفرزت فروعا متخصصة في تزوير حقيقي للوثائق على مستوى البلدان غير الموقعة مع الجزائر على اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة (بلجيكا، هولندا، ألمانيا، سويسرا) وسمحت بإجراءات الخيرة القضائية بالكشف عن 5000 سيارة من نوع ZH.

- تحويل الأموال بالعملة الأجنبية من طرف المسافرين الوطنيين عند خروجهم من الإقليم بلغت أحيانا الملايير في سفره واحدة، لهذا الغرض تم تحديد أقصى حد

¹ الجمارك الجزائرية: المديرية العامة بالجزائر 2005 مرجع سبق ذكره. ص 45.

² الجمارك الجزائرية: المديرية العامة بالجزائر 2005 مرجع سبق ذكره. ص 66-69.

بمبلغ 50.000 فرنك فرنسي فقط للتصدير. وبهذا وصلت غرامات سنة 1999 الى مبلغ قدره 431 مليون دينار جزائري.

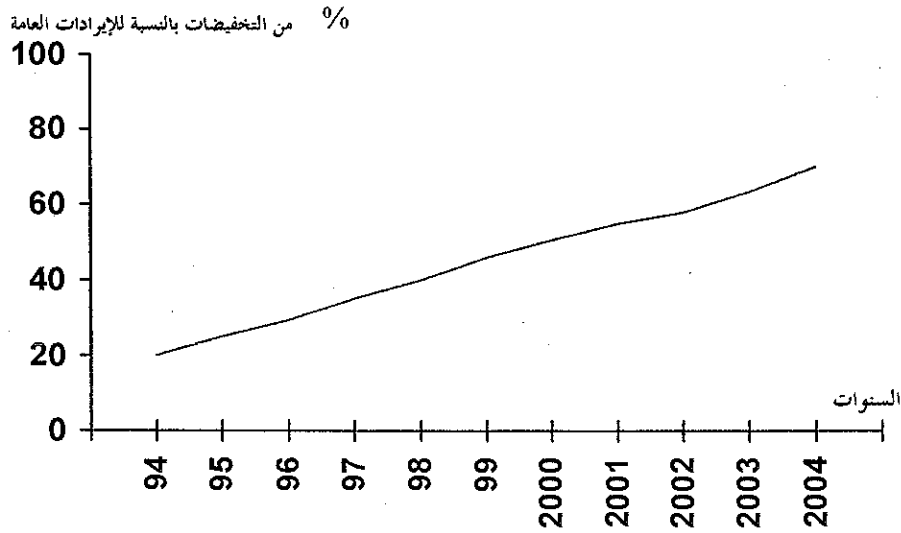
المطلب الثالث: المردودية الجبائية للجمارك:

يوضح الجدول رقم (1.3.IV):

مردودية الجمارك لبعض السنوات (2004-2000)

السنوات	المحصلات الجبائية	نسبة الإيرادات
1994	45 مليار دج	26%
1999	151.4 مليار دج	44%
2000	161.381 مليار دج	44.9%
2004	261.069 مليار دج	62%

المصدر: الإدارة العامة للجمارك الجزائرية 2005



*** تحليل وتفسير الجدول و الشكل البياني:**

يتضح من الجدول أن:

- 1- الإيرادات الجمركية هي في تنامي مستمر من سنة 1994 حيث سجلت 45 دج وتصل سنة 2004 إلى حوالي 261.069 نضاعف المبلغ حوالي 06مرات.
- 2- هذه الزيادة تعود إلى أنه هناك تكثيف في التحصيل للغرامات والعقوبات بفضل متابعة أحسن لتنفيذ القرارات القضائية الصادرة لصالح الجمارك.
- 3- تعزيز عمليات المراقبة أيضا سمح بالتعديلات الجبائية.
- 4- عمليات البيع بالمزاد العلني للسلع المحجوزة و المصادرة التي تخلى عنها أصحابها.

كلها عوامل تغزي وتفسر مدى انتشار وتفشي عمليات الغش الجمركي والممارسات غير المشروعة العديدة من الاقتصاد الخفي خلال هذه الفترة.

المطلب الرابع: تدابير مكافحة الغش الجمركي:**أولا: هيى ميدان مكافحة الفوترة الجزئية:**

يتمثل المسعى في إقامة نظام متابعة عملياتي يستمد مصادره من بنوك المعطيات لنظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD ويقوم نظام المراقبة على تقنيات مراقبة القيمة الجمركية من خلال إعداد وتأسيس بنوك معطيات متعلقة بقيم سليمة أو معدلات تستعمل كأساس مرجعي.

وتم تسهيل ذلك بإدخال وتكثيف التقنيات العصرية المراقبة لتسيير الأخطار بواسطة الصورة (مدارات خضراء، برتقالية وحمراء) لمتابعة أحسن للسلع ذات الخطورة.

وأیضا باستعمال وسائل مثل السكانير كالذي تم تركيبه في ميناء الجزائر العاصمة في أبريل 2004.

وتجدر الإشارة إلى الدعم الهام للمساعدة الإدارية المتبادلة مع السلطات للبلدان الشركاء ويقدر عدد الاتفاقيات المبرمة إلى يومنا هذا بـ12 اتفاقية ثنائية.

ثانياً: مبادئ المعايير:

إن إصدار قرار 22 جويلية 2002 المتضمن تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك، يحدد طرق تدخل إدارة الجمارك في حالات السلع المقلدة أو التي تمس بحقوق الملكية.

ثالثاً: فيما يخص التنسيق:

- يوجد آليات تبادل المعلومات مع الإدارة العامة للضرائب DGI
- تعاون مع مصالح الضرائب والتجارة في تحديد لجان للمراقبة والمتابعة.
- هناك تنسيق مع المصالح العمومية الأخرى المكلفة بالمراقبة الاقتصادية وقمع الغش.

الجانب الثاني: المكون غير المشروع للاقتصاد الخفي في الجزائر:

يتضمن المباحث الثلاثة الآتية:

- المبحث الرابع: التهريب الجمركي في الجزائر.
- المبحث الخامس: الفساد الإداري و المالي في الجزائر.
- المبحث السادس: مشكلة المخدرات في الجزائر.

المبحث الرابع: التهريب الجمركي:

مقدمة:

يمثل التهريب الجمركي **SMUGGLING** أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الخفي في الجزائر، وينشأ التهريب بدافع التخلص من القيود الكمية والنوعية المفروضة على حركة التجارة الخارجية، وهو ظاهرة متعددة الأبعاد، تظهر من خلال الأثر التي يباشرها على كل من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتظهر ملامح البعد الاقتصادي للتهريب في الآثار الاقتصادية التي يباشرها على الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

- 1- أنه يؤدي إلى خسارة الدولة الموارد المالية، نتيجة لضياح حصيلة الضرائب الجمركية على بنود الواردات التي يجري تهريبها.
- 2- يرتب التهريب الجمركي آثار سلبية على الصناعات الوطنية، من خلال نمط المنافسة الذي يفرضه لصالح المنتجات الخارجية في مواجهة المنتجات المحلية، إذ يترتب على التهريب إضعاف وسائل الحماية التي تضعها الإدارة الاقتصادية للمنتجات المحلية، حيث تصبح معدلات الحماية الاسمية و الفعلية أقل من حقيقتها.

و يظهر البعد الاجتماعي لظاهرة التهريب الجمركي في الآثار السلبية التي يمارسها على النسيج الاجتماعي، إذ أن للتهريب آثار سلبية على الجوانب الأخلاقية والصحية للمجتمع من خلال تدفق السلع المحرمة كالمخدرات، الخمر، السلع الفاسدة. وعلى الجانب السياسي يؤثر التهريب على مدى معين على الاستقرار السياسي من خلال تدفق الأسلحة، وكذلك الوسائط الإعلامية المناوئة للسلطة السياسية الحاكمة.

وتعامل الأدب الاقتصادي مع التهريب، باعتباره ظاهرة اقتصادية بحتة، ويتسم الأدب الاقتصادي للتهريب بالحدائثة و الندرة، فهو أدب حديث، باعتبار أن أولى الدراسات الجدية التي تمت في ذلك المجال كانت سنة 1973¹ وهو أدب محدود لأن النماذج والدراسات التي تمت في ذلك المجال تعتبر بكل المقاييس قليلة بحجم وخطورة الظاهرة على المستوى العالمي.

ويمكن تقسيم أدبيات التهريب الجمركي إلى اتجاهين:

1. تعامل الاتجاه الأول مع التهريب في علاقته مع مستوى الرفاهية الاقتصادية، ومن أبرز الدراسات التي أجريت في ذلك الخصوص تلك الدراسة التي قام بها كل من « BHAGWATI.J B.HONSAN » عام 1973 وكان الهدف منها حصر وتقييم ظاهرة التهريب الجمركي وأثره على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي وذلك لتجنب دفع الضرائب الجمركية أو التحايل على القيود الكمية.

وقد اعتمد في تحليلهما على نموذج « HICKS-SAMULESON » التقليدي في التجارة الدولية، وأمكن لهما إثبات أن التهريب يمكن أن يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية فقط في ظل ظروف استثنائية تبصف بالتقييد الشديد للواردات، والعمل بهيكل للتعريف الجمركية المانعة.²

وقد انحنى تحليل BHAGWATI & HONSEN على افتراض أساسي مؤداه أن التكلفة الحقيقية لوحدة السلع المهربة تماثل معدل التعريف الجمركية، الأمر الذي ينطوي على تجاهل لعنصر الخطر المصاحب لعملية التهريب.

2. تعامل الاتجاه الثاني مع التهريب في علاقته لعنصر الخطر المرتبط، إذ أنه يترتب على عملية التهريب، تعرض المهربين لمخاطر عدة، كاحتمال كشف عملية التهريب و التعرض من ثم لخطر مصادرة البضاعة و الخضوع للعقوبات التي تقرها التشريعات كالغرامات و الحبس.

¹ BHAGWATI J & B HANSAN 1973 : « ATHEORITICAL Analysis of Smuggling, the quarterly journal of economics » Vol L XXX VII N°02 (May1973), pp172-187.

² BHAGWATI J & B HANSAN 1973 : op; cit, pp181-182.

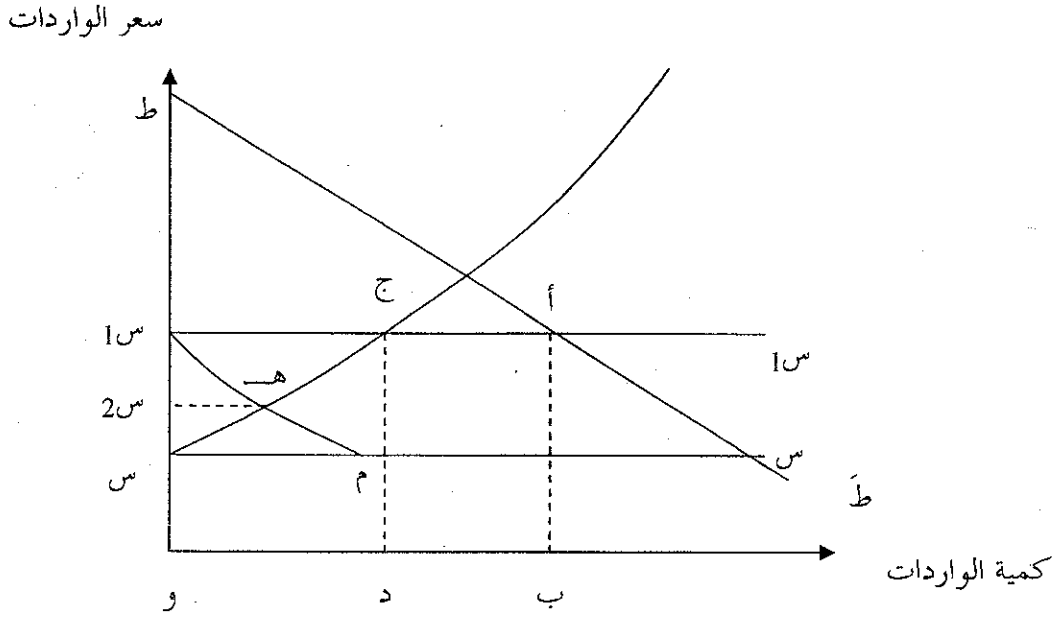
وقد يكون الخطر دالة للبضاعة المهربة فقط وقد يكون دالة للبضاعة المهربة والبضاعة المشروعة، ويتوقف ذلك على قابلية الأفراد اتجاه الخطر فإذا كان الفرد كاره للخطر، فسوف يفضل الحصول على أرباح كبيرة غير مؤكدة مع احتمال كبير للخسائر أما إذا كان الفرد محايدا اتجاه الخطر، فسوف يتخذ قراره بناء على مقارنته بين تكلفة الخطر ومعدل التعرّيف، فإذا السلعة أقل من معدل التعرّيف عليها فإن نشاط التهريب يبدأ ويستمر حتى تتساوى تكلفة الخطر المتزايدة مع معدل التعرّيف.

ومن أبرز الدراسات التي تناولت التهريب الجمركي في علاقته بالخطر تلك الدراسة التي قام بها « **MUNIR & SHEIKH** » عام 1974 حيث افترضوا وجود كل من التجارة المشروعة و التهريب بصورة آنية في ظل وجود سعر محلي وحيد للسلعة، وتبعاً لذلك تتحدد الكمية التوازنية للواردات المهربة بتقاطع منحنى عرض التهريب والذي يعكسه منحنى التكلفة الحدية المتزايدة للخطر المرتبط بالتهريب مع خط السعر الثابت للسلعة فيما لو تم استيرادها بصورة مشروعة.

بيد أن ¹ « **MUNIR & SHEIKH** » لاحظوا من خلال مشاهدتهما في العديد من الدول النامية كباكستان 1977 أن سعر البضاعة المهربة ينخفض عن السعر المحلي (سعر الشراء+الضريبة الجمركية) وقد رفضوا أن يفسر تلك الفروق السعرية بالاختلافات المكانية وتكاليف النقل المتصلة بها، وأرجعوا الاختلاف إلى تفاوت درجة الخطر التي تواجهها عارضوا السلع المهربة فضلا عن الخطر الذي يواجه مستهلكو السلع المهربة.

لمزيد من التوضيح نستعرض الشكل الآتي رقم (1.4.IV): حيث:

¹ MUNIR & SHEIKH 1974 : « A theory of risk, Smuggling et welfare » In Christine Jones et Michael Roomer, pp34-35.



توازن التهريب في نموذج SHEIKH

* تفسير الشكل:

يعكس المنحنى (ط) الطلب على الواردات، في حين يمثل الخط (س) السعر الخارجي قبل فرض الضريبة الجمركية و يمثل الخط (س₁ س₁) السعر المحلي شاملا الضريبة الجمركية و يمثل عرض التهريب بالمنحنى (ت س)، و يمثل أيضا منحنى التكلفة الحدية للخطر في صناعة التهريب، وهو موجب الميل ليعكس تزايد تكلفة الخطر مع تزايد الكميات المهربة. وتتحدد الكمية التوازنية للواردات المهربة في ظل نموذج السعر الواحد، بتقاطع المنحنى (ت س) مع الخط سعري (س₁ س₁) عند النقطة (ج) ويظل السعر المحلي (س) واحد لكل من الواردات المشروعة و الواردات المهربة.

ويختلف الوضع في ظل النموذج السعري إذ يفترض أن مستهلكي السلع المهربة يتحملون

أيضا تكاليف مصاحبة للخطر وبالتالي يأخذ منحنى الطلب على الواردات المهربة الشكل المنحدر (س₁ م)، ويتقاطع مع منحنى عرض التهريب (ج س) عند النقطة (هـ).

وفي تلك الحالة يوجد سعران:

س1: يمثل سعر البضاعة المشروعة.

س2: يمثل سعر البضاعة المهربة.

وعلى عكس نموذج « **MUNIR & SHEIKH** » تعامل الخبير (PITT 1981¹) مع كل البضائع المهربة و المستوردة بصورة مشروعة باعتبارها منتجات متصلة **Joint Product** واعتبر أن تكلفة الخطر في التهريب دالة لنسبة البضاعة المهربة إلى البضاعة المشروعة. وتحقق الكمية التوازنية للبضاعة المهربة عند سعر أدنى من سعر الواردات المشروعة.

المطلب الأول: التهريب الجمركي في الجزائر:

تعرف المادة رقم 324 من قانون الجمارك رقم 1963/23 التهريب الجمركي بأنه إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية الجزائرية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضريبة الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة.

ويعتبر في حكم التهريب، تقديم مستندات أو فواتير مزورة مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أي فعل آخر بقصد التخلص أو التملص من الضرائب الجمركية المستحقة، كلها أو بعضها، أو بالمخالفات للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع. ومفاد ذلك أنه يمكن تقسيم التهريب إلى مجموعتين:²

1. تهريب ضريبي يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع و يؤدي إلى التخلص من تلك الضريبة كلياً أو جزئياً.

2. تهريب غير ضريبي يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها، بقصد اختراق الحظر المطلق الذي قرره القانون بيد أن التهريب قد يكون حكيماً أو حقيقياً، و

¹ MUNIR & SHEIKH 1974: op;cit,pp,134-135.

² المادة 324 من قانون الجمارك: تعرف ظاهرة التهريب الجمركي من جانبين المضمون والشكل سنة 1963.

يتحقق التهريب الحقيقي بتمام إدخال أو إخراج السلع باجتيازها الدائرة الجمركية، بطريقة غير مشروعة، دون أداء الضريبة الجمركية المستحقة أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة أما التهريب الحكمي فيتضمن عبور البضاعة الدائرة الجمركية بصورة ظاهرة، وتخضع لإجراءات الجمركية بيد أن عبورها يقترن بأفعال أو مستندات إلى ذات النتائج التي يربتها التهريب الحقيقي.

* و من أهم صور التهريب الحكمي:¹

1. تقديم المستندات أو فواتير مزورة، أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء العلامات بقصد التخلص كلياً أو جزئياً من الضرائب الجمركية.
2. استرداد الضرائب الجمركية، وما حكمها دون وجه حق من خلال نظامي السماح السماح المؤقت.

ولقد نصت المادة 324 من قانون الجمارك في فقرتها الثانية على الحالات التي تعتبر في حكم التهريب وتتمثل في كل خرق لأحكام المواد 221، 222، 223، 225، 225 مكرر أو 226 من قانون الجمارك ويتعلق الأمر مخالفة الأحكام المتضمنة في قانون الجمارك و المتعلقة بجيافة أو تنقل بعض البضائع داخل الإقليم الجمركي و الإنطاق الجمركي. ويمكننا التمييز ضمن حالات التهريب الجمركي الحكمي بين نوعين:

1. التهريب المتعلق بالنطاق الجمركي.

2. التهريب المتعلق بالإقليم الجمركي.

* التحليل الاقتصادي للتهريب الجمركي في الجزائر خلال حقبة الثمانينات إلى يومنا هذا.

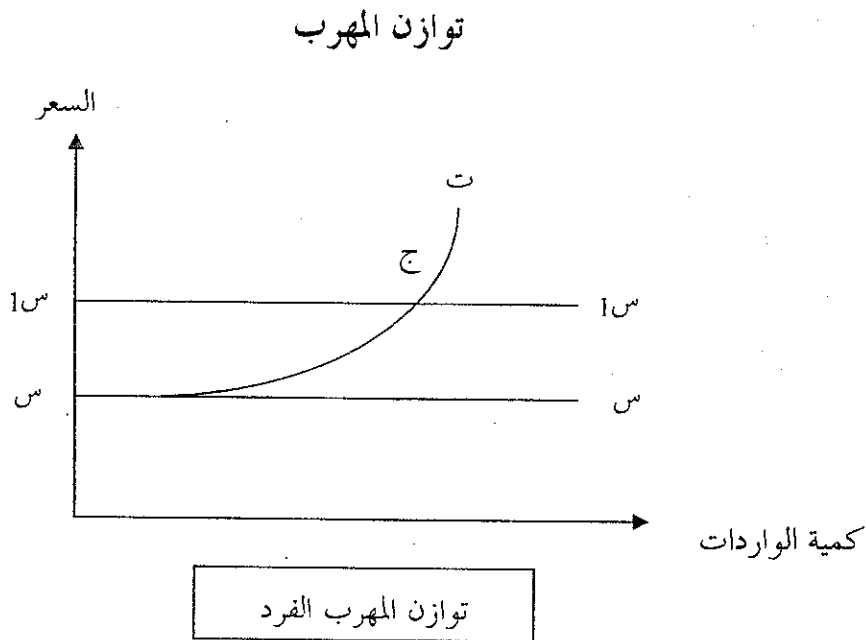
يواجه المهرب بالاختيار بين بديلين يمثل البديل الأول في استيراد السلعة بصورة مشروعة من خلال اندماج الفرد بقطاع التجارة المشروعة، وفي تلك الحالة يتعين على الفرد أن يتحمل قيمة البضاعة مضافاً إليها قيمة الضرائب الجمركية على السلعة:

¹ عوض محمد 1965: "جرائم المخدرات والتهريب الجمركي والنقدي" الأهرام الاقتصادي الإسكندرية ص 139.

و يتمثل البديل الثاني في تهريب البضاعة في تلك الحالة يتعين على الفرد أن يتحمل قيمة البضاعة مضافا إليها تكاليف الخطر التي يتحملها نتيجة لعملية التهريب.

ولما كانت قيمة البضاعة في ظل كل من البديلين لا تختلف، فإنما يحكم قرار الفرد و معدل تعريفية الجمركية بالمقارنة بمتوسط تكلفة التهريب، لوحة السلعة أو ما يسمى بعلاوة التهريب « **SMUGGLING PREMIUM** » فإذا كانت علاوة التهريب أقل من معدل التعريف الجمركية فسوف يدفع ذلك الأفراد إلى الانخراط في قطاع التهريب، ويستمررون في ذلك إلى الحد الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتهريب مع معدل الضريبة الجمركية، وذلك بافتراض حيادية الأفراد اتجاه عنصر الخطر.

ويوضح الشكل البياني الآتي رقم (2.4.IV):



المصدر: الدكتور فتحي حسن سلامة 1990: "النظم الجمركية والاستيراد والتصدير الإسكندرية مركز دالتا للطباعة ص 497

* تفسير الشكل البياني رقم (2.4.IV):

- يوضح الخط (س س) السعر العالمي للسلعة قبل فرض الضريبة الجمركية و يوضح الخط (س₁ س₁) السعر المحلي للسلعة شاملا الضريبة الجمركية و يوضح المنحنى (س ت) التكلفة الحدية للتهريب (علاوة التهريب).
- ويتحدد المستوى التوازن للتهريب عند النقطة (ج) حيث يتقاطع منحنى التكلفة الحدية للواردات المهربة مع خط السعر (س₁ س₁) ويتساوى عندها معدل التعريفية ويمثل بالفرق بين (س₁ س) مع تكلفة المهرب.

وتبعاً لما سبق يمكن تحديد العناصر التي تحفز ظاهرة التهريب الجمركي في الجزائر إلى ما يلي:

1. معدل الضريبة الجمركية.
2. تكلفة التهريب و تتوقف على:
 - العقوبات المرتبطة بعملية التهريب.
 - إمكانية كشف عملية التهريب.

أولاً: معدل الضريبة الجمركية:

مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تؤدي زيادة سعر الضريبة الجمركية إلى قوة الحوافز اتجاه التهريب إذ تزيد لذلك الربحية المتوقعة من وراء عمليات التهريب. وقد تميز هيكل أسعار الضريبة الجمركية في الجزائر خلال العقدين الماضيين بعدم الاستقرار إذ صدر خلال هذه الفترة وطبقاً للمادة 324 من قانون الجمارك على أنه يقصد بالتهريب ما يأتي "... خرق أحكام المواد 25 أو 51 أو 60 أو 62 أو 64 أو 221 أو 223 أو 225 أو 225 مكرر وكانت التعريفات الجمركية التي صدرت آنذاك تتميز بضغط جبائي له وزنه مما زاد في توسيع رقعة التهريب الجمركي ودفع الأفراد الانخراط في زمرة أو دارة التهريب تفادياً لكثرة التعريفات الجمركية.

وإلى جانب هيكل الأسعار المرتفعة للتعريفات الجمركية خلال الثمانينات و التسعينات، أسهم نمطه القيمي في تقوية حوافر التهريب، إذ أن الضريبة الجمركية في الجزائر تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة البضاعة، ومن شأن ذلك أن يقوي الحوافز لتخفيض القيمة عن طريق تقديم فواتير مزورة، بهدف تخفيض دين الضريبة الجمركية، ولا تعتبر الفئات الواردة في التعريفات الجمركية هي الضرائب الوحيدة التي تفرض على الواردات بل اقترنت الضريبة الجمركية بالضرائب الأخرى، تدخل في اصطلاح اتفاقية الجات **GATT** بالضرائب ذات الأثر المعادل للتعريفات الجمركية، حيث أنها تؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة في السوق الداخلية مثلها مثل الضريبة الجمركية، وكان نتيجة ذلك أن أصبحت الجزائر من أعلى بلدان العالم من حيث مستوى أسعار الضرائب الجمركية.¹

وخلال هذه العشرية الأخيرة وفي إطار مفاوضات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تم إدخال تعديلات شاملة على التعريفات في سنة 2001 للتوصل إلى بنية متكونة من أربع نسب هي كالآتي: 0%، 5%، 15%، 30%.

الجدول رقم (1.4.IV):

الشبكة التعريفية لسنة 2004

المجموع	30%	15%	5%	0%	نسبة الرسم الجمركي
6060	2486	2060	1415	104	عدد التعريفات

المصدر: الجمارك الجزائرية 2004

¹ د. سعيد النجار 1980: "الحصاد الحر لسياسة الضرائب الجمركية العليا" الأهرام الاقتصادي عدد 1294 ص 131-133.

* تفسير الشبكة التعريفية:

1. إن إعفاء (0%) مخصص لبعض السلع مثل القمح المخصص للبذور و التطعيمات و عتاد النقل الجوي...
2. تتعلق النسبة المحققة (5%) بالمواد الأولية و مواد التجهيز.
3. تطبق نسبة (15%) على السلع الوسيطة و المواد نصف المصنعة.
4. تفرض النسبة القصوى (30%) على سلع الاستهلاك النهائي.

وبالتالي انتقل متوسط معدل الاقتطاعات فيما يخص الرسوم الجمركية للاستيراد من 12% إلى 9% حاليا وهذا دون حساب إلغاء الإتاوات الجمركية (2.4% على القيمة) بداية من سنة 2004 لكي تستبدل بإتاوة جزافية مستقلة عن قيمة السلع. ويندرج هذا التغيير في إطار مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي تستلزم أن يكون مبلغ الأتاوات الجمركية بمستوى الخدمات المحددة إداريات. وفي ميدان الرسوم الداخلية، تم المشروع في إصلاحات تدرج في إطار نفس المسعى، وقد مست عددهم (من 03 إلى 02) والمعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة من 21% إلى 17%. باختصار سمحت كل هذه الإجراءات والتدابير بتقليص نوعا ما من الضغط الجبائي و ذلك دون تسجيل انخفاض في وتيرة التهريب الجمركي.

ثانيا: تكلفة التهريب:

ترتبط تكلفة التهريب عكسيا مع حجم البضاعة المهربة، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يزيد حجم البضاعة المهربة أو ينخفض تبعا للنقص أو الزيادة في تكلفة التهريب. وتتوقف تكلفة التهريب بدورها على عنصرين:

1. إمكانية كشف التهريب.
2. العقوبات المقررة قانونا على القائمين بالتهريب.

1. احتمال كشف التهريب:

مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يؤدي انخفاض احتمال كشف عمليات التهريب إلى تقوية الحوافز اتجاه الانخراط في قطاع التهريب إلى تقوية الحوافز اتجاه الانخراط في قطاع التهريب، إذ تزيد تبعاً لذلك الربحية المتوقعة من وراء عمليات التهريب، و بصورة معاكسة يؤدي ارتفاع إمكانية كشف التهريب إلى انخفاض الربحية المتوقعة منها، ومن شأن ذلك أن يضعف الحوافز اتجاه الانخراط بقطاع التهريب.

وترتبط إمكانية كشف التهريب بالنظام الجمركي السائد.

ويتكون النظام الجمركي من ركنين أساسيين¹ هما: الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف وتتكون الوسائل من عنصرين: عنصر فني وعنصر تنظيمي.

ويمثل العنصر الفني في التشريعات الجمركية، في حين يشمل العنصر التنظيمي في الإدارات المنفذة للتشريعات الجمركية، و حينما تكثر الثغرات في التشريعات الجمركية، وتتصف نصوصها بالغموض وعدم الوضوح، وحينما تضعف كفاءة وإمكانيات الإدارة التنفيذية و الأجهزة المعاونة لها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض إمكانية كشف التهريب، ومن ثم زيادة عملية التهريب.

وقد اعترف المشروع الجمركي الجزائري صراحة، بقصور النظام الجمركي عن مواجهة عمليات التهريب وخلق تشريعاته من نص يجرم حيازة البضائع المهربة، إذ أنه قد تعددت الأحكام الصادرة ببراءة المتهمين² باعتبار أن حيازة البضائع خارج الدائرة الجمركية فعل غير مجرم إذ أنه طالما كانت البضائع خارج الدائرة الجمركية فإنها تعد خالصة الضرائب الجمركية، وعلى المدعى بخلاف ذلك أن يلتزم بالإثبات.

وإزاء تسرب السلع المهربة إلى السوق المحلية بأسعار منخفضة اضطر المشرع إلى التدخل بتعديل أحكام قانون الجمارك رقم 324 لسنة 1963 بالقانون رقم 10 لسنة 1998 فاستحدث جريمة جديدة ألحقها حكماً بالتهريب وهي جريمة حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار.

¹ عبد الكريم صادق بركات 1988: مقال في جريدة الوطن "النظم الجمركية" ص4 بتاريخ 13 يناير 2007 العدد 5143.

² المادة 1963/324 من قانون الجمارك الجزائرية، المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

وفي هذا الإطار و بموجب المادة 324 من قانون الجمارك يعتبر تهريبا جمركيا كل خرق لأحكام المواد 221، 222، 223، 225 مكرر، وإن هذه الأحكام تنظم حيازة و تنقل بعض البضائع داخل النطاق الجمركي و تخضعها لإجراءات خاصة ويتعلق الأمر بالبضائع الخاضعة لرخصة تنقل البضائع المحظورة أو البضائع الخاضعة للرسم المرتفع.

و لقد تم تحديد قائمة البضائع الخاضعة لرخصة تنقل بموجب قرار وزير المالية المؤرخ في 23/02/1999، كما حدد نفس القرار كمية البضائع المعفاة من رخصة التنقل¹ و بموجب المادة 225 مكرر من قانون الجمارك الجزائرية يعتبر أيضا تهريبا جمركيا حيازة أو نقل البضائع المحظورة استيرادها أو البضائع الخاضعة لرسم مرتفع داخل النطاق الجمركي بناء على طلب أعوان الجمارك أو إثبات وضعيتها القانونية إزاء التشريع الجمركي.

كما أن الحيازة داخل النطاق الجمركي للبضائع المحظورة التصدير وغير المبررة بالحاجيات العادية للحائز المخصصة لتمويله العائلي أو المهني تعتبر من قبيل أفعال التهريب (المادة 225).

وأيضا بموجب المادة 226 من قانون الجمارك تخضع حيازة البضائع الحساسة للغش لأغراض تجارية و تنقلها عبر سائر الإقليم الجمركي لتقديم وثائق التي تثبت وضعيتها القانونية إزاء القوانين والأنظمة التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها، وهذا بناء على طلب الأعوان المكلفين بمعاينة الجرائم الجمركية.

ويقصد بالوثائق المثبتة ما يلي:²

- إما إيصالات جمركية أو وثائق جمركية أخرى تثبت أن البضائع استوردت بصفة قانونية.

- إما فواتير شراء أو سندات تسليم أو وثيقة أخرى تثبت أن المنتج جزائري.

¹ "واقع التهريب في الجزائر والإستراتيجية الجمركية لمكافحته" 2004؛ رسالة ماجستير من إعداد الطالب ب. إبراهيم تحت إشراف البروفيسور بونوة شعيب جامعة تلمسان.

² "واقع التهريب في الجزائر والإستراتيجية الجمركية لمكافحته": مرجع سبق ذكره ص 69.

ولقد تكفل المشرع الجزائري بمحصر الأفعال التي تعتبر جرائم جمركية و رتبها بحسب درجة خطورتها إلى (05) خمس مخالفات و(04) أربع جنح وهذا ضمن المواد 319، 320، 321، 322، 323، 325، 326، 327، 328 من قانون الجمارك.

وفي ضوء ما سبق قد أدى ذلك إلى ظهور تجارة جديدة غير مشروعة هي تجارة الفواتير المزورة وغيرها من الطرق الاحتيالية على الإدارة الجمركية.

يتضح من العرض السابق أن إمكانية كشف عملية التهريب حسب التشريعات تبقى محدودة نظرا لتواضع إدارة الجمارك والإمكانات المتوفرة لديها و التي تعد محدودة سواء كانت بشرية، مالية، مادية...إلخ.

ويتوقع بذلك أن تتأثر إمكانية كشف عملية التهريب بالسلب إذ من شأن ذلك أن يخفض التكلفة الحدية للتهريب ومن ثم تزيد عمليات التهريب أكثر. وهذا راجع للأسباب الآتية:

1. إمكانية كشف عمليات التهريب الجمركي في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين اتسمت بالضعف.

2. إن ضعف تلك الإمكانيات يرجع إلى التواضع وضعف كفاءة إمكانيات الجمارك.

3. مما يزيد من إمكانيات التهريب الجمركي الثغرات التي يحتويها النظام الجمركي بين ثناياها ومنها.

- تضخم حجم الإعفاءات الجمركية في العشرية الأخيرة إذ بلغت 4.5مليار دج.

- المزايا الخاصة الموجودة في النظام الجمركي الجزائري (المناطق الحرة، العبور، السماح المؤقت...)، تعليق الضرائب لفترة معينة.

يبد أن التطبيق العملي لتلك الأنظمة أفرز العديد من محاولات التهريب لضعف الرقابة المفروضة على تلك الأنظمة.

وأخيرا نرى بأن الوسيلة المثلى لزيادة إمكانيات كشف عمليات التهريب الجمركي من

المفروض أن تركز على المصادر الآتية:

1. تحديث و تطوير أجهزة مكافحة التهريب الجمركي.

2. تنقية التشريعات الجمركية من أي ثغرات وتناقضات.

3. ترشيد الإعفاءات الجمركية.

4. أحكام الرقابة على النظم الخاصة.

ومن شأن ذلك أن يرفع من التكلفة الحدية لعملية التهريب، الأمر الذي يضعف من الحوافز اتجاه ظاهرة التهريب.

2. العقوبات المقررة قانونا على القائمين بالتهريب:

مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي ضعف العقوبات المقررة قانونا على جرائم التهريب الجمركي، إلى تقوية حوافز الانخراط في قطاع التهريب إذ من شأن ذلك أن يزيد من الربحية المتوقعة من جراء عملية التهريب، وبصورة معاكسة تؤدي شدة العقوبات إلى انخفاض الربحية المتوقعة من عملية التهريب، وفي ذلك إضعاف حوافز الانخراط في قطاع التهريب. وقد حددت المادة 319، 322، 326، 327، 328 من قانون الجمارك رقم 98/10 لسنة 1998 العقوبات المقررة على جرائم التهريب أو الشروع فيها على النحو التالي: قد تختلف شدة العقوبات (الجزاءات) الجمركية باختلاف درجات الجرائم الجمركية وهي كالتالي:

1. المخالفة من الدرجة الأولى (المادة 319 من قانون الجمارك) في حالة رفض السائق وسيلة نقل الامتثال لأوامر أعوان الجمارك وهو الالتزام الذي نصت عليه المادة 43 من قانون الجمارك، وهذا بمناسبة أدائهم مهام المراقبة الجمركية العادية في إطار مكافحة التهريب الجمركي، حيث تطبق عليه بالإضافة إلى العقوبة المقررة للتهريب (حسب الحالة)

بالمشكل المذكور أدناه، وبالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات، عقوبة تتمثل في دفع غرامة قدرها خمسة آلاف (5000) دج.¹

2. المخالفة من الدرجة الرابعة (المادة 323 من قانون الجمارك) تعتبر مخالفة من الدرجة الرابعة، أعمال التهريب التي تتعلق ببضائع غير محظورة و غير خاضعة لرسم مرتفع، عليها عقوبة تتمثل في مصادرة البضائع محل الغش، وغرامة مالية قدرها عشرة آلاف (10.000) دج.²

3. الجنحة من الدرجة الثانية (المادة 326 من قانون الجمارك)؛ تعد جنحة من الدرجة الثانية، أعمال التهريب التي تتعلق ببضائع محظورة أو خاضعة لرسم مرتفع، مرتكبة من طرف شخصين على الأكثر دون استعمال سلاح ناري أو حيواني أو مركبة جوية أو سيارة أو سفينة تقل حمولتها عن 100 طن صافية أو عن 500 طن إجمالية. يعاقب على هذه الجريمة بما يلي:

- مصادرة البضائع محل الغش و البضائع التي تخفي الغش.
- غرامة مالية تساوي مرتين (2) قيمة البضائع المصادرة.
- الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة.

4. الجنحة من الدرجة الثالثة (المادة 327 من قانون الجمارك): تعد جنحة من الدرجة الثالثة أعمال التهريب التي تتعلق ببضائع محظورة أو خاضعة لرسم مرتفع، والتي ترتكبها مجموعة مكونة من ثلاثة أفراد فأكثر، سواء حملوا كلهم بضائع محل الغش أم لا، دون استعمال سلاح ناري أو حيوان أو سيارة أو مركبة جوية أو سفينة تقل حمولتها عن 100 طن صافية أو 500 طن إجمالية. يعاقب على هذه الجريمة بما يلي:

¹ الغرامة الجمركية يمكن تعريفها بوجه عام بأنها إلزام المحكوم عليه بأن يدفع للخزينة العمومية مبلغا نقديا، بالقدر الذي يحدده الحكم القضائي على سبيل العقوبة، ولمزيد من المعلومات اطلع: عبد المجيد زعلاني: "خصوصيات قانون العقوبات الجمركي"، رسالة دكتورا في الحقوق جامعة الجزائر 98/97 ص 225

² المصادرة يمكن تعريفها بأنها نوع ملكية المال إجباريا عن صاحبه بغير مقال وإضافة إلى ملك الدولة سواء كان المال ملكا له أو لغيره، إذا ما استعمل في ارتكاب جريمة جمركية، لمزيد من المعلومات اطلع على: أحسن بوسقيعة مرجع سابق ص 323

- مصادرة البضائع محل الغش و البضائع التي تخفي الغش.
 - غرامة مالية تساوي (3) مرات قيمة البضائع المصادرة.
 - الحبس من سنة إلى سنتين (02).
5. الجنحة من الدرجة الرابعة (المادة 328 من قانون الجمارك): تعد جنحة من الدرجة الرابعة، أعمال التهريب التي تتعلق ببضائع محظورة أو خاضعة لرسم مرتفع، والتي ترتكب باستعمال سلاح ناري أو حيواني أو سيارة أو مركبة جوية أو سفينة سفينة نقل حملتها عن 100 طن صافية أو 500 طن إجمالية.
- يعاقب على هذه الجريمة بما يلي:
- مصادرة البضائع محل الغش و وسائل النقل.¹
 - غرامة مالية تساوي (4) مرات القيمة المدججة للبضائع المصادرة ووسائل النقل.
 - الحبس من سنتين إلى خمس سنوات.

* يتضح من عرض هيكل عقوبات التهريب الجمركي ما يلي:

1. أن تلك العقوبات شديد وراذعة.
 2. أنه حرصا من المشرع على تخفيف شدة العقوبات، وخوفا من الآثار العكسية التي قد تحدثها، فقد ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 بعض التعديلات لبعض المواد منها 16 كانت كالآتي:²
- الانتقال الفعلي من تطبيق القيمة المحددة إداريا إلى تطبيق القيمة التعاقدية وهذا ما يؤدي إلى التقليل من الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على استيراد البضائع

¹ يظهر أن مصادرة البضائع التي تخفي الغش قد سقطت سهوا عن تحرير قانون الجمارك بصياغته الرسمية، ويمكن اكتشاف ذلك من خلال النطق بمصادرتها بمناسبة الجنحة من الدرجة الثانية والجنحة من الدرجة الثالثة، فكيف لا تتم مصادرتها بمناسبة الجنحة من الدرجة الرابعة، مع أن تحديد الجزاءات يخضع لقاعدة أساسية وهي تزايد شدة الجزاءات مع تزايد درجة الجريمة الجمركية.

² قانون المالية التكميلي لسنة 2001؛ بهدف تحسين وتعديل الأحكام الجمركية.

عبر القنوات الرسمية باعتبار القيمة لدى الجمارك هي وعاء حساب الحقوق والرسوم الجمركية.

- أيضا جاء قانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998 بتحقيق قمع الجرائم الجمركية، وتفكر بين مسعى المصالحة الجمركية وترقيتها في المادة 265 منه، وهذا ما شجع نوعا ما على تطور حركات التهريب الجمركي وزيادة حجمه.

وفي الأخير من الملاحظ أن هيكل العقوبات المشددة لجرائم التهريب في الجزائر كان يمكن أن يمارس تأثيرات قوية من شأنها أن تقلص من حجم قطاع التهريب في الجزائر خلال حقبة الثمانينات و التسعينات، فيما لو اقترن بارتفاع إمكانيات كشف عمليات التهريب، بيد أن انخفاض إمكانيات الكشف لضعف إمكانيات وكفاءات الإدارات التنفيذية لمكافحة التهريب، وتعدد الثغرات في التشريعات الجمركية مارست آثار إيجابية ساهمت في ازدهار قطاع التهريب خلال حقبة الدراسة، أقوى من التأثيرات التي مارسها هيكل العقوبات، إذ أن ضعف وانخفاض احتمال كشف عمليات التهريب حدد من نطاق تطبيق هيكل العقوبات.

المطلب الثاني: حجم ظاهرة التهريب في الجزائر:

إن الوصول إلى قياس دقيق لحجم ظاهرة التهريب الجمركي في الجزائر، يبدو من الأمور الصعبة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للظاهرة، إذ لأنها تعكس سلوكا خفيا يحتمل تحققه في جميع مراحل تسوية الضريبة الجمركية، وبأساليب مختلفة. إلا أن ذلك لا يعني عدم التعرض لذلك الموضوع، إذ يمكن من خلال المؤشرات المتاحة تحديد مدى اتساع نطاق ظاهرة التهريب الجمركي، وسوف يتم تحديد تلك المؤشرات من خلال الآتي:

1. بعض الدراسات التي تناولت التهريب الجمركي في الجزائر.

2. البيانات المتاحة من إدارة مكافحة التهريب الجمركي وكذلك المشاهدات والوقائع المنشورة بالصحف والمجلات.
3. تقديرات الضريبة الجمركية بالمقارنة بالحصيلة الفعلية خلال حقبة الثمانينيات إلى يومنا هذا.

أولاً: الدراسات التي تمت في مجال التهريب الجمركي في الجزائر:

- تناولت إحدى الدراسات¹ حجم التهريب الجمركي من الناحية الغربية للقطر الجزائري خصوصا منطقة مغنية وما جاورها سنة 2004 وذلك باعتبار مدينة مغنية وما جاورها من الحدود الغربية منطقة تتميز بارتفاع مستوى التهريب إلى داخل وخارج البلاد لأسباب عدة أهمها:
- كون الناحية (المدينة) منطقة حدودية برية مفتوحة.
 - كون الناحية ضمن المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان.
 - للمنطقة منافذ برية و بحرية.
 - تنوع البضائع المهربة سواء عند التصدير أو الاستيراد.
 - عدم كفاءة منافذ الجمارك القائمة مقارنة بالمنطقة.
 - ضخامة أعداد زائري المدينة يوميا.

وطبقا لتلك الدراسة تم تحديد حجم التهريب الجمركي حسب المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان على النحو التالي:

أولاً: تجدر الإشارة وقبل الشروع في تقدير حجم التهريب الجمركي إلى توضيح تركيبة المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان التي تشرف على خمس مفتشيات أقسام للجمارك هي: "تلمسان، مغنية، غزوات، عين تموشنت، سيدي بلعباس" وتغطي أربع ولايات هي: "تلمسان، عين تموشنت، سيدي بلعباس، سعيدة".

¹ "واقع التهريب في الجزائر والإستراتيجية الجمركية لمكافحته" رسالة ماجستير من إعداد الطالب: بوطالب براهيم تحت إشراف البروفيسور: بونوة شعيب سنة 2005/2004 جامعة تلمسان.

الشكل رقم (3.4.IV):

التقسيم الجغرافي لمفتشيات الجمارك



مجال اختصاص المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان

يبقى تحديد حجم ظاهرة الجمركي بمجال اختصاص المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان، وكذا استنتاج حركية وتطور الظاهرة نقدم في الجانب الأول: عدد الجرائم الجمركية المعاينة خلال الفترة الممتدة من 1990-2006.

ثم في الجانب الثاني نعرض أهم كميات البضائع المهربة وأنواعها.

* عدد الجرائم الجمركية المعاينة على مستوى المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان في الفترة (1990-2006) يوضحها الجدول التالي رقم (2.4.IV):

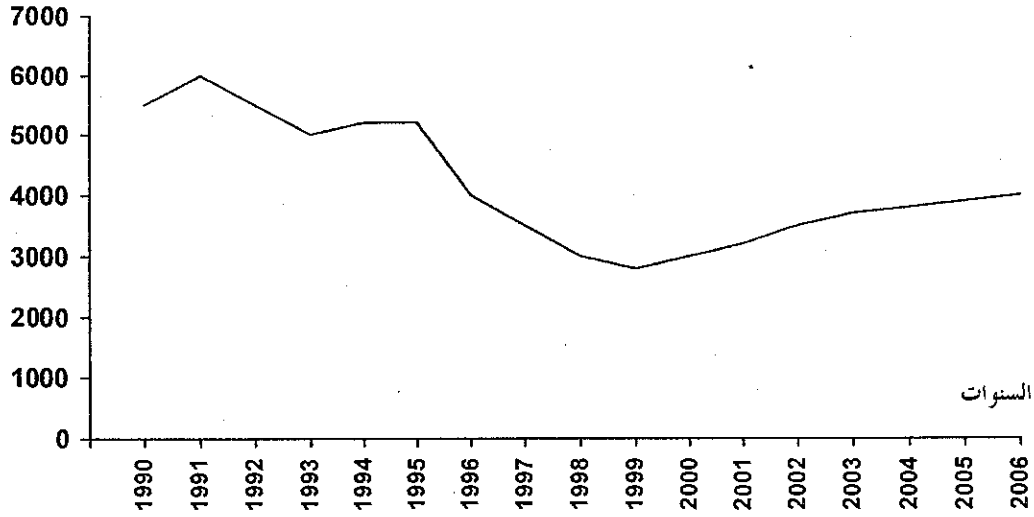
الجدول التالي رقم (2.4.IV):

عدد القضايا الجمركية

عدد القضايا الجمركية المعالجة	السنة
5058	1990
5977	1991
5206	1992
5182	1993
5253	1994
4123	1995
3377	1996
1936	1997
1883	1998
2522	1999
2625	2000
2243	2001
1316	2002
2067	2003
2293	2004
1999	2005
2724	2006

المصدر: المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان 2007

عدد القضايا (الجرائم)



* تفسير الجدول و الشكل معا:

ننتقل من فرضية حركة الجرائم الجمركية أو عدد القضايا المتعلقة بالتهريب تعكس حجم التهريب الجمركي.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حركات التهريب الجمركي قد عرفت أوج ازدهارها مع بداية التسعينات وذلك راجع لأسباب عدم منها:

- عدم الاستقرار الأمني بالبلاد.
- عدم الاستقرار السياسي (غياب أجهزة الرقابة).
- الإرهاب ساهم في تطور وتبلور الأعمال غير المشروعة بما فيها حركات التهريب من (أسلحة، أموال... وغيرها).
- كما يفسر هذا الارتفاع في حجم التهريب بالوضع الاقتصادي والاجتماعي النسبي الذي مرت به البلاد، مع ثبوت فشل التسيير الاشتراكي والتوجه التدريجي نحو اقتصاد ليبرالي قائم على قواعد السوق والمنافسة.
- أما ابتداءا من سنة 1994 فنلاحظ انخفاضا كبيرا في عمليات التهريب الجمركي وذلك يرجع للوضع السياسي الذي عرفته البلاد أثناء تلك الفترة و المتمثل في قرار

الجزائر غلق حدودها المغربية مع المملكة المغربية¹ وهذا ما أدى إلى تناقص عمليات التهريب.

- ابتداء من سنة 1999 نلاحظ ارتفاعا في جريمة التهريب الجمركي بالمنطقة يرجع نسبه للأحكام الجديدة التي تضمنها تعديل قانون الجمارك بموجب القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، والذي يتضمن أحكاما مخففة فيما يتعلق بجمع الجرائم الجمركية، كما كرست إدارة الجمارك في ترقية المصالح الجمركية، وطبقا للمادة 265 وهذا ما شجع حركات التهريب ثانية.
- ابتداء من 2001 إلى 2006 سجل انخفاضا في حجم التهريب يعود تفسيره إلى الأحكام الجديدة المتضمنة في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 طبقا للمادة، 16 منه تؤدي بالطبع إلى التقليل من الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على استيراد البضائع عبر القنوات الرسمية.

ثانيا: البيانات المتأصلة من إحاطة مكافحة التهريب الجمركي:

تتعلق مجمل الإحصائيات المتوفرة عن ظاهرة التهريب بالجزائر محورين أساسيين هما عدد القضايا (الجرائم الجمركية) جرائم مكتبية وجرائم تهريب جمركي، وكذا البضائع محل التهريب المحجوزة.

ولهذا سوف نحاول في هذه النقطة توضيح ظاهرة التهريب الجمركي في الجزائر انطلاقا من البيانات المتوفرة وهذا عن طريق عرض عدد الجرائم الجمركية على المستوى الوطني لفترة زمنية معينة في وهلة أولى.

ثم الكشف عن أهم البضائع المهربة (المحجوزة) كمحور ثاني.

¹ يعود قرار غلق الجزائر لحدودها مع المملكة المغربية في أوت 1994 كرد فعل على القرار الانفرادي الذي اتخذته السلطات المغربية بفرض التأشيرات على الرعايا الجزائريين، وهذا بعد الاعتداء الإرهابي الذي استهدف فندق أطلس أسني بمدينة مراكش المغربية واتهمت السلطات المغربية آنذاك جهاز الأمن الجزائري بالوقوف وراء تنفيذ العملية

أ. الجرائم الجمركية المعاينة (عدد القضايا) على المستوى الوطني:

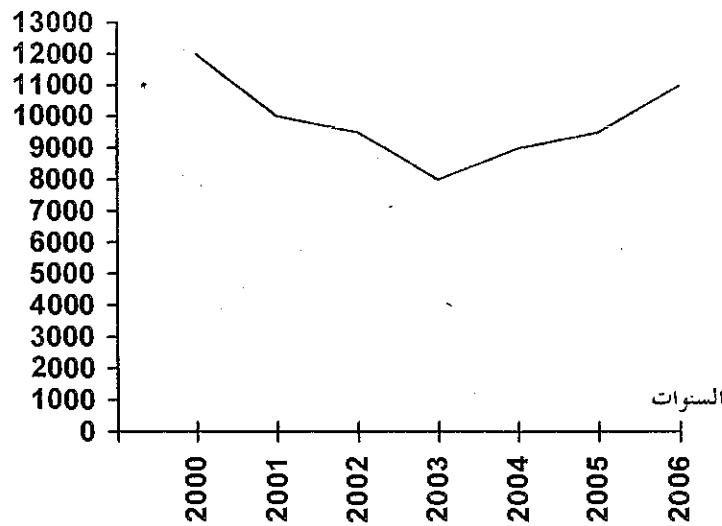
يوضح الجدول رقم (3.4.IV):

قيمة المضبوطات وعدد القضايا المسندة لذلك

السنة	عدد القضايا	قيمة المضبوطات، الغرامات المستحقة
2000	12010	/
2001	10387	/
2002	10156	7.104.819.530,00 دج
2003	7500	4.500.512.316,00 دج
2004	9079	3.622.877.788,00 دج
2005	9002	/
2006	1011	/

المصدر: المديونية العامة للجمارك 2007

% عدد العمال غير المصرحين لدى الضمان الاجتماعي



لقد تعذر علينا الحصول على بيانات الغرامات المستحقة من إدارة الجمارك خلال حقبة الدراسة وذلك تعلق برفض الإدارة العامة منحنا المعلومات الكافية، إلا أنه أمكن الحصول على عدد القضايا من خلال الصحف لصحيفة

الخبر اليومية ليوم 2007/03/25

* تفسير الجدول رقم (3.4.IV):

من خلال الجدول نلاحظ تناقص الجرائم الجمركية المعاينة من طرف الأعوان المكلفين بضبط ومعاينة الجرائم الجمركية وهذا ما يعني أن جرائم التهريب:

1. عرفت تناقصا في الفترة 2000 إلى 2004 حيث قدرت الغرامات الجمركية المحققة لسنة 2002 بـ 7.104.819.530,00 دج لتتخف في سنة 2004 إلى 3.622.877.788,00 دج.

2. عرفت عدد القضايا تصاعدا ابتداء من سنة 2005 إلى 2006 حيث كان عدد القضايا سنة 2005 حوالي 9002 قضية ووصل سنة 2006 إلى 1011 قضية وهذا ما يفسر تزايد حدة ظاهرة التهريب الجمركي.

ب. أهم البضائع المهربة:

يوضح الجدول رقم (4.4.IV):

أهم البضائع المهربة مع قيمتها المالية

الجدول رقم (4.4.IV):

أهم البضائع المحجوزة خلال الفترة (2000-2006):

الفرامات المستحقة	سيارات	مفرقات (وحدة)	الكحول (قارورة)	الوقود (لتر)	المواشي (رأس)	المسحائر (خروطية)	السنوات
	401	1606757	15533	14213	328	3029130	2000
	511	1639998	9558	23386	428	5864120	2001
	413	1203384	3256	114078	509	4592640	2002
	429	62984720	11741	104972	601	5866415	2003
	658	3245263	12821	5177180	623	5131165	2004
	1023	3444728	13740	4603080	704	4811231	2005
	540	3517989	12943	5116801	967	5116225	2006
/	/	/	/	/	/	/	القيمة المالية

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2007

أبرز من طرف الباحث استنادا لعدة جداول من مصالغ الجمارك: للاطلاع أكثر هي متواجدة في الملحق

* تفسير الجدول:

باستقراء بيانات الجدول يتضح ما يلي:

1. الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها أنه هناك تذبذب في عمليات التهريب الجمركي على المستوى الوطني وهذا إن دل على شيء إنما يدل على التطورات الاقتصادية والتحويلات الجذرية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.
2. لا تعزي الزيادة في قيمة البضائع المضبوطة لعام 2006 مقارنة بسنة 2000 فقط إلى تطور جهود الضبط، بل ترجع أيضا إلى عوامل أخرى مثلا كتراجع الدينار الجزائري عن قيمته الحقيقية، أيضا مقارنة بالنمو الديموغرافي المتزايد ونسب البطالة الفقر المتزايدة تعد الأرقام موضوعية.
3. تزوير الفواتير الخاصة بالمزاد العلني أثناء عمليات التهريب.
4. بصفة عامة يمكن القول أنه هناك تراجع في عدد قضايا التهريب و الكميات المحجوزة خلال السنوات الأخيرة (بالرغم من بعض الاستثناءات المتعلقة ببعض البضائع). وتفسر المديرية العامة للجمارك هذا التراجع باعتماد نظام صارم لقمع جرائم التهريب الجمركي عبر الحدود.¹

¹ Revue des douanes, Revue édité par la direction générale des douanes N°4 2003, p31

« Les infraction en matières de contrebande de cigarettes, stupéfiant et carburants sont en nette régression ces dernières années si l'on se réfère au dernier bilan des douanes Algériennes... grâce a la mise en place d'un système de répression des fraudes de plus en plus rigoureux aux niveaux des frontières

* تحليل بيانات المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان:

يوضح الجدول قيمة التعويضات (الغرامات) المستحقة عن المحجوزات و قيمة الغرامات المحصلة التي تمت خلال الفترة (2003-2006).
و تمثل التعويضات المستحقة مثل الضرائب المستحقة على المضبوطات فيما لو كانت الأصناف غير ممنوعة، أما إذا كانت ممنوعة يكون مبلغ التعويض معادلا بمثلئ الضرائب الجمركية أو مثل قيمة البضائع المضبوطة أيهما أكبر.

الجدول رقم (5.4.IV):

يبين عدد قضايا التهريب الجمركي خلال الفترة (2003-2006) وجملة البضائع المحجوزة مع التعويضات المستحقة و المحصلة منها في نفس الوقت

حاولنا الحصول على البيانات التي تتعلق بظاهرة التهريب الجمركي خلال فترة الدراسة (1980-2006) لكن واجهتنا عقبتين: الأولى رفض الإدارة الجمركية منحنا المعطيات لمختلف السنوات رغم دعم وجودها على الانترنت والعقبة الثانية: محدودية البيانات لأربع سنوات أخيرة فقط وهذا ما دفعنا للقيام بتحليلها وإسقاطها على المستوى الوطني

الجدول رقم (5.4.IV):

إحصائيات المحجز الخاصة بالمديرية الجمهورية للحمايك بتلمسان 2007:

عدد قضايا التهريب الجمركي وكميات (البضائع) المحجوزة مع الغرامات المستحقة خلال الفترة (2003-2006)

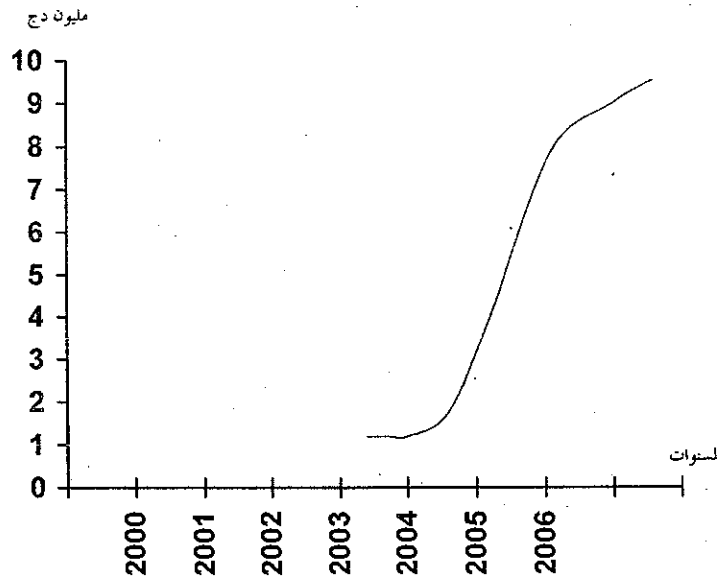
الفرامات المحملة	سيارات	مفرقات	الكحول	الورقود (كغ)	المواشي (رأس)	السجائر	السنوات
دج	/	(وحدة)	(قارورة)			(خوشة)	
/	/	429	313048	10409	37253	2067	2003
85.075.053,37	1.950.622.509,24	658	460308	8426	20151	2268	2004
108.728.488,15	3.585.808.453,11	1032	517718	9228	45387	1999	2005
48.091.351,63	8.390.502.094,51	540	327839	7685	جمعة (1622+9205)	2724	2006
			56620				

المصدر: المديرية العامة للحمايك بتلمسان (2007)

وباستقراء البيانات والأرقام الواردة في الجدول يتضح الآتي:

1. بلغت قيمة الغرامات المستوجبة خلال عام 2004 حوالي 1.950.622.509,94 دج.
2. ارتفعت قيمة التعويضات خلال سنة 2005 لتسجل حوالي 3.585.808.453,11 دج بزيادة قدرها 1.635.185.944,46 دج مقارنة بسنة 2004.
3. وصلت قيمة التعويضات في الزيادة إلى أن بلغت ذروتها بحوالي 8.390.502.09 دج بزيادة قدرها 4.804.693.641,39 دج يعني تضاعفت المستحقات بعدة مرات عن السنوات السابقة.

الشكل رقم (4.4.IV):



تطور حجم التعويضات المستحقة عن البضائع
المحجوزة خلال الفترة (2006-2003)

* تحليل الشكل رقم (4.4.IV):

- تطور حجم التعويضات المستحقة عن البضائع المحجوزة خلال الفترة (2003-2006)
1. يوضح أن التعويضات وصلت إلى ذروتها خلال سنة 2006.
 2. لا تعكس التطورات السابقة في حجم التعويضات تقدما في جهود الضبط بقدر ما تعكس التطورات في ظاهرة التهريب وانخراط العدد الهائل في الاقتصاد الخفي.
 3. ثمة مؤشر يمكن الارتكاز عليه في تقدير حجم الظاهرة ومدى خطورة الظاهرة الخاصة بالتهريب الجمركي ويتمثل ذلك المؤشر في الاختلافات التي تظهر بين الغرامات المستحقة والغرامات المحصلة خلال الفترة المدروسة والمبينة في الجدول السابق.
 4. حاصل القول أن التهريب الجمركي ظاهرة متسعة في الاقتصاد الجزائري وأن المؤشرات المستقاة من تحليل البيانات الخاصة بالإدارة الجهوية للجمارك بتلمسان و الإدارة العامة للجمارك، وكذلك من بعض الدراسات التي تناولت ذلك الموضوع، فضلا عن التفاوت بين الغرامات المستحقة والغرامات المحصلة، بيد أن الوصول إلى قياس دقيق لحجم ظاهرة التهريب الجمركي أمر يتعذر إعماله للطبيعة السرية للظاهرة.

المبحث الخامس: الفساد الإداري والمالي في الجزائر:

تتواجد مظاهر الفساد الإداري والمالي في كافة المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة الخطورة وبالتالي فلا غرور أن نسمع عن وجود مظاهر الفساد في أي دولة بيد أن خطورة الظاهرة لا تكمن في وجودها، بقدر ما تتصل باتساع رقعتها و تشابك حلقاتها، وترابط آلياتها. وللفساد مضاعفاته التي تؤثر على نسيج المجتمع وسلوكيات وقيم أفرادها، وطريقة أداء الاقتصاد القومي. ويتحدث البعض¹ على غرار المضاعف الكيترزي - عن مضاعف الفساد

¹ د. محمود عبد الفضيل 1983: "تأملات في المسألة الاقتصادية العالمية" مجلة الأهرام الإسكندرية. صص 70-

CORRUPTION MULTIPLIER، الذي يوضح مقدار الزيادة في دخول الأفراد الناتجة عن زيادة أولية معينة في حجم العمولات والرشادي والاختلاسات وغيرها إذ أن الزيادة أولية تتضاعف من خلال الميل الطبيعي لدى المستفيدين منها لرشوة وإفساد الآخرين عند المستوى الوسيط والأدنى من حلقات المسؤولية التنفيذية أو الرقابية.

ولا تقف مشكلة الفساد في المجتمع عند كونها مجرد ظاهرة تقاس بالأرقام، إذ أن المشكلة أخطر من ذلك بكثير حيث تؤدي ممارسات الفساد والإفساد إلى خلل في سلوكيات و قيم المجتمع، وتخلق حالة ذهنية لدى أفرادها، تبرر الفساد، وتجده من الذرائع ما يبرر استمراره واتساع دائرة وجوده في الحياة اليومية.

وبذلك أصبحت عناصر الرشوة و العمولات وغيرها تشكل تدريجيا نظاما جديدا للحوافز الإيجابية، أي نظام آخر¹ ويمكن النظر إلى مشكلة الفساد باعتبارها إحدى إفرازات الاختلالات المتعددة التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال حقبة السبعينات و الثمانينات وحتى التسعينات كتضخم الأجهزة الإدارية و التشريعية بصورة كبيرة دون أن يوجد أي أساس قوي يبرر ذلك، الأمر الذي يجعلنا نقرب من النموذج الذي صاغه الاقتصادي المعروف (G.MYRDAL) بخصوص نشوء و اتساع الدول الهشة (Soft State)، وينصرف مضمون تلك الظاهرة إلى تضخم الأجهزة الإدارية و التشريعية و السياسية بصورة كبيرة، حيث تتعدد الهيئات و المؤسسات التي تعد مسؤولة عن نشاط واحد، الأمر الذي يسبب قدرا متزايدا من البيروقراطية و مؤدى ذلك تعويق العمل الإداري، وضعف القدرة على اتخاذ القرار. وحينما تعجز السلطات الرسمية على اتخاذ القرارات التي تنسق و مصلحة المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى تنامي نفوذ السلطات غير الرسمية و توجيه الأمور بالشكل الذي يخدم مصالحها حتى و لو تعارضت مع المصلحة العليا للدولة.

¹ د. محمود عبد الفضيل 1983: مرجع سبق ذكره ص 82.

ومن ناحية أخرى، أدت الفجوة المتزايدة -بفعل تضخم- بين الدخول الاسمية للأفراد في الجهاز الإداري للدولة، والاحتياجات المالية الحقيقية إلى تقوية الحوافز للانخراط في أعمال الفساد إذ أن ثمة صعوبة لتلك الفجوة بأساليب مشروعة، ودفعت البعض إلى البديل الآخر وهو سدها عن الدخول السرية التي تأخذ شكل الرشاوي و العمولات والاختلاسات.

وتدرجيا تصبح الدخول الناجمة عن الفساد، هي الدخول الأساسية التي تفوق أحيانا في قيمتها الدخول الرسمية المستمدة من العمل الأصلي الأمر الذي يقلل من ثقة الأفراد في عملهم الأصلي، وبالتالي يتقبلون تدريجيا فكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي و المهني، وهكذا تتم تعليية المباني دون ترخيص و يتم تسليم المباني و الإنشاءات دون أن تكون مطابقة للمواصفات، ويتم إرساء العقود إلى من لا يستحق وفي غمار كل هذا يفقد القانون هيئته وفعاليته، لأن المستفيدين يملكون تعطيله، وقتل القرارات التنظيمية من المهد¹ وعندما يتأكد للمواطن العادي، أن اللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة، فلا بد أن يفقد الثقة في التنظيمات الرسمية، وتصبح مخالفة القانون سلوكا عاديا روتينيا.

وتظهر ثلاث صور من الفساد لها تأثيرها على الاقتصاد الجزائري تحاول معالجتها بإيجاز وهي:

1. الرشوة.
2. الاختلاسات.
3. العمولات.

المطلب الأول: ظاهرة الرشوة في الجزائر:

تعرف الرشوة بأنها إيجار الموظف العام في أعمال وظيفته، إذ أن الوظيفة العامة تفترض أن شاغلها لا ينتظر أن ثمة مكافئة غير الأجر أو الراتب المقرر لها بمقتضى اللوائح و القوانين المنظمة لها.

¹ د.سامي عفيفي حاتم 1988: "الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح" الأهرام الاقتصادي عدد 161 ص 276.

وأن التطلع إلى ما وراء ذلك يمس بزهة الوظيفة، ويسلب الدولة وعمالها الاحترام الواجب، وتؤدي الرشوة إلى التفرقة بين المواطنين، فمن يدفع تؤدي له مصلحته بينما تندر أو تعطل مصالح من لا يمكنه الدفع أو لا يرغب في ذلك.

كما تؤدي الرشوة إلى إثراء الموظف العمومي بصورة غير مشروعة، وإلى تشويه العلاقة بين الدولة و المواطنين، وبين المواطنين بعضهم البعض.

وقد حدد القانون صور الرشوة في ثلاث على سبيل الحصر هي:¹

1. الطلب.
2. القبول.
3. الأخذ.

1. الطلب: يعني تعبير الموظف بإرادته المنفردة إلى الحصول على المقابل، وفي تلك الحالة تتم الرشوة بمجرد الطلب ولو لم يستجب له صاحب المصلحة.

2. القبول: هو إفصاح الموظف عن إرادته ورغبته في قبول المقابل في المستقبل.

3. الأخذ: يعني الأخذ التسليم الفعلي أو الحكمي للمقابل و عقوبة الرشوى كما حددها القانون هي السجن للراشي و المرتشي و الوسيط.

ويقصد بالتربح قيام الموظف العام بنفسه مباشرة أو بطريق غير مباشر، لتحقيق مكاسب أو منافع له أو لغيره، ومن ثم يعد ذلك خيانة لأمانة الوظيفة و استغلالها في شكل غير مشروع و عقوبة جريمة التربح صادر بنص المادة 126 من قانون العقوبات في فقرتها الثانية و الثالثة و الرابعة.²

وبعيدا عن التعريف القانوني لكل من الرشوة و التربح فإنهما يعدان من الصور التي يحاول بها العالم في جهاز الدولة أو القطاع العام الحصول على دخل إضافي بطريقة غير مشروعة، مستغلا في ذلك نفوذه المستمد من وظيفته المكلف بها.

و يوضح الجدول رقم (1.5.IV):

تطور عدد جرائم الرشوة التي تم ضبطها خلال الفترة من 1980-2004:

¹ د. محمود عبد الفضيل 1983 مرجع سبق ذكره ص 213.

² "مقاربة الرشوة في الجزائر 2003" رسالة ماجستير من إعداد الطالبة بن يخلف زهرة تحت إشراف البروفيسور: بونوة شعيب ص 168 جامعة تلمسان.

الجدول رقم (1.5.IV):

تطور عدد جرائم الرشوة التي تم ضبطها خلال الفترة من 1980-2004:

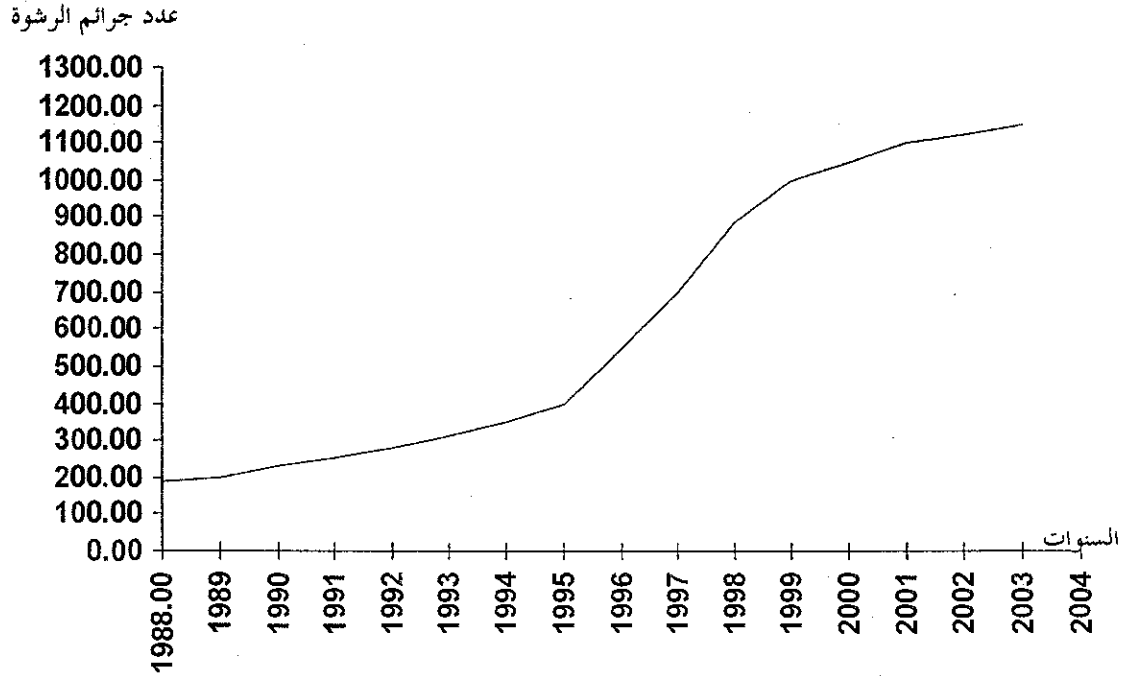
السنة	العدد
1980	156
1981	117
1982	123
1983	201
1984	211
1985	205
1986	200
1987	213
1988	197
1989	229
1990	280
1991	281
1992	207
1993	315
1994	317
1995	421
1996	497
1997	613
1998	827
1999	919
2000	1009
2001	1002
2002	1011
2003	1015
2004	

المصدر:

1. من 1980 إلى 1998 مرصد مراقبة الرشوة و الوقاية منها المنشأ بمرسوم 1996/07/09 الجزائر
2. من 1999 إلى 204 جريدة الخبر اليومية بتاريخ 2005/05/21 عن نشرات مختلفة للأمن الوطني و دار العدالة العليا للجزائر

- تبقى الأرقام الموضحة في الجدول لا تبين، لا تعكس أغلب قضايا الرشوة إجماليا

الشكل رقم (5.4.IV) تطور جرائم (عدد قضايا) الرشوة في
الجزائر خلال الفترة 1980-2004



* تفسير رقم (1.5.IV) مع الشكل:

في حقيقة الأمر الأرقام الموضحة في الجدول السابق لا تعكس الواقع الفعلي لجريمة الرشوة في المجتمع الجزائري خلال الحقبة 1980-2004 ويعتقد الكثير أن الرشوة تنتشر داخل المجتمع الجزائري إذ أنها تعد الأداة السحرية لحل مشاكل القطاعات العريضة لفئات المجتمع في أوقات الأزمات الاقتصادية التي تعيشها، ونشهد مظاهر متعددة للرشوة، ومع ذلك الإحصاءات الرسمية لا تظهر الحجم الحقيقي للظاهرة و لا يرجع ذلك إلى خطأ القائمين بها، بقدر ما يرجع إلا أن الكثير من الأعمال و السلوكيات التي كانت تدخل تحت مسمى الرشوة، أصبحت الآن سلوكا عاديا يمارسه المواطن العادي، ويتقبله كل من الراشي و المرتشي، فالراشي يدفع لكي يمكنه من إنهاء أعماله و المرتشي يعتقد أن هذا حقه الطبيعي؛ حيث أن هناك من الفئات يتقاضى أكثر مما يعمل استنادا إلى مركزه وسلطته لذا يصبح من حق الموظفين من وجهة نظر الراشي أن

يحصل على هذا العائد ليس عدة على إشباع حاجاته المتعددة، وهكذا تصبح الرشوة سلوكا عاديا، وحينما يتحول الموظف لذلك، تنتفى عنه صورة الانحراف الاجتماعي، إن بقي تحريمه قانونا و لكن ذلك يقتضي أن يقوم كل من الراشي و المرتشي بالإبلاغ عن الواقعة وهذا نادرا ما يحدث¹ وحينما تنخفض إمكانية الإبلاغ عن وقائع الرشوة، تضعف من ثمة إمكانيات كشف عملية الرشوة، ومن شأن ذلك أن يخفض من تكلفة الخطر المرتبط بها، ومن ثم تزيد الربحية المتوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرضها.

والجدول رقم (2.5.IV) يبين:

انتشار عملية الرشوة بين فئات عديدة من المجتمع و لم تعد تقتصر قط على الموظف العام.

تطور حجم جرائم الرشوة و المبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية و استثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار
1990	استيراد صفقات قمح فاسدة بميناء وهران	1 مليار و 200 مليار دولار
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جبايي)	7.9 مليار دولار
1996/09/19	وجود 1698 قضية مساس بالاقتصاد	3.6 مليار دولار
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبيرة الجمارك	274 مليون دج
2000	فضيحة مركبة الحجارة	100.401.423,28 مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار أي حوالي 1532 مليار دج

المصدر: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر 2007 بقلم "الأرقام تتحدث" مدونات مكتوب

Cite Internet : <http://da2007dz.Maktoubblog.com> N° 24 83 11

¹ د.سمير رياض مكايي: "الدخل الفعلي والدخل المعلن في مصر" 1989، دراسة تطبيقية لظاهرة الرشوة لبعض الفئات ص 218.

* تحليل الجدول المعنون بـ:

تطور حجم جرائم الرشوة بالجزائر

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. يظهر بروز الرشوة كظاهرة متجددة في المجتمع الجزائري حيث أنها و حسب البيانات الموجودة في الجدول تبين أنها قد رافقت قيام الدولة الجزائرية وسائرت مركزيتها للتطور أكثر في حظر استقلاليتها و انفتاحها على السوق الخارجي.
 2. تغلغل ظاهرة الرشوة بمختلف أشكالها و على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من طرف ذوي النفوذ و الأيدي الطويلة في غياب قوانين ردية و برعاية إدارة فاسدة لها بيروقراطية خانقة عادة نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.
 3. الأرقام تتحدث فيما يخص تطور و تفاقم ظاهرة الرشوة بالجزائر كما بينها الجدول: نلاحظ تفاوتات كبيرة و تنافس غير مشروع لقضايا مختلفة من الرشوة رصدت لها مبالغ ضخمة خارجة عن النطاق الرسمي للاقتصاد الجزائري.
- كذلك يتضح من الجدول السابق أن الرشوة لم تعد قاصرة على موظفي الحكومة فقط بل امتدت إلى غيرهم من فئات المجتمع الأمر الذي يمكن أن يؤخذ كمؤشر لاتساع نطاق عمليات الرشوة في المجتمع الجزائري.
- وأخيرا قد يكون من المناسب تلخيص أسباب الرشوة فيما يلي:

1. تؤدي الرقابة الصارمة و البيروقراطية المتشددة إلى خلق الميل لدى الراشي للتورط في الرشوة، في حين أنها من ناحية أخرى تمثل مورد رزق للمرتشي، فيحرص الموظفون على تعميق رقابتهم الصارمة و بيروقراطيتهم الزائدة، خاصة حينما تكون لهم سلطة حرية اتخاذ القرار إزاء العمل الذي يزاولونه فالبيروقراطية الصارمة تخلق الرشوة، كما أن الرشوة تدعم من وجود البيروقراطية.¹

2. خلال الحقبة التي تلت سياسة الانفتاح الاقتصادي أصبح هناك العديد من الفئات تحصل على دخول إضافية دون معيار واضح يحكمها، أو مقابل عمل حقيقي من أبرز صور

¹ د. صلاح الدين منسي 1989: "الانفتاح الاقتصادي والجريمة في مصر" الاهرام الاقتصادي عدد 161 ص 230.

تلك الدخول، تلك التي يحصل عليه فئات عديدة من الموظفين بمناسبة الوظيفة وفي خلالها، وتحت مسيات المختلفة و بدرجات مختلفة من الشرعية، ولقد أدى تمتع تلك الفئات بتلك الدخول الإضافية مع حرمان فئات واسعة أخرى منها إلى تقبل الفئات الأخرى على فكرة الرشوة أو تبريرها أمام نفسها.¹

3. أدى انتشار أنماط جديدة للاستهلاك خاصة للسلع الترفيحية والكمالية، إلى تطلع العديد من الفئات للحصول عليها، ولما كان دخلهم المحدود لم يمكنهم من ذلك فلم يكن أمامهم لتحقيق ذلك إلا الرشوة.

4. سمح النظام السائد في الجزائر خلال حقبة الدراسة بتقبل العديد من الأعمال التي تدخل في إطار الرشوة، وعمل على تنميتها بمسميات أخرى كالأكرميات، الهدية وغيرها... وقد تزامن ذلك مع الموقف المتراخي اتجاه العديد من فضائح الرشوة الأمر الذي أسهم في خلق بيئة مواتية لنمو الرشوة و انتشارها على مختلف المستويات.

5. أدى ضعف إمكانيات كشف عمليات الرشوة، إلى تحديد أو إضعاف أثر العقوبات المتشددة و تساهل السلطات في تطبيق القوانين قد أسهم ذلك في خفض تكلفة الخطر المرتبطة بعملية الرشوة الأمر الذي إلى ارتفاع مستويات الربحية المرتبطة بها، وقد أدى ذلك إلى خلق المزيد من الحوافز للكثيرين للانخراط في قطاع الأعمال غير المشروعة.²

المطلب الثاني: الاختلاسات والتزج:

يعرف الاختلاس من الناحية القانونية بأنه تصرف شخص في مال الدولة كتصرف مالكه وهو يأخذ صور عدة فهناك اختلاس الأموال وهناك اختلاس المواد الخام، وهناك اختلاس المعدات.

¹ د.رمزي زكي 1990: "تكييف الاقتصاد الكلي في البلدان النامية" ص 180-183.

² د.بونوة شعيب 2004: " منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي C.N.E.S 2004 ص ص 88-

ويعرف آخرون الاختلاس بأنه اغتيال مال الغير بدون رضائه. ويذهب البعض إلى أن كلمة اختلاس هي ترجمة للكلمة التي كان يستعملها القانون الروماني في التعبير عن الفعل المادي للسرقة حيث يعني اختلاس ذات المعنى الذي تعنيه السرقة.¹ وتمثل الأرقام المعلنة لجرائم الاختلاس ما تم ضبطه، ومن ثم لا يمكن الاحتكام إليها لتحديد حجم الظاهرة على وجه التحديد، إذ أن هناك العديد من عمليات الاختلاس التي لم يتم اكتشافها بيد أنه يمكن اتخاذ عمليات الاختلاس المضبوطة كمؤشر لتحديد مدى خطورة الظاهرة في الجزائر. ويوضح الجدول رقم (3.5.IV): عدد قضايا الاختلاس و حجم الأموال المختلسة خلال الحقبة المدروسة (1996-2004) (القضايا الكبرى) جدول رقم (3.5.IV):

عدد قضايا الاختلاس و حجم الأموال المختلسة(الكبرى) خلال الفترة (1996-2004)

السنة	عدد قضايا الاختلاس	المبالغ المختلسة	ما تم استرداده	نسبة الاسترداد
1996/09/19	1698 قضايا مختلفة	7.9 مليار دولار	لا زالت في المحاكم	/
1997	مؤسسة سيدار	12 مليار دولار	5.2	43.33%
1998	مركب الحجار	100.401.423,28 مليار دج	/	/
2004	قضية الخليفة	15 مليار دولار	/	الدولة عوضت سوى 600.000,00 دج لكل متضرر

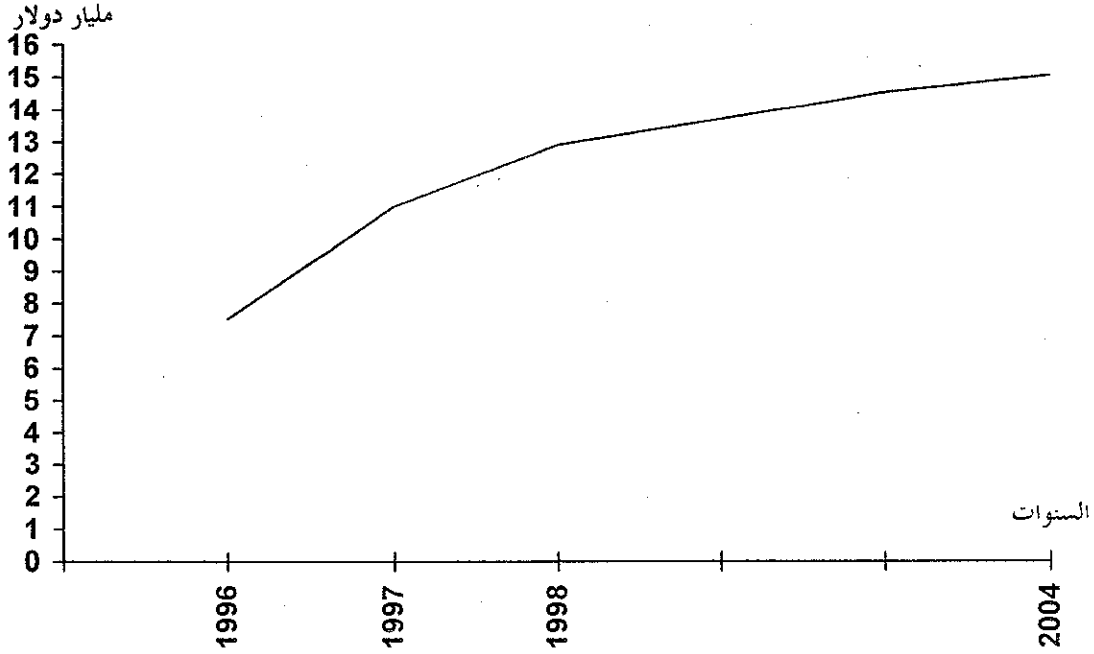
المصدر: نفس المصدر الذي ذكر سابقا

Cite Internet : <http://da2007dz.Maktoubblog.com>

¹ د.صلاح الدين منسي 1989 مرجع سبق ذكره ص ص 313-314.

تطور حجم الاختلاسات في الجزائر خلال (1996-2004)

المبالغ المختلصة بـ



* تفسير الجدول:

يتضح من خلال الجدول السابق:

1. سجل عام 1996 أكبر عدد للقضايا الخاصة بالاختلاسات في ميدان التلاعب بالأموال العمومية حيث بلغ 7.9 مليار دولار أمريكي.
2. لا يرتبط حجم المبالغ المختلصة سنويا بحجم الجرائم المضبوطة و يتضح ذلك من خلال مقارنة بيانات سنة 1996 مع بيانات سنة 2004، لأن القضايا ما هي إلا عينة من المجتمع الجزائري فعلى حين ارتفع عدد جرائم الاختلاس خلال عام 1996 جريمة مقارنة بعام 2004 وذلك راجع للتحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري من شمولية وانفتاح على العالم الخارجي.

3. يعكس الجدول السابق رقم (3.5.IV) ظاهرة في غاية الخطورة و تتمثل في ضالة الجزء المسترد من المبالغ المختلسة إذ تراوحت تلك النسبة خلال الفترة 96، 97 ما بين 43.33% فقط والقضايا و المبالغ الأخرى لا زالت قيد الحكم و الدراسة لدى المحاكم. الأمر الذي يمثل مزيدا من هدر الموارد الاقتصادية للمجتمع خاصة إذا ما عرفنا أن ما تم ضبطه لا يمثل بأي حال من الأحوال واقع جريمة الاختلاس في الاقتصاد الجزائري. ونظرا لأن جريمة الاختلاس تعني من الناحية القانونية، تصرف شخص في مال الدولة لتصرف مالكه لذا فهي ترتبط ارتباطا شديدا بالمشروعات العامة و الحكومية و توضح الفقرة الموالية والمختصرة في قضية: ملفها يحمل رقم 2487/90 تمتد وقائعها من سنة 1981 إلى يومنا هذا، صاحبها متقاعد لا داعي لذكر اسمه: تتمثل في نقطتين: تحويل و تبذير أموال عمومية و تحويل أموال و عتاد و تجهيزات و إنجازات مختلفة في إقامات ثلاث... إلخ.

مبلغ الاختلاس قدر بـ 2.316.471.822 مليار فرنك فرنسي قدم إضافة إلى 19 شيك بمبالغ قدرت بـ 891 مليون فرنك فرنسي، عبر فواتير مزورة و ما شبه ذلك.¹ وهناك العديد من القضايا المشابهة و الشائكة التي ترتبط باختلاس الأموال العمومية واستغلال النفوذ للصالح الشخصي.

المطلب الثالث: العمولات غير المشروعة:

لا توجد أي إحصاءات رسمية تساعد على تحديد حجم العمولات والهبات، بيد أن ثمة إحساس متزايد من قبل الرأي العام في الجزائر بأن العمولات والهبات أصبحت تمثل الوسيلة المثلى لأنها المعاملات والصفقات، وقد ساعد على ترسيخ ذلك تعدد قضايا العمولات التي تناولتها وسائل الإعلام خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي.

¹ واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر "مقال للباحث سفيان سليم"
Cite Internet : <http://da2007maktoubblog.com>, pp1-7 .

والدارس لقضايا الفساد المالي يواجه بصعوبة عدم وجود بيانات تتصل بتلك الظاهرة، لذا فإن الوسيلة الوحيدة التي نلجأ إليها في دراستنا هذه، هي الاحتكام إلى الدراسات القليلة التي تناولت الظاهرة، وهي غالباً ما تكون دراسات وصفية، وتشير إحدى الدراسات إلى أن ظاهرة العمولات والهبات قد التصق وجودها سواء بحق أو بغير حق، بفترة الانفتاح الاقتصادي (تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وبعد) ويرجع ذلك لتعدد القضايا المرتبطة بالعمولات وتعدد أشكالها، إذ أن عدد لا بأس به من قضايا الاستيلاء على أموال البنوك كان من بين أسبابه عدم دقة الأساليب في منح الائتمان، وما يلاحقها من تم تقاضي عمولات أو هبات، كما شاع بين الكافة بحق أو بغير حق، وأن جميع الصفقات التجارية والصناعية وتوريد المواد الخام والسلع الأساسية، لم تكن تتم إلا عن طريق العمولات، وذهب البعض إلى أكثر من ذلك باعتبار أن المعونات والمساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها الدول النامية ومنها الجزائر لا تحقق أهدافها إذ أن نسبة كبيرة منها يهرب إلى الخارج في شكل عمولات¹ ويدعوننا ذلك إلى التفرقة بين ما يسمى بالأموال الهاربة **Capital Flight** والأموال المهربة **Smuggled**.²

وينصرف مفهوم الأموال الهاربة إلى هروب الأموال إلى الخارج بصورة مشروعة، بحثاً عن عائد أعلى وضمان أكبر، وثمة علاقة بين ظاهرة هروب الأموال، وبين المتغيرات الاقتصادية فحينما يكون سعر الفائدة الحقيقي سلبياً، وحينما ترتفع معدلات التضخم وأسعار الضرائب ويقابل ذلك الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى لجذب رؤوس الأموال، فإن ذلك يؤدي إلى تزايد هروب الأموال، وتوجد ظاهرة هروب الأموال في الدول التي تتمتع بعدم وجود رقابة على الصرف، وقابلية عملتها للتحويل.

وينصرف مفهوم الأموال المهربة إلى تهريب الأموال بصورة غير مشروعة وبأساليب تحظرها القوانين ولا ترتبط ظاهرة الأموال المهربة بالمتغيرات الاقتصادية، إذا أن الباعث وراءها هو الهروب من الوقوع تحت طائلة القوانين.

¹ جريدة الخبر اليومية 08 يناير 2007 العدد 17 ص 05

² د. رمزي زكي 1989: الاقتصاد الخفي والرأسمالية المتوحشة، مرجع سبق ذكره ص ص 196-198.

وتتمثل العمولات والهبات، أحد المكونات الرئيسية للأموال المهربة، وقد ورد في دراستين حديثتين أحدهما لبنك مورجان جراي والأخرى لبنك التسويات الدولي:¹

قدرت الأموال المهربة من بلدان العالم الثالث إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة بحوالي 45% إلى 60% من جملة القروض والمساعدات الخارجية لبلدان العالم الثالث.

وقد قدرت ذات الدراستين الأموال المهربة من الجزائر في حدود 35% كحد أدنى و40% كحد أقصى.²

وتبعاً لما ورد في إحدى الدراسات غير المعلن عن اسم صاحبها بإحدى المواقع بالانترنت <http://da2007dz.Maktoubblog.com> أن ما تقارب 40% من الناتج الإجمالي الداخلي غير رسمي يعتبر اقتصاداً خفياً أغلبه أموال مهربة للجزائريين بالخارج، وهذا ما يوضح تطور حجم الظاهرة وتفشيها في الدولة الجزائرية.³

المبحث السادس: مشكلة المخدرات في الجزائر:

مقدمة:

تفاقت مشكلة المخدرات في الجزائر منذ بداية الثمانينات مقارنة بحقبة التسعينات والألفية الثالثة، إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، تجار، استهلاك) خلال الفترة ما بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، أو ما يسمى بمرحلة الانفتاح الاقتصادي.

¹ صندوق النقد الدولي F.M.I 2003 قضايا اقتصادية معاصرة. ص ص 41-63.

² التقرير الاقتصادي والاجتماعي 2002 الخاص بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي C.N.E.S ص ص 41-47.

³ خبير اقتصادي لجريدة الزمان اللندنية 2007 نفس الموقع الالكتروني المذكور أعلاه في الصفحة 275.

وقد سجل عام 2002 أعلى ضبط للكيف خلال حقبة التسعينات إذ بلغت الكميات المضبوطة نحو 6 طن وذلك مقارنة بعام 2004 الذي سجل أعلى معدل ضبط خلال الفترة (2003-2004)، إذ بلغت كمية الكيف المعالج المضبوطة نحو 9 طن¹ بزيادة قدرها 3 طن. ناهيك عن جريمة عام 2006 ثم ضبط حوالي 15.5 طن بمدينة سيدي بلعباس لوحدها على متن شاحنة من الوزن الثقيل.²

وخلال حقبة التسعينات سجل عام 1999 أقصى معدل ضبط للمواد المخدرة السائلة، إذ بلغت الكمية المضبوطة 138956 سل³ بينما سجل عام 2003 أعلى معدل ضبط من ذات الصنف خلال حقبة 2004، إذ ضبطت كمية قدرها 211698 سل³ بزيادة قدرها 72742 أي بنسبة 27%³. ولقد شهدت حقبة التسعينات عودة أخرى للسموم البيضاء (الهيروين، الكوكايين) الأقراص المهلوسة حيث حجزت قوات الأمن في سنة 2005 حوالي 9644.01 كلغ من القنب الهندي، أيضا تم حجز 7.77 كلغ من الكوكايين وهذا ما ينذر بالخطر، كما أنه تم إحصاء 20.000 مدمن وإنشاء 53 مركزا متخصصا في علاج المدمنين على تعاطي المخدرات⁴، علاوة على ذلك تم ضبط 452086 قرص مهلوس سنة 2002 ووصل سنة 2004 إلى 571138 قرص مهلوس أي بزيادة نسبة 62%، وكل هذه الأرقام تشير إلى أن الوضع خطيرا وسيزداد خطورة إذ لم نعط الظاهرة حقها من الاهتمام، ولذلك لا بد من بحث بواعث التوجه نحو الاتجاه أو التعاطي.

ولقد ارتبطت التغيرات الكيفية والكمية في المخدرات خلال حقبة التسعينات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على المجتمع الجزائري في المنتصف الأخير من الثمانينات التي ارتبطت بالأزمة البترولية الناتجة عن تراجع أسعار النفط، فظهرت ظاهري البطالة والفقر إلى الواجهة، الأمر الذي دفع بأغلب الأفراد والأسر إلى البحث عن مداخل جديدة عن طريق النشاطات غير المشروعة كتجارة المخدرات وغيرها من الأعمال المحرمة قانونا.

¹ البيانات السابقة من واقع سجلات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات جريدة الخبر ليوم 27 مارس 2007 ص 19

² جريدة الراية القطرية 2006/11/16 موقع الكتروني: - www.tarbya.net

³ الحوار المتمدن العدد 1027؛ 11/24/ موقع الكتروني: - www.rezgar.com 2004

⁴ جريدة الخبر اليومية 2007/03/27 (المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإيمانها في الجزائر)

وتزامن ذلك مع تزايد وتنوع وتغير أنماطهم الاستهلاكية وسنحاول في هذا البحث عرض الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تزايد حدة مشكلة المخدرات في الجزائر من خلال العناصر الأساسية التالية:

1. أسباب تزايد حدة مشكلة المخدرات خلال حقبة الثمانينات والتسعينات وحتى الألفية الثالثة.

2. ملامح المشكلة خلال تلك الفترة.

3. التقدير الوصفي لتكلفة ظاهرة المخدرات خلال حقبة الدراسة، من خلال بعض السنوات حسب توافر البيانات.

المطلب الأول: أسباب تزايد حدة مشكلة المخدرات خلال الثمانينات

والتسعينات... إلى يومنا هذا:

يمكن تقسيم أسباب تزايد حدة مشكلة المخدرات خلال حقبة الدراسة إلى مجموعتين:

- الأولى تتعلق بجانب العرض.

- والثانية تتعلق بجانب الطلب.

أولا. الأسباب المؤثرة في جانب العرض:

1. وصلت الكمية المعروضة من المخدرات -بدلالة الكمية المضبوطة- خلال حقبة الدراسة

إلى مستويات قياسية مقارنة بالمعطيات التي بحوزتنا من طرف الهيئات الرسمية والتي

سوف نعرضها في جداول لاحقا.

ويمكن إرجاع ذلك إلى تزامن ضخامة الأرباح التي تحققها تلك التجارة غير المشروعة

مع تغيير النظام القيمي للمجتمع، إذ برزت الكثير من القيم المادية التي ارتبطت بسياسة

الانفتاح الاقتصادي التي أعلنت من شأن القيم المادية وجعلت من جمع المال و تركيب الثروات في حد ذاته قيمة بصرف النظر عن مصدره، وتبعاً لذلك انتشرت العديد من الأنشطة التي تدر أرباحاً طائلة دون أي عناء وعلى رأسها الاتجار غير المشروع في المخدرات، ذلك النشاط الذي جذب العديد من الفئات المتطلعة إلى الثراء السريع وكذلك الفئات التي غلب عليها الفقر والبطالة ولم تجد تلك الفئات وسيلة أسرع وأسهل من تهريب المخدرات لتحقيق طموحاتها وحل مشاكلها المالية.

2. ترجع زيادة عرض المخدرات خلال حقبة الدراسة إلى تزايد الطلب بدخول شرائح جديدة في دائرة المتعاطين تلك الشرائح التي زادت دخولها بدرجة كبيرة كالحرفيين والمهنيين وأصحاب الأنشطة الطفيلية كالسماسرة و الوسطاء وقد أدى تزايد دخول و ثروات تلك الفئات إلى أنها باتت تمثل هدفاً لمهربي المخدرات و المتجرين فيها.¹

3. أدى فتح باب الاستيراد على مصراعيه في أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تزايد نشاط مهربي المخدرات تحت ستار استيراد سلع أخرى، حيث قفزت عائدات المخدرات من 500 مليار دولار إلى 800 مليار دولار.²

4. تعدد صدور أحكام البراءة في قضايا المخدرات لأسباب إجرائية و شكلية و موضوعية. إذ أظهرت دراسة أعدها مرصد المركز الجزائري لمكافحة المخدرات أكثر من 80 ألف كلغ من المخدرات صودرت عامي 2003-2004 و 60 ألف قضية استهلاك مخدرات أحيلت إلى القضاء لم يتم الفصل فيها نهائياً لحد اليوم، مما يستوجب دق ناقوس الخطر، بعد أن كانت الجزائر بلداً لتهريب المخدرات، أصبحت في السنوات الأخيرة بلداً مستهلكاً.

وكما أشار وزير الخارجية "عبد العزيز بلخادم" في ندوة صحفية: "في البداية كانت الجزائر بلد عبور للأسف الشديد بدأنا نلاحظ أن كثيراً من المخدرات العابرة أصبحت تستهلك محلياً، ولهذا وجب أن يعمل على تعميم الجهود لمكافحة هذه الآفة".¹

¹ جريدة الخبر اليومية العدد 33 الصفحة 19 بتاريخ 2007/03/25 العدد 6009.

² جريدة الخبر اليومية: يوم الأحد 2007/03/25 عن لسان المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها "عبد المالك سايح" ص 12.

ثانياً: الأسباب المؤثرة في جانب الطلب:

يشير الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العقدين الماضيين إلى انتشار تعاطي المخدرات بين الفقراء والأغنياء على حد سواء بيد أن القدرات المالية لكل فئة تحدد نمطا استهلاكيا مختلفا، فعلى حين ينتشر بين الأغنياء تعاطي بعض الأصناف الفاخرة من الحشيش و الأفيون الخام... إلخ.

فإن أسوأ أنواع الحشيش وكذلك الأفيون المخلط تمثل السمة الأساسية لنمط استهلاك الفقراء من المخدرات ويمكن انطلاقا مما تقدم تحديد الأسباب التي تؤدي إلى تزايد تعاطي المخدرات الطلب فيما يلي:

1. التغير السريع و المفاجئ في الأوضاع الاقتصادية سواء كان هذا التغير يعكس رخاءا أم كسادا، ففي الجزائر مثلا بعد الأزمة البترولية ظهر إلى أرض الواقع نشاطات خفية معدودة منها تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات كما تبينه الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المرصد الوطني لمكافحة المخدرات وإدماها حيث أن ما يعادل 60 ألف قضية استهلاك مخدرات أحيلت على القضاء للبت فيها.

وينطبق ذلك الحال على حقبة السبعينات، إذ أن زيادة دخول بعض الفئات الاجتماعية نتيجة للنمط غير العادل الذي أفرزته سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كانت له مفرزاته لتوزيع الثروة، حيث أدى إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين قلة تملك، وكثرة لا تملك، وقد أسهم ذلك في زيادة تعاطي المخدرات و تناول الأقراص المهلوسة.²

¹ "انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري وخاصة في أوساط الشباب"؛ مقال للباحث السياسي ساسي سفيان:-

الحوار المتمدن العدد 1027 بتاريخ 2004/11/24 موقع الانترنت www.regar.com

² الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماها سنة 2007 الجزائر العاصمة:- تقرير سنوي رقم 2007/11 ص 53.

2. أدت زيادة القدرة الاقتصادية لدى البعض عن طريق تحقيق مكاسب مفاجئة، هي في أغلبها غير مشروعة إلى دفع تلك الفئات إلى البحث عن أوجه إنفاق غير مشروعة، والبحث عن مجالات إشباع حسية، وعادة ما يجدون ضالتهم في المخدرات.
3. أدى تزايد هجرة الجزائريين نحو الخارج إلى تنامي قدراتهم الاقتصادية، ومع تعرفهم على أنواع جديدة من المخدرات لها طلب خاص بها، أسهم في زيادة الطلب الإجمالي على المخدرات.

المطلب الثاني: ملامح مشكلة المخدرات في الجزائر خلال حقبة الدراسة:

تعد الجزائر دولة مستهلكة للمخدرات، كما أن موقعها الجغرافي جعل منها دولة عبور حيث أنها تقع في موقع يتوسط المغرب العربي خصوصا من الناحية الغربية الحدود المغربية تعد أخطر منطقة تمر عبر أراضيها المخدرات لتمر إلى دول أخرى مستهلكة. ولا يقتصر الأمر على كون الجزائر دولة استهلاك وعبور للمخدرات بل تعدى ذلك إلى أنها أصبحت دولة نوعا ما منتجة لها في بعض المناطق الخفية (البعيدة عن مراقبة السلطات) وسوف نعرض فيما يلي:

1. هيكل المخدرات في الجزائر من خلال تحليل إحصاءات إدارة مكافحة المخدرات

بخصوص الكميات المضبوطة وعدد القضايا التابعة لذلك من خلال بعض البيانات المتوفرة عند بعض الهيئات الرسمية لوضع سنوات تتخلل فترات الدراسة.

ويوضح رقم (1.6.IV):

إجمالي الكميات المضبوطة من أنواع المخدرات المختلفة خلال الفترة.

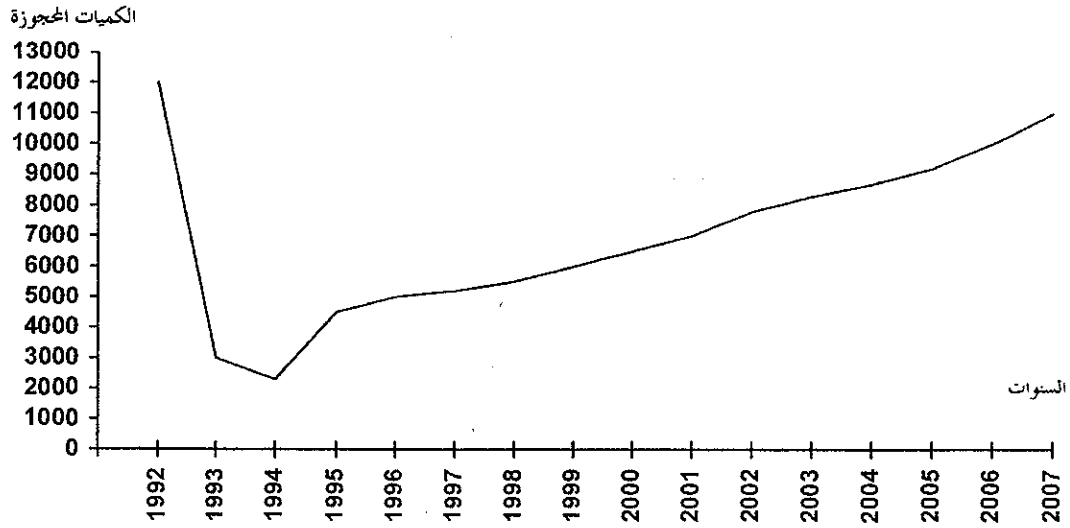
الجدول رقم (1.6.IV): كمية المخدرات المحجوزة خلال الفترة (1992-2006)

نوع المخدرات	المجموع	كمية المخدرات المحجوزة (كيلغ)			السنة
		دراك وطني	أمن وطني	جهازي	
	12163.60	582	6.039	5.542.60	1992
	2973.30	206	1022	1745.30	1993
	2636	469	1121	1.046	1994
	4992.09	2511	1811	670.09	1995
	280723	1.704	712	391.23	1996
	341030	728	1592	190.30	1997
	390670	1842	1217	847.70	1998
	6079	2000	2452	1.627	1999
	7158.79	4568	1694	896.76	2000
	6158.90	3098	1728	1332.90	2001
	7322.10	3962	2148	1212.10	2002
	/	/	/	/	2003
	/	/	/	/	2004
	402+9644.01	/	/	/	2005
	9644.01	/	/	/	2006
	10046.28	/	/	/	2007

المصدر:

- من 1992 إلى 2002: D.G.D: 2003 Nov/Dec 2003
- من 2006-2005 جريدة الخبر اليومية 25 مارس 2007 ص 19.
- حسب المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها 2007 Le Quotidien D'Oran 02/04/2007

تطور الكميات المحجوزة من المخدرات خلال الفترة (1992-2006)



* تحليل الجدول رقم (1.6.Iv):

باستقراء بيانات الجدول يتضح ما يلي:

1. عمليات تهريب المخدرات عرفت أوج ازدهارها مع بداية التسعينات حيث بلغت سنة 1992 حوالي 12163.60 كلف وهذا ما يجد له تفسير بالخصوص في عدم استقرار الوضع الأمني بالبلاد، وتنامي العمليات الإرهابية ابتداء من تلك الفترة، حيث استغلت جماعات التهريب بالاشتراك مع الجماعات الإرهابية (الدعم المشترك) هذا الوضع لتوجه اهتماما نحو تهريب المخدرات.
2. يمكن تفسير ذلك الارتفاع بالزيادة في الإنتاج المغربي للحشيش خصوصا منذ عام 1988¹ مع العلم أن المغرب الممول الأول لحركات تهريب المخدرات بالجزائر.
3. عرفت عمليات تهريب المخدرات تناقصا معتبرا مع رجوع الاستقرار السياسي و الأمن بالبلاد، ورجوع المكانة لأجهزة الدولة، وتشدد مصالح المراقبة ومصالح مكافحة التهريب قبضتها أكثر من وقت مضى.

¹ GERMAN FONSE CA :- OP, CIT ;

In Revue des douanes Octobre 2002 page31 « Déclaration du P.D.G des douanes Algériennes »

4. عاودت عمليات التهريب في التزايد منذ عام 1999 إلى غاية سنة 2007 حيث بلغت الكميات المحجوزة 7158.79 كلغ و 10046.28 كلغ على التوالي يعني ارتفعت بمعدل 39% ويمكننا تفسير هذا الارتفاع في كميات المخدرات المحجوزة بتشديد المراقبة على المستوى الشريط الحدودي و تركيز عمل المصالح المكلفة بمكافحة التهريب على مكافحة تهريب المخدرات ولا يرتبط عمل المصالح فقط بظاهرة التهريب بل أيضا بكمية المخدرات المستهلكة محليا ودرجة إدمانها في المجتمع.

المطلب الثالث: القياس الوصفي لتكلفة المخدرات وإدمانها خلال حقبة الدراسة:

تمارس المخدرات تأثيرات سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء فعلى المستوى الفردي تستنزف المخدرات جزءا كبيرا من دخول الأفراد، وقد تزايد ذلك العبء مع الطفرات الهائلة التي سجلتها أسعار المخدرات خلال العقدين الماضيين إذ ما قورنت بتلك الأسعار التي كانت سائدة في العقود السابقة.

إذ ارتفع ثمن كيلوا الحشيش المستورد من 80.000,00 دج عام 1988 إلى 110.000,00 دج سنة 2004 يعني زيادة بنسبة 30%.

ورغم ارتفاع أسعار المخدرات إلا أن الطلب عليها ارتفع أيضا بشكل كبير، ولا يقتصر الأمر على المستوى الفردي إذ يمتد تأثير المخدرات السلبي على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني، حيث تنخفض تبعا لما تقدم قدرة المجتمع على توفير المخدرات اللازمة لتمويل عملياته التموينية. ويختص هذا المبحث بتقدير وصفي للتكلفة الاقتصادية المرتبطة بنشاط المخدرات في الجزائر خلال العشريتين الماضيتين وذلك من خلال البيانات التي وصلنا إليها و استطعنا الحصول عليها من طرف مراكز وصحف عدة.

وذلك بالتطرق إلى العناصر التالية:

أ. حوصلة الكميات المضبوطة (المحجوزة) من المخدرات خلال الفترة (2002-2006) وعدد القضايا المرتبطة بذلك.

ب. تقييم عدد المستهلكين للمخدرات أو بالأحرى ما يعكس ما يدفعه هؤلاء مقابل الحصول على المخدرات من خلال مصادر رسمية (إدارات و هيئات مختصة)¹

أولاً: الكميات المعجوزة من المخدرات ومحدد القضايا المرتبطة بذلك خلال (2006-2002):

ويوضح الجدول رقم (2.6.IV):

- سجل عام 2006 أكبر عدد من القضايا المرتبطة بالمخدرات بعدد من المتورطين في تلك الجرائم نحو 9879 شخص مقارنة بسنة 2005 التي تم تسجيل فيها 8613 متورطا في 11376 قضية.
- هناك تزايد مستمر في عدد القضايا الخاصة بالمخدرات وعدد المتورطين من سنة 2002 إلى 2006.
- عائدات المخدرات في تزايد دائم سنة بعد سنة بحيث انتقل من سنة 2005 من 500 مليار دولار إلى ما يناهز 800 مليار دولار سنة 2006 كمداحيل غير شرعية وغير خاضعة للضرائب تهدر الاقتصاد الوطني.

¹ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان المنشأ بمرسوم تنفيذي رقم 97/212 في حين تم الإعلان أو العمل الرسمي له في أكتوبر 2002.

الجدول رقم (2.6.IV):

الكميات المحجوزة من المخدرات وعدد القضايا المرتبطة بذلك خلال (2006-2002)

السنة	الولاية	عدد القضايا	تهريب	استهلاك	عدد الأشخاص المتورطين	عائدات المخدرات
2005	مجلس قضاء الجزائر	3747	257	2659	8613	500 مليار دولار أمريكي
	البلدية	1625	398	1750		
	وهران	2024	453	1571		
	تلمسان	2507	594	1913		
	عناية	1616	216	1400		
	المدن الجنوبية	1517	217	1300		
	قسنطينة	1346	139	754		
	المدن الشرقية		297	1150		
	2002		4227	/		
2003		5161	/	/		
2006		+ 4638 7457 12095 =	4638	7457	9879	800 مليار دولار أمريكي

المصدر: جريدة الخبر اليومية لـ 25/03/2007 الصفحة 19 حسب المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماها؛ حين دخول القانون 18/04 حيز التنفيذ لمكافحة المخدرات

- يعود تطور حجم المخدرات المحجوزة وعدد القضايا المتعلقة بهذه الجريمة في الفترة (2006-2002) للأسباب التالية:

- تزايد وتفاقم ظاهري البطالة والفقر في المجتمع الجزائري.
 - ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة أدت إلى توسع ظاهرة تعاطي والتجار في المخدرات.
 - غياب الدولة كرمز لتطبيق واحترام القانون في الحياة الاقتصادية.¹
 - عدم الاستقرار الذي عرفته الجزائر.
- كلها عوامل أدت إلى تنامي ظاهرة تهريب المخدرات بشكل أو آخر.

ثانياً: تحليل وتقييم نظري وصنفي لعدد المستهلكين للمخدرات من خلال معطيات وبيانات لمصادر رسمية مختلفة:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة زيادة في كميات المواد المخدرة المضبوطة من جهة وزيادة في عدد المدمنين من جهة أخرى، أما معدلات الجرائم تزداد وتيرتها يوم بعد يوم فهي لا تخرج عن كونها نتائج حتمية للتعاطي وانتشار الإدمان.

ففي حديث للسيد: صالح عبد النوري مدير دراسات التحليل والتقييم الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الكائن مقره بالعاصمة:

أكد لنا السيد عبد النوري أن واقع المخدرات في الجزائر أخذ متزلقاً خطيراً وأن هذه الآفة تتقدم بسرعة حتى إنها انتشرت بين الذكور والإناث من مختلف الأعمار والمستويات و الكارثة أنها تمس فئة الشباب الأكثر حيوية في المجتمع حيث متوسط أعمار المتورطين يتراوح بين 19 و53 سنة وبنسبة 81% وأضاف قائلاً: "في الجزائر لدينا رواج كبير للقنب الهندي أو ما يسمى بالحشيش أو الكيف وهو يضبط بالأطنان ففي سنة 2002 تم ضبط 6 أطنان ليرتفع إلى ما يفوق 8 أطنان سنة 2003 بنسبة زيادة وصلت 32%.

¹ P^r Chaib BOUNOUA (2002) : Le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d' il légalisation de l'économie Algérienne, revue économie et management université de Tlemcen N°1 Mars2002 ; pp29-30.

مع الإشارة إلى أنه يصعب تحديد ما يروج فعلا في الجزائر هناك طرق ملتوية عديدة يسلكها المروجون والتجار لا تطالها مصالح المكافحة أما الأنواع الأخرى كالكوكايين والهيريون فهي تضبط بكميات محدودة لا تتجاوز الكيلوغرامات وخطورتها وغلاؤها.

علما أن نسبة مضبوطات ما بين 2001-2003 فاقت 65% وحدد عدد الأشخاص المتورطين في الفترة (2001-2004) بـ 59804 شخص دون تجاهل المؤثرات العقلية (المهلوسات يتعاطاها الآلاف غير المشروع) وقد تم ضبط 452086 قرص لعام 2002 ووصل عدد الأقراص في عام 2004 إلى 571138 قرص أي بزيادة نسبة 62%.

في حين سجلت وزارة العدل على المستوى الوطني لسنة 2002 حوالي 4227 قضية معالجة مرتبطة بجرائم المخدرات في عام 2003 سجل 5161 قضية بزيادة نسبة 22.1%.

وكل هذه الأرقام تشير إلى أن الوضع خطير جدا والحديث بلغة الأرقام لا يتوقف عند الحد الذي أفادنا به -الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان- فالظاهرة مستمرة وفي كل يوم تسجل قضايا تضاف إلى القائمة مع احتساب جديد لعدد المتورطين.

عرفت ولايات الجنوب والجنوب الغربي نشاطا مكثفا في الآونة الأخيرة لعصابات الإدمان والمتاجرة في المخدرات، حيث ضبطت مصالح الدرك الوطني ما بين ديسمبر 2003 وماي 2004 عدد هائل من الكيلوغرامات من الكيف المعالج هي موزعة على ثلاث ولايات فقط حيث ضبطت 3000 كلغ في البيض، 6140 كلغ بالأغواط و411 كلغ بإليزي في حين ضبط في شهر جوان 12 قنطار و62 كلغ بالوادي، وكل هذا راجع لمحاصرة منطقة مغنية المعروفة بكونها بوابة المافيا التهريب المغاربي والجزائري.

وقد كشف تقرير ميداني للمؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العلمي في الجزائر أن الظاهرة لا تختص بفئة الذكور فقط بل تعدتهم إلى الإناث خاصة في الأوساط الجامعية فـ 13% من الطالبات تتعاطى المخدرات.

وفي دراسة ميدانية أجرتها المؤسسة وتناولت 1110 من الطالبات المقيمت في الأحياء الجامعية تأكد أن 22% ممن شملهن الدراسة يتناولن المخدرات بصفة فردية وضبطت المدرسة نسبة الطالبات اللاتي لا يعرفن الكثرة عن المخدرات في الوسط الجامعي وكذا الإدمان بـ 20% ويأتي القنب

الهندي على رأس أنواع المخدرات بين الطالبات بنسبة 68% وتليه الأقراص والمؤثرات العقلية مثل الفاليوم والارتان بنسبة 17%.

وفي تقرير مماثل نشر السنة الفارطة 2005 تبين أن 34% من تلاميذ الثانويات بالعاصمة يستهلكون المخدرات 28% منهم إناث.

وهذه تعتبر سابقة خطيرة نبهت إليها المدارس إذ لم تلتفت السلطات العمومية إلى الأمر بجدية الوطنية لترقية الصحة وحذرت من أن تتحول الظاهرة إلى وباء حقيقي بين الطلبة في الجامعات والمدارس إن لم تلتفت السلطات العمومية إلى الأمر بجدية وحزم وإذ لم تتخذ في مواجهته أسباب بالطرق العلمية و التوعية المطلوبة كما جاء في التقرير.

وتشير الدراسات إلى أن حجم التعامل في المخدرات أصبح يزيد على العشرين مليارا من الدولارات، وعلى سبيل المثال فإن المخدرات في الجزائر بكل أنواعها وخاصة مادة الحشيش والحبوب تعد قاتلا يقضي على تنمية المجتمع الجزائري.

فقد لوحظ أن الأموال التي تدفع ثمنًا للمخدرات التي تعبر إلى الداخل يساوي:

- نصف ثمن الصادرات الجزائرية فيما عدا البترول.
- أو كل دخل الجزائر من السياحة.
- أو ثلث مجموع ما تدفعه الجزائر من دعم للسلع الغذائية.
- أو أكثر من مجموع ما تحصل عليه الدولة من ضرائب على الإيراد العام وعلى النشاط الفردي.¹

لكل هذه الأسباب والعوامل أضحى مشكلة المخدرات في الوسط الجزائري، مشكلة خطيرة تدق ناقوس الخطر وعلى ضوء هذه الأرقام المذهلة والمخيفة أخذت الجزائر العديد من التدابير التي استهدفت موجة المشكلة و التخفيف المحلي و الإقليمي وذلك بواسطة:

- تطوير التشريعات والقوانين (تشريع عقوبة جرائم الاتجار، الجلب، التعاطي).
- عقد ثنائيات بين الدول المجاورة (بعض الاتفاقيات الخاصة بالمراقبة على الشريط الحدودي...).

¹ دراسة قام بها صندوق النقد الدولي 2002 : pp,29-37. cite Internet : www.rezgar.com

- الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات و المؤثرات العقلية.
- القانون العربي النموذجي الموحد للمخدرات.
- الخطة الإعلامية و الإصدارات المتعلقة بالمخدرات و المؤثرات العقلية.
- ترفيه الصحة.
- تطوير البحث في مجال الصحة الجسيمة و التنمية.

خاتمة الفصل الرابع :

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال حقبة الدراسة، ففي أول الأمر استعرضنا أسباب نشوء ونمو ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر وخلفياتها عبر مختلف المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري ابتداء من الأزمة البترولية ومرورا بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي و نتائجه الوخيمة على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية، ثم فترة الإصلاحات الاقتصادية حتى الوصول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية...

فتطرقنا إلى المكونات المختلفة لظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر، فبدأنا بالمكون المشروع للاقتصاد الخفي عن طريق الغش والنهرب الجبائين، الغش الاجتماعي إلى الغش الجمركي وذلك استنادا لبعض الدراسات و التحقيقات التي أنجزت من طرف هيئات رسمية ثم انتقلنا إلى الجانب الثاني من الاقتصاد الخفي وهو المكون غير المشروع، حيث تناولنا بالتفصيل ظاهرة التهريب الجمركي، والفساد الإداري والمالي والممثل في الرشوة، الاختلاسات والعمولات غير المشروعة بعد ذلك مشكلة المخدرات في الجزائر، فبعد تحليلنا لمختلف البيانات المتوفرة لدينا من طرف إدارات رسمية ودراستنا الوصفية للظاهرة لاحظنا بأن الظاهرة جد معقدة، وهذا لتعدد أشكالها وتنوع أسبابها واختلاف أبعادها، وهذا ما كان عقبة أمامنا للحصول على البيانات من المصادر الرسمية كالمديرية العامة للجمارك، دار العدالة... إلخ.

فتبين لنا أن ظاهرة الاقتصاد الخفي عرفت توسعا ونموا باهرا حيث تشكل خطرا على الاقتصاد الوطني لأنها مست مختلف القطاعات وأهلكت عدة جوانب اقتصادية، حيث سجل التهريب والغش، الرشوة تجار المخدرات، تعاطيها أرقاما مخيفة لا متناهية وهذا ما يحدث فاقد في حصيلة الضرائب و يحرم الخزينة العمومية من موارد لا بأس بها.

الفصل الثاني

الفصل الخامس: تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر

* المبحث الأول: عرض النموذج وتقدير الدخل الخفي باستخدام

النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة 1982Tanzi. v

* المبحث الثاني: دراسة حساسية النموذج وإسقاطه على

الاقتصاد الجزائري.

* المبحث الثالث: ترجمة النتائج وتحليل الظاهرة على المستوى

الكلي والجزئي.

* المبحث الرابع: - أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في

الجزائر خلال الفترة (1994-2004)

الفصل الخامس: تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر

306مقدمة
	المبحث الأول: عرض النموذج وتقدير الدخل الخفي باستخدام النموذج القياسي لمعادلة الطلب
308على العملة 1982Tanzi.v
309المطلب الأول: العوامل المشروعة
309أولا: من ضمن العوامل طويلة الأجل
310ثانيا: تركيب الدخل
310ثالثا: سعر الفائدة
310المطلب الثاني: العوامل غير المشروعة
312المطلب الثالث: الشكل الرياضي لنموذج
3121.3 تحديد التوقعات القبلية للنموذج
3132.3 البيانات
3163.3 أسلوب التقدير المستخدم
3174.3 تقدير النموذج
3175.3 اختيار النموذج
3196.3 تقديرات الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970 - 2004)
3227.3 تفسير الجدول: تحليل النتائج المحصل عليها
335المبحث الثاني: حساسية النموذج
337المبحث الثالث: ترجمة النتائج و تحليل الظاهرة على المستوى الكلي والجزئي
338المطلب الأول: على المستوى الكلي للظاهرة (الاقتصاد الخفي)
338أولا: فترة السبعينات
342ثانيا: فترة الثمانينات
345ثالثا: فترة التسعينات (1990 - 2004)
351المطلب الثاني: على المستوى الجزئي للظاهرة (الاقتصاد الخفي)
362المبحث الرابع: أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1994-2004)
362تمهيد
363المطلب الأول: العجز الموازني
363أولا:العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام
363ثانيا: العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية
364المطلب الثاني: تقدير الفاقد الضريبي
365أولا: تحديد الفاقد في الحصيلة الضريبية باستخدام المنهج الرياضي
369ثانيا: مدى مساهمة الفاقد الضريبي في العجز الكلي للموازنة و أثره على نمط تمويل العجز
371خاتمة الفصل التطبيقي

تقديم حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر

مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم و الإيديولوجيات، وكذا الاستراتيجيات، و بالتالي تغيير القرارات والأنظمة. فبعد الاستقلال قامت الجزائر بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية، ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة. و يتطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة بتوجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري معتمدة في ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصادر التمويل آنذاك، واستمرت هذه الوضعية حتى منتصف الثمانينات، حيث ظهرت بوادر إهمار الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض أسعار المحروقات، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، الأمر الذي نتج عنه أزمة مالية خانقة دفعت بالجزائر إلى القيام بإصلاحات جذرية عميقة تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني.

ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد، والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وفسح المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليل من آثار المزاخمة. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة تطبيقا لبرنامج التعديل الهيكلي، مما أسفر عن تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري ضف إلى ذلك تحرير التجارة الخارجية، تعديل قانون الجمارك فرض الحظر على بعض السلع، عجز النظام الضريبي وجموده من ناحية وتواضع معدلات الاستقطاع الضريبي والأسعار الحديثة للضرائب على الدخل من ناحية ثانية، كثرة الإعفاءات والمزايا، خلق في ظل ضعف العقوبات وتواضع

إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب والغش الجبائين باللجوء إلى الممارسات الخفية وغير المشروعة، كلها عوامل ساعدت على تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر من جراء إخفاء الدخول الفعلية الدخول المصرح بها وتبعاً لذلك وعلى ضوء ما سبق ذكره سنتعرض في هذا الفصل التطبيقي إلى تقدير حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر استناداً إلى النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة الخاص بالتهرب والغش الضريبي أو ما يطلق عليه بأسلوب

.V.TANZI

الذي تم ذكره في الفصل الثالث من البحث، بيد أن طبيعة الظاهرة وقصور البيانات المتاحة حالاً دون تطبيق الأساليب الأخرى للتقدير.

ونظراً لتوافر بيانات عن كل من العملة المتداولة والودائع الجارية و... تمكنا من حصر العوامل التفسيرية للنموذج التي تمكنا من تطبيقه على الاقتصاد الجزائري مستعينين في ذلك بالأدوات القياسية والإحصائية، وقد وقع اختيارنا على هذا النموذج نظراً لتطبيقه في بعض البلدان النامية التي لها نفس مستوى التنمية كـالجزائر، أيضاً اجتاز النموذج جميع الاختبارات وكانت نتائجه أقرب إلى الواقع وهذا ما دعم الوثوق به.

وفي ضوء ما تقدم تم تقسيم الفصل إلى المباحث الأربعة الآتية:

تضمن المبحث الأول: عرض النموذج و تقدير الدخل غير الرسمي (الخفي) بواسطة أسلوب فيتو تزي 1982.

و انصب المبحث الثاني: على دراسة حساسية النموذج وإسقاطه على الاقتصاد الجزائري. بينما ركز المبحث الثالث: على ترجمة النتائج وتحليل الظاهرة على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي. وربطها بالتحويلات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري عبر ثلاثة مراحل رئيسية :

1. مرحلة الثمانينات والأزمة البترولية.
2. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وبرنامج التعديل الهيكلي ومفروزاته.

3. مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، المنظمة العالمية للتجارة، عقد الشراكة... الخ.
كما عالج المبحث الرابع أثر الاقتصاد الخفي على عجز الموازنة العامة للدولة (الجزائر)

المبحث الأول: عرض النموذج وتقدير الدخل الخفي باستخدام النموذج

القياسي لمعادلة الطلب على العملة، V.Tanzi 1982¹:

* عرض النموذج:

يهدف النموذج إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-2004).

و ذلك بدلالة الدخل غير الرسمي، و كما سلف الذكر:

فإن الفكرة الأساسية لنموذج الطلب على العملة هو:

تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة.

1- التقدير الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

2- التقدير الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر

و يطلق على الفرق الموجود بين التقديرين نتيجة لوجود المتغير الضريبي:

بالنقود غير المشروعة بعد ذلك يمكن تحديد :

سرعة تداول الدخل النقدي: بقيمة إجمالي الناتج الداخلي الخام على مقدار النقود المشروعة

ويستخرج حجم الدخل الخفي² بضرب مقدار النقود غير المشروعة في سرعة تداول الدخل

النقدي و التي يفترض تعادلها في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي¹.

¹ Vito Tanzi (2000) : Journal of Economic Literature, Vol XXX V III (March 2000).

² راجع أسلوب V.TANZI (معادلة الطلب على العملة والتهرب الضريبي) - الفصل الثالث "أساليب تقدير الاقتصاد

الخفي"-

سرعة تداول الدخل النقدي: بقيمة إجمالي الناتج الداخلي الخام على مقدار النقود المشروعة ويستخرج حجم الدخل الخفي¹ بضرب مقدار النقود غير المشروعة في سرعة تداول الدخل النقدي و التي يفترض تعادها في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.²

و يحدد مقدرا التهرب من ضريبة الدخل بافتراض أن المداخيل في الاقتصاد الخفي كانت تخضع لنفس متوسط السعر الذي يخضع له المداخيل في الاقتصاد الرسمي وقد حدد Vito.Tanzi متغيرات دالة (نموذج) الطلب على العملة معتبرا أن:

* نسبة العملة لإجمالي النقود في التداول هي المتغير التابع و يعبر عنها بالرمز $(\frac{a}{T_2})$ حيث :
a : مقدار العملة المتداولة.

T_2 : تمثل إجمالي النقود المتداولة وتمثل العملة ودائع الطلب وودائع الأجل. و لتحديد المتغيرات المستقلة للنموذج كان لابد من دراسة العوامل التي تؤثر على $(\frac{a}{T_2})$ وهي

إما عوامل هيكلية طويلة الأجل، أو عوامل دورية قصيرة الأجل :
و بالمعايير القانونية تنقسم تلك العوامل إلى :

1- عوامل مشروعة.

2- عوامل غير مشروعة.

المطلب الأول: العوامل المشروعة:

أولا: من ضمن العوامل طويلة الأجل :

التي تؤثر في نسبة العملة إدخال نظام البطاقات الائتمانية، وانتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء البلد و غيرها من العوامل التي يصعب تقديرها.

¹ راجع أسلوب V.TANZI (معادلة الطلب على العملة والتهرب الضريبي) -الفصل الثالث "أساليب تقدير الاقتصاد الخفي"-

² Vito Tanzi (1983) : "the underground economy in the united states: Annual Estimates (1930-1980) I.M.F STAFF Paper Vol 30 N°2, pp 283-305

لذلك استخدم (Vito Tanzi) متوسط الدخل الوطني لكي يعكس العوامل السابقة.

ثانياً، تركيب الدخل:

يؤثر تركيب الدخل والتغيرات التي تحدث فيه على نسبة العملة ($\frac{a}{T_2}$) استخدام (Vito Tanzi) نسبة الأجور والرواتب (المتعاملين الاقتصاديين) إلى الدخل الشخصي كأحد المتغيرات التفسيرية حيث تؤدي زيادة نسبة الأجور و الرواتب إلى زيادة العملة.

ثالثاً: سعر الفائدة:

حينما يكون المتغير التابع هو نسبة العملة إلى النقود فمن الضروري أن يضاعف إلى المتغيرات التفسيرية سعر الفائدة.

و من المتوقع أن يكون لسعر الفائدة تأثير سلبي في الطلب على العملة حيث أن: زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الودائع للأجل و مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تنخفض قيمة ($\frac{a}{T_2}$).

المطلب الثاني: العوامل غير المشروعة:

حتى و لو لم توجد ضرائب فسوف تتأثر نسبة العملة ببعض الأنشطة غير المشروعة و التي عادة ما يتحقق باستخدام العملة (Vito Tanzi 1982) فزيادة الأنشطة غير المشروعة يصاحبها زيادة في ($\frac{a}{T_2}$).

و بسبب قصور البيانات و غياب المعطيات بتلك العناصر ركز **Tanzi** على دراسة تأثير التهرب الضريبي في نسبة العملة وذلك بالقدر الذي يتصل بالعوامل القابلة للتقدير و حدها بالمنافع التي

تعود على المكلفين من جراء عدم دفع الضريبة، ويمكن قياس تلك المنافع بمستوى الضريبة، ومن المفترض أن ارتفاع مستوى الضريبة يؤدي إلى زيادة استخدام العملة و من ثم زيادة $(\frac{a}{T_2})$.

و يتحدد مستوى الضريبة بثلاثة عوامل :

- 1- نسبة حصيلة ضريبة الدخل الشخصي إلى إجمالي الدخل الشخصي.
- 2- السعر الحدي للضريبة على الدخل الشخصي. ويعبر عنه بالسعر المقرر قانونا والمفروض على الشرائح العليا من الدخل.
- 3- المعدل المتوسط للضريبة على الدخل الشخصي المستمد من الودائع. ويراعى احتساب نسبة أيراد (حصيلة) الضريبة. بعد خصم المدفوعات التحويلية من الدخل الشخصي. اد
لها لا تخضع لضريبة الدخل.

1- فرضيات النموذج :

- 1-1 أن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.
- 2-1 تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتخزين الثروة المتواصلة.
- 3-1 تعادل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي .

2- متغيرات النموذج:

1-2 المتغير التابع:

$(\frac{a}{T_2})$: نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع (السيولة المحلية) حيث:

a : تمثل مقدار العملة المتداولة

T_2 : تمثل إجمالي النقود المتداولة و تشمل العملة ودائع الطلب وودائع الأجل.

2-2 المتغيرات التفسيرية:

Y_m : متوسط الناتج الداخلي الخام.

$\frac{R}{y}$: نسبة الأجور و الرواتب (المتعاملين الاقتصاديين) إلى الناتج الداخلي الخام (y).

$\frac{T_x}{y}$: نسبة (الضرائب الإجمالية) إلى الناتج الداخلي الخام (y).

i : معدل الفائدة .

المطلب الثالث: الشكل الرياضي لنموذج:

يستخدم نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة:

و تأخذ الدالة الصورة اللوغاريتمية التالية :

$$\text{Log}\left(\frac{a}{T_2}\right) = b_0 + b_1 \log (y_m) + b_2 \log \left(\frac{R}{y}\right) + b_3 \log \left(\frac{T_x}{y}\right) + b_4 \log (i) + \alpha$$

حيث α : متغير عشوائي (ذو قيمة متوقعة = صفر وتباين ثابت)

b_0 للثابت :

b_1, b_2, b_3, b_4 : معاملات المتغيرات التفسيرية للنموذج

1.3. تحديد التوقعات القبلية للنموذج:

من المتوقع أن تكون قيمة معلمي المتغيرين y_m ، i سالبة.

أي: $b_1 > 0, b_4 > 0$

و من المتوقع أن تكون قيمة معلمي المتغيرتين:

$\left(\frac{T_x}{y}\right), \left(\frac{R}{y}\right)$ موجبة

أي: $b_2 < 0, b_3 < 0$

2.3. البيانات:

تم استخدام نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع ($\frac{a}{T_2}$) للتعبير عن المتغير التابع وتشمل T_2 كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي و الودائع الجارية بالعملة المحلية والودائع غير الجارية بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية وودائع صناديق البريد. و قد تم الحصول على هاته البيانات من المصادر التالية :

- البنك العالمي.

- صندوق النقد الدولي.

- بنك الجزائر.

- بعض المواقع الإلكترونية هي مذكورة في أسفل كل جدول منجز.

1-5 تم الحصول على بيانات متوسط الناتج الداخلي الخام بقسمة الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج على عدد السكان لكل سنة.

2-5 بالنسبة لمتغير الأجور فقد تم التعبير عنه بدلالة النسبة بين الأجور والرواتب الإجمالية على مستوى الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج.

3-5 و تعكس نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج المتغير الضريبي. و قد تم اختيار مجموع الضرائب على الدخل وعلى الاستهلاك أو المبيعات والضرائب الجمركية باعتبارها أكثر الضرائب حصيلة وتأثير على المتغيرات الاقتصادية .

* و تم التعبير عن سعر الفائدة، بأعلى سعر فائدة دائن و يعكسه سعر الفائدة على شهادات الاستثمار، باعتباره يمثل أفضل مقياس لتكلفة الفرصة البديلة لحيازة العملة.

و يوضح الجدول رقم (V. 1-1) بيانات متغيرات النموذج في شكل سلسلة زمنية مكونة من

35 مشاهدة (سنة) تبدأ من سنة 1970 لتنتهي عند سنة 2004.

جدول رقم (V. 1-1): القيم الناتجة لتغيرات نموذج معادلة الطلب على العملة أسلوب التهرب الضريبي لـ V.Tanzi

السنة	نسبة العملة إلى السيولة المحلية	متوسط الناتج الداخلي الخام / المواطن	نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام	نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام	معدل الفائدة الدائن %
	$\frac{a}{T_2}$	$y_m = \frac{y}{P}$	$\frac{R}{y}$	$\frac{T_x}{y}$	$i\%$
1970	0,795	1751,22	0,349	0,266	06.00
1971	0,838	1759,34	0,376	0,263	06.00
1972	0,823	2082,95	0,368	0,254	06.50
1973	0,856	2298,24	0,347	0,246	06.50
1974	0,736	3579,03	0,301	0,211	06.75
1975	0,796	3844,04	0,334	0,245	06.75
1976	0,826	4480,44	0,333	0,235	07.00
1977	0,663	5111,35	0,339	0,244	07.00
1978	0,792	5948,23	0,358	0,242	07.50
1979	0,784	7042,88	0,359	0,208	07.50
1980	0,767	8638,95	0,352	0,209	08.50
1981	0,765	9847,68	0,344	0,223	08.50
1982	0,825	10328,02	0,370	0,215	08.50
1983	0,862	11258,10	0,379	0,210	09.00
1984	0,884	12339,37	0,358	0,222	09.16
1985	0,847	13196,23	0,353	0,207	09.16
1986	0,867	13034,08	0,405	0,211	09.93
1987	0,839	13369,83	0,402	0,225	10.11
1988	0,834	14470,12	0,395	0,230	10.81
1989	0,795	17113,78	0,361	0,215	11.17
1990	0,773	22156,03	0,325	0,224	11.17
1991	0,738	33620,59	0,296	0,232	12.67
1992	0,681	40908,07	0,318	0,210	14.00
1993	0,691	44237,56	0,347	0,198	14.00
1994	0,607	54095,27	0,316	0,217	16.44
1995	0,628	71453,84	0,284	0,230	17.25
1996	0,562	89968,11	0,260	0,227	17.25
1997	0,469	95719,34	0,260	0,216	16.67
1998	0,441	95926,08	0,281	0,206	09.33
1999	0,462	108120,12	0,262	0,197	09.25
2000	0,375	134891,60	0,216	0,201	08.00
2001	0,327	137560,08	0,228	0,199	08.00
2002	0,304	144978,79	0,230	0,191	03.75
2003	0,286	165281,96	0,216	0,174	06.50
2004	0,316	189306,02	0,221	0,167	06.50

أُخذ من طرف الباحث استنادا إلى الجداول الموجودة في المبحث الثالث من الجدول الأول 1 حتى الجدول السادس 6.

Source : Taux d'intérêt : « Créateur »

1. Rétrospective des comptes économiques de (1970 a 2001) collection statistiques N°111/2003 serie Stat N°29
2. Comptes Economiques 2006 (2002 a 2004) année 2005 (www.ONS.dz)
3. Banque d'Algérie Année 2006 (1970 à 2004) Taux %

كما يوضح الجدول رقم (5-8) لوغاريتمات الأرقام الواردة في الجدول رقم (5-7)

الجدول رقم (V. 1-2): نموذج فيتو تانزي:

الطلب على العملة أسلوب التهرب الضريبي (1982)

$$\text{Log} \frac{a}{t_2} = b_0 + b_1 \log y_m + b_2 \log \frac{R}{y} + b_3 \log \frac{T_x}{y} + b_4 \log i + a$$

السنة	$\ln \frac{a}{T_2}$	$\ln y_m$	$\ln \frac{R}{y}$	$\ln \frac{T_x}{y}$	$\ln i$
1970	-0,229	7,468	-1,053	-1,487	-2,813
1971	-0,177	7,473	-0,978	-1,336	-2,813
1972	-0,195	7,642	-1,000	-1,370	-2,733
1973	-0,155	7,740	-1,058	-1,402	-2,733
1974	-0,307	8,183	-1,201	-1,556	-2,696
1975	-0,228	8,254	-1,097	-1,406	-2,696
1976	-0,191	8,407	-1,100	-1,448	-2,659
1977	-0,411	8,539	-1,082	-1,411	-2,659
1978	-0,233	8,691	-1,027	-1,419	-2,590
1979	-0,243	8,860	-1,024	-1,570	-2,590
1980	-0,265	9,064	-1,044	-1,565	-2,465
1981	-0,268	9,195	-1,067	-1,501	-2,465
1982	-0,192	9,243	-0,994	-1,537	-2,465
1983	-0,149	9,329	-0,970	-1,561	-2,408
1984	-0,123	9,421	-1,027	-1,505	-2,390
1985	-0,166	9,488	-1,041	-1,575	-2,390
1986	-0,143	9,475	-0,904	-1,556	-2,310
1987	-0,176	9,501	-0,911	-1,492	-2,920
1988	-0,182	9,580	-0,929	-1,470	-2,225
1989	-0,229	9,748	-1,019	-1,537	-2,192
1990	-0,257	10,006	-1,124	-1,496	-2,192
1991	-0,304	10,423	-1,217	-1,461	-2,066
1992	-0,384	10,619	-1,146	-1,561	-1,966
1993	-0,370	10,697	-1,058	-1,619	-1,966
1994	-0,499	10,899	-1,152	-1,528	-1,805
1995	-0,465	11,177	-1,259	-1,470	-1,757
1996	-0,576	11,407	-1,347	-1,483	-1,757
1997	-0,757	11,469	-1,347	-1,532	-1,792
1998	-0,819	11,471	-1,269	-1,580	-2,372
1999	-0,772	11,591	-1,339	-1,625	-2,381
2000	-0,981	11,812	-1,532	-1,604	-2,526
2001	-1,118	11,832	-1,478	-1,614	-2,526
2002	-1,191	11,884	-1,470	-1,655	-3,283
2003	-1,252	12,015	-1,532	-1,749	-2,733
2004	-1,152	12,151	-1,510	-1,790	-2,733

حسبت استنادا لبيانات الجدول رقم (V. 1-1)

بواسطة تطبيق نموذج (V.Tanzi 1982)¹

¹ V.Tanzi 2000 : Journal of Economic literature Vol XXXVIII March (2000)

و قد اعتمدنا بقدر الإمكان في الحصول على البيانات من مصادرها الأولية :
فالبيانات النقدية تم الحصول عليها من المصادر الرسمية وبعض المواقع الإلكترونية حسب كل اختصاص.

كما تم الحصول على بيانات الأجر من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي
و الموقع الإلكتروني المتواجد في أسفل كل جدول.
أما بيانات الضرائب فقد تم الحصول عليها من:

- المديرية العامة للضرائب.

- الإدارة العامة للجمارك الجزائرية بالجزائر العاصمة.

- الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة ووزارة المالية (المتعلق بالضرائب)

www.impots.org

- المديرية الجهوية لإدارة الجمارك بتلمسان.

- التقرير السنوي الخاص بالمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2004 في

دورته السادسة و العشرين.

و استكمل البعض الآخر من البيانات من بعض المواقع الإلكترونية هي موضحة في أسفل كل
جدول.

3.3. أسلوب التقدير المستخدم:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معاملات دالة الطلب على العملة

بواسطة برنامج (النظام) **Eviews Logiciel5,1**

4.3. تقدير النموذج¹:

باستخدام معطيات الجدولين رقم (1-1.V)، (2-1.V) تم تقدير معادلة الطلب على العملة لتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{Log}\left(\frac{a}{T_2}\right) = b_0 + b_1 \log y_m + b_2 \log\left(\frac{R}{y}\right) + b_3 \log\left(\frac{T_x}{y}\right) + b_4 \log(i) + \alpha$$

بالتعويض نتج ما يلي :

$$\text{Log}\left(\frac{a}{T_2}\right) = 2,568518 - 0,105670 \log y_m + 1,067631$$

$$\text{Log} \frac{R}{y} + 0,071288 \text{ Log} \frac{T_x}{y} + 0,256067 \text{Log} i$$

5.3. اختبار النموذج:

1-8. جاءت إشارات المعلومات المقدرة مطابقة للتوقعات القبلية باستثناء سعر الفائدة إذ أن الإشارة موجبة الأمر الذي يعني أن العلاقة خلال فترة الدراسة بين نسبة العملة و سعر الفائدة موجبة.

و يرجع ذلك إلى أن أسعار الفائدة خلال فترة الدراسة كانت لا تعبر عن قوى السوق، إذ أنها كانت تحدد إداريا عند سعر يقل كثيرا من السعر التوازني، و قد ترتب على ذلك أن أصبحت أسعار الفائدة بفعل المعدلات المتزايدة لتضخم أسعار سلبية الأمر الذي أدى إلى انخفاض تكلفة الفرصة البديلية لحيازة العملة .

¹ تم تقدير معلومات النموذج وإجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج النظام 15, Logiciel Eviews

و مع تزايد التوقعات التضخمية أدى ذلك إلى خلق تحيزات لدى الأفراد اتجاه العملة في مواجهة الودائع.

2-8. بلغ معامل التحديد المعدل (R^2) حوالي 0,948 (94%) و هذا يعني ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج إذ أن المتغيرات التفسيرية بالدالة تفسر نحو 94% من المتغيرات التي تطرأ على نسبة العملة .

3-8. تبين أن (F^*) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع المعلمات المقدرة فيما عدا المعلمة الخاصة بالمتغير التفسيري ($\frac{T_x}{y}$) ومؤدى ذلك أن جميع المعلمات المقدرة فيما عدا المعلمة الخاصة بالمتغير ($\frac{T_x}{y}$) لها معنوية إحصائية غير أنه باستخدام برنامج (النظام) تحليل ANOVA Eviews 5,1 اتضح أن (F^*) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية 10% و من ثم : يرفض فرض العدم ، و يقبل الفرض البديل، الأمر الذي يعني قبول معنوية معادلة الانحدار ككل.

و من ثم معنوية كافة المتغيرات التفسيرية معا بما فيها المتغير الضريبي ($\frac{T_x}{y}$).

و معنى ذلك أن جميع المتغيرات التفسيرية تؤثر بصورة جوهرية على المتغير التابع ($\frac{a}{T_2}$) حينما تؤخذ مجتمعة.

4-8. يشير اختبار " درين و استون" إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين مشاهدات السلسلة الزمنية.

Dukbin - Waston stat : 1,741

F-Statistic Anova = 5,204

أيضا عند مستوى معنوية 5% ($t \text{ Student} = 2,042$) بدرجة $n-k = 30$ توحى بقبول معنوية

جميع المتغيرات التفسيرية، حسب اختبار برنامج نظام **Logiciel - Eviews 5,1**

في حين تظهر إحصائية فيشير **Fisher** المحسوبة $F^* = 139$ أكبر من قيمة (F) الجدولية ($F =$

$2,69$) بدرجة حرية $K-1 = 4$ و $n-k = 30$.

مما يدل على أن معالم الانحدار ليست جميعها معبومة و أن R^2 تختلف عن الصفر جوهريا عند

مستوى معنوية 5% و هذا ما يدفعنا إلى قبول معنوية معامل ($\frac{T_x}{y}$) كمتغير تفسيري يؤثر في

النموذج يعني يؤثر في المتغير التابع $\left(\frac{a}{T_2}\right)$ أما معامل التحديد $R^2 = 0,948$ فهو يبين أن المتغيرات المستقلة (التفسيرية) في مجموعها تفسر لنا المتغير التابع $\left(\frac{a}{T_2}\right)$ بنسبة 95%.

6.3. تقديرات الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004):

قدر حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير الرسمي بإتباع الخطوات التالية:

9-1. احتسبت النسبة المتوقعة للعملة $\left(\frac{a}{T_2}\right)$ باستخدام معادلة الانحدار المقدرة سابقا

وبالتعويض عن قيمة (T_2) الفعلية، أمكن تحديد قيمة العملة المتوقعة.

وقد أحرقت ذات العملية مع اعتبار المتغير الضريبي $\left(\frac{T_x}{y}\right)$ مساويا لقيمة مقاربة للصفر.

ومع بقاء معاملات المتغيرات الأخرى على حالها (دون تغيير) تم حساب قيمة العملة المتوقعة فيما لو لم تتواجد الضرائب.

9-2. أعطي الفرق بين تقديري العملة، قيمة النقود غير المشروعة التي تعكس القدر الذي تستحث به الضرائب الأفراد على حيازة العملة.

9-3. يمثل الفرق بين مجموع العملة المتداولة و الودائع الجارية (M1) من ناحية و النقود غير المشروعة المقدرة من ناحية أخرى ما يسمى بالنقود المشروعة لغرض المعاملات.

9-4. احتسبت سرعة تداول الدخل النقدي في الاقتصاد الرسمي بقسمة الناتج الداخلي الخام على النقود المشروعة .

9-5. مع افتراض تعادل (تساوي) سرعة تداول الدخل النقدي في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

9-6. قدر حجم الاقتصاد الخفي (الدخل غير الرسمي) كالاتي :

الدخل (الخفي) = قيمة النقود غير المشروعة المقدرة × سرعة تداول الدخل النقدي الرسمي

و بتطبيق هذه الخطوات المتتالية وبدقة محكمة أمكن التوصل إلى التقديرات الموضحة في الجدول رقم (V. 1-7).

- 1- ت 1 : تمثل تقديرات العملة باستخدام معادلة الانحدار المقدرة في ظل وجود المتغير الضريبي.
- 2- ت 2 : تمثل تقديرات العملة في ظل عدم وجود المتغير الضريبي.
- 3- ت 1 - ت 2 = النقود غير المشروعة.
- 4- النقود المشروعة = العملة المتداولة + الودائع الجارية - النقود غير المشروعة.
- 5- سرعة تداول الدخل النقدي = الناتج الداخلي الخام/النقود المشروعة.
- 6- الدخل الخفي = النقود غير المشروعة × سرعة تداول الدخل النقدي.
- 7- نسبة الدخل الخفي = الدخل غير الرسمي / الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الجارية) .

$$Y_{\text{Informel}} = \text{Monnaie Non officielle} \times \text{Vitesse de Circulation de la Monnaie}$$

ملاحظة هامة :

لا تسمح الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة المستخدمة في تقدير النموذج بوضع المتغير

$$\text{الضريبي يساوي الصفر} \left(\frac{T_x}{y} = 0 \right).$$

و ذلك لأن لوغاريتم الصفر = $-\infty$ (غير معرف)

و قد تم معالجة تلك المشكلة:

بافتراض نسبة صغيرة ثابتة لمتغير الضريبي تقارب الصفر، و قد اختيرت مساوية لـ 0,01 لاعتبارين أساسيين هما :

- 1- أن تلك النسبة تعطي تقديرات مقبولة اقتصاديا بعد أن تم اختبارها.
- 2- أن تلك النسبة غير كافية لخلق حوافز قوية لحيازة العملة نتيجة للانضمام في الاقتصاد الخفي.

إذ أن صافي المنافع المستمدة من الانضمام في الاقتصاد الخفي في ظل نسبة ضرائب 1% يكاد يكون مساويا للصفر بسبب ارتفاع تكلفة الخطر المرتبطة بأنشطة الاقتصاد الخفي و من ثم يتوقع أن يكون $0 = (r - \%1)$.

حيث r : تمثل نسبة الخطر المرتبطة بأنشطة الاقتصاد الخفي.

و في ضوء ما تقدم تم تقدير (ت2)

ت2 : التقدير باعتبار المعامل الضريبي = 0,01

و من ثم النقود غير المشروعة .

3- تباينت تقديرات الدخل غير الرسمي وفقا لمنهج السنة الثابتة مع تقديراته وفقا لنموذج الطلب على العملة المعروف بأسلوب ((V.Tanzi 1982) إذ فاقت تقديرات منهج الطلب على العملة تقديرات منهج النسبة الثابتة بمعدلات متفاوتة نوعا ما من سنة لأخرى.

و لأن نموذج الطلب على العملة أمكن اختباره و اجتياز معظم الاختبارات الاقتصادية و الإحصائية و إن ذلك يعطي لتقديراته الثقة، و من ثم إمكانية الوثوق بها، رغم الإحصائيات و المعطيات الاقتصادية غير المتوفرة بصورة شاملة كافية بالنسبة للباحث و إن وجدت فهي تختلف من مصدر لآخر و من مركز لثاني، وهذا ما دفع بنا في بعض الأحيان للمقارنات، و التركيز على معلومات الهيئات الرسمية أكثر من البيانات المتوفرة في ملاحق أخرى.

4- يمكن اعتبار أن هذه النتائج منطقية التي توصلنا إليها، و تنطبق مع واقع الاقتصاد الجزائري كما أنها بوضوح تدعم التحليل النظري السابق للظاهرة (ظاهرة الاقتصاد الخفي) في الجزائر منذ الاستقلال إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي.

7.3 : تفسير الجدول : تحليل النتائج المحصل عليها :

- 1- يوحي التقدير الموضح في الجدول رقم (V. 1 - 7) أنه هناك تزايد مستمر في حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2004) التي تمثلت في سلسلة زمنية مكونة من 35 مشاهدة (ملاحظة).
- إذ ارتفع الدخل غير الرسمي (الخفي) من 6829,009 مليون دج سنة 1970 ما يعادل 28% من الناتج الداخلي الخام إلى 8883,809 مليون دينار سنة 1997 ما يعادل 31% من الناتج الإجمالي و في منتصف فترة الدراسة (التسعينات) : بلغ سنة 1992 حوالي 285057,801 مليون دج ما يعادل 27% من الناتج الداخلي الخام إلى أن ينخفض سنة 1999 إلى حوالي 819914,110 دج مليون دج ما يقارب 25% من الناتج الداخلي الخام.
- و أخيرا يصل إلى تقدير نوعا ما منخفض مقارنة بالسنوات السالفة ليلغ حوالي 1452225,576 مليون دينار جزائري سنة 2004 ما يعادل 24% من الناتج الداخلي الخام.
- 2- تراوحت نسبة الدخل غير الرسمي (الخفي) إلى الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة ما بين (28% و 22% في الحقبة 1970 - 1991) و(27% إلى 24% في الفترة 1992 - 2004) .

و سنحاول توضيح حجم الاقتصاد الخفي من خلال الرسم البياني الموالي
و الذي نوضح من خلاله:

* نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر

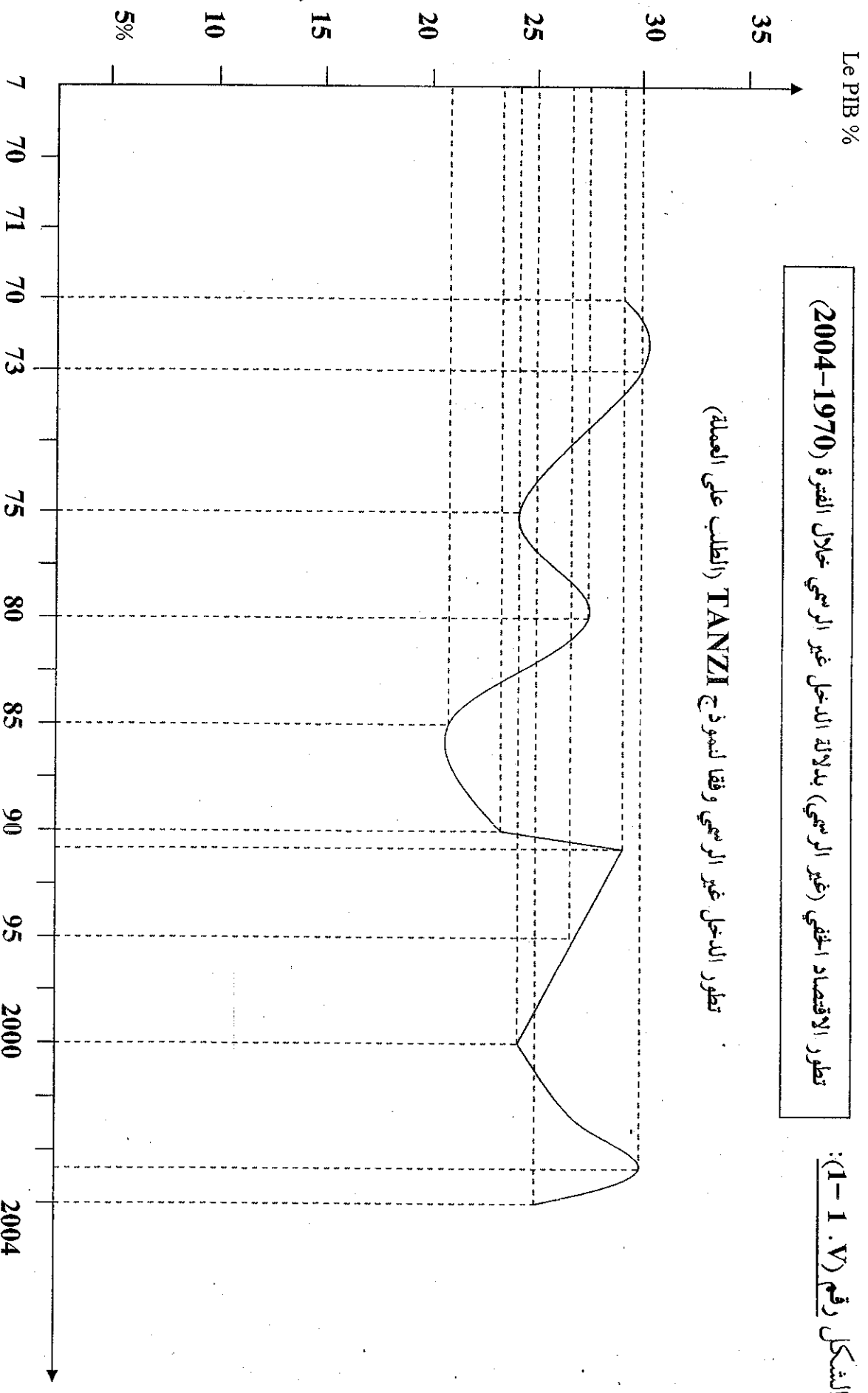
الشكل رقم (1.V-1):

والذي من خلاله نبين استمرارية تذبذب منحني الدخل الخفي تارة في الارتفاع وأخبرى في
الانخفاض وذلك بطبيعة الحال كله يعود لاختلاف وتنوع المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.
من مرحلة السبعينات إلى مرحلة الألفية الثالثة وما تبعها.

تطور الاقتصاد الخفي (غير الرسمي) بدلالة الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004)

الشكل رقم (1-1.7):

تطور الدخل غير الرسمي وفقا لنموذج TANZI (الطلب على العملة)



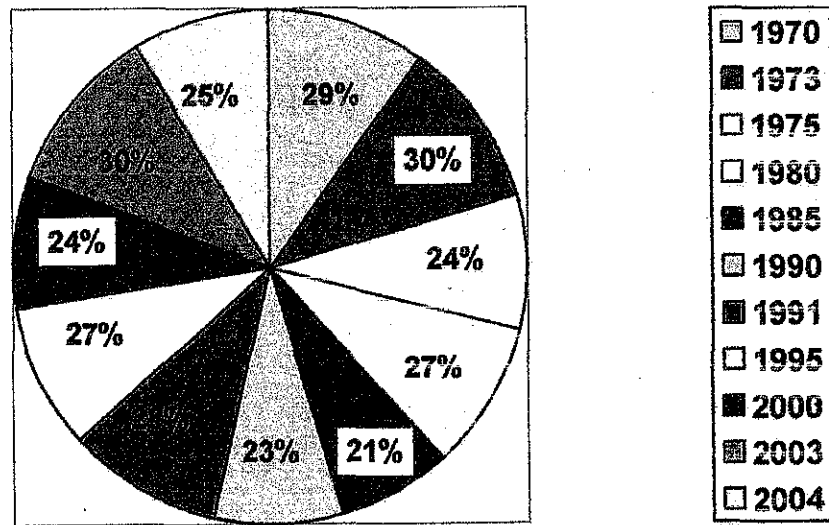
تقديرات الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004) وفقا لنموذج الطلب على العملة أسلوب (V.Tanzi 2000)

النسبة	الدخل غير الرسمي	سرعة	Y	نقد رسمية	ودائع + عملة	الودائع	العملة المتداولة	غير مشروعة	ت2	exp J2	الطلب على العملة $\left(\frac{A}{I_2}\right)$	ت1	اجمالي النقود	exp F2	الطلب على العملة $\left(\frac{A}{I_2}\right)$	السنوات
%	الرئيسي Y Informelle	Viessesse	PIB	M Officielle	M1+ Dépot	dépot	M1	M. Informelle	Sans Impôt			Avec Impôt	M2			
0.28	6829.009	1,670	24072.300	14411.608	18500.000	6900.000	11600.000	4088.392	8362.456	0.573	-0.557	12450.848	14600.000	0.853	-0.159	1970
0.30	7464.758	1,603	24922.800	15544.258	20200.000	7300.000	12900.000	4655.742	9546.421	0.620	-0.478	14202.163	15400.000	0.922	-0.081	1971
0.29	8883.809	1,489	30413.200	20431.796	26400.000	9700.000	16700.000	5968.204	12330.826	0.607	-0.499	18299.030	20300.000	0.901	-0.104	1972
0.25	8622.820	1,271	34593.100	27216.021	34000.000	12600.000	21400.000	6783.979	14114.909	0.565	-0.572	20898.888	25000.000	0.836	-0.179	1973
0.23	12857.955	1,800	55560.900	30858.660	38000.000	13800.000	24200.000	7141.340	15373.785	0.467	-0.761	22515.125	32900.000	0.684	-0.379	974
0.24	14953.084	1,495	61573.900	41195.713	51200.000	19200.000	32000.000	10004.287	20833.794	0.518	-0.657	30838.081	40200.000	0.767	-0.265	1975
0.24	17571.724	1,348	74075.100	54962.153	68000.000	23900.000	44100.000	13037.847	27401.696	0.513	-0.667	40439.542	53400.000	0.757	-0.278	1976
0.28	24756.488	1,637	87240.500	53280.453	68400.000	27900.000	40500.000	15119.547	31514.574	0.516	-0.662	46634.122	61100.000	0.763	-0.270	1977
0.27	28242.444	1,372	104831.600	76413.588	97000.000	34800.000	62200.000	20586.412	42987.257	0.548	-0.602	63573.669	78500.000	0.810	-0.211	1978
0.27	34299.034	1,492	128222.600	85917.430	108900.000	36800.000	72100.000	22982.570	49636.256	0.540	-0.617	72618.826	92000.000	0.789	-0.237	1979
0.27	44604.417	1,637	162507.200	99256.435	126500.000	42100.000	84400.000	27243.565	58775.367	0.534	-0.628	86018.932	110100.000	0.781	-0.247	1980
0.26	50664.479	1,638	191468.500	116873.977	147800.000	49900.000	97900.000	30926.024	65758.024	0.514	-0.666	96684.046	128000.000	0.755	-0.281	1981
0.24	50079.934	1,279	207551.900	162250.728	201400.000	76100.000	125300.000	83925.574	83925.574	0.553	-0.593	123074.846	151900.000	0.810	-0.210	1982
0.24	55124.438	1,176	233752.000	198733.727	245600.000	92800.000	152800.000	101000.936	101000.936	0.570	-0.562	147867.209	177200.000	0.834	-0.181	1983
0.21	55833.673	1,092	264469.800	242256.004	293400.000	113000.000	180400.000	108856.534	108856.534	0.534	-0.628	160000.530	204000.000	0.784	-0.243	1984
0.21	62192.582	1,079	291597.200	270176.153	327800.000	125600.000	202200.000	124587.541	124587.451	0.522	-0.650	182211.298	238700.000	0.763	-0.270	1985

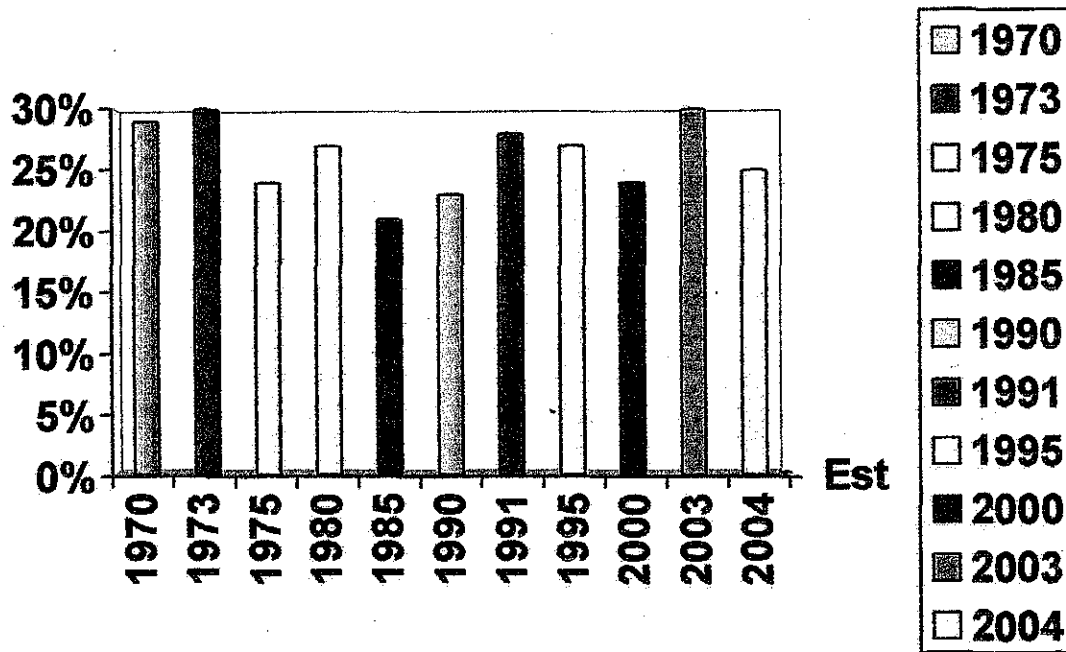
تقارير صحف لاصفاد الطبي في الجزائر

الصفحة الخامس:

0.27	79636.704	1.174	296551.400	252494.463	320300.000	115500.000	204800.000	145970.893	145970.893	0.618	-0.482	213776.430	236300.000	0.905	-0.100	1986
0.23	72164.535	1.097	312787.100	285118.925	350900.000	127000.000	223900.000	139592.482	139592.482	0.523	-0.649	205373.557	267000.000	0.769	-0.262	1987
0.28	98356.680	1.130	347716.900	307670.902	394700.000	142500.000	252200.000	183782.688	183782.688	0.608	-0.498	270811.786	302300.000	0.896	-0.110	1988
0.27	113033.852	1.408	422043.000	299804.680	380100.000	130100.000	250000.000	172131.702	172131.702	0.547	-0.603	252427.022	314600.000	0.802	-0.220	1989
0.24	132802.176	1.696	554388.100	326893.534	405200.000	135100.000	270100.000	166337.199	166337.199	0.476	-0.742	244643.664	349500.000	0.700	-0.357	1990
0.22	189504.637	2.142	862132.800	482440.020	490900.000	167500.000	323400.000	186446.132	186446.132	0.426	-0.854	274906.112	438000.000	0.628	-0.466	1991
0.27	285057.801	2.452	1074695.800	438334.041	554600.000	184900.000	369700.000	116265.959	250563.358	0.462	-0.773	366829.316	542600.000	0.676	-0.391	1992
0.28	332071.884	2.230	1189724.900	533571.402	682500.000	235600.000	446900.000	148928.598	325249.686	0.503	-0.688	474178.284	647000.000	0.733	-0.311	1993
0.30	452849.254	2.663	1487403.600	558546.924	728600.000	252800.000	475800.000	170053.076	363793.177	0.464	-0.768	533846.253	783900.000	0.681	-0.384	1994
0.25	507379.396	3.187	2004994.700	629180.910	788400.000	269300.000	519100.000	159219.090	336229.062	0.407	-0.899	495448.152	826000.000	0.600	-0.511	1995
0.25	644048.228	3.596	2570028.900	714617.209	893700.000	304600.000	589100.000	179082.791	379280.126	0.362	-1.017	558362.917	1049100.000	0.532	-0.631	1996
0.31	862185.652	3.622	2780168.100	767486.964	1005500.000	333900.000	671600.000	238013.036	509706.163	0.356	-1.033	747719.199	1431900.000	0.522	-0.650	1997
0.30	849752.297	2.946	280490.700	966841.997	1249300.000	422900.000	826400.000	288458.003	624351.135	0.333	-1.099	912809.138	1873300.000	0.487	-0.719	1998
0.25	819914.110	3.003	3238197.500	1078199.144	1351200.000	446000.000	905200.000	27000.856	596900.723	0.305	-1.188	869901.579	1959000.000	0.444	-0.812	1999
0.23	942858.983	3.142	4098816.100	1304518.876	1604600.000	556400.000	1082000.000	300081.124	653125.806	0.233	-1.455	953206.930	2798500.000	0.341	-1.077	2000
0.29	1233962.088	2.883	4241802.500	1471448.182	1899500.000	661000.000	1238500.000	42051.818	933767.444	0.247	-1.399	1361819.262	3784400.000	0.360	-1.022	2001
0.25	1129857.579	2.618	4546100.000	1736357.267	2167900.000	751600.000	1416300.000	431542.733	950212.265	0.204	-1.589	1381754.998	4657200.000	0.297	-1.215	2002
0.28	1495720.638	2.726	5263990.000	1930776.054	2479400.000	849000.000	1630400.000	548623.946	1234186.500	0.217	-1.530	1782810.447	5697100.000	0.313	-1.162	2003
0.24	1452225.576	2.192	6126700.000	2795400.006	3458800.000	1286200.000	2171800.000	662599.994	1504881.275	0.219	-1.519	2167481.269	2876900.000	0.315	-1.155	2004



تطور حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2004)



الجدول رقم (V. 1-3):

Variable	Coefficient	Std Error	T-Statistic	Prob
C	2.568519	0.249476	10.29567	0.0000
YM	-0.105670	0.025138	-4.203553	0.0002
RY	1.067631	0.1411291	7.552683	0.0000
TXY	0.071288	0.242385	0.294110	0.7707
I	0.256067	0.054542	4.694874	0.0001
R-squared	0.948944	Mean dependent var		-0.433114
Adjusted R-Squared	0.942136	S.D dependent var		0.344323
Sum of squared resid	0.082827	Akaike info criterion		-2.012569
Log likelihood	0.205808	Schwarz criterion		-1.790377
F-statistic	40.21997	F-statistic		139.3966
Prob (F-statistic)	1.741806	Prob (F-statistic)		0.000000

التقدير باستخدام برنامج نظام **EViews 5.1** عبر الحاسوب الآلي

الجدول رقم (V. 1-4):

	C	YM	RY	TXY	I
C	NA	NA	NA	NA	NA
YM	NA	1.000000	-0.783860	0.726855	0.360102
RY	NA	-0.783860	0.613349	0.613349	-0.004589
TXY	NA	-0.726855	0.613349	1.000000	0.030243
I	NA	0.360102	-0.004589	0.030243	1.000000

مصفوفة الارتباط بين معاملات المتغيرات التفسيرية ببرنامج **EViews** عبر الحاسوب

الجدول رقم (V. 1 - 5):

obs	OBS	AT2	YM	RY	TXY	I
1970	1970	-0.229	7.468	-1.053	-1.487220	-2.813
1971	1971	-0.177	7.473	-0.978	-1.335601	-2.813
1972	1972	-0.195	7.642	-1.000	-1.370421	-2.733
1973	1973	-0.155	7.740	-1.058	-1.402424	-2.733
1974	1974	-0.307	8.183	-1.201	-1.555897	-2.696
1975	1975	-0.228	8.254	-1.097	-1.406497	-2.696
1976	1976	-0.191	8.407	-1.100	-1.448170	-2.659
1977	1977	-0.411	8.539	-1.082	-1.410587	-2.659
1978	1978	-0.233	8.693	-1.027	-1.418818	-2.590
1979	1979	-0.243	8.860	-1.024	-1.570217	-2.590
1980	1980	-0.265	9.064	-1.044	-1.565421	-2.465
1981	1981	-0.268	9.195	-1.067	-1.500584	-2.465
1982	1982	-0.192	9.243	-0.994	-1.537117	-2.465
1983	1983	-0.149	9.329	-0.970	-1.560648	-2.408
1984	1984	-0.123	9.421	-1.027	-1.505078	-2.390
1985	1985	-0.166	9.488	-1.041	-1.575036	-2.390
1986	1986	-0.143	9.475	-0.904	-1.555897	-2.310
1987	1987	-0.176	9.501	-0.911	-1.491655	-2.920
1988	1988	-0.182	9.580	-0.929	-1.469676	-2.225
1989	1989	-0.229	9.748	-1.019	-1.537117	-2.192
1990	1990	-0.257	10.006	-1.124	-1.496109	-2.192
1991	1991	-0.304	10.423	-1.217	-1.461018	-2.066
1992	1992	-0.384	10.619	-1.146	-1.560648	-1.966
1993	1993	-0.370	10.697	-1.058	-1.619488	-1.966
1994	1994	-0.499	10.899	-1.152	-1.527858	-1.805
1995	1995	-0.465	11.177	-1.259	-1.469676	-1.757
1996	1996	-0.576	11.407	-1.347	-1.482805	-1.757
1997	1997	-0.757	11.469	-1.347	-1.532477	-1.792
1998	1998	-0.819	11.471	-1.269	-1.579879	-2.372
1999	1999	-0.772	11.591	-1.339	-1.624552	-2.381
2000	2000	-0.981	11.812	-1.532	-1.604450	-2.526
2001	2001	-1.118	11.832	-1.478	-1.614450	-2.526
2002	2002	-1.191	11.884	-1.470	-1.655482	-3.283
2003	2003	-1.252	12.015	-1.532	-1.748700	-2.733
2004	2004	-1.152	12.151	-1.510	-1.789761	-2.733

جدول القيم اللوغاريتمية التي بواسطتها تم إنجاز الاختبار باستخدام 5.1 EViews

الجدول رقم (V. 1 - 6):

Test for Equality of means between series				
Date: 11/12/06 Time 11:08				
Sample: 1970 2004				
Included observations: 35				
Method	Df	Value	Probability	
Anova F-Static	(5.204)	1285609	0.0000	
<i>Analysis of Variance</i>				
Source of Variation	df	Sum of Sq	Mean Sq	
Between	5	1.15E+08	23011742	
Within	204	3651.496	17.89949	
Total	209	1.15E+08	550537.6	
<i>Category Statistics</i>				
Variable	Count	Mean	Std Dev	Std Err of Mean
OBS	35	1987.000	10.24695	1.732051
AT2	35	-0.433114	0.344323	0.058201
YM	35	9.850171	1.450846	0.245238
RY	35	-1.151600	0.186562	0.031535
TXY	35	-1.527755	0.096941	0.016386
I	35	-2.430486	0.359485	0.060764
All	210	331.8845	741.9822	51.20164

جدول اختبار: تبين ANOVA الذي دعم تفسير المتغير الضريبي إلى النموذج المدروس
 برنامج 5.1 eviews لأن $F_{\text{Statistic}} = 2.204$ أكبر من F الجدولية السابقة

وهذا ما يقبل معنوية المتغير الضريبي كمفسر للمتغير التابع $\left(\frac{a}{T_2}\right)$

Estimation Command:

LS AT2 C YMRY TXY I

Estimation Equation: $AT2=C(1) + C(2)*YM + C(3)*RY + C(4)*TXY + C(5)*I$ **Substituted Coefficients:** $AT2=2.568518832-$ $0.1056702818*YM+1.06763131*RY+0.07128804628*TXY+0.2560672611*I$

معادلة الانحدار بما فيها جميع معاملات المتغيرات التفسيرية والثابت.

$$b_0 = 2,568518832 > 0$$

$$b_1 = -0,1056702818 < 0$$

$$b_2 = 1,06763131 > 0$$

$$b_3 = 0,07128804628 > 0$$

$$b_4 = 0,2560672611 > 0$$

باستخدام برنامج Eviews 5,1 Logiciel عبر الحاسوب الآلي¹

¹ $\text{Log} \frac{a}{T_2}$: Source: V. Tanzi 1983 : The Underground Economy in The united states :

Annual Estimates 1930 – 1980 IMF STAFF Papers Vol 30 N° 2 juin P P 229 – 301.

تقديرات الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004) وفقا لنموذج الطلب على العملة أسلوب (V.Tanzi 2000)

الجدول رقم (1.7-7):

النسبة	الدخل غير الرسمي Y Informelle	سرعة Vitesse	Y PIB	شود رسمية M Officielle	ودائع + عملة M1+ Dépot	الودائع dépot	العملة M1	غير مفروضة M Informelle	ت2 Sans Impôt	exp F2	الطلب على العملة $\left(\frac{a}{T_2}\right)$	ت1 Avec Impôt	إجمالي النقد M2	exp F2	الطلب على العملة $\left(\frac{a}{T_2}\right)$	السنوات
0.28	6829.009	1.670	24072.300	14411.608	185000.000	6900.000	11600.000	4088.392	8362.456	0.573	-0.557	12450.848	14600.000	0.853	-0.159	1970
0.30	7464.758	1.603	24922.800	15544.258	202000.000	7300.000	12900.000	4655.742	9546.421	0.620	-0.478	14202.163	15400.000	0.922	-0.081	1971
0.29	8883.809	1.489	30413.200	20431.796	264000.000	9700.000	16700.000	5968.204	12330.826	0.607	-0.499	18299.030	20300.000	0.901	-0.104	1972
0.25	8622.820	1.271	34593.100	27216.021	340000.000	12600.000	21400.000	6783.979	14114.909	0.565	-0.572	20898.888	25000.000	0.836	-0.179	1973
0.23	12857.955	1.800	55560.900	30858.660	380000.000	13800.000	24200.000	7141.340	15373.785	0.467	-0.761	22515.125	32900.000	0.684	-0.379	974
0.24	14953.084	1.495	61573.900	41195.713	512000.000	19200.000	32000.000	10004.287	20833.794	0.518	-0.657	30838.081	40200.000	0.767	-0.265	1975
0.24	17571.724	1.348	74075.100	54962.153	680000.000	23900.000	44100.000	13037.847	27401.696	0.513	-0.667	40439.542	53400.000	0.757	-0.278	1976
0.28	24756.488	1.637	87240.500	53280.453	684000.000	27900.000	40500.000	15119.547	31514.574	0.516	-0.662	46634.122	61100.000	0.763	-0.270	1977
0.27	28242.444	1.372	104831.600	76413.588	970000.000	34800.000	62200.000	20586.412	42987.257	0.548	-0.602	63573.669	78500.000	0.810	-0.211	1978
0.27	34299.034	1.492	128222.600	85917.430	1089000.000	36800.000	72100.000	22982.570	49636.256	0.540	-0.617	72618.826	92000.000	0.789	-0.237	1979
0.27	44604.417	1.637	162507.200	99256.435	1265000.000	42100.000	84400.000	27243.565	58775.367	0.534	-0.628	86018.932	110100.000	0.781	-0.247	1980
0.26	50664.479	1.638	191466.500	116873.977	1478000.000	49900.000	97900.000	30926.024	65758.024	0.514	-0.666	96684.046	128000.000	0.755	-0.281	1981
0.24	50079.934	1.279	207551.900	162250.728	2014000.000	76100.000	125300.000	83925.574	83925.574	0.553	-0.593	123074.846	151900.000	0.810	-0.210	1982
0.24	55124.438	1.176	233752.000	198733.727	2456000.000	92800.000	152800.000	101000.936	101000.936	0.570	-0.562	147867.209	177200.000	0.834	-0.181	1983

0.21	55833.673	1.092	264469.800	242256.004	293400.000	113000.000	180400.000	108856.534	108856.534	0.534	-0.628	160000.530	204000.000	0.784	-0.243	1984
0.21	62192.582	1.079	291597.200	270176.153	327800.000	125600.000	202200.000	124587.541	124587.451	0.522	-0.650	182211.298	238700.000	0.763	-0.270	1985
0.27	79636.704	1.174	296551.400	252494.463	320300.000	115500.000	204800.000	145970.893	145970.893	0.618	-0.482	213776.430	236300.000	0.905	-0.100	1986
0.23	72164.525	1.097	312787.100	285118.925	350900.000	127000.000	223900.000	139592.482	139592.482	0.523	-0.649	205373.557	267000.000	0.769	-0.262	1987
0.28	98356.680	1.130	347716.900	307670.902	394700.000	142500.000	252200.000	183782.688	183782.688	0.608	-0.498	270811.786	302300.000	0.896	-0.110	1988
0.27	113033.852	1.408	422043.000	299804.680	380100.000	130100.000	250000.000	172131.702	172131.702	0.547	-0.603	252427.022	314600.000	0.802	-0.220	1989
0.24	132802.176	1.696	554388.100	326893.534	405200.000	135100.000	270100.000	166337.199	166337.199	0.476	-0.742	244643.664	349500.000	0.700	-0.357	1990
0.22	189504.637	2.142	862132.800	402440.020	490900.000	167500.000	323400.000	186446.132	186446.132	0.426	-0.854	274906.112	438000.000	0.628	-0.466	1991
0.27	285057.801	2.452	1074695.800	438334.041	554600.000	184900.000	369700.000	116265.959	250563.358	0.462	-0.773	366829.316	542600.000	0.676	-0.391	1992
0.28	332071.884	2.230	1189724.900	533571.402	682500.000	235600.000	446900.000	148928.598	325249.686	0.503	-0.688	474178.284	647000.000	0.733	-0.311	1993
0.30	452849.254	2.663	1487403.600	558546.924	728600.000	252800.000	475800.000	170053.076	363793.177	0.464	-0.768	533846.253	783900.000	0.681	-0.384	1994
0.25	507379.396	3.187	2004994.700	629180.910	788400.000	269300.000	519100.000	159219.090	336229.062	0.407	-0.899	495448.152	826000.000	0.600	-0.511	1995
0.25	644048.228	3.596	2570028.900	714617.209	893700.000	304600.000	589100.000	179082.791	379280.126	0.362	-1.017	558362.917	1049100.000	0.532	-0.631	1996
0.31	862185.652	3.622	2780168.100	767486.964	1005500.000	333900.000	671600.000	238013.036	509706.163	0.356	-1.033	747719.199	1431900.000	0.522	-0.650	1997
0.30	849752.297	2.946	280490.700	960841.997	1249300.000	422900.000	826400.000	288458.003	624351.135	0.333	-1.099	912809.138	1873300.000	0.487	-0.719	1998
0.25	819914.110	3.003	3238197.500	1078199.144	1351200.000	446000.000	905200.000	27000.856	596900.723	0.305	-1.188	869901.579	1959000.000	0.444	-0.812	1999
0.23	942858.983	3.142	4098816.100	1304518.876	1604600.000	556400.000	108200.000	300081.124	653125.806	0.233	-1.455	953206.930	2798500.000	0.341	-1.077	2000
0.29	1233962.088	2.883	4241802.500	1471448.182	1899500.000	661000.000	1238500.000	42051.818	933767.444	0.247	-1.399	1361819.262	3784400.000	0.360	-1.022	2001
0.25	1129857.579	2.618	4546100.000	1736357.267	2167900.000	751600.000	1416300.000	431542.733	950212.265	0.204	-1.589	1381754.998	4652200.000	0.297	-1.215	2002
0.28	1495720.638	2.726	5269900.000	1930776.054	2479400.000	849000.000	1630400.000	548623.946	1234186.500	0.217	-1.530	1782810.447	5697100.000	0.313	-1.162	2003
0.24	1452225.576	2.192	6126700.000	2795400.006	3458000.000	1286200.000	2171800.000	602599.994	1504881.275	0.219	-1.519	2167481.269	2876900.000	0.315	-1.155	2004

- ت1: التقدير بوجود المتغير الضريبي.
- ت2: التقدير باعتبار المتغير الضريبي مساويا للصفر.
- $\left(\frac{a}{T_2}\right)$: معادلة الطلب على العملة (المتغير التابع).
- M2: إجمالي النقود بمعناها الواسع.
- M1: a : العملة المتداولة
- Dépôt: الودائع.
- PIB: Y : الناتج الداخلي الخام.
- M.Inf: النقود غير المشروعة.
- Vitesse: سرعة تداول النقود.
- Y.Inf: الدخل غير الرسمي. (الخفي)
- % : نسبة الدخل غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام.
- M.Officielle: النقود المشروعة.
- Exp F2: تحويل اللوغاريتم إلى الأصل.
- Exp J2: تحويل اللوغاريتم إلى الأصل.

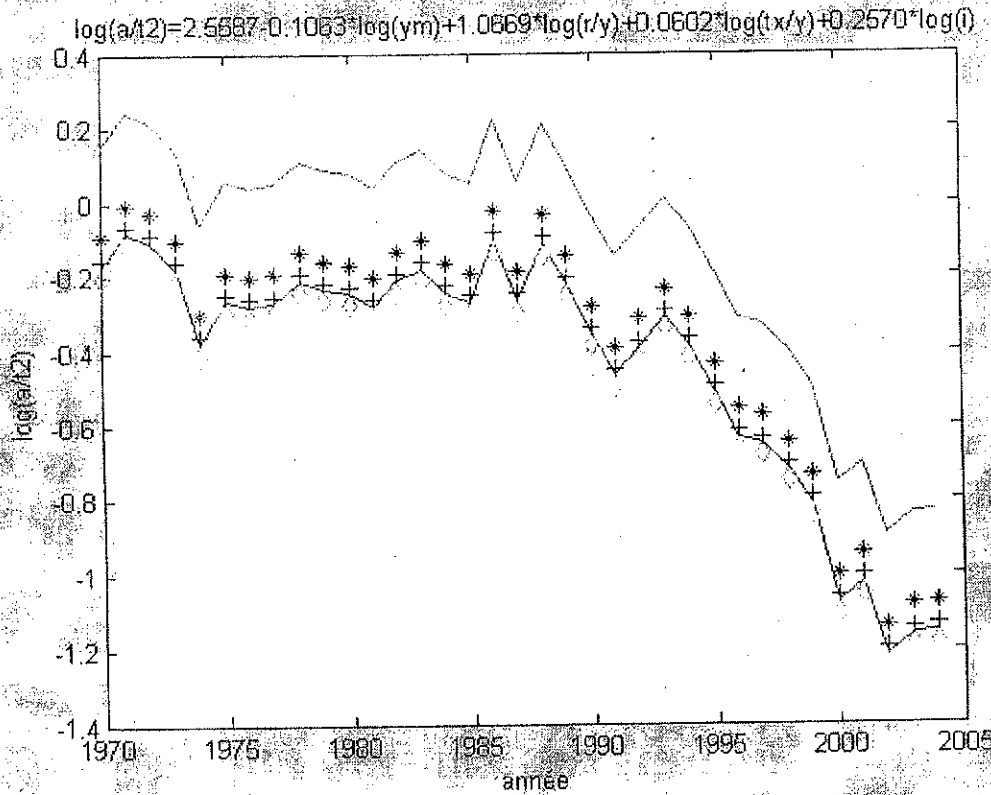
المبحث الثاني: حساسية النموذج:

نموذج 1982 V.Tanzi أسلوب التهرب الضريبي - على الاقتصاد الجزائري -:

يبين الشكل البياني:

تطور حجم الاقتصاد الخفي، إذا تم إحداث تغيرات طفيفة في المتغيرات المستقلة، وهذا إيجابيا ما يوحي بوجود علاقة تفسيرية وذات معنوية معتبرة إحصائيا بالمتغير التابع الذي يحدد نسب حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر من خلال النموذج المطبق (المستعمل).

الشكل رقم (V . 2-1):



Bleu : Graphe sans perturbation

Avec perturbation de 0.3 dans chacune on trouve les graphes suivants :

Vers : ym

Rouge : r/y

+ : tx/y

* : i

تحليل الرسم البياني :

باستقراء منحنيات الرسم البياني يتضح ما يلي :

1- المعلم المتعامد والمتجانس الذي ضمنه في محور الترتيب الزمنية المدروسة (1970

- 2005)، و محور الترتيب الذي وضعنا فيها المتغير التابع $\left(\text{Log } \frac{a}{T_2} \right)$ المتعلقة بالعملة المتداولة خارج المنظومة الرسمية على إجمالي النقود (T_2)

2- بإضافة 0,3 لكل المتغيرات التفسيرية :

- (متوسط الدخل الفردي من الناتج الداخلي الخام Y_m .
- الأجور والرواتب / الناتج الداخلي الخام $\frac{R}{Y}$.
- الضرائب بمختلف أنواعها / الناتج الداخلي الخام $\frac{Tx}{y}$.
- معدل الفائدة الدائن .

اتضح أنه هناك تجاوب (تفاعل) فيما بين المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع.

يعني كل متغير له دلالة إحصائية وصفة معنوية تفسيرية بالنسبة للمتغير التابع، بحيث يؤثر إيجابيا على $\frac{a}{T_2}$.

و هذا ما يشير إلى أنه هناك علاقة إيجابية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع التي سنحاول شرحها بالتفصيل في النقاط الآتية:

- 1- ارتفاع مستوى الاقتطاع الضريبي يؤدي أو يؤثر بالزيادة على المتغير التابع وهذا يؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي عن طريق التهرب الضريبي وعدم التصريح بالمداخيل الحقيقية .
- 2- ضخامة الأجور (قطاع عمومي + قطاع خاص) وعدم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي ودفع الضريبة على الأجر يؤثر على المتغير التابع $\frac{a}{T_2}$ ويضعف من التحايل والتهرب وعدم التصريح والزيادة في توسع الاقتصاد الخفي.
- 3- معدل الفائدة الدائن غير المحفز يعتبر عامل فعال يدفع بالأفراد والمؤسسات لحيازة العملة على شكل سائلو الإجراءات المعاملات الخفية التي تعود بأكبر نفع عليهم من وضع الأموال في البنوك.
- 4- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كمقرب يعتبر عن حيازة الفرد لدخله وكيفية التصرف فيه (إنفاق جزء منه وادخار جزء آخر) بصفة عقلانية إلا أنه من خلال النموذج يوضح الشكل البياني للمتغير $\left(\frac{y}{p}\right)=y_m$ الناتج الداخلي الخام على عدد السكان بأنه يفضل الأفراد حيازتهم العملة أو إنفاقهم لمعظم دخلهم نظرا لتدهور القدرة الشرائية والأسعار للبيئمة في الاقتصاد الجزائري مع الإشارة إلى الدخل المتواضع الذي يحصل عليه كل فرد مقارنة بالوضع الاقتصادي الراهن.

المبحث الثالث: ترجمة النتائج و تحليل الظاهرة على المستوى الكلي والجزئي:

استخدمنا في تقديرنا لحجم الاقتصاد الخفي النموذج القياسي والإحصائي الخاص بدالة الطلب على العملة (1982Tanzi). الذي يقوم بتقدير الدخل غير الرسمي خلال فترة الدراسة (1970 - 2004) وقد تحققنا من صحة فرضيات الدراسة إذ ثبت وجود الاقتصاد الخفي بحجم لا بأس به في الجزائر، كما سنحاول عرض التفسير لتفاوت نسب الاقتصاد الخفي من سنة لأخرى وانعكاساته السلبية أو الإيجابية على الاقتصاد الوطني مع ربطه بالتطورات الاقتصادية.

- 1- تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة بين 55833,673 مليون دينار جزائري كحد أدنى و 862185,652 مليون دينار جزائري كحد أقصى .
- 2- بلغ المتوسط السنوي لنسبة الدخل غير الرسمي (الخفي) إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970 إلى 2004 حوالي 24% . 25%
- 3- تختلف أسباب نمو الاقتصاد الخفي من سنة لأخرى و من دولة لثانية إلا أنه يمكن بصفة عامة حصرها في النقاط الآتية بالنسبة للاقتصاد الجزائري :
 - على المستوى الكلي للظاهرة.
 - على المستوى الجزئي للظاهرة.

المطلب الأول: على المستوى الكلي للظاهرة (الاقتصاد الخفي):

انعكس وجود الاقتصاد الخفي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة في صورة فاقد في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام (الدخل الإجمالي) حيث :

أولاً: فترة السبعينات:

تراوح مداه في السبعينات يعني ما بين سنة (1970 - 1980) إلى 12857,955 مليون دج سنة 1976 كحد أقصى نسبة 28% من الناتج الداخلي الخام (P.I.B) و قد بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل الإجمالي خلال الفترة (1970 - 1980) حوالي 0.28% . و قد أسهم ذلك في تزايد العجز الكلي للميزانية من جهة و ما يبرر انتشار الظاهرة وتعدد مختلف الأساليب للتهرب من الضريبة من جهة أخرى كله هذا راجع للتعديلات الضريبية التي أجريت في الفترة ما بين (1969 - 1981).

حيث ظهرت أول لجنة وزارية مكلفة بالإصلاحات الجبائية تعمل على تقدير ما وصل إليه تاريخ الجباية الجزائرية و ضرورة ربطها بالسياسة الاقتصادية للدولة مع تفادي أي قرار يؤدي إلى إلغاء أول تعديل التشريع الضريبي القائم آنذاك، فمذ بعث المخطط الرباعي الأول ظهرت ضرورة الضرائب نحو خدمة الهيكل الاقتصادي المرجو منها و ذلك بأخذ بعين الاعتبار أثرها على الإنتاج والإنتاجية، و أتمت هذه الإجراءات بالقانون الجمركي القدم إلى زيادة تدريجية الضرائب المباشرة لصرف الأشخاص عن الاستهلاك.

و قد عملت هذه الإجراءات على مراعاة الظروف الاجتماعية و القدرات الاقتصادية، وبالتالي التقرب من قواعد العدالة الضريبية لحماية الدخل الضعيفة.

و من أجل ذلك فقد عرفت قوانين المالية عدة إصلاحات في العشرية السبعينية حيث تم إنشاء القانون العام للضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة تبعا للمرسوم رقم 76/101 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، و قانون الضرائب غير المباشرة تبعا للمرسوم رقم 76/104 المؤرخ بنفس التاريخ¹.

فبالنسبة للضرائب غير المباشرة، فقد اتخذت عدة تعديلات مست معدلات الرسم الإجمالي على الإنتاج (T.U.G.P) و التعريف الجمركية و ذلك برفع معدلات المواد من أجل التقليل من الاستهلاك و بالتالي تشجيع الادخار الموجه نحو التنمية، إلا أنه لم ترافقه آنذاك تعديل معدلات الفائدة الدائنة بالنسبة للقطاع المصرفي، لا تسقطا الأموال إلى البنوك مما ساعد على المعاملات السائلة.

إلا أنه لم تحقق هذه الإجراءات الهدف المنشود منها و أدى انخفاض الضريبة إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك و زيادة السيولة النقدية التي تتداول خارج الجهاز الرسمي للدولة حيازة من طرف الأفراد للقيام بالمعاملات الخفية هربا من الضرائب.

أما بالنسبة للضرائب المباشرة فمن أهم الإصلاحات نجد :

- فرض الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية باسم كل مستغل ابتداء من أول جانفي 1975 و هذا على أساس الربح المحقق لكل وحدة إنتاجية أو مؤسسة اقتصادية.

¹ - قانون المالية 1976.

- الضريبة على الأرباح غير التجارية : ألزم المكلفين بها بتقديم وصل للزبائن باستعمال دفتر خاص يتسلمه المكلفون بالضريبة من إدارة الضريبة، و ذلك بهدف منع التهرب الضريبي، و لضمان موارد مالية ناجمة عن هذه المهنة بصفة مؤكدة لتمويل ميزانية الدولة.

- الضريبة على الرواتب و الأجور :

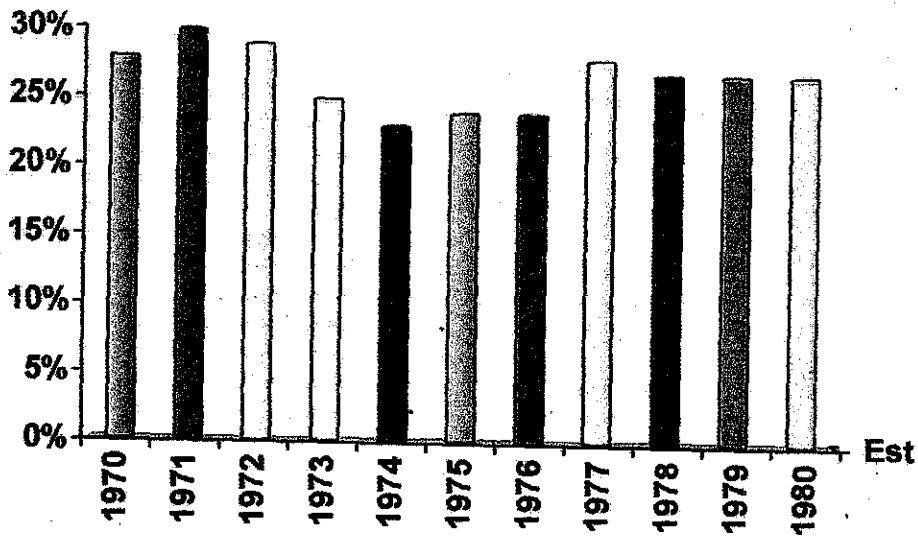
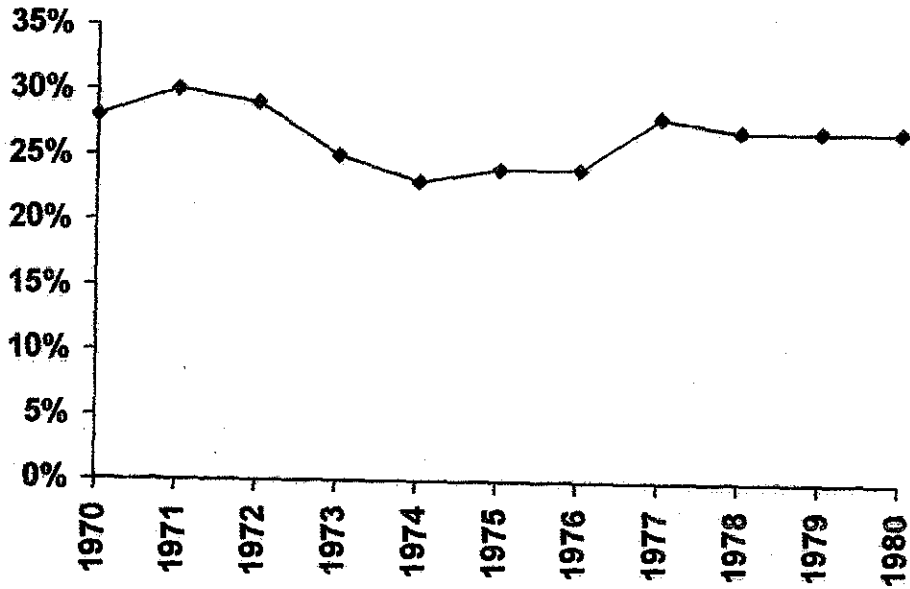
تم إنشاء جدول جديد لحسابات هذه الضريبة انطلاقا من سنة 1979 لتعديل الجدول الذي وضع عام 1965 حيث كانت فيه الأجور محصورة ما بين 400 دج و 2000 دج شهريا، أما الجدول الجديد فارتفع الحد الأقصى للأجور إلى 150.000 دج و تخضع جميع العلاوات الممنوحة على الرواتب للضريبة مما أدى إلى زيادة مردودية الضريبة بواسطة تضخيم قاعدتها.

- الضريبة التكميلية على مجموع الدخل جاء قانون المالية لسنة 1977 بتعديل سلم الضريبة التكميلية على مجموع الدخل، و هكذا سيستفيد المكلف بدفع الضريبة من التخفيضات الممنوحة على الأعباء العائلية حيث رفع المعدل الضريبي من 75% إلى 80% مع ارتفاع الحد الخاضع للضريبة من 2200 دج إلى 3000 دج في ضوء ما تقدم، و رغم عدم التصريح بالقطاع غير الرسمي رسميا في الحقبة إلا أن بروزه و انتشاره كان نتيجة جمود الاقتصاد و السوق اللذين كان مسيرين تسييرا إداريا و التقويم المفرط لسعر الدينار الجزائري آنذاك مما ولد نقصا في المواد الاستهلاكية و ظهور الممارسات السلبية و كان ذلك أيضا حافزا لظهور " الطراباندوا" و تجارة الحقبة وكذلك البيع تحت الطاولة ، و البيع المشروط و الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية التي عجزت السوق الوطنية على تلبية¹.

¹ - الإدارة العامة للضرائب الجزائرية www.impots . org.d2

الشكل رقم (V . 3-1): تطور حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير الرسمي.

فترة السبعينات



ثانياً: فترة الثمانينات :

تراوح حجم الدخل غير الرسمي ما بين سنة 1980-1990 حوالي 50664,479 مليون دج سنة 1980 كحد أقصى بنسبة 26% من الناتج الداخلي الخام و حوالي 189504,637 مليون دج سنة 1990 كحد أدنى بنسبة 22% من الناتج الداخلي الخام.

اقتصاد الجزائر اقتصاداً ربيعياً يعتمد على المداخيل البترولية و ابتداءً من سنة 1982 طرح تدهور المداخيل البترولية مشاكل جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني، لتتجه الأنظار نحو الجباية العادية، حيث أخذت من بين الأولويات ضرورة التوازن بين أعباء الدولة المتزايدة وإيرادات الجباية العادية مع الاحتفاظ بنتائج الجباية البترولية لتمويل عجز الميزانية العامة.

و من أهم الإجراءات المتخذة ضمن الإصلاحات عدة الضرائب :

فالنسبة للضرائب التكميلية على الدخل فقد تم تعديل هيكل الضريبة على الدخل بتخفيض معدل الضريبة و هكذا فقد أنشأ جدول جديد للضريبة التكميلية على الدخل بتخفيض معدلها من 80% بالنسبة للمداخيل التي تزيد عن 180.000 دج إلى 50% بالنسبة للمداخيل التي تزيد عن 330000 دج على المدى القصير.

فإن تأثير هذا الإجراء يؤدي في البداية إلى انخفاض محسوس في الحصيلة الضريبية كنتيجة مباشرة لانخفاض المعدل الضريبي، و يقلل من التهرب الضريبي و هذا ما تبرره النتائج المحصل عليها في هذه الفترة من التنازل التدريجي لحجم الدخل (الاقتصاد) الخفي من 26% إلى 22% في سنة 1987 لوحظ انتعاش في الاقتصاد الوطني و بالتالي توسيع الوعاء الضريبي الذي رافقه ارتفاع في الحصيلة الجبائية.

كما عرفت هذه الفترة إحداث الرسوم الخاصة التي جاء بها قانون المالية لسنة 1983 إلا أن بعضها لم تعرف طريقها إلى الواقع نتيجة ضعف الإمكانيات اللازمة لذلك و عدم توفر وسائل المتابعة و المراقبة كما تم إنشاء ما يسمى بالحد الأدنى الخاضع للضريبة و الخاص بالضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية .

كما احتوت هذه الإجراءات الجبائية على تشجيعات ذات طابع اقتصادي بحيث أصبحت المؤسسات المعتمدة في إطار قانون الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص معفاة من الضريبة على

الأرباح التجارية الناتجة عن مبيعات للخارج و ذلك بغرض تشجيع المؤسسات الوطنية بزيادة حجم صادراتها، كما تعفى كليا هذه المؤسسات بصفة كلية من الرسوم على النشاط الصناعي و التجاري من سنة إلى خمس سنوات، زيادة على ذلك و محاربة للندرة تم تطبيق برنامج محاربة الندرة (P.A.P) و ترخيص استيراد السلع الاستهلاكية بدون الدفع (I.S.P) مثل السيارات و سلع التجهيز و المواد ذات الاستهلاك الواسع (قطع غيار السيارات و الآلات و المنتوجات الإلكترونية و الكهرومترية) أدى إلى ظهور نمط استطلاع صناعي ساهم بصفة واسعة في تزايد الممارسات غير الرسمية و الإثراء السهل الذي حرم خزينة الدولة من فاقد ضريبي معتبر.

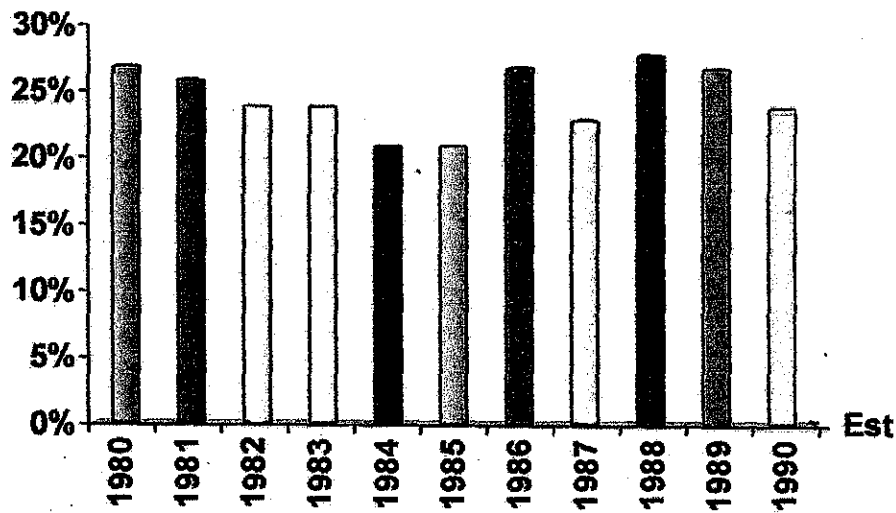
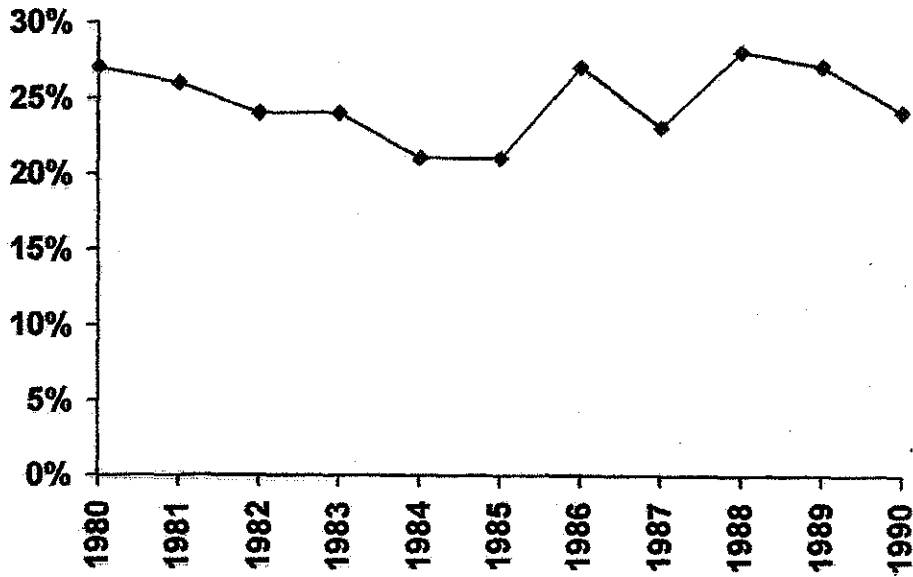
وبناء على إحصائيات مصالح المجلس الوطني للتخطيط (CNP) فقد قدرت الواردات بدون دفع ما يعادل 4,7 مليار دينار جزائري سنة 1989 ما يقارب 3,9 مليار فرنك فرنسي.

و يعود اتساع السوق السوداء و السوق الموازية للعمولات الصعبة إلى ضعف العرض و إلى أسعار المنتوجات و الخدمات المستوردة و / أو التي سوقها المؤسسات العمومية التي تمارس الاحتكار باسم الدولة، و في الواقع تمخضت عن قواعد و ممارسات سير و تسيير الاحتكارات التي وضعت بغية تنظيم السوق أثارا سلبية كالمحسوبية، الإختلاسات، الرشوة...¹

¹ مصالح المجلس الوطني للتخطيط (CNP) 1989 ص ص 22-25.

الشكل رقم (V. 2-3): تطور حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير الرسمي.

فترة الثمانينات



ثالثا: فترة التسعينات (1990 - 2004):

عرف حجم الدخل غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) في هذه الفترة نوعا من الاستقرار حيث بلغ سنة 1991 حوالي 189504,637 مليون دج، و وصل إلى حوالي 942858,903 مليون دينار جزائري من الناتج الداخلي الخام بنسبة 23% كحد أقصى.

و يعود هذا الاستقرار إلى البرامج الثلاثة التي كانت مع صندوق النقد الدولي في 1989 - 1991 - 1994 على التوالي و التي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية في سنة 1994.

و تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قصد مواجهة مختلف الإختلالات الداخلية و الخارجية مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية و تنظيمية جديدة تسمح بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يلي :

- إعادة تنظيم القطاع الإنتاجي العمومي (الصناعة، البناء، الأشغال العمومية...).
- ضبط و تنظيم عدد مؤسسات القطاع الخاص.
- تقلص سوق التشغيل و غياب التنظيم في سوق العمل .
- دخول الشباب و البطالين في " الطرابندو" و البازار و الطرق غير الشرعية في المعاملات التجارية، و الاقتصادية مما دعم وسيلة التهرب من دفع الضريبة و عدم التصريح بالمداخيل.
- زيادة ملحوظة لعدد النساء المشتغلات جزئيا و في الأعمال بالمتزل التي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم و المعايير.
- التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين و العمال الدائمين أو المسرحين من طرف القطاعات المنظمة العمومية و الخاصة إثر تقليص العمال و التقاعد المسبق و الذهاب الإرادي لأسباب اقتصادية.
- الإيديولوجية الرجعية التي تتبنى حرية التجارة خارج القانون و منع الضريبة الجبائية و الجمركية.

- الحالة الأمنية للبلاد و التي ساعدت على انتشار القطاع غير الرسمي.
 - ضف إلى ما سبق الإصلاحات التي مست النظام الضريبي جراء المشاكل التي كان يعاني منها سابقا، أجبرت الدولة القيام بتجديدات حسب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي حيث هذا التعديل و وضعت ملامحه مع صدور قانون المالية لسنة 1991 و تدعم أكثر بظهور قانون المالية لسنة 1992 و الذي حدد النسبة التطبيقية لكل أنواع ضرائب النظام الجديد و أهم ما ورد في هذا النظام يمكن حصره فيما يلي :
 - أن يكون قادرا على إشباع الأغراض التي ترمي إليها الضريبة (مالي، اقتصادي واجتماعي).
 - أن يكون فعالا في مواجهة الغش و التهرب الضريبي.
 - أن تكون الضريبة مناسبة مع المبادئ الجديدة لاستقلالية المؤسسات و تشجيع أنشطتها و أن تساعد المؤسسة على تأدية و تنظيم نشاطها بكل فعالية.
 - إحداث ضريبة جديدة (T.V.A) الرسم على القيمة المضافة
 - الفصل بين الجباية البترولية و الجباية العادية و الفصل بين الضرائب العائدة للدولة و العائدة للجماعات المحلية.
- كما أن الإصلاح مس الإدارة الجبائية، فمن أجل ضمان نجاح الجباية و بلوغها أهدافها كان لابد من إصلاح الإدارة الضريبية و تحضيرها لتطبيق بنود الإصلاح إضافة جعلها تتماشى مع ميكانيزمات إقتصاد السوق نظرا للتحويلات الاقتصادية العالمية و عولمة الإقتصاد الجزائري وشموليته، و تحرير التجارة الخارجية، فرغم الإصلاح الضريبي إلا أنه لم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الإقتصاد بين النفط و غير النفط و هذا ما يتجلى من خلال هيكل الجباية العادية العائدة للدولة حيث أنها على مدار الفترة 1993 - 2000 كانت تتراوح ما بين 33.4% و 47.49% مما معني أن وزن الجباية النفطية ما زال مهيمنًا.

و من هنا يظهر حجم الدخل غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) الناتج عن التهرب الضريبي والمعاملات الملتوية (غير المشروعة) من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي عرفت تطورا سلبيا :

- نمو سلبى للناتج الداخلى الخام خلال الفترة بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدرة (-15,7%) إجمالى رصيد الخزينة سلبى باستمرار باستثناء سنتي 1990 و 1991 ارتفاع كبير لمعدل التضخم، ناتج عن تحرير الأسعار و تخفيض قيمة الدينار معدل 23% سنويا بين سنوات (1987-1994).

- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي انتقل معدل البطالة من أكثر من 15% في سنة 1986 إلى حوالي 25% في سنة 1994 ليبلغ نسبة 28% في سنة 1995.

- انخفاض الدخل المتوفر لدى الأسر قدره 20% يعود أساسا إلى تقلص هام لمداخيل الأجراء (-38,7%)¹.

- انخفاض قوي للنفقات الاجتماعية للدولة مقارنة بالسنوات السابقة.
- وضعية أمنية للبلاد جد معرقة من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية.
- و أدى هذا السياق إلى تدهور ظروف معيشة السكان و بالموازاة مع ذلك، تطور القطاع غير الرسمي كملجأ للحصول على مداخيل غير مصرحة تتهرب من دفع الضرائب وتفقد الخزينة رسيدا محسوسا الفترة (2000 - 2004).

- في هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري استقرار على المستوى الكلي حيث استرجع التوازنات الداخلية و الخارجية، و تم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار و النمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات.

¹ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعى لسنة 2004: -"القطاع غير الرسمي حقيقة ام أوهم" الدورة العادية الرابعة و العشرون ص ص 72-78.

و يمكن تلخيص هذه المؤشرات في النقاط الآتية :

- معدل نمو اقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو الديموغرافي.

- تزايد الناتج الداخلي الخام من 5,1 إلى 6,8 .

- استقرار نسبة البطالة 24%.

- تحكم في التضخم الذي انتقل من 6,3% بين 1995 و 2000 إلى 2,6% من 1999 إلى 2003.

- تحسن مداخيل الأسر و إستهلاكاتها، و هذا نتيجة لدفع الأجور والمعاشات و المنح وانعكاسات النمو.

- تزايد منح موارد الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

و في هذا السياق تم تنظيم القطاع غير الرسمي من جديدو تعزز و توجه نحو فروع نشاط جديدة، فهو يمتص جزءا كبيرا من البطالة التي لم يوفرها القطاع المنظم إلى أن هذا المسار لا يتماشى و السياسة الجديدة المتبعة من البلاد التي تحاول تشجيع التشغيل الذاتي من خلال تحفيز المتعاملين الخواص على الاستثمار و التمويل الجزئي للمؤسسات المصغرة، وتقديم القروض المصغرة و الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في إطار برنامج تشغيل الشباب .

في هذه المرحلة تراوح حجم الدخل غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) سنة 2000 حوالي 942858,983 من الناتج الداخلي الخام نسبة 23% كحد أدنى و بلغ سنة 2004 حوالي 1452225,576 مليون دينار جزائري من الناتج الداخلي الخام نسبة 24% كحد أقصى ترجمة هذا الانخفاض الملموس في حجم الاقتصاد الخفي مقارنة بالعشرينين السابقتين راجع لتعديل النصوص التشريعية الخاصة بتنظيم النشاطات التجارية وشروط ممارستها المتعلقة بـ :

- القانون الخاص بالمنافسة الذي يهدف إلى حماية السوق و ترقية التنافس بهدف استرجاع السوق دورها الأساسي كمنعش للنشاطات الإنتاجية وتوسيع وظيفتها التنافسية

من خلال تعزيز القواعد الهادفة إلى تفادي و تقويم السلوكات و الممارسات التي من شأنها أن تعيق أو تشوه حرية المنافسة.

- القانون الخاص بالممارسات التجارية من أجل ضمان الشفافية ونزاهة المعاملات التجارية و معاقبة المنافسة غير التريهة و التقليد، و يهدف هذا القانون إلى التقليل من حدة السوق غير الرسمية عبر شفافية أكبر للمعاملات التجارية.

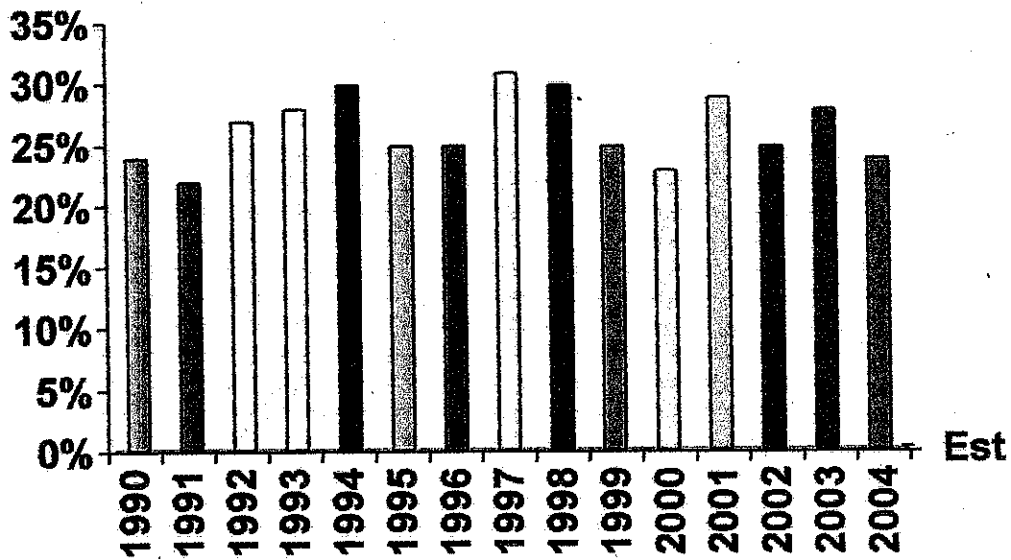
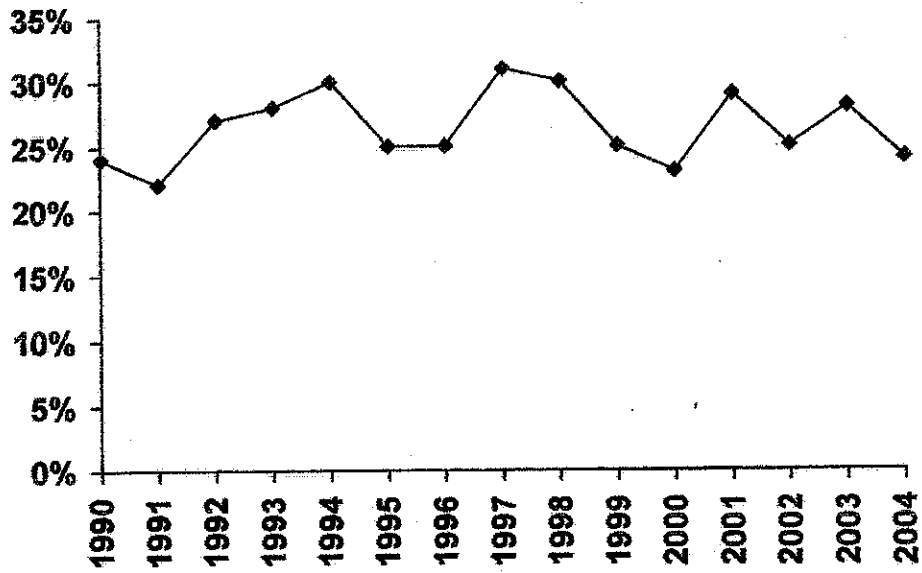
- القانون الخاص بالسجل التجاري و شروط ممارسة النشاطات التجارية من أجل تغيير فحوى السجل التجاري و أبعاده و طبيعته كي لا يصبح عائقا إداريا لحرية التجارة و الصناعة علاوة على ذلك تعيين البطاقة الوطنية للمركز الوطني للسجل التجاري:

- عمليات الرقابة و المعايينات المستمرة.
- تطوير وسائل المراقبة و ضبط الإحصائيات بالتنسيق مع مصالح الضرائب لتحسين المداخيل الجبائية.
- إرجاع هيبة و كفاءة الإدارة الجبائية.

فضلا عن ذلك بينت الأرقام المسجلة من الاقتصاد الخفي في هذه الآونة الأخيرة أن الرقابة المطبقة لتأطير الممارسات التجارية غير الشرعية و تطهيرها لم تحقق الأهداف الموجودة و لم تجد من هذه الممارسات السرية نظرا لاختلاف أشكالها و تنوع أبعادها. رغم تطبيق قانون التفتيش و التحقيق الذي نص عليه قانون المالية لسنة 2002.

الشكل رقم (3-3.V): تطور حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير الرسمي.

فترة التسعينات



المطلب الثاني: على المستوى الجزئي للظاهرة (الاقتصادالخفي):

ثمة مؤشرات قوية على وجود ظواهر التهرب الجمركي و الرشوة والترح والعمولات بنطاق واسع في الجزائر خلال فترة الدراسة خصوصا فترة السبعينات والثمانينات إذ تبين من خلال تحليل ممارسات الغش و التهريب أنه تواجه الجمارك الجزائرية مظهرين أساسين:

- يتعلق المظهر الأول بالتهريب الذي يزود الشبكات الموازية للنشاطات غير الرسمية.
- يتعلق المظهر الثاني بتيار الغش التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع و القيمة و مصدر البضائع.

و تتمثل دوافع الممارسات في عدم التسديد الجزئي أو الكلي للمستحقات الجبائية أو عدم احترام تنظيم التجارة الخارجية

و قد عزز من ذلك التفاوت المستمر بين الربط بين المعدل لحصيلة الضريبة الجمركية والحصيلة الفعلية لهاو قد وفر النظام القيمة المحددة إداريا بين سنوات 1995 - 1999 الميزانية الدولة إيرادات إضافية قدرت بـ 24 مليار دج منها 9,100 مليار دج لسنة 1998 وحدها و هو ما يعادل ثلاث مرات ميزانية تسيير الجمارك لسنة 1999 (03ملايير دينار جزائري).

و هذا لأحسن دليل على وجود تهرب جمركي بمستويات عالية.

و في إطار مفاوضات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تم إدخال تعديلات شاملة على التعريفات الجمركية في سنة 2001 للتوصل إلى بنية متكونة من أربع نسب هي 30%، 0%، 5%، 15%، في ميدان الرسوم الداخلية تم الشروع في إصلاحات تدرج في إطار نفس المسعى و قد مست عددهم من (3 إلى 2) و المعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة (من 21% إلى 17%) باختصار سمحت كل هذه الإجراءات و التدابير بتقليص الضغط الجبائي وذلك دون تسجيل انخفاض في تغطيات الميزانية و هذا ما زاد من انتشار الاقتصاد الخفي والممارسات اللامشروعة.

و تشير إحصاءات مكتب القضايا الدولية للمخدرات ودعم القوانين للأمم المتحدة و التي صادقت عليها الجزائر في أكتوبر 2002 و معاهدة الأمم المتحدة ضد الرشوة المؤرخة في مارس 2004 أنه هناك تجاوزات معتبرة إذ بلغت حوالي 6151 قضية رشوة على المستوى الوطني الأمر الذي يعني بمعنى خطورة تلك الظاهرة كما تشير إحصاءات العدالة والأمن الوطني لقضايا الرشوة و الاختلاسات التي تم ضبطها إلى تنوع الفئات القائمة بها الأمر الذي يعني انتشار ظاهرة الرشوة بين العديد من فئات يقينية بشأن حجم العناصر وذلك لطبيعتها السرية.

فضلا عن ذلك تكاثر التعاملات غير الشرعية التي تزيد من حجم السيولة النقدية و تؤدي بذلك إلى عدم دفع الضرائب لعدم تسجيلها و مرور غير القنوات الرسمية.

كل هذه العوامل كان لها دور في زيادة نسبة التضخم ووصولها إلى 6,3% بين سنة 1995 - 2000.

كما أنها أسهمت بصورة غير مباشرة في رفع نسبة البطالة إلى نسبة 29% في الفترة (1998 - 2003)¹

و زيادة نسبة الفقراء

و هذا ما أفسح المجال أمام الفضاء غير الرسمي و الممارسات غير الشرعية التي لها مداخيل دون أن تدفع عليها ضرائب .

و هكذا فإن كانت المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية المذكورة أعلاه تشير إلى تطور الدخل غير الرسمي خلال الفترة المدروسة أنه بالتأكيد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

وفيما يلي نعرض الجداول التي استخدمت في عملية التقدير.

¹ منشورات المجلس الوطني الاجتماعي و اقتصادي 2004 :- الدورة العامة العادية، الرابعة و العشرون مرجع سبق ذكره: --- ص ص 34 - 35.

ملايين الدينارات (10⁶)

الجدول رقم (V.3-1): متوسط الناتج الداخلي الخام

متوسط الناتج الداخلي الخام / المواطن $y_m = \frac{y}{P}$ دج	عدد السكان P 310 مليون نسمة	الناتج الداخلي الخام (PIB) y 10 ⁶	السنة
1751,22	13,746	24072,30	1970
1759,34	14,166	24922,80	1971
2082,95	14,601	30413,20	1972
2298,24	15,052	34593,10	1973
3579,03	15,524	55560,90	1974
3844,04	16,018	61573,90	1975
4480,44	16,533	74075,10	1976
5111,35	17,068	87240,50	1977
5948,23	17,624	104831,60	1978
7042,88	18,206	128222,60	1979
8638,95	18,811	162507,20	1980
9847,68	19,443	191468,50	1981
10328,02	20,096	207551,90	1982
11258,10	20,763	233752,00	1983
12339,37	21,433	264469,80	1984
13196,23	22,097	291597,20	1985
13034,08	22,752	296551,40	1986
13369,83	23,395	312787,10	1987
14470,12	24,03	347716,90	1988
17113,78	24,661	422043,00	1989
22156,03	25,022	554388,10	1990
33620,59	25,643	862132,80	1991
40908,07	26,271	1074695,80	1992
44237,56	26,894	1189724,90	1993
54095,27	27,496	1487403,60	1994
71453,84	28,06	2004994,70	1995
89968,11	28,566	2570028,90	1996
95719,34	29,045	2780168,10	1997
95926,08	29,507	2830490,70	1998
108120,12	29,95	3238197,50	1999
134891,60	30,386	4098816,10	2000
137560,08	30,836	4241802,50	2001
144978,79	31,357	4546100,00	2002
165281,96	31,848	5263900,00	2003
189306,02	32,364	6126700,00	2004

Source :

1. Le P.I.B : P.I.B (S.C.N) et ses emplois : Compte Economiques le : **07-10-2006**
www.O.N.S.dz (du **2002** à **2004**)
2. O.N.S : rétrospective des comptes économiques (de **1970** à **2001**).
Collections Statistique N°=**111/2003**
3. I.M.F : Statical appendix, STAFF Country report Nbre de Population du (**1970** a **2004**)

الوحدة: ملايين الدينارات (10⁶)

الجدول رقم (V. 3-2): نسبة العملة إلى الودائع الجارية

نسبة العملة إلى الودائع الجارية %	الودائع الجارية	العملة المتداولة M ₁	السنة
1,681	6900	11600	1970
1,767	7300	12900	1971
1,722	9700	16700	1972
1,698	12600	21400	1973
1,754	13800	24200	1974
1,667	19200	32000	1975
1,845	23900	44100	1976
1,452	27900	40500	1977
1,787	34800	62200	1978
1,959	36800	72100	1979
2,005	42100	84400	1980
1,962	49900	97900	1981
1,647	76100	125300	1982
1,647	92800	152800	1983
1,596	113000	180400	1984
1,610	125600	202200	1985
1,773	115500	204800	1986
1,763	127000	223900	1987
1,770	142500	252200	1988
1,922	130100	250000	1989
1,999	135100	270100	1990
1,931	167500	323400	1991
1,999	184900	369700	1992
1,897	235600	446900	1993
1,882	252800	475800	1994
1,928	269300	519100	1995
1,934	304600	589100	1996
2,011	333900	671600	1997
1,954	422900	826400	1998
2,030	446000	905200	1999
1,884	556400	1048200	2000
1,874	661000	1238500	2001
1,884	751600	1416300	2002
1,920	849000	1630400	2003
1,689	1286200	2171800	2004

Source :

1. Projet du rapport sur : « regards sur la politique monétaire en Algérie » C.N.E.S 26^{ème} Session plénière année 2005 du (1970 a 1994).
2. C.N.E.S Rapport sur la Conjoncture économique et social année 2005 du (1995-2004)
www.C.N.E.S.dz

جدول رقم (3.V-3): نسبة العملة إلى الناتج الداخلي الخام

نسبة العملة إلى الناتج الداخلي الخام %	العملة M_1	الناتج الداخلي الخام (PIB) '10 y	السنة
0,482	11600	24072,30	1970
0,518	12900	24922,80	1971
0,549	16700	30413,20	1972
0,619	21400	34593,10	1973
0,436	24200	55560,90	1974
0,520	32000	61573,90	1975
0,595	44100	74075,10	1976
0,464	40500	87240,50	1977
0,593	62200	104831,60	1978
0,562	72100	128222,60	1979
0,519	84400	162507,20	1980
0,511	97900	191468,50	1981
0,604	125300	207551,90	1982
0,654	152800	233752,00	1983
0,682	180400	264469,80	1984
0,693	202200	291597,20	1985
0,691	204800	296551,40	1986
0,716	223900	312787,10	1987
0,725	252200	347716,90	1988
0,592	250000	422043,00	1989
0,487	270100	554388,10	1990
0,375	323400	862132,80	1991
0,344	369700	1074695,80	1992
0,376	446900	1189724,90	1993
0,320	475800	1487403,60	1994
0,259	519100	2004994,70	1995
0,229	589100	2570028,90	1996
0,242	671600	2780168,10	1997
0,292	826400	2830490,70	1998
0,280	905200	3238197,50	1999
0,256	1048200	4098816,10	2000
0,292	1238500	4241802,50	2001
0,312	1416300	4546100,00	2002
0,310	1630400	5263900,00	2003
0,354	2171800	6126700,00	2004

أُنجز استنادا للجدولين السابقين رقم (3.V-1)، رقم (3.V-2)

المصادر: نفس المصادر التي ذكرت في الجدولين بالنسبة إلى (le PIB et M_1)

الجدولين رقم (3.V-1)، رقم (3.V-2) على التوالي

الجدول رقم (3-4): نسبة العملة إلى السيولة المتوفرة (إجمالي النقود المتداولة) الوحدة: ملايين الدينارات (10)⁶

السنة	مقدار العملة المتداولة a	إجمالي النقود المتداولة T_2	نسبة العملة إلى السيولة المحلية $\frac{a}{T_2}$
1970	11600	14600	0,795
1971	12900	15400	0,838
1972	16700	20300	0,823
1973	21400	25000	0,856
1974	24200	32900	0,736
1975	32000	40200	0,796
1976	44100	53400	0,826
1977	40500	61100	0,663
1978	62200	78500	0,792
1979	72100	92000	0,784
1980	84400	110100	0,767
1981	97900	128000	0,765
1982	125300	151900	0,825
1983	152800	177200	0,862
1984	180400	204000	0,884
1985	202200	238700	0,847
1986	204800	236300	0,867
1987	223900	267000	0,839
1988	252200	302300	0,834
1989	250000	314600	0,795
1990	270100	349500	0,773
1991	323400	438000	0,738
1992	369700	542600	0,681
1993	446900	647000	0,691
1994	475800	783900	0,607
1995	519100	826000	0,628
1996	589100	1049100	0,562
1997	671600	1431900	0,469
1998	826400	1873300	0,441
1999	905200	1959000	0,462
2000	1048200	2798500	0,375
2001	1238500	3784400	0,327
2002	1416300	4657200	0,304
2003	1630400	5697100	0,286
2004	2171800	6876900	0,316

T_2 : تشمل كل العملة المتداولة + ودائع الطلب + ودائع الأجل النقود وأشباه النقود (الودائع

الجارية والودائع غير الجارية بالعملة المحلية والأجنبية)

Source :

1. Projet du rapport sur : « regards sur la politique monétaire en Algérie » C.N.E.S 26^{ème} Session plénière année 2005 du (1970 a 1994).
2. C.N.E.S Rapport sur la Conjoncture économique et social année 2005 du (1995-2004) www.C.N.E.S.dz

الوحدة: ملايين الدينارات (10)⁶

الجدول رقم (3-5.V): نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام

نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام $\frac{R}{y}$	الأجور R	السنة
0,349	8406,8	1970
0,376	9358,9	1971
0,368	11190,2	1972
0,347	11989,2	1973
0,301	16734,5	1974
0,334	20553,4	1975
0,333	24680,6	1976
0,339	29594,1	1977
0,358	37531,1	1978
0,359	46094,1	1979
0,352	57133,4	1980
0,344	65780,2	1981
0,370	76889,3	1982
0,379	88641,6	1983
0,358	94790,7	1984
0,353	102982,7	1985
0,405	120090,6	1986
0,402	125754,4	1987
0,395	137503,7	1988
0,361	152237	1989
0,325	180042,3	1990
0,296	255475,4	1991
0,318	341257,9	1992
0,347	412518,3	1993
0,316	469901,7	1994
0,284	568758,3	1995
0,260	667239,7	1996
0,260	722064,9	1997
0,281	794558,5	1998
0,262	847548,7	1999
0,216	885272,8	2000
0,228	966563,5	2001
0,230	1047277,6	2002
0,216	1136544,2	2003
0,221	1354113	2004

Source :

1. O.N.S : rétrospective des comptes économiques (de 1970 à 2001).
Collections Statistique N°=111/2003, série Statistique N°29
2. Comptes économiques (2002 à 2004)
3. I.M.F: Statical appendix, STAFF Country report Nbre de Population du (1970 a 2004).

الجدول رقم (V. 3-6): نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام

الوحدة: ملايين الدينارات (10⁶)

نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام $\frac{T_x}{Y}$	مجموع الضرائب	الضرائب الجمركية	مختلف أنواع الضرائب	السنة
0,266	6418	948.0	5470,0	1970
0,263	6569.9	970.0	5569,9	1971
0,254	7730.5	1002.9	6727,6	1972
0,246	8530.4	1101.7	7428,7	1973
0,211	11737.6	1209.4	10528,2	1974
0,245	15116	1744.5	13371,5	1975
0,235	17451.4	1786.7	15664,7	1976
0,244	21345.1	2308.3	19036,8	1977
0,242	25457.5	3035.2	22422,3	1978
0,208	26706.8	2514.4	24192,4	1979
0,209	34050.8	2917.0	31133,8	1980
0,223	42844.7	4263.3	38581,4	1981
0,215	44777.2	4361.7	40415,5	1982
0,210	49199.8	4731.0	44468,8	1983
0,222	58784.5	5000.0	53784,5	1984
0,207	60371.7	5081.0	55290,7	1985
0,211	62597	7036.0	55561,0	1986
0,225	70590	8500.0	62090,0	1987
0,230	80007.6	12200.0	67807,6	1988
0,215	90993.4	12200.0	78793,4	1989
0,224	124288	19000.0	105288,0	1990
0,232	200548.2	42000.0	158548,2	1991
0,210	226643.4	35300.0	190343,4	1992
0,198	236255.4	35500.0	200755,4	1993
0,217	323198.4	48700.0	274498,4	1994
0,230	462188.9	74484.0	387704,9	1995
0,227	584510.9	84388.0	500122,9	1996
0,216	601416.8	73500.0	527916,8	1997
0,206	584392.8	75486.0	508906,8	1998
0,197	638698.1	80242.0	558456,1	1999
0,201	825767.9	86321.0	739446,9	2000
0,199	848341.6	103683.0	744658,6	2001
0,191	871187.2	105466.0	765721,2	2002
0,174	919861	109381.0	810480,0	2003
0,167	1025205.9	112063.0	913142,9	2004

Source :

1. O.N.S rétrospective des comptes économiques de (1970 a 2001) collection statistiques N°111/2003 (www.ONS.dz)
2. I.M.F: Statical appendix, STAFF Country report (1998 a 2006) (www.IMF.org).
3. O N S Comptes Economiques 2006

الجدول رقم (V. 3-7): القيم الناتجة لتغيرات نموذج معادلة الطلب على العملة أسلوب التهرب الضريبي لـ V.Tanzi

السنة	نسبة العملة إلى السيولة $\frac{a}{T_2}$ المحلية	متوسط الناتج الداخلي الحام / المواطن $y_m = \frac{y}{P}$	نسبة الجور إلى الناتج الداخلي الحام $\frac{R}{y}$	نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الحام $\frac{T_x}{y}$	معدل الفائدة الدائن $i\%$
1970	0,795	1751,22	0,349	0,266	06.00
1971	0,838	1759,34	0,376	0,263	06.00
1972	0,823	2082,95	0,368	0,254	06.50
1973	0,856	2298,24	0,347	0,246	06.50
1974	0,736	3579,03	0,301	0,211	06.75
1975	0,796	3844,04	0,334	0,245	06.75
1976	0,826	4480,44	0,333	0,235	07.00
1977	0,663	5111,35	0,339	0,244	07.00
1978	0,792	5948,23	0,358	0,242	07.50
1979	0,784	7042,88	0,359	0,208	07.50
1980	0,767	8638,95	0,352	0,209	08.50
1981	0,765	9847,68	0,344	0,223	08.50
1982	0,825	10328,02	0,370	0,215	08.50
1983	0,862	11258,10	0,379	0,210	09.00
1984	0,884	12339,37	0,358	0,222	09.16
1985	0,847	13196,23	0,353	0,207	09.16
1986	0,867	13034,08	0,405	0,211	09.93
1987	0,839	13369,83	0,402	0,225	10.11
1988	0,834	14470,12	0,395	0,230	10.81
1989	0,795	17113,78	0,361	0,215	11.17
1990	0,773	22156,03	0,325	0,224	11.17
1991	0,738	33620,59	0,296	0,232	12.67
1992	0,681	40908,07	0,318	0,210	14.00
1993	0,691	44237,56	0,347	0,198	14.00
1994	0,607	54095,27	0,316	0,217	16.44
1995	0,628	71453,84	0,284	0,230	17.25
1996	0,562	89968,11	0,260	0,227	17.25
1997	0,469	95719,34	0,260	0,216	16.67
1998	0,441	95926,08	0,281	0,206	09.33
1999	0,462	108120,12	0,262	0,197	09.25
2000	0,375	134891,60	0,216	0,201	08.00
2001	0,327	137560,08	0,228	0,199	08.00
2002	0,304	144978,79	0,230	0,191	03.75
2003	0,286	165281,96	0,216	0,174	06.50
2004	0,316	189306,02	0,221	0,167	06.50

أُخذ من طرف الباحث استناداً إلى الجداول السابقة من 1 إلى 6 نفس الفصل والبحث (1، 2، 3، 4، 5، 6)

Source : Taux d'intérêt : « Créditeur »

4. Rétrospective des comptes économiques de (1970 a 2001) collection statistiques N°111/2003 série Stat N°29
5. Comptes Economiques 2006 (2002 a 2004) année 2005 (www.ONS.dz)
6. Banque d'Algérie Année 2006 (1970 a 2004) Taux %

الجدول رقم (V. 3-8): نموذج فيتو تزي: الطلب على العملة أسلوب التهرب الضريبي (1983)

$$\text{Log} \frac{a}{t_2} = b_0 + b_1 \log y_m + b_2 \log \frac{R}{y} + b_3 \log \frac{T_x}{y} + b_3 \log i + a$$

السنة	$\ln \frac{a}{T_2}$	$\ln y_m$	$\ln \frac{R}{y}$	$\ln \frac{T_x}{y}$	$\ln i$
1970	-0,229	7,468	-1,053	-1,487	-2,813
1971	-0,177	7,473	-0,978	-1,336	-2,813
1972	-0,195	7,642	-1,000	-1,370	-2,733
1973	-0,155	7,740	-1,058	-1,402	-2,733
1974	-0,307	8,183	-1,201	-1,556	-2,696
1975	-0,228	8,254	-1,097	-1,406	-2,696
1976	-0,191	8,407	-1,100	-1,448	-2,659
1977	-0,411	8,539	-1,082	-1,411	-2,659
1978	-0,233	8,691	-1,027	-1,419	-2,590
1979	-0,243	8,860	-1,024	-1,570	-2,590
1980	-0,265	9,064	-1,044	-1,565	-2,465
1981	-0,268	9,195	-1,067	-1,501	-2,465
1982	-0,192	9,243	-0,994	-1,537	-2,465
1983	-0,149	9,329	-0,970	-1,561	-2,408
1984	-0,123	9,421	-1,027	-1,505	-2,390
1985	-0,166	9,488	-1,041	-1,575	-2,390
1986	-0,143	9,475	-0,904	-1,556	-2,310
1987	-0,176	9,501	-0,911	-1,492	-2,920
1988	-0,182	9,580	-0,929	-1,470	-2,225
1989	-0,229	9,748	-1,019	-1,537	-2,192
1990	-0,257	10,006	-1,124	-1,496	-2,192
1991	-0,304	10,423	-1,217	-1,461	-2,066
1992	-0,384	10,619	-1,146	-1,561	-1,966
1993	-0,370	10,697	-1,058	-1,619	-1,966
1994	-0,499	10,899	-1,152	-1,528	-1,805
1995	-0,465	11,177	-1,259	-1,470	-1,757
1996	-0,576	11,407	-1,347	-1,483	-1,757
1997	-0,757	11,469	-1,347	-1,532	-1,792
1998	-0,819	11,471	-1,269	-1,580	-2,372
1999	-0,772	11,591	-1,339	-1,625	-2,381
2000	-0,981	11,812	-1,532	-1,604	-2,526
2001	-1,118	11,832	-1,478	-1,614	-2,526
2002	-1,191	11,884	-1,470	-1,655	-3,283
2003	-1,252	12,015	-1,532	-1,749	-2,733
2004	-1,152	12,151	-1,510	-1,790	-2,733

حسبت استنادا لبيانات الجدول رقم (V. 3-7) بواسطة تطبيق نموذج فيتو تزي 1982.

¹ V.Tanzi 2000 : Journal of Economic literature Vol XXXVIII March (2000)

سرعة دوران النقود ونسبة السيولة

الجدول رقم (3.V-9):

نسبة سيولة النقود	سرعة دوران النقود	السنة
0.54	3.9	1970
0.56	3.7	1971
0.60	3.5	1972
0.59	3.3	1973
0.47	4.4	1974
0.55	3.7	1975
0.59	3.5	1976
0.6	3.5	1977
0.65	3.2	1978
0.62	3.4	1979
0.58	3.6	1980
0.57	3.8	1981
0.66	3.2	1982
0.71	2.9	1983
0.74	2.9	1984
0.77	2.7	1985
0.77	2.7	1986
0.82	2.6	1987
0.84	2.6	1988
0.73	3.1	1989
0.62	3.7	1990
0.48	4.8	1991
0.49	4.8	1992
0.53	4.6	1993
0.49	5.2	1994
0.40	6.4	1995
0.36	7.2	1996
0.39	6.7	1997
0.56	5.2	1998
0.55	5.4	1999
0.49	5.9	2000
0.58	5.0	2001
0.64	4.8	2002
0.64	4.8	2003
0.65	4.2	2004

Sources :

1. Projet du rapport sur : « regards sur la politique économiques monétaire en Algérie
2. Rapport du C.N.E.S 2005 26^{ème} Session plénière du (1970 a 2004)

المبحث الرابع :- أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر

خلال الفترة (1994-2004):

تقديم:

تسعى الدولة الجزائرية إلى الخروج من التخلف و تحقيق تنمية شاملة متعددة الجوانب، وذلك باستخدام عدة وسائل من بينها الضريبة، باعتبارها أداة تساهم في الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي كما أنها تشكل أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة، كون أن التمويل الخارجي يهدد الاستقلال الاقتصادي و المالي للجزائر.

و لقد أدرج النظام الضريبي الجزائري في منطقة الإصلاحات المنتهجة في بلادنا والتي تقوم على أساس عقلنة الأداء الاقتصادي ومواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية والتعامل مع منطق السوق الحر قصد تكييفه مع الواقع الجديد و زيادة فعاليته من ناحية ثانية، فارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي المتعددة، وفي ظل تواضع إمكانيات الإدارات المنفذة، وتساهل السلطات في تطبيق القوانين والأحكام وكثرة الإعفاءات، كلها عوامل ساعدت على التهرب والغش الجبائين والممارسات السرية التي بدورها فاقمت الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جراء الفاقد الضريبي الذي يمارسه في العجز الموازي على الاقتصاد الوطني.

وسوف نعرض في هذا المبحث الأثر الذي يمارسه الفاقد الضريبي بين الضرائب المحصلة والضرائب الممكنة وذلك من خلال العناصر الآتية:

1. العجز الموازي.

1.1. العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام.

2.1. العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية.

2. تقدير الفاقد الضريبي.

1.2. تحديد الفاقد في الحصيلة الضريبية باستخدام منهج رياضي.

2.2. مدى مساهمة الفاقد الضريبي في العجز للموازنة وأثره على نمط تمويل العجز.

المطلب الأول: العجز الموازي :

يحدث العجز الموازي نتيجة عدة عوامل يمكن تصنيفها في:

1- مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام.

2- مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات.

و هذا ما يدفعنا إلى محاولة الوقوف على أسباب هذه الظاهرة.

أولاً: العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام :

الذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الدخل الذي يترتب عليه زيادة في الضرائب.

ثانياً: العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية :

و تتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث وخصوصاً الجزائر حيث يمكن

أن نلاحظ ما يلي:

1. ضعف الجهد الضريبي.

2. ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الخفي من جهة ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية.
3. كثرة الإعفاءات و المزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية
4. اعتماد الضرائب على أوعية (كأسعار المواد الأولية) و هو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.
5. تواضع الإمكانيات المادية والبشرية للإدارة الضريبية.
6. عدم وجود بطاقة تسجيل موحدة لدى مصالح الضرائب.

المطلب الثاني : تقدير الفاقد الضريبي :

يتناول هذا العنصر ذلك الجزء الذي يمارسه الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر.

و ذلك باستخدام مدخل رياضي ينطلق من بديهية أساسية مؤداها:

* أن الاقتصاد الكلي ينقسم إلى شطرين أحدهما رسمي و يعكس الجزء المقاس من الناتج الداخلي الخام .

* و الآخر خفي و يمثله الجزء غير المقاس من الناتج الداخلي الخام و طبقا لذلك المدخل تمثل الحصيلة الممكنة لضرائب الدخل، الضرائب الواجبة التحصيل فيما لو كان الناتج الداخلي الخام مساوي للناتج الرسمي (المقاس)

كما تعكس الحصيلة الفعلية لضرائب الدخل، الضرائب المحصلة على الناتج الداخلي الخام الرسمي و يمثل الفرق بين الحصيلة الممكنة لضرائب الدخل و الحصيلة الفعلية لها : الفاقد الضريبي الناجم عن وجود الاقتصاد الخفي.¹

¹ Vito Tanzi 1982 : « The underground economy and tax evasion in the united states : Estimates and implications, pp,119-121.

و انطلاقا مما تقدم، يتناول ذلك المدخل أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة من خلال تحديد الفاقد الضريبي و انعكاس ذلك على عجز الموازنة و نمط تمويله و ذلك في ظل افتراض أساسي مؤداه أن :

السعر المتوسط للضريبة على الدخل الرسمي هو ذاته بالنسبة للدخل غير الرسمي (وفقا لمنهج فيتوتري 1982)

أولا : تحديد الفاقد في الحصيلة الضريبية باستخدام المنهج الرياضي :

يترتب على وجود الاقتصاد الخفي وجود فاقد في حصيلة الضرائب على الدخل كما يمكن ألا يتحقق فيما لو لم يتواجد الاقتصاد الخفي و يتوقف حجم ذلك الفاقد في الحصيلة الضريبية على عاملين :

- 1- السعر المتوسط للضريبة على الدخل : و يتمثل نسبة الحصيلة الفعلية لضرائب الدخل إلى الناتج الداخلي الخام.
- 2- قيمة الدخل غير الرسمي (الدخل الخفي):

وفي ظل افتراض تماثل السعر المتوسط للضريبة على الدخل في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي يمكن تحديد مقدار الفاقد الضريبي نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي، بحاصل ضرب السعر المتوسط للضريبة على الدخل في قيمة الدخل غير الرسمي (الخفي).

الوحدة : ملايين الدينارات
بأسعار جارية

الجدول رقم (4.1) : الفاقد في حصة الضرائب على الدخل الناشئ عن وجود الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1994 - 2004)

السنة	Le PIB	الضرائب على الدخل ¹	السعر المتوسط للضرائب على الدخل ²	الدخل غير الرسمي ³	نسبة الفاقد الضريبي للحصيلة الفعلية للضرائب للدخل ⁴	الفاقد في حصة الضرائب على الدخل ⁴
1994	1487.403,60	274.498,40	18	452.849,254	29,60	81.512,86
1995	2.004.994,70	387.704,90	19	507.379,396	24,80	96.402,08
1996	2.570.028,90	500.122,90	19	644.048,228	24,40	122.369,16
1997	2.780.168,10	527.916,80	18	862.185,652	29,30	155.193,41
1998	2.830.490,70	508.906,80	17	849.752,297	28,30	144.457,89
1999	3.238.197,50	558.456,10	17	819.914,110	24,90	139.385,39
2000	4.098.816,10	739.446,90	18	942.858,983	22,90	169.714,61
2001	4.241.802,50	744.658,60	17	1.233.962,088	28,01	209.773,55
2002	4.546.100,00	765.721,20	16	1.129.857,579	23,06	180.777,21
2003	5.263.900,00	810.480,00	15	1.495.720,638	27,06	224.358,09
2004	6.126.700,00	913.142,90	14	1.452.225,576	22,20	203.311,50

¹ حسب التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003: "إحصائيات اقتصادية"، C.N.E.S 2003

² سعر المتوسط للضرائب على الدخل = الصيغة الفعلية للضرائب على الدخل / الناتج الداخلي الخام

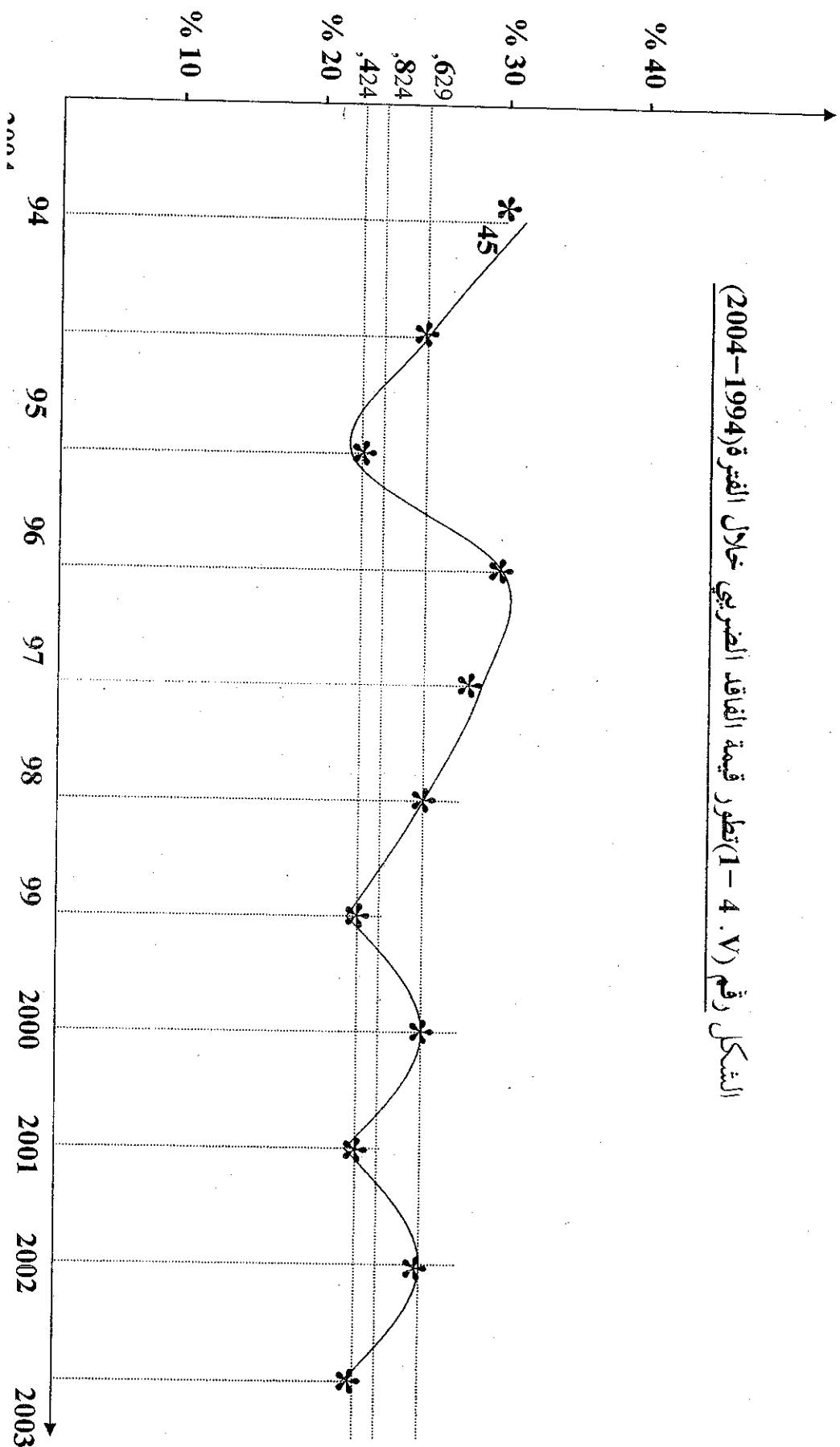
³ الدخل غير الرسمي: عن طريق تطبيق أسلوب التهرب الضريبي لـ V. Tanzi 1982 بواسطة النموذج التالي:

$$\log \frac{D}{t_2} = b_0 + b_1 \log Y_m + b_2 \log \frac{R}{Y} + b_3 \log \frac{T_x}{Y} + b_4 \log i + \alpha$$

0: متغير عشوائي (دو قيمة متوقعة = 0 وتباين ثابت)

⁴ الفاقد في حصة الضرائب على الدخل = الدخل غير الرسمي x والسعر المتوسط للضرائب على الدخل

الشكل رقم (4.7) تطور قيمة الفاقد الضريبي خلال الفترة (1994-2004)



تطور قيمة الفاقد في حصيللة الضرائب على الدخل خلال الفترة (1994 - 2004)

* تحليل بيانات الجدول:

باستقراء بيانات الجدول يتضح ما يلي :

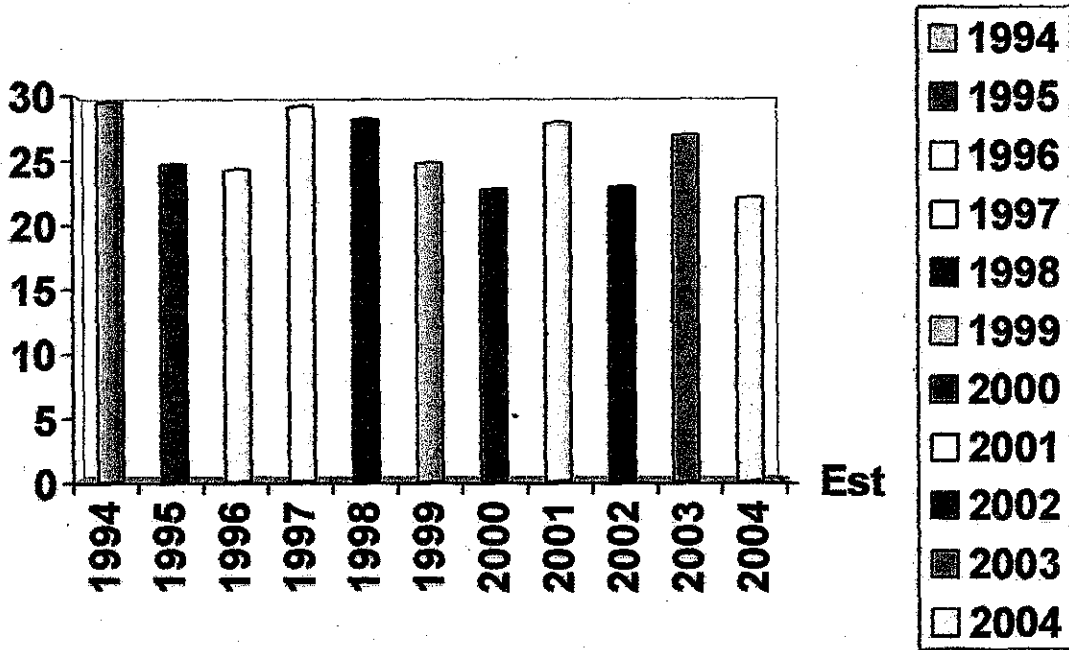
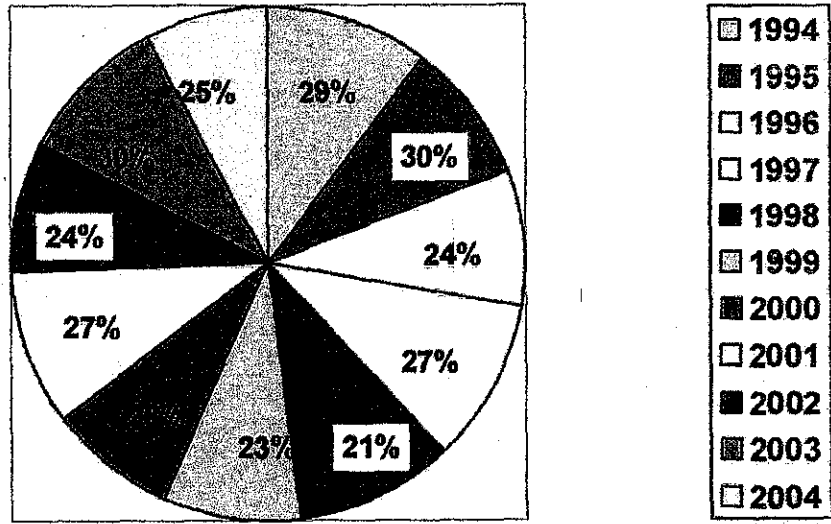
- 1- تميزت قيمة الفاقد في حصيللة الضرائب على الدخل خلال فترة الدراسة (1994 - 2004) بالتقلب و التذبذب إذ بلغت نحو **81512,86** مليون دج عام 1994 بنسبة **29,6%** ثم حوالي **155193,41** مليون دج سنة 1997 بنسبة **29,3%** لتتخفف خلال عام 2000 إلى **169714,61** مليون دج بنسبة **22,9%** وواصلت في الانخفاض إلى أن تصل سنة 2004 إلى **203311,58** مليون دج بنسبة **22,2%**، و يعود هذا الانخفاض إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في ميدان الضرائب و التي كانت حتمية لابد منها لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي و انفتاح الاقتصاد الجزائري (تحرير التجارة الخارجية، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة **OMC** الشراكة الأوروبية ، الأورو متوسطة).
- 2- بلغ متوسط سنة الفاقد الضريبي إلى الحصيللة الفعلية للضريبة على الدخل خلال الفترة (1994 - 2004) حوالي **157023,25** مليون دج. و يشير ذلك إلى ضخامة الفاقد الضريبي، الأمر الذي يعكس ضعف الجهد الضريبي، الذي بدوره يؤثر على عجز الموازنة العامة و على نمط تمويل ميزانية الدولة.
- 3- بلغ متوسط نسبة الفاقد الضريبي إلى التمويل المحلي للعجز الكلي خلال الفترة محل البحث حوالي **29.60%** وهي نسبة مرتفعة تعكس مدى مساهمة الاقتصاد الخفي في تضخم المديونية الداخلية.

ثانيا : مدى مساهمة الفاقد الضريبي في العجز الكلي للموازنة و أثره على نمط تمويل العجز :

كما سلف التنويه فإن العجز الكلي الفعلي خلال فترة الدراسة (1994 - 2004) يعود للعديد من العوامل التي أثرت على كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، و قد أسهم وجود الاقتصاد الخفي من خلال الفاقد الضريبي على الدخل غير الرسمي في تحقيق ذلك العجز من خلال المساهمة في تعميق الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة لميزانية الدولة.

الشكل رقم (4. V):

نسبة الفاقد الضريبي للحصول الفعلية لضرائب الدخل



خاتمة الفصل التطبيقي:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والمتعلق بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بدلالة الدخل غير المعلن عبر مقارنة نقدية (منهجية غير مباشرة)، تجلّى لنا بصورة واضحة شمولية وخطورة الظاهرة على الاقتصاد الوطني.

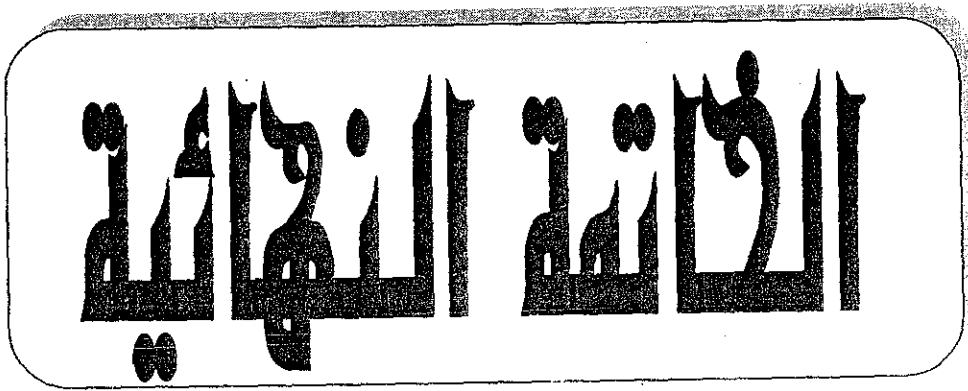
حيث سجلت نتائج التحليل القياسي والإحصائي للدخل غير الرسمي (الخفي) أرقاما معتبرة مخيفة بحيث تراوحت نسب الاقتصاد الخفي في الجزائر ما بين 21% كأدنى نسبة و30% كأقصى نسبة كما تم تحليل هذه النسب سابقا على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي.

فتواجد الاقتصاد الخفي في الجزائر ونسبه المختلفة مرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات والتحويلات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة منذ بواكر فشل النظام الاقتصادي الراجع لانهيار أسعار المحروقات ومرورا بسياسة تطبيق برنامج الإصلاح والتعديل الهيكلي إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وبعبارة أدق أثبت التحليل القياسي لهذا الفصل تزايد الممارسات غير الشرعية يوحى بوجود علاقة خفية بين معدلات البطالة المتزايدة ونسب الفقر المرتفعة، علاوة على ذلك فسر تنامي حجم الاقتصاد الخفي بالإصلاح الذي عرفه النظام الضريبي لسنة 1992 والتعديل الجمركي لنفس السنة وتعدد التعريفات والواردات بدون تخليص... إلخ، فارتفاع مستوى الضرائب، واللوائح الحكومية، الفساد الإداري والمالي في الجزائر، البيروقراطية، مزايا الإعفاءات من الضرائب لبعض النشاطات، تساهل السلطات في تطبيق القوانين أمام المتعاملين الاقتصاديين، تحقيق الأحكام على منفي الجرائم الاقتصادية خصوصا منها غير المشروعة هيأ المناخ لتنامي وتزايد الممارسات غير الشفافة في الجزائر خلال فترة الثمانينات والتسعينات...

فارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر يعود لأسباب حمة نوجزها فيما يلي:

- تزايد وتوسع المعاملات التجارية النقدية غير الرسمية مرتبطين ارتباطا وثيقا مع الانفتاح المطلق للتجارة الخارجية والانسحاب التدريجي للدولة من المراكز الحساسة في ظروف اتسمت بأزمة سياسية اقتصادية وأمنية خطيرة.
- سجل الاقتصاد الخفي تقدما استثنائيا باهرا تحت التأثير المتراكم لعوامل داخلية رهيبية وعولمة مفروضة بسبب عدم التحضير الملائم لانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي.
- ازدهار وامتداد الاقتصاد الخفي مستند في ذلك إلى حجم كبير من الواردات غير الرسمية المتزايدة باستمرار.
- تقلص سوق التشغيل بالإضافة إلى انعدام تنظيم ومتابعة الوكالات المعنية بالتشغيل والمحافظة عليه، قد شجعت كلها إلى ظهور أشخاص محرومين استقطبهم الاقتصاد الخفي الخاضع لسلطة المال والرشوة... إلخ.
- اختلاف أبعاد الاقتصاد الخفي وتنوع الأسباب للظاهرة دليل على تواجد هذا الاقتصاد بنسب معتبرة في الاقتصاد الوطني هذا ما يدفع بالسلطات في التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لمكافحة وقمع الظاهرة من التزايد بتفعيل الهيئات الرسمية للمراقبة والمتابعة، النظر في النظام الضريبي، قوانين الجمارك...، كل دواليب الاقتصاد التي من شأنها تخفف أو تحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي بالنظر إلى:
 - مستوى الضرائب المفروضة.
 - النظم والقيود الحكومية السائدة.
 - متابعة المؤسسات الصغيرة.
 - تخفيف الحظر على السلع تبادليا لعامل الندرة وما يترتب عنه من تهريب.
 - البحث عن المعلومات لأنها تعد موضع المعاملات فيما يخص (الأسعار- الجودة...) يعني الإنفاق على الحصول على المعلومات.



الخاتمة النهائية:

بعد تحليلنا لموضوع الاقتصاد الخفي، ومحاولة تقدير حجم هذا الاقتصاد في الجزائر، لاحظنا في البداية أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تبقى ظاهرة معقدة، وهذا لتعدد أشكالها، فهي ظاهرة متعددة الأبعاد، و أيضا متعددة الأسباب وهو الأمر الذي يصطدم به أي باحث عند دراسته لهذه الظاهرة.

في أول هام حاولنا الإحاطة بالموضوع وحصر مختلف القضايا النظرية المرتبطة بظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال أدبيات هذا الاقتصاد، فأمكننا القراءة النظرية عبر النظرية الاقتصادية تقسيم المصطلحات التي استخدمت في تسمية الظاهرة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية يباها على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: تشير إلى مفهوم السرية.
- المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم الأنظمة.
- المجموعة الثالثة: تشير إلى علاقة الظاهرة بالاقتصاد الرسمي.

و تعبر هذه المفاهيم عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر وتتأثر بالاقتصاد الوطني وأن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات الحكومية المعلنة في الاقتصاد الرسمي.

وفي ضوء ما سبق اتضح لنا محدودية المقاربات خصوصا منها النقدية التي تعتمد على عنصر واحد وهو الدخل غير المعلن المترجم بالدخل النقدي (التجاري) غير الرسمي (الخفي) باعتباره حجر الزاوية في المعاملات الخفية التي تغل دخولا طائلة يتملص أصحابها من دفع الضرائب مشكلين بذلك ما يسمى بالفاقد الضريبي الذي يحصل فيما بين الضرائب المحصلة و الضرائب الممكنة، ويؤدي إلى تعميق الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة لميزانية الدولة.

كما تطرقنا لمختلف مناهج تقدير الاقتصاد الخفي، الأسباب المؤدية لتنامي الظاهرة، هيكل ومكون الظاهرة يعني المكون المشروع و غير المشروع للاقتصاد الخفي، وعرضنا الآثار السلبية لهذا الاقتصاد دون أن ننسى آثاره الإيجابية على المستوى الاجتماعي.

ثم انتقلنا لندرس ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر جملة و تفصيلا منذ بروز الظاهرة إلى يومنا هذا من خلال الممارسات المشروعة و الممارسات غير المشروعة استنادا إلى تحليل دراسات ومعطيات أنجزت من طرف هيئات رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات و المرصد الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، مصالح الجمارك، مصالح الضرائب... إلخ.

فكانت الأرقام و البيانات التي بين أيدينا لأحسن دليل على التطور السريع الذي تعرفه الظاهرة حيث أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني . إن لم تبنى لها سياسات محكمة و فعالة للتقليل أو الحد منها. كما لاحظنا أن للظاهرة أنماطا و أشكالاً مختلفة يمكن القضاء عليها لا محالة بواسطة التنمية الرأسمالية أم أنها تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبيا لاقتصاد عالمي آخذ في الظهور.

و انطلاقا من هذه الاعتبارات ظهر لنا جليا التعقد الشديد للمسألة في مقاربتها و مميزاتها وتقديرها، والتي تشكل رهانا أساسيا للاقتصاد الوطني و المجتمع. إذ يبقى الواقع الاجتماعي و الاقتصادي مائعا متعدد و غير قابلا للحجز، ولقد أكدت نتائج البحوث الميدانية و التحقيقات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات و مركز الدراسات التطبيقية... إلخ وبعض الباحثين المختصين أنه لم يتم التأكد بصفة جلية على الجانب الاجتماعي ومدى تأثيره في هذا الموضوع و هذا ما يشكل عائق كبير في فهم الظاهرة و يساهم في تحديد مجالات الاقتصاد من العمل الساعي لكسب القوت إلى الجريمة المنظمة التي تهدم الاقتصاد الوطني.

فمن ناحية أخرى ما لاحظناه من خلال تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال فترة الدراسة يستقر معناها من خلال بعض الإصلاحات التي كانت لها نتائج سلبية كاختلال بين الطلب والعرض الكليين اللذان كان لهما الأثر الكبير في توطيد أركان الاقتصاد الخفي،

وعلى جانب آخر جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية من ناحية و انخفاض معدلات الاستقطاع الضريبي، وبعض مزايا الإعفاءات من ناحية أخرى و في ظل ضعف وعدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونا، وتواضع كفاءة و إمكانيات الإدارة الضريبية و النظام السائد في البلاد، الفساد الإداري و المالي، التدخل الحكومي في بعض الأسواق... إلخ، وغيرها تعتبر حوافز قوية لتشجيع التهرب و الغش الجبائين و الغش و التهرب الاجتماعي و الجمركي.

فمن خلال الدراسة القياسية لوحظ ارتفاع في نسب الاقتصاد الخفي تراوحت نسب الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال حقبة الدراسة بنسبة 21% كحد أدنى عام 1985/1984 ونسبة 30% كحد أقصى عام 2000/1998 ويرجع تدبب نسب الاقتصاد الخفي للتقلبات والتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري و الإصلاحات العديدة التي سايرت التحولات الاقتصادية منذ الأزمة البترولية إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي مرورا ببرنامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الضريبية وغير ذلك من الإصلاحات كالخصوصة... إلخ.

أخيرا وما يمكن استخلاصه الوزن المعبر الذي حققه الاقتصاد الخفي في الجزائر و الفجوة التي أحدثتها في الحصيلة الضريبية التي بدورها تؤثر على الإيرادات العامة لميزانية الدولة فيما عدا المحروقات.

كما لوحظ أنه قد أثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر و شوه المعلومات نتيجة لتزايد حجمه وأثر على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، مما دفع بالحكومة إلى الإصلاحات المستديمة دون جدوى و نتائج ملموسة.

إلا أن ذلك لا يعني لا توجد له آثار إيجابية إذ يشير بعض الاقتصاديين في دراستهم بأنه اقتصاد مرن، ديناميكي يستطيع التجاوب مع التحولات الاقتصادية، وهذا ما يجعل القضاء عليه مسألة مستحيلة لأنه يتعايش ويتداخل بالاقتصاد الرسمي مما يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية هو محاولة إيجاد أنجع وأكفئ السبل لمعالجته والبحث عن الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، وتقدير الحجم

الأمثل للاقتصاد الخفي المسموح به في الاقتصاد الوطني الذي لا يشكل خطرا (أدنى مستوى ممكن).

الاستنتاجات والاقتراحات:

1- الاستنتاجات:

لقد مكنتنا هذه الدراسة من استخلاص النتائج التالية:

- ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر ليست مشخصة من كافة جوانبها بسبب عدم توافر البيانات وقلة الدراسات.
- تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وتراجع أسعار النفط كانا دافعا لتفاقم ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر
- النظم والقيود الحكومية السائدة وتواضع كفاءة وإمكانيات الإدارة الضريبية، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام والعقوبات على المتعاملين الاقتصاديين، ضعف الغرامات... زاد من استفحال الممارسات الخفية.
- نسب الاقتصاد الخفي المسجلة في الاقتصاد الجزائري تتكلم! فمن الضروري تحسين استمرارية المراقبة و المتابعة و التزويد بالموارد البشرية المؤهلة والوسائل المادية لكافة الهيئات و المصالح المكلفة بالمراقبة و التحريات لقمع أي محاولة غش أو تهريب...
- تبين لنا أن القضاء النهائي على الاقتصاد الخفي يتطلب مجهودات جبارة وكبح بحمل نشاطاته يوقف على تحقيق نمو دائم، لأنه عامل مقلص للبطالة والفقير.
- تزايد وارتفاع نسب حجم الاقتصاد الخفي في العشرية الأخيرة راجع للوضعية السياسية والأمنية التي كانت تعيشها البلاد وغياب الهياكل المؤسساتية.

2- الاقتراحات:

إن النتائج المتوصل إليها في التحليل تظهر:
أن القضاء النهائي على الاقتصاد الخفي مسألة مستحيلة لأنه أصبح اقتصادا متداخلا بالاقتصاد الرسمي و التخفيف أو التقليل منه يتطلب إعداد إستراتيجية شاملة وفعالة يتحالف فيها جميع المتعاملين الاقتصاديين و يحمل الفاعلين الاقتصاديين تحالفا موضوعيا يكون على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي.

أولا: على الصعيد الاقتصادي:

- تمكين وسائل الإنتاج وإصلاح نظم التسيير في إطار الشراكة.
- منح تسهيلات تنظيمية ومالية و جبائية بغرض الحفاظ على النسيج الاقتصادي منها، العقار الصناعي، حماية المنتج، المنافسة المشروعة، محاربة كل أنواع الغش والتهرب و التحايل.
- التطبيق الصارم للقوانين و الأحكام وفرض الغرامات التي تحقق من وطأة الاقتصاد الخفي.
- مسايرة وتنظيم النشاطات الخفية مصدر الحصول على القوت اليومي ضمن مقارنة الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- إعداد إطار قانوني موحد بغرض تسهيل التعاون والتنسيق بين أجهزة الرقابة وجعلها فعالة.

ثانياً: على الصعيد الاجتماعي:

- من المفروض أن تتضمن البرامج تدابير ملموسة ترمي إلى تحسين آليات وأجهزة التضامن الوطني لضمان الاندماج المهني والاجتماعي للفئات الاجتماعية الضعيفة.
- التفكير في أجهزة إدماج مهني من خلال التكوين والتشغيل الملائم للأشخاص المعوقين، النساء، الأطفال، حريجي المعاهد...
- لامركزية هذه الأجهزة و تسيير فعال للبرامج على المستوى المحلي.
- تحسين ودعم مراكز الرصد التي تسمح بتحديد الفئات المؤهلة للاستفادة من الحماية الاجتماعية وقمع المتطرفين و المتحايين على القانون.

القرآن جمع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

كتب العربية

1. د. عبد العزيز السوداني 1993: " تخطيط وإدارة السياسات المالية في الدول النامية...مدخل قراراته المالية العامة"، قسم المالية العامة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
2. د. عبد الرحمن زكي ابراهيم 1997: "اقتصاديات التجارة الخارجية"؛ دار الجامعة المصرية
3. د. صباح نعوش 1998: "أزمة المالية الخارجية في الدول العربية"؛ دار الهدى للثقافة والنشر دمشق.
4. د. محمد بلقاسم 1993: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"؛ مطبعة حلب.
5. د. عاطف وليم أندراوس 2005: "الاقتصاد الطلي مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية"؛ الطبعة الأولى.
6. د. أحمد هني 1992: "المدىونية في الجزائر" سلسلة المعرفة الاقتصادية الجزائر.
7. د. ناصر مراد 2003: "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دار النشر دار هومة.
8. د. عبد المجيد قدي 2003: " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية.

9. د. عوض محمد 1965:- "جرائم المخدرات والتجريب الجمركي والنقوي"
الإسكندرية.
10. د. سعيد النجار 1980:- "العصاة الحرة لسياسة الضرائب الجمركية العليا"
الأهرام الاقتصادي العدد 1294.
11. د. محمود عبد الفضيل 1990:- "الاقتصاد المصري اقتصاد واحد أم عدة
اقتصاديات". الأهرام الاقتصادي.
12. د. حمدي عبد العظيم 2004:- "تسجيل الأموال في مصر والعالم". الأهرام
الاقتصادي.
13. د. رمزي زكي 1989: "الاقتصاد الخفي و الرأسمالية المتوحشة" الأهرام
الاقتصادي.
14. د. رمزي زكي 1992: "الصراع الفكري والاجتماعي حول محيز الموازنة في
العالم الثالث" القاهرة. سينما للنشر.

الدوريات

1. القطاع غير الرسمي في الشرق الأوسط: هل يكون قاطرة النمو؟ العدد الأول
مارس/أفريل 1996.
2. فوزي عادل :- إنسانيات: مجلة عدد رقم 01-1997.
3. فيتو تانزي: "الاقتصاد السري... أسباب هذه الظاهرة العالمية وأثارها: مجلة التمويل
والثمة عدد 04 ديسمبر 1983.

4. د. محمود أبو العيون: "التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية في مصر، مجلة مصر المعاصرة العددان 415، 416 يناير، أبريل 1989.
5. منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "الدورة 24 تقرير 14 جوان 2004.
6. منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "منشور تقدير الاقتصاد المراقب" 2002 .
7. منشورات صندوق النقد الدولي "قضايا اقتصادية. الاختباء وراء الضلال ونمو الاقتصاد الخفي" 2002 .
8. منشورات مخبر الإنسان والمدينة: "العولمة والاقتصاد مخبر الرسمي جامعة منومري قسنطينة 2004
9. منشورات صندوق النقد العربي "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الدول العربية" سبتمبر 1997 .
10. علي بودلال 2006: "مكانة وأهمية الاقتصاد مخبر الرسمي في الاقتصاد الوطني"; منشور مجلة مخبر MECAS, 2006 (مخبر إدارة المؤسسات وتسيير الرأس مال الاجتماعي) بكلية العلوم الاقتصادية، علوم النسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان العدد 02. ص ص 276-289.
11. علي بودلال 2007: "الاقتصاد مخبر الرسمي في الجزائر واقع وآفاق". مجلة الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والنسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط. العدد 01. ص ص 73-89.

مجلات وندوات

1. مجلة الاقتصاد و المناجنت -الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية، النسير والعلوم النجارية، جامعة تلمسان. العدد (1) مارس 2002.
2. مجلة دراسات اقتصادية - العدد الثاني - 2000.
3. منشورات وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي سنة 2001-2002-2003
- 4-د.إسماعيل قيرة 1994:-"مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي" دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد غير الرسمي . مجلة شؤون عربية العدد 77.
- 5-د. أيمن رفعت المحجوب 1991:"هل تؤدي زيادة معدلات الضرائب إلى انخفاض مصيلتها" مجلة مصر المعاصرة عدد 401.
- 6-د. عبد المعطي البهوشي 1986:-"عوامل التصريح من ضرائب الدخل"مجلة مصر المعاصرة عدد 404.
- 7-د. عبد الفضيل محمد و دياب ج 1995:-"أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري" مجلة مصر المعاصرة العدد 400.

الملتقيات الدولية والوطنية

1. علي بودلال 2002: "أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني" مداخلة في:

ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، 21-22 مارس 2002 جامعة
البلدية.

2. علي بودلال 2003: "النظام الضريبي في الجزائر واقع و تحدياته" مداخلة

في ملتقى وطني حول السياسة الضريبية في الجزائر. يومي 10-11 ماي 2003
جامعة البلدية.

3. علي بودلال 2005: "الاقتصاد غير الرسمي والتشغيل في الجزائر" مداخلة في:

ملتقى وطني حول: الاستثمار والتشغيل في الجزائر 10-11 ماي 2005، جامعة
سيدي بلعباس

4. علي بودلال 2004: "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وهم أم حقيقة"

ملتقى دولي حول: السياسات الاقتصادية واقع وآفاق؛ يومي 29-30 نوفمبر 2004؛
جامعة تلمسان

5. علي بودلال 2005: "الاقتصاد غير الرسمي والعظم الراشد" ملتقى دولي حول:

الحكم الراشد في تسيير الاقتصاد؛ يومي 26-27 ابريل 2005 المركز الجامعي

بمعسكر.

6. علي بودلال 2005 : " دور القطاع غير الرسمي في الاقتصاد التضامني"
ملتقى دولي حول: الاقتصاد التضامني حقل نظري وتطبيقي " 21-22 نوفمبر 2005؛
جامعة تلمسان.
7. علي بودلال 2006 : " أثر الاقتصاد الخفي على محجز الموازنة في الجزائر". يوم دراسي 18 ديسمبر 2006. حول تمويل الجماعات المحلية والعجز. بكلية العلوم الاقتصادية، النسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان.
8. د. كمال رزيق وبوعلام. س: - 2004: " تقييد السياسة الجبائية في الجزائر"، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق، يومي 29-30 نوفمبر 2004
جامعة تلمسان.

الأطروحات والمذكرات

1. سليمة بوخياط 1988: "دوافع القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية، وباحثة أرفة وسط مدينة قسنطينة نموذجا"؛ رسالة ماجستير
جامعة قسنطينة.
2. أنيسة أمين حلمي حسن 1988 : " دور صندوق النقد الدولي في البلدان النامية مع الإشارة إلى التجربة المصرية، رسالة ماجستير جامعة القاهرة .
3. بوطالب إبراهيم 2005 : "واقع التصريح في الجزائر والإستراتيجية الجمركية لمكافحته" رسالة ماجستير. تحت إشراف البروفيسور بونوة شعيب
جامعة تلمسان.

4. بن يخلف زهرة 2004: "مقاربة الرشوة في الجزائر". رسالة ماجستير تحت إشراف البروفيسور بونوة شعيب. جامعة تلمسان.

الجرائد

1. جريدة الخبر اليومية 25 مارس 2006 "أموال الجزائريين في أوروبا تحت المراقبة" ص 06
2. جريدة الخبر اليومية: 31 أوت 2005: "قوة الجزائر في اقتصادها (الموازي)" ص 02
3. جريدة الوطن اليومية 02 ماي 1998: "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" ص 07.
4. جريدة الخبر اليومية 25 مارس 2007: "سبل مكافحة المخدرات وإدماجها، تقييم المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات العدد 6101 ص 19.
5. جريدة الخبر اليومية 2 سبتمبر 2006 العدد 4797. ص 11.
6. جريدة الخبر اليومية 7 أوت 2006 العدد 4775. ص 15.

المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية

Ouvrages

1. **Adair P & Koulahni B 2002** : « *l'économie informelle au Maroc 243 S.J.P.E.G.O.O Action intégrée* ». Inter universitaire de comité mixte franco marocain CMIFM : 2000/2003 Université Paris 12 France et Université Hassan II Casa Blanc a, Maroc, Ministères des Affaires étrangères rapport intermédiaire .
2. **Adair P 2000** : « *l'économie informelle : enjeux et méthodes, auto-production, échange, financement, colloque « Economie informelle en Algérie* » faculté des sciences économiques et de gestion de Tlemcen, 14 et 15 Novembre .
3. **Adair P 2001** : « *Economie informelle au Maghreb* » ; une perspective comparatiste XIIèmes journées d'étude du GRATICE : l'économie informelle : Pays en développement pays en transition Juin uni Paris 12
4. **Adair P 2001** : « *Economie informelle en Algérie, Rapport scientifique* », Accord programme N°99 M.O.U 441 C.M.E.P Université Paris12 .
5. **Adair Philippe 1985**: *Avant propos cahiers du GRATICE N°09, « l'économie informelle »* ; université Paris 12 .
6. **Adair Philippe 2000** : « *Une mise en perspective Macro -Economique de l'économie domestique* » ; les cahiers du gratice N°18 ; 1er Semestre 2000
7. **Adam M & Ginsburg V 1985**: « *the effects of irregular markers on macroeconomic policy: some estimates for belgium* »; *European Economic review*, Vol 29 pp 15-33. .
8. **ADS 1998** : « *Chômage et pauvreté en Algérie* », agence pour le développement social, Alger, Actes du colloque international sur l'économie informelle, université de Tlemcen 2000 .
9. **Afrisat 1989** : « *concepts & indicateurs du marché du travail et du secteur informel* », série méthodes N°2, Décembre 1999 .
10. **Alessandrini S & Dallago B 1987**: « *the unofficial Economy consequences and perspectives in different economic systems* ».pp,52-58.
11. **Algérie interface 21 Avril 2003** : « *les Activités économiques informelles ont pris de l'ampleur en Algérie* » ; (O.N.S) 2003. .
12. **Alm J 1985** : « *the welfare costs of the underground economy* » ; *Economic inquiry* Vol 12 pp 243-263.

13. **ANDREFF W. , 2002**, *Le pluralisme des analyses économiques de la transition*», in W. Andreff, dir [2002], *Analyse économique de la transition*, La Découverte, Paris.
14. **Archambault E & Greffe X 1984** : « *les économies non officielles* », la découverte, Paris .
15. **Bardon R, 1998** : “*the 1-2-3 survey principles, definitions, and operations-the case of Yaoundé and Antananarivo*” – Daïl 1988 .
16. **Becker W & Buchner H & Sleeking S 1987**: « *the impact of public transfer Expenditures on tax Evasion* »; *Journal of public Economics* Vol 34 –pp 15-17.
17. **Ben Bakour A. et Kira F, 1992** : « *Le secteur informel en Tunisie* » : Cadre réglementaire et pratique courante, Documents techniques de l’OCDE, N°80 .
18. **Benbouzid B 2001** : « *L’Inspection du travail en Algérie des textes à la pratique et son rôle dans le contrôle de l’informe.*»l. Alger .
19. **Benissad M 1984** : « *l’économie informelle en Afrique* », in archaubault et GREFFE .
20. **BIT 1972**: “*employment incomes and equality a strategy for increasing productive employment in Kenya*”; (O.I.T/I.L.O Genève)
21. **BIT 1998** : « *XVI^{ème} Conférence internationale des Statisticiens du travail* » ; Rapport2 : Mesure du revenu de l’emploi, Genève, BIT .
22. **Bodson P et Martely P 1995** : « *Politique d’appuis au secteur informel dans les pays en voix de développement* (coll. De isabelle Hatier 1995).
23. **Bounoua Chaib 1992** : « *une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers-monde* » ; les cahiers du CREAD N°30 Alger .
24. **Bounoua Chaib 1993** : « *Insertion professionnelle des jeunes et systèmes de formation en Algérie* » ; cahiers du GRATICE N°05 la relation formation emploi université Paris 12 .
25. **Bounoua Chaib 1999** : « *Etat il légalisation de l’économie et marche en Algérie* » ; les cahiers du CREAD N°05 Alger .
26. **Bounoua.C & Adair.P 2001** : « *Economie informelle en Algérie* », 411 MDU99, Projet CMEP .
27. **Bureau international du travail (BIT) 1991** : « *le dilemme du secteur non structuré* », Rapport du directeur général, conférence des statisticiens du travail rapport 3 ; Genève19-28 Janvier .

28. **C. John McDermott and Robert F. Wescott. 1996:** "*Fiscal Reforms That Work*".
29. **Cahier du CREAD 1992,** « *Crises de développement en informel* », revue du centre de recherche et économie appliquée pour le développement N°30, 2 Trimestre .
30. **Cahier IREP/ développement 1985 :** « *Secteur informel et industrialisation diffuse dans les nouveaux pays industriels* », institut de recherche économique et de planification du développement ; N°9, Grenoble .
31. **Capan P 1958:** « *the demand for currency relative to total money supply* » ; National bureau of economic research, occasional paper N 62 New York.
32. **Ceneap 1989 :** « *Actes du colloque sur le secteur informel au Maghreb* », Alger .
33. **CESD-Roma, eurostrat 2001 :** « *Séminaire sur l'économie non observée* » - Programme MEDSTAT, Projet MED-NOE, Rome 19-23 Mars 2001 .
34. **Chantal Bernard 1995,** *Ajustement Structurel et secteur informel, Ajustement éducation emploi* » ; Europe media publication N°4156 .
35. **Charmes J 1988 :** « *La mesure de l'emploi dans les entreprises et les établissements en Tunisie (sources et méthodes)* » ; les dossiers de l'institut du travail et du service social, N°1, mai, Tunisie .
36. **Charmes J 1990 :** « *Analyse comparative de l'emploi dans le secteur non structuré au Maghreb et en Egypte* », in deux études sur l'emploi dans le monde Arab .
37. **Charmes J 1990 :** « *Une Revue critique des concepts définition et recherche sur le secteur informel* » ; in O.C.D.E nouvelles approches du secteur informel.
38. **Charmes J 1998 :** « *A progress in measurement of the informal Sector; Employment and Share of GDP in UN Statistics Division (1998)* », Handbook of national Accounting, Household Accounting, Experience in the Use of concepts and their compilation, Volume 1: Household sector accounts, New York, pp171-188.
39. **Charmes J 2002 :** « *l'emploi informel* » ; méthodes et mesures cahiers du GRATICE N°22, l'économie informelle au Maghreb Université Paris 12 .
40. **Charmes J and Unni J 2001:** "*Employment in the formal sector and informal employment, new insights from recent surveys in India, Kenya and Tunisia*", 5th meeting of the Delhi group on informal sector statistics, New Delhi, 19-21 Septembre 2001 .
41. **CHARMES J. ET BERNARD CH.,1999:** "*Le marché de travail dans les économies du Maghreb à la veille de l'ouverture euro-méditerranéenne : quelques comparaisons avec les P.E.C.O*" in "impact sur les pays subméditerranéenne aux pays d'Europe centrale et orientale", Colloque international, Tunis, 28 et 29 janvier.

42. **CHARMES J., 1988** : "*La mesure de l'emploi dans les entreprises et les établissements en Tunisie (sources et méthodes)*", Les dossiers de l'Institut du Travail et du Service Social , n°1, mai, Tunis.
43. **Charmes J.1999**: "*Gender and informal sector, contribution to the world's women 2000, trends and statistics*", united nations, New York2000 .
44. **Charmes J.1999**: "*Informal sector, Property and gender, a review of empirical evidence, background paper for the world development report2000-2001, Washington, the World Bank.*
45. **Charmes J.2002**: "*Is asking for a pertinent and efficient way to better measure and understand the category of home workers, and more generally, outworkers in the labour force?*" in: ILO (2002), on measuring place of work, Geneva .
46. **Charmes Jaques 2002** : « *l'emploi informel ; méthodes et mesures* » ; Cahiers du GRATICE N°22 .
47. **Charmes. J 1991** : « *Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie* », in rapport du BIT du programme des nations unies pour le développement auprès de l'ONS : 13-20 décembre 1991 .
48. **Charmes. J 1993** : "*employment and income in the informal sector of the Maghreb and machreq countries*", Septembre .
49. **Chettab Nadia 1998 juin** : « *secteur informel et problèmes économiques* » ; in revue, El TAWASSOL
50. **CNES 1996** : « *Actes du forum international sur l'emploi des jeunes* », Alger .
51. **CNES 1998** : *Projet de rapport « préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel »* ; Alger .
52. **CNES 1999** : « *Avis relatif au plan national de lutte contre le chômage* », in journal N°30, Alger .
53. **CNES 2001** : « *Rapport sur la protection sociale, conseil national économique et social* », Alger .
54. **Contini B 1982**: « *the second economy of italy* » ; in *Tanzi (1982) Cowell F (1990)* " *cheating the government: the economics of evasion*" MIT Press .
55. **CREAD 1998** : « *Actes du colloque le PAS en Algérie* » : Bilan et perspectives, Cahier du CREAD, N° :46/47 ; centre de recherche en économie appliquée pour le développement ; Alger .
56. **CREAD 2001** : « *Actes de l'atelier technique sur l'information de l'économie algérienne* », centre de recherche en économie appliquée pour le développement ; Alger .

57. **CREAD 2001** : « *informatisation de l'économie algérienne, atelier technique* », 7 et 8 juillet 2001, Alger 2001 .
58. **Danesh A 1991**: « *the informal economy a research guide* » ; Garland publishing INC.
59. **Daniel .Hiernaux.Nicolas 2003** : **Comprendre l'informalité** : « *les méthodes de terrains auprès des ménages et des entreprises* » Cahier/discussion paper/ cuaderno mars.
60. **DE SOTO H, 1994** : « *l'autre sentier la révolution informelle dans le tiers monde* » ; Ed la découverte.
61. **Del Boca D & Forte F 1982** : « *Recent empirical surveys and theoretical interpretation of the parallel economy in Italy* » ; in Tanzi (1982).
62. **Delhi group 1998** : « *Expert group on informal sector statistics* », rapport of the second meeting 28-30 April 1998 Ankara, Turkey 1998 .
63. **Dilnot A & Morris C (1982)** : « *what do we know about the black economy in the United Kingdom* » ; in Tanzi (1982).
64. **Dongala J (1993)** : « *the informal sector trade among Sub-Saharan African Countries A survey and Empirical Investigation* » ; the developing economies Vol31 p131-72.
65. **Douisbourg D.C (1984)** : « *the growing shadow economy implication for stabilization policy* » ; intereconomics Sept/Oct pp219-225.
66. **Ecotechnics 1997** : « *le secteur informel en Algérie, évaluation et caractérisation* », Alger étude financée par la Banque Mondiale, Rapport d'étape .
67. **Euro stat, OECD 2000**: « *Workshop on measurement of the non observed economy*” 16-20 of October 2000, Sotchi, Russain federation); 2000 .
68. **Fiege E (1979)**: « *how bi gis the irregular economy?* »; Challenge Nov/Dec p3-15.
69. **Fiege E (1985)**: « *the meaning of the underground economy and the full compliance deflit* »; in Gaertner & Wenig (1985).
70. **Fiege E (1989)** : « *the underground economies tax evasion and information Distortion*» ; Cambridge University Press .
71. **FIEGE E .1989** : « *The Underground Economies Tax Evasion and information distortion* “ Cambridge University Press.
72. **Francesco Caramazza and Jahangir Aziz. 1998**: « *Fixed or Flexible? Getting the Exchange Rate Right in the 1990*”.

73. **Frey B & Hannelore W (1983):** « *what produces a hidden economy? An international cross section analysis* »; economic journal Vol 49 pp822-832.
74. **Frey B & Pommerehne W 1982:** « *measuring the hidden economy, thought this be madness, there is a method in it* »; in Tanzi 1982.
75. **Friedrich Schneider with Dominik Enste. 2002:** « *Hiding in the Shadows: The Growth of the Underground Economy* ».
76. **Grazia R 1982 :** « *Clandestine employment : a problem of our times* » ; in Tanzi 1982 .
77. **Greenfield H I 1993:** « *invisible outlawed and untaxed: America's underground economy* »; preaeager.
78. **GROSSMAN G 1982 :** « *The second Economy of The USSR on tanzi 1982* .
79. **Gutmann P 1977 :** « *the subterranean economy* » ; financial analysts journal Nov/Dec pp26-34.
80. **Hammouda N, Zidouni H 1998:** « *Experience in estimating the non registered economy-Algeria Case* »; Roma 4-6 may1998 .
81. **Hammouda N.E & Zidouni H 1990 :** « *Ménages entrepreneurs individuels* » : un secteur mal cerné par la statistique, Statistique N°29 ONS .
82. **HANSSOSN 1982 :** « *The underground Economy In a hight Tax Country : The Case of Sweden* » an Tanzi 1982 .
83. **Harding P & Jenkins R 1989:** « *the myth of the hidden economy* »; Open University press.
84. **HART K 1972:** « *Informal income opportunities and urban employment in Ghana* », journal of modern African studies, Vol 11.
85. **Henni A 1991 :** « *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie* », ENAG/ EDITIONS Collection économie 1991 .
86. **Henni Ahmed 1990 :** « *le cheikh et le patron* » ; peuple méditerranées N°52-53 Juillet-Décembre .
87. **Henni Ahmed 1990 :** « *qui a légalisé quel « trabendo »* » ; peuple méditerranées N°52-53 Juillet-Décembre .
- <http://undp.org/hdr> 2001 .
- <http://www.UNAP.org/hdr> 2001 .
- [http://www.univ.paris12.fr/www/labos/gratice/autre contribution.htm](http://www.univ.paris12.fr/www/labos/gratice/autre%20contribution.htm) .

88. **HUGON PH., 1990** : "Approches pour l'étude du secteur informel (dans le contexte africain)", in "Nouvelles approches du secteur informel", Séminaires du Centre de Développement de l'OCDE, Paris.
89. **ILO 1972**: "Employment, incomes and equality, A strategy for increasing productive employment in Kenya", ILO, Geneva .
90. **John Norregaard and Valérie Reppelin-Hill. 2000**: "Controlling Pollution Using Taxes and Tradable Permits".
91. **Kelkoul M 1989** : « l'emploi et le secteur informel ; quelques remarques méthodologiques », Statistique N°22 Janvier Alger ; Mars .
92. **Lauchaud J-P 1995** : « le secteur informel urbain et l'informatisation du travail en Afrique Sub-saharienne » : théorie et réalités, le cas de la cote d'Ivoire ; Document de travail N°5, centre d'économie du développement de l'université Montesquieu - Bordeaux IV .
93. **Lauchaud J-P 1997** : « le secteur informel urbain et l'emploi en Mauritanie », analyse et politiques ; Document de travail N°13, centre d'économie du développement de l'université Montesquieu - Bordeaux IV .
94. **Lautier B 1994** : « l'économie informelle dans le tiers-monde » ; éditions la découverte .
95. **Lemieux T, Fortin B & Frechette P 1994**: « the effect of taxes on labour supply in the underground economy » ; American economic review. Vol84 p231-54 .
96. **Louafi C 2002** : « les vendeurs à la sauvette le cas de Constantine » ; cahiers du GREMAMO 17, SEDET-CNRS Université Paris VII .
97. **Lubell H 1991** : « le secteur informel dans les années 80 et 90 » ; études du centre de développement, OCDE, Paris P138 .
98. **Macafee K 1980** : « a glimpse of the hidden economy in the national account of the united kingdom » ; in Tanzi 1982 .
99. **Madani M 1984** : « le secteur informel - éléments méthodologiques pour une construction de l'objet d'étude », Statistique N°4 juillet/Septembre 1984, Alger P13-18
100. **Mahmoud Hasan Khan. 2001**: "Rural Poverty in Developing Countries: Implications for Public Policy".
101. **Maldonado C 1995** : « entre l'illusion de la normalisation et laisser-faire vers la légalisation du secteur informel? » ; Revue internationale du travail Vol134 N°3 décembre .
102. **MAROUANI A., 1994** : "Dynamique urbaine et développement économique: le cas de la Médina de Sfax", Mondes en développement, tome 22, n°85.

103. **Matthew J. Slaughter and Phillip Swagel. 1997:** "Does Globalization Lower Wages and Export jobs?".
104. **Matthews K 1982 :** « Demand for currency and the black economy in the UK » ; Journal of Economic studies Vol 9 pp3-22.
105. **MIRUS ET SMITH 1994 :** " Canada's under Ground Economy" Canadian Business Review, Volume 21 pp 25 - 29.
106. **Mirus R & Smith R 1984:** « Canada's underground economy»; Canadian Business review Vol 21 pp25-29.
107. **Mirus R & Smith R 1994:** « Canada's underground economy update and critique»; Canadian public policy Vol 20 pp235-252.
108. **Molefsky B 1982:** « America's underground economy»; in Tanzi 1982.
109. **MOLEFSKY B 1982;** " Americas underground Economy " In Tanzi 1982"
110. **Moral Hazard:** "Does IMF Financing Encourage Imprudence by Borrowers and Lenders? Timothy Lane and Steven Phillips". 2002.
111. **Morisson C 1996 :** « pour une nouvelle définition du secteur informel » ; revue d'économie du développement
112. **Morrison C & Mead D 1996 :** « pour une nouvelle définition du secteur informel », revue d'économie de développement, 3ème Trimestre P03-26
113. **Morrison C 1994 :** « Quel cadre institutionnel pour le secteur informel ? » ; Cahiers de politique économique 10 centre de développement O.C.D.E
114. **munir et sheikh 1974 :** « a theory of risk ,smuggling et welfare » in christine jones et micheal romer .pp,34-35.
115. **Nations Unies 1993 :** « Système de comptabilité nationale 1993 », Traduction Française, Bruxelles / Luxemburg, New York, Paris, Washington, DC 1993
116. **Nicholas Barr. 2002:** "The Pension Puzzle: Prerequisites and Policy Choices in Pension Design".
117. **O.C.D.E 1995 :** « Quel cadre institutionnel pour le secteur informel » ; Edition centre de développement de l'O.C.D.E Cahier de politique économique N°10
118. **O'Higgins, M 1985:** « The Relationship between the Formal and Hidden Economies: An Explanatory note for four Countries » ; in Gaertner & Wenig 1985.
119. **OCDE 1992,** « Perspectives de l'emploi », Paris P302
120. **OCDE 2000,** « Perspectives de l'emploi i », Paris P247

121. OCDE 2002 : "handbook on measurement of the non observed Economy", Paris .
122. OCDE 2002, "Handbook on measurement of the non-observed economy", Paris .
123. OECD 2001: "Handbook for the measurement of the non observed economy"-second Draft (Version 4c:08/02/2001) .
124. Oleh Havrylyshyn and Donal McGettigan. 1999: "Privatization in Transition Countries: Lessons of the First Decade".
125. Organisation internationale de travail (OIT) : Rapport, « employment challenges in informal and rural sectors of Arab states » Turin Italie, Septembre 1993 .
126. Paolo Mauro. 1997: "Why Worry About Corruption?"
127. Park, T 1979: « Reconciliation between Personal Income and Taxable Income: 1947-1977 »; Mimeographed. Bureau of Economic Analysis, Washington DC.
128. Peacock, A 1983: « The disaffection of the taxpayer »; Atlantic Economic Journal, Vol.11.ppl 7-15.
129. Peacock, A. & Shaw, G 1982: « Tax Evasion and Tax Revenue Loss »; Public Finance, Vol.37.pp.266-278.
130. PENOUIL M., 1992 : "Secteur informel et crises africaines", Afrique contemporaine, numéro spécial.
131. PNUD, 1998, Programme de Développement Humain Durable et de Lutte contre la Pauvreté «Pauvreté au Maroc : Diagnostic, stratégie et plan d'action » Exécuté par le Ministère de la Prévision Economique en coopération avec le PNUD, Décembre 1998.
132. Porter, R.and Bayer, A.1984: « Monetary Perspective on Underground Economic Activity in the United States »; Federal Reserve Bulletin, Vol.70 pp.177-190.
133. Portes, A.,Caltells, L.& Benton, L 1989 : « The Informal Economy :Studies in Advanced and Less Developed Countries » ; Johns Hopkins University press.
134. Prenaut A 2002 : « l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? » Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12 .
135. Pyle, D 1989: « Tax Evasion and the Black Economy »; the Macmillan Press Ltd.
136. Reuter, P: « The irregular and the quality of Macroeconomic Statistics »; In Tanzi 1982.
137. Roubaud F 1988: "Statistical measurement of the informal sector in Africa"; data collection strategy-DIAL 1998 .

138. **Sboui F 1997** : « *le secteur informel urbain en Tunisie : hétérogénéité des structures et contribution au développement* » ; Thèse de doctorat ès science économiques, université Montesquieu - Bordeaux IV
139. **Schneider, F 1986**: « *Estimating the Size of the Danish Shadow Economy using the Currency Demand Approach: An attempt*»; Sc and J. of Economies, Vol.88, pp.643-668.
140. **SCN, 1993**, « *Système de comptabilité nationale 1993, Bruxelles/Luxembourg, New York, Paris, Washington* », D.C ; commission des communautés européennes, FMI, OCDE, Nations Unies, Banque Mondiale.
141. **SCN, 1993**, « *Système de comptabilité nationale* », commission des communautés européennes, FMI, OCDE, Nations Unies, Banque Mondiale.
142. **Seruzier M 1989** : « *le TES au service de la mesure de l'économie non enregistrée propositions méthodologiques pour les pays en voie de développement* », Stat Eco N°58 et 59 Juin-Septembre 1989 ; INSEE 1989
143. **Smith, S 1989** : « *Britain's Shadow Economy* » ; Clarendon Press.
144. **Stein, B 1985** : « *Subterranean Labor Markets : A conceptual Analysis* » ; In Gaertner & Wenig 1985.
145. **Stephen H. Axilrod. 1996**: « *Transformations to Open Market Operations: Developing Economies and Emerging Markets* ».
146. **Tanzi, V 1982 a** : « *the Underground Economy and Tax Evasion in the United States: Estimates and Implication* » ; In Tanzi 1982.
147. **Tanzi, V 1982 b** : « *A second (and more Skeptical) Look at the Underground Economy in the United States* » ; In Tanzy 1982.
148. **Tanzi, V 1982 ed** : « *The Underground Economy in the United States and Abroad* » ; Lexington Books
149. **Tanzi. V 1995** : « *la corruption, les Administrations et les Marchés* » ; Revue finances et développement, décembre
150. **Thomas Wolf and Emine Gürgen. 2000**: « *Improving Governance and Fighting Corruption in the Baltic and CIS Countries: The Role of the IMF* ».
151. **Turnhaur D & Salomé B & Schwarz A (eds) 1990** : « *nouvelles approches du secteur informel* » ; O.C.D.E Paris UNDP 2001 Human development report,
152. **Turnhaur D et Lolaudé B et Schwarz A, 1990** : « *Nouvelles approches du secteur informel* » ; O.C.D.E paris U.N.D.P 2001 Human development report,
153. **Van dijk M.P 1996** : « *le secteur informel de Dekar* » ; Tome II Sénégal. Paris l'Hormattan

154. Vito Tanzi and Hamid Davoodi. 1998: "Roads to Nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth".
155. Vito Tanzi and Howell Zee. 2001: "Tax Policy for Developing Countries".
156. Ward M 1998: "the unobserved economy: a macro approach-development data group-the word Bank 1998" .
157. Willard J.C 1989 : « l'économie souterraine dans les comptes nationaux » ; économie et statistique N°227 Novembre89 .
158. Zidouni H 2002 : « L'Economie non Observée sources et approches utilisés par la comptabilité nationale algérienne » ; Revue sous régional sur les échanges méthodologiques, Maroc 22-25 Juillet 2002 .
159. Zidouni H 2002 : « les comptes nationaux et l'économie non observée en Algérie : Aspects méthodologiques » ; Cahiers du GRATICE N°22 l'économie informelle au Maghreb Paris12 .
160. Zidouni H, 2002 : « les comptes nationaux et l'économie non observée en Algérie. Aspect méthodologique » ; Cahiers du GRATICE N°22 L'Economie informelle au Maghreb Université Paris12.
161. Zine Eddine M.D 1997 : « l'emploi informel urbain essai de quantification » ; annales marocaines d'économie N°18-19 .

Périodiques et Thèses

1. **AFRISTAT 1997**: « Actes du séminaire: le secteur informel et la politique économique en Afrique sub-saharienne » 10-14 Mars 1997 Bamako Vol 3.
2. **B.I.T 1990**: « Promotion de l'emploi indépendant » ; Rapport du directeur général conférence internationale du travail 77^{ème} Session Genève.
3. **B.I.T 1998**: « XVI^{ème} Conférence internationale des statisticiens du travail », Rapport 02 ; Mesure du revenu de l'emploi ; Genève98.
4. **B.I.T 2002**: « travail décent et économie informelle » ; conférence internationale du travail 90^{ème} Session Genève.
5. **C Bounoua 1998** : « Libération de l'économie FMI et informel en Algérie » ; Colloque ; Bilan de programme d'ajustement Structurelle et perspective pour l'économie Algérienne 14/15 Juillet.
6. **C Maldonado et J.GASARIN (O.I.T) 1992** : « Secteur informel, fonctions Macro -Economiques et Politiques Gouvernementales » : le cas de Niger.
7. **C.N.E.S 1998** : « Projet de rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement » ; Alger 98.
8. **Cahiers du GRATICE 1995** : « l'économie informelle » ; N°09 Paris 1995.
9. **Chaib BOUNOUA 2002** : « processus d'informatisation et Economie de Marché en Algérie », Cahier de GATICE PARIS XII N°22.
10. **Chaib BOUNOUA 2003** : une analyse de la corruption en Algérie colloque international sur le thème de l'importance de la transparence en Algérie » : Université d'Alger le : 28-29 et 30 Juin 2003.
11. **Chergui F & Bousmaha A 1996** : « Travail et travailleurs en Algérie au-delà du dualisme : Formel/informel P196 » ; Mémoire d'ingénieur d'état en statistique, INPS, Alger.
12. **DE MIRAS C 1987**: « de l'accumulation du capital dans le secteur informel » ; Cahier de OROSTOM, Série Sciences humaines Vol23, N°1. Septembre.
13. **Du Chene G 1999** : « les revenus informels en Roumanie estimation par enquête » ; Revue d'études comparative Est-Ouest 1999 Vol30, N°04 P35-64.
14. **Ecotechics 1998** : « le secteur informel en Algérie » ; MIMÉO.

15. **H. Zidouni 2003** : « *Directeur de la comptabilité nationale (O.N.S)* » : Evolution et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie : Approche de la comptabilité nationale : Séminaire sur l'économie informelle et la Fiscalité le 09-10 Avril Alger 2003.
16. **Hammouda N 1998** : « *comportements d'activité et conditions de vie des ménages Algériennes* » ; Thèse Doctorat en S.Eco Université Paris.
17. **Hammouda N 2002** : « *le secteur informel définitions approches et méthodes d'estimation* » ; colloque Economie informelle P.V.D Université du Paris XII le 20-21 Juin 2002.
18. **Henni A 1988** : « *Trésor public et Activités parallèles* » ; Algérie Actualité N°1200, 13-19 Octobre 1988.
19. **Henni A 1989** : « *Réflexions sur l'économie parallèle en Algérie la formation du taux parallèle de la monnaie* » ; Algérie Actualité N°1244, 17-23 Aout 1989.
20. **Henni A 1992** : « *Informel et Société en Voie de développement* », Revue de CREAD N°30.
21. **HUGON P 1990** : « *Approches pour l'étude du secteur informel centre de développement O.C.D.E 1990* ».
22. **J. Charles WILLARD 1989** : « *l'économie souterraine dans les comptes nationaux* », Economie et statistiques N°225 Novembre 1989.
23. **J. Charmes 1990** : « *une revue critiques des concepts définitions et recherche sur le secteur informel dans nouvelles approche du secteur informel* », séminaire du centre de développement Paris.
24. **Jean Marc Montaud 1999** : « *une Approche Macro Economique du secteur informel en Equateur* » : une Essai de modélisation en équilibre général calculable, thèse de Doctorat ; Université Montesquieu Bordeaux IV.
25. **Jean-Marc Montaud 1994** : « *deux approches Macro économiques de secteur informel en équateur* », centre d'économie du développement Université Montesquieu - Bordeaux IX France.
26. **Kelkoul M 1998** : « *l'économie informelle cas de l'Algérie* » ; Mémoire Magistère INPS Alger.
27. **L'Economie informelle, cas de l'Algérie 1998** : « *Mémoire de Magistère INPS* » Alger.
28. **Lekhel A et A.Bachà 1994** : « *Analyse statistique des travailleurs informels en Algérie* » ; Mémoire d'ingénieur d'état en statistique INPS Alger.

29. Lewis A 1954 : *“Economic development with unlimited supply of labour the Manchester School of economic and social”* Vol 22 N°02.
30. M Kelkoul 1998 : *« Place du secteur informel dans le schéma de développement d'une économie en transition »* ; Revue Algérienne de travail N°23.
31. Musette M.S 1994 : *« les comportement d'activité en Algérie »* ; Mémoire en sociologie, université d'Alger.
32. NEGHMAN B 2000 : *« Mobilité du travail et secteur informel en Russie »*, thèse d'état Décembre 2000.
33. NIHAN J 1980 : *« le secteur non structuré signification une d'extension »*, Revue tiers monde N°82 Avril/Juin.
34. O.N.S : *« Résultats des enquêtes mains d'œuvre 1985-1992-1997-2001 O.N.S »* Alger.
35. République Française 1999 : *« le travail à domicile avis et rapport du conseil économique et social »* ; rapport présenté par Mme Chantal Paris J/O N°03 ; 17Février1999.
36. Revue des douanes 2003 :-revue édité par la direction générale des douanes no ;04.
37. Revue Problème Economique 1990 : *« le secteur informel dans P.V.D »* en rapport de la Banque mondiale sur le développement dans le monde N°02 ; 158 du 17Janvier1990.
38. Sethuraman S.X 1997 : *« le secteur informel urbain en Afrique »* ; Revue internationale de travail Vol 116, N°3 Vol97 Genève.

Articles

1. Adair P 2000: *« l'économie informel : enjeux et méthodes auto - production, échange, financement, colloque « Economie informelle en Algérie » »* ; Facultés des Sciences économiques et de gestion de Tlemcen, 14 et 15 Novembre.
2. ALESINA A & PEROTTI R 1995 : *“Fiscale expansion and adjustment in O.C.D.E countries”*, Economic policy Vol 10; N°2 (205-248).

3. **Benbouzid B 2001** : « *l'inspection du travail en Algérie des textes à la pratique et son rôle dans le contrôle de l'informel* » Alger.
4. **BIT 1993**: « *Statistique de l'emploi dans le secteur informel* » ; Rapport pour la XVème conférence internationale des statisticiens du travail, Genève 19-28 Janvier 1993, BIT.
5. **Blejer M & Chreasty A 1991** : "The Measurement of fiscale deficits", Journal of Economics literature Vol 29 N° 04 (1655-1678).
6. **C.N.E.S 1999** : "Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel".
7. **C.N.E.S 2004** : « *Rapport sur la conjoncture économique et social du deuxième semestre 2004* ».
8. **Charmes J 1991** : « *Mesure statistique de la population Active et du secteur informel en Algérie* », in rapport du BIT du Programme des nations Unies pour le développement auprès de l'O.N.S 13-20 Décembre 1991.
9. **Charmes J 1993** : "Employment and income in the informal sector of the Maghreb and Machreq Countries", September.
10. **Charmes J 1998**: "progress in measurement of the informal sector: Employment and share of GDP", in UN statistics division (1998), Handbook of national Accounting, HouseHold accounting; Experiences In the Use of concepts and their compilation. Volume 1: Household sector Accounts, New York P171-188.
11. **Charmes J 2002**: "is Asking for place of work a pertinent and efficient way to better measure and understand the category of home workers, and more generally, outworkers in the labour force?" In: ILO (2002), On measuring place of work, Geneva.
12. **CREAD 2001** : « *informations de l'économie algérienne* », atelier technique, 7 et 8juillet 2001, Alger 2001.
13. **Document du groupe de la banque mondiale 2003** : "Rapport N° 25828".
14. **FISHER 1979** : "Capital accumulation in the formation path in a monitory optimizing model", Econometrica Vol 47 N° 6 (1433-1439).
15. **GROSSMAN G.M & E.HELPMAN 1991**: "Innovation and growth in the global economy Cambridge", Mars the MIT Press.

16. Hammouda N, Musette M.S, Isli, M.A janvier 2002: « *Marché du travail et employé en Algérie éléments pour une politique nationale de l'emploi* »; Organisation internationale du travail bureau d'Alger pour les pays du Maghreb, Programme des emplois pour l'Afrique ; Alger.
17. Kelkouk M 1989 : « *l'emploi et le secteur informel* » : quelques remarques méthodologiques, Statistique N°22 Janvier Alger ; Mars.
18. Madani M 1984 : « *le secteur informel* » – éléments méthodologiques pour une construction de l'objet d'étude, Statistique N°4 Juillet/Septembre 1984 Alger P13-18.
19. Mehran F 1985: "*the international standards on statistics of the economically active population in a changing world*", bulletin of the international statistical institute, proceedings of the 45th session, Volume LI, book, Amsterdam pp57-110.
20. Ministère des Finances 2003 : "*la situation Economique et financière en 2003*".
21. Morisson C & Mead D 1996: « *pour une nouvelle définition du secteur informel* », Revue d'économie de développement, 3ème Trimestre P03-26.
22. Roubaud F 1994 : « *l'économie informelle au Mexique* » : de la sphère domestique à la dynamique macro-économique, Karthala-Orstom ; Paris.
23. Roubaud F, Rakotomanana F, Ravelosoa R 2000; « *l'enquête 1-2-3 sur le secteur informel et la satisfaction des besoins des ménages dans l'agglomération d'Antananarivo* », Stateco N°95-96-97, INSEE-DIAL-2000.
24. Roubaud F 1988: "*Statistical measurement of the informal sector in Africa*"; Data collection Strategies DIAL 1998.
25. Roubaud F 1989 : « *la valeur Ajoutée du secteur informel non enregistré urbain au Mexique* » : une approche par l'enquête emploi Stateco N°57 INSEE Paris.
26. Seruzier M 1989: *le TES au service de mesure de l'économie non enregistré propositions méthodologiques pour les pays en voie de développement* », Stateco N°58 et 59 Juin Septembre 1989 ; INSEE 1989.
27. SIMS C.A 1980 : "*Macro Economics & reality* "Econometrica Vol 48 N°1.

Sites Internet

1. www.ONS.dz
2. www.CREAD.dz
3. www.pole.dakar.org/IMG/PDF/UNE.ALGERIE.PDF
4. <http://www.ONS.dz/comptes/monnaie.htm>
5. *Tableau Economique d'ensemble Exercice 2003*
6. <http://www.bank-of-Algeria.dz/Stats.9.jpg>
7. www.CNES.dz
8. www.IMPOTS.org
9. [www.Direction G dedouane .dz](http://www.Direction.G.dedouane.dz)
10. www.IMF.org

السلامة

1. المصطلحات الفنية:

<i>Hidden Activities</i>	النشاطات الخفية
<i>Under – Ground</i>	النشاطات تحت الأرض
<i>Black Activities</i>	النشاطات السوداء
<i>Informal Activities</i>	النشاطات غير الرسمية
<i>Informal Activities</i>	النشاطات غير النظامية
<i>Unrecorded Activities</i>	النشاطات غير المسجلة
<i>Subterranean Activities</i>	النشاطات تحت الأرض
<i>Parallel Activities</i>	النشاطات الموازية
<i>Under Statement</i>	عدم الشمول
<i>Self – Employed Persons</i>	يعملون لحسابهم الخاص
<i>Moonlighting</i>	الجمع بين وظيفتين
<i>Grading & Sorting</i>	التصنيف والتدريج
<i>Simulation</i>	أساليب المحاكاة
<i>Relative Income Hypothesis</i>	الدخل النسبي الافتراضي
<i>Secondary Labor Market</i>	سوق العمل الثانوية

<i>Inferior Good</i>	سلعة دنيا
<i>Moonlighting Income</i>	الدخل المكتسب من الوظائف والأعمال "غير الرسمية"
<i>Concealed Income in Kind</i>	سركات الموظفين والعمال
<i>Black Money</i>	الأموال السوداء
<i>Corruption</i>	الفساد
<i>Property Rights</i>	حقوق الملكية
<i>Import Quotas</i>	نظام حصص الاستيراد
<i>Ration Price</i>	نظام التسعيرة الإلزامي
<i>Rent – Seeking activities</i>	النشاطات التي تدر ريعاً
<i>Economic Rent</i>	الريع الاقتصادي
<i>Bargaining Power</i>	القوة التفاوضية
<i>Marginal Benefits</i>	الفوائد الحدية
<i>Increasing Returns</i>	تزايد العلة
<i>Principal – Agent Relation</i>	نماذج علاقة الحكومة ومؤسساتها بالموظفين
<i>Coercive Corruption</i>	الفساد القسري
<i>Collusive Corruption</i>	الفساد التأمري

<i>Distortions</i>	التشوهات المختلفة
<i>Bidding</i>	مزايدة
<i>Shadow Economy</i>	الاقتصاد الظلي
<i>Informal Sectors</i>	القطاعات غير الرسمية
<i>Under ground Economy</i>	الاقتصاد الخفي
<i>ICRG "International Country Risk GUIDE"</i>	مؤشر المخاطرة الدولية للاستثمار
<i>BI "Business International"</i>	مؤشر الأعمال الدولية
<i>EIU "Economist Intelligence Unit"</i>	التابع لخدمة
<i>TI "Transparency International Subjective"</i>	منظمة الشفافية الدولية
<i>Price Controls</i>	المؤشرات القيمية
<i>Foreign Exchange</i>	الصرف والتحويل
<i>Natural Resource Endowment</i>	التخصص بإنتاج وتصدير المواد الخام
<i>Policy Distortion Index</i>	مؤشر التشوهات في السياسات
<i>Countervailing Actions</i>	الإجراءات المضادة للفساد
<i>Evasive</i>	التجنب
<i>Preventive</i>	إجراءات وقائية

<i>Inflation Indication</i>	عملية التقييس في ظل وجود التضخم
<i>Second Economy</i>	الاقتصاد الثاني
<i>Unreported Economy</i>	الاقتصاد غير المسجل
<i>Counter part Economy</i>	الاقتصاد المقابل
<i>Back Door Economy</i>	اقتصاد الباب الخلفي
<i>Value Added Tax</i>	ضريبة القيمة المضافة
<i>Unexplained Differences</i>	الفروق غير المبررة
<i>Self Employed</i>	الأفراد الذين يعملون لحسابهم
<i>Consumer Survey</i>	مسح المستهلك
<i>Sampling</i>	المعاينة
<i>Participation Rates</i>	معدلات مشاركة قوة العمل
<i>Surveys</i>	المسوحات
<i>Non – Optimal</i>	سياسات غير مثلى
<i>Leakage</i>	المسحوبات
<i>Steeper</i>	أكثر حدة

2. ملحق النشاطات الخفية غير المسجلة ضمن الحسابات الوطنية:

نوع الدخول العينية "السرقات"	إنتاج السلع والخدمات "المحظور تداولها"	الإنتاج القانوني "غير المعلن"	طبيعة النشاط الخفي القطاع الاقتصادي
		- تقديرات بأقل من القيمة الحقيقية للناتج الزراعي بواسطة المزارعين. - الأجور غير المسجلة والمدفوعة إلى الأجراء الموسمين غير المسجلين.	1. الزراعة
إمكانية السرقة من الخامات والمواد الصناعية	تشغيل المخدرات، تقطير الكحول	- الناتج المسجل بأقل من قيمته الحقيقية في الصناعات (أقمشة- جلود-أخشاب). - الأجور غير المسجلة المدفوعة إلى عاملين غير مسجلين، ويعملون خلصة، وبأسلوب غير قانوني.	2. الصناعة
إمكانية السرقة من خدمات التشييد.		- العاملون لحسابهم الخاص غير المسجلين (دخول السمكرية، النقاشين، المبلطين... إلخ). الأجور غير المسجلة المدفوعة لعمال غير مسجلين.	3. التشييد والبناء
السرقات المنتشرة على نطاق واسع بين العاملين في قطاع تجارة التجزئة.	توزيع الحشيش، توزيع السجائر، وغيرها من السلع المهربة	نشاطات الحيوانات التجارية الصغيرة المسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية.	4. تجارة الجملة والتجزئة
الأطعمة المسروقة بواسطة عمال		الدخول المقدرة بأقل من قيمتها للمطاعم والفنادق الصغيرة والنوادي الليلية... إلخ.	5. المطاعم والفنادق

<p>الفنادق والمطاعم، كذلك السلع التموينية المتسربة من نظام الدعم.</p>		<p>دخول أصحاب سيارات الأجرة وعربات النقل المسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية.</p>	<p>6. النقل والمواصلات</p>
<p>استخدام العربات العاملة، ووسائل الاتصال في الأغراض الخاصة.</p>		<p>الدخول المقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية للسماسرة، والوكلاء، والمحامين... إلخ</p>	<p>7. خدمات التمويل والتأمين والأعمال</p>
	<p>دخول المراهنات، والمقامرة، والدعارة، ودخول الخدمات المتعلقة بها.</p>	<p>خدمات الإصلاح والصيانة، المقدرة بأقل من قيمتها والدخول المقدرة بأقل من قيمتها للأطباء والأجور غير المسجلة لخدم المنازل</p>	<p>8. الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية</p>

3. محاولة تقديري حجم الأموال السوذا:

1- تقدير حجم الأموال الهاربة من بعض الدول:

يمكن تقدير حجم الأموال الهاربة باستخدام الزيادة في مديونية الخارجية، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في بعض الدول، خلال الفترة 1980-1992م، كما في جدول تقدير حجم الأموال الهاربة من بعض الدول 1980-1992م. ويوضح هذا الجدول ما يلي:

أولاً: تتمثل الدول، التي ترتفع فيها قيمة الأموال الهاربة إلى الخارج، في كل من روسيا الاتحادية، وإندونيسيا والصين و الهند والبرازيل و المكسيك و الأرجنتين ويراوح حج الأموال الهاربة بين 40مليار دولار في الأرجنتين، وحوالي 65مليار في روسيا الاتحادية، خلال الفترة 1980-1992، خلال ثلاثة عشر عاما، بمعدل سنوي يراوح بين 3.1مليار دولار وخمسة مليارات.

ثانياً: الدول التي تعتبر متوسط التهريب للأموال، هي التي يزيد فيها حجم الأموال الهاربة على عشرة مليارات، ويقل عن أربعين مليارا، وهي: نيجيريا وكوت ديفوار، والفلبين، وبيرو، والمغرب، وبلغاريا وكولومبيا وتايلاند، وتركيا، وماليزيا والمجر وجمهورية كوريا الجنوبية والبرتغال ويراوح حجم الأموال الهاربة من هذه الدول بين 10.2مليار دولار في كوت ديفوار، و33.3مليار دولار في تركيا خلال الفترة من 1980-1992.

ثالثاً: أما الدول قليلة التهريب للأموال فهي بقية الدول المذكورة في الجدول رقم 1، وتشمل بنغلاديش وإكوادور، والجزائر، وإيران، وشيلي، وفنزويلا، ويراوح حجم الأموال الهاربة من هذه الدول بين 6.4مليار دولار في الإكوادور و8.6مليار في بنغلاديش خلال نفس الفترة.

رابعاً: فيما يتعلق بنسبة الأموال الهاربة إلى الزيادة في حجم المديونية الخارجية، نجد أن هذه النسبة تتراوح بين 84.5%، و100.6% في مجموعة من الدول مرتفعة التهريب للأموال، وتتراوح بين

87.4% و 108.9% في الدول المتوسطة التهريب للأموال، أما الدول قليلة التهريب للأموال فتتراوح النسبة فيها ما بين 75.2% و 102.1% خلال الفترة نفسها.

وهكذا يتضح أن نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي الزيادة في المديونية الخارجية، تتناسب طردياً مع حجم الأموال المهربة إلى الخارج، حيث ترتفع في الدول التي تزيد فيها قيمة الأموال المهربة إلى الخارج وتقل في الدول التي يقل فيها حجم الأموال المهربة إلى الخارج، وذلك فيما يتعلق بالحدود الدنيا لتلك النسبة، أما الحدود العليا فنجد أن العلاقة معكوسة، حيث تقل النسبة في مجموعة الدول مرتفعة التهريب عنها في بقية المجموعات، كما أن النسبة تبلغ أقصى ارتفاع، في مجموع الدول متوسطة التهريب، ولعل ذلك يرجع إلى أن هذه الدول يرتفع فيها حجم الاقتصاد الخفي أو السري بالمقارنة بغيرها من مجموعات الدول الأخرى.

2- علاج ظاهرة تهريب الأموال:

تبذل العديد من الدول إجراءات متعددة لعلاج ظاهرة تهريب الأموال إلى الخارج، خصوصاً تهريب الأموال غير المشروعة، ومن أمثلة الإجراءات التي اتبعتها بعض هذه الدول ما يلي:

أولاً: إلغاء القيود على التعامل في النقد الأجنبي والسماح بفتح حسابات حرة معلومة المصدر في البنوك المحلية لاستخدامها في سداد المدفوعات المختلفة، بهدف دعم وتنمية وجذب الاستثمارات إلى داخل البلاد.

ثانياً: فرض ضريبة على الأموال المهربة إلى الخارج، تتراوح بين 3.7% إلى 5% كما حدث في المكسيك والتي أدت إلى عودة ثلاثة مليارات دولار، خلال عام 1989 ووحده، إضافة إلى ارتفاع قيمة احتياطات المكسيك بحوالي 1.2 مليار دولار في نفس العام.

ثالثاً: توفير العديد من المزايا وحوافز الاستثمار و تسهيل الإجراءات الإدارية و تطوير النظم في مواقع الخدمات، والتراخيص و الموانئ، والمطارات و غيرها من أجل المستثمرين المحليين على استثمار أموالهم داخل البلاد، بدلا من هروبها إلى الخارج.

4. تقليد حجم الأموال الهاربة من بعض الدول 1980-1992م بمليون دولار:

النسبة المئوية	حجم الأموال الهاربة	صافي التدفق الرأسمالي	الزيادة في حجم المديونية الخارجية	البيان
94.8	8657	479	9136	بنغلاديش
94.0	53008	3393	56401	الهند
93.7	20650	1375	22025	نيجيريا
84.5	54789	10028	64817	الصين
91.3	57918	5523	63441	إندونيسيا
96.7	10208	344	10552	كوت ديفوار
83.8	12637	2444	15081	الفلبين
98.2	10709	198	10907	بيرو
93.6	10856	739	11595	المغرب
102.1	6415	132-	6283	الإكوادور
98.8	11551	203	11754	بلغاريا
108.9	11180	917-	10263	كولومبيا
99.7	6971	19	6990	الجزائر
95.1	89611	1516	31127	تايلاند
93.4	33286	2363	35649	تركيا
75.2	7269	2390	9659	إيران
85.1	65017	11401	76418	روسيا
91.9	6693	586	7279	شيلي
92.2	46180	3918	50098	البرازيل

94.4	12482	744	13226	ماليزيا
87.0	6830	1018	7848	فنزويلا
102.0	12377	241-	12136	المجر
100.6	56321	321-	56000	المكسيك
99.0	4004	408	40412	الأرجنتين
78.4	10595	2924	13519	كوريا
87.3	19485	2832	22317	البرتغال

المصدر: صندوق النقد الدولي 2002 F.M.I

-قضايا اقتصادية-

عنوان الأطروحة

تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"

الملخص :

تهدف هذه الأطروحة إلى معالجة إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و الأثر الذي يمارسه هذا الاقتصاد على الاقتصاد الجزائري من جراء الفاقد الضريبي الذي يحصل بين الضرائب المحصلة و الضرائب الممكنة ، كما تعالج أهم الأسباب التي تؤدي إلى تنامي الظاهرة و الآثار المترتبة عنها (إيجابية و سلبية) و في الأخير تحاول اقتراح بعض السياسات التعديلية للحد أو التخفيف من حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد غير الرسمي - الاقتصاد الخفي - التهرب والغش الضريبيان - تقييم.

ABSTRACT

« Total estimate of the Informal Economy in Algeria »

“Monetary approach of Shadow Economy.”

The purpose of this thesis is to deal with the problematic of Informal Economy and its impact. on the Algerian Economy is this impact, due to the overtax which occurs between perceptible taxes and possible taxes. Moreover, it tends to treat the major causes which lead to the emergence of the phenomenon regarding its positive and negative effects. Finally we tend to suggest some reform policies in order to limit or reduce the dimension of the Informal Economy in Algeria.

Key words : informal economy, shadow economy, fiscal evasion, estimate.

RESUME :

Évaluation macro économique de l'économie informelle en Algérie

« Approche monétaire de l'économie souterraine »

La présente thèse est consacrée au phénomène de l'économie informelle en Algérie. Celle ci met en relief l'importance de l'économie souterraine et son impact sur l'économie nationale.

Ce phénomène a connu un développement et a pris de l'ampleur dans les années 80 pour des raisons purement économiques (crise pétrolière, déséquilibre entre l'offre et la demande, rigidité du marché d'emploi ; pauvreté, Chômage etc...). Ces différents facteurs contribuent à l'émergence de cette économie.

Pour lutter contre ce fléau économique, nous serons amenés à dégager des solutions d'ordre pratique qui vont nous permettre d'élaborer des politiques d'ajustement.

Mots clés : économie informelle, économie souterraine, fraude, évasion fiscale, évaluation.